

[٣]

القول البليغ

في

التحذير من جماعة التبليغ

القِسْمُ الْأَوَّلُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ
وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا جَوَابُ كِتَابٍ أَرْسَلَهُ بَعْضُ الْإِخْوَانِ إِلَيَّ، وَمَضُمُونُهُ السُّؤَالُ عَنْ جَمَاعَةِ
التَّبْلِيغِ، وَعَنْ كَثْرَةِ الْأَقْوَالِ فِيهِمْ بَيْنَ مُؤَيِّدٍ لَهُمْ وَمُسْتَنْكَرٍ لِأَعْمَالِهِمْ، وَذَكَرَ السَّائِلُ أَنَّهُ
قَرَأَ فَتَوَى مِنَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ تَتَضَمَّنُ التَّوَقُّفَ فِي أَمْرِهِمْ.

وَيَقُولُ السَّائِلُ: هَلْ أَنْصَحُهُ بِالْخُرُوجِ مَعَهُمْ دَاخِلَ الْبِلَادِ السُّعُودِيَّةِ أَوْ خَارِجَهَا

أَمْ لَا؟

وَالْجَوَابُ: أَنْ أَقُولَ: أَمَّا جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ؛ فَإِنَّهُمْ جَمَاعَةٌ بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ، وَلَيْسُوا
عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ،
وَإِنَّمَا هُمْ عَلَى بَعْضِ طُرُقِ الصُّوفِيَّةِ وَمَنَاهِجِهِمُ الْمُبْتَدَعَةِ.

وَقَدْ أُسِّسَ بِدْعَتُهُمْ وَوَضَعَ أَصُولُهَا السَّيِّئَةُ (مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمُ الدِّيُوبَنْدِيُّ الْجَشْتِيُّ) -

كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -، وَهُوَ الْأَمِيرُ لِجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، ثُمَّ خَلَفَهُ فِي

الإمارة عليهم ابنه يوسف.

وَأَمَّا أَمِيرُهُمْ فِي زَمَانِنَا؛ فَهُوَ الْمُسَمَّى: إِنْعَامِ الْحَسَنِ (١)، وَهُوَ يُبَايِعُ التَّابِعِينَ لَهُ عَلَى أَرْبَعِ طُرُقٍ مِنْ طُرُقِ الصُّوفِيَّةِ، وَهِيَ: الْجَشْتِيَّةُ (٢)، وَالْقَادِرِيَّةُ (٣)، وَالسَّهْرَوَرْدِيَّةُ (٤)، وَالنَّقْشَبَنْدِيَّةُ (٥).

فَأَمَّا أَفْرَادُ جَمَاعَتِهِ مِنَ الْعَجَمِ؛ فَإِنَّهُ يُبَايِعُهُمْ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ بِدُونِ تَحَفُّظٍ، وَأَمَّا الْعَرَبُ؛ فَإِنَّهُ يَتَحَفَّظُ مِنْهُمْ وَلَا يُبَايِعُ إِلَّا مَنْ وَثِقَ بِهِ مِنْهُمْ مِنَ السُّدَجِّ الَّذِينَ

(١) إِنْعَامِ الْحَسَنِ: هُوَ (الْأَمِيرُ الْعَامِ الْحَالِي لَجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ). وَهُوَ الْأَمِيرُ الثَّلَاثُ لِلْجَمَاعَةِ؛ إِذْ تَوَلَّاهَا بَعْدَ وَفَاةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ يَوْسُفَ، وَمَا يَزَالُ فِي مَنْصِبِهِ إِلَى الْآنَ، كَانَ صَدِيقًا لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ يَوْسُفَ فِي دِرَاسَتِهِ وَرِحَالَتِهِ، فَهُمَا مُتَقَارِبَانِ فِي السَّنِ مِثْمَاثِلَانِ فِي الْحَرَكَةِ وَالِدَّعْوَةِ.

(٢) الْجَشْتِيَّةُ: هِيَ طَرِيقَةُ صُوفِيَّةٍ مُنْحَرِفَةٍ، نَسَبَةٌ إِلَى قَرْيَةٍ جَشَتْ مِنْ أَعْمَالِ هِرَاةَ، أَسَّسَهَا أَبُو إِسْحَاقَ الدَّمَشْقِيُّ الْجَشْتِيُّ، وَانْتَشَرَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ فِي الْهِنْدِ، نَشَرَهَا هُنَاكَ خَوَاجَةٌ مَعِينُ الدِّينِ حَسَنُ السَّنَجَرِيُّ الْأَجْمِيرِيُّ.

(٣) الْقَادِرِيَّةُ: إِحْدَى الطَّرِيقِ الصُّوفِيَّةِ، وَالتِّي تَنْتَسِبُ إِلَى عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ (٤٧١هـ - ٥٦١هـ)، وَيَنْتَشِرُ أَتْبَاعُهَا فِي بِلَادِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ وَشَرْقَ أَفْرِيقِيَا. أَمَّا الشَّيْخُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيُّ فَهُوَ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السَّنَةِ، وَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ مُتَّبِعًا لَا مُبْتَدِعًا، وَكَانَ يَحِثُّ عَلَى اتِّبَاعِ السَّلَفِ، وَيَأْمُرُ أَتْبَاعَهُ بِذَلِكَ، وَكَانَ يَأْمُرُ بِتَرْكِ الْإِبْتِدَاعِ فِي الدِّينِ، وَيُصْرِحُ بِمُخَالَفَتِهِ لِلْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَنَحْوِهِمْ، وَقَدْ وَقَعَ فِي مَوْلاَفَاتِهِ بَعْضُ الْغَلَطَاتِ وَالْهَفْوَاتِ وَالبِدْعِ التِّي تَنْغَمِرُ فِي بَحَارِ فُضَائِلِهِ.

(٤) الطَّرِيقَةُ السَّهْرَوَرْدِيَّةُ: هِيَ إِحْدَى الطَّرِيقِ الصُّوفِيَّةِ، تَأَسَّسَتْ عَلَى يَدِ شَهَابِ الدِّينِ عَمْرِ السَّهْرَوَرْدِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ (٦٣٢هـ).

(٥) الطَّرِيقَةُ النَّقْشَبَنْدِيَّةُ: هِيَ وَاحِدَةٌ مِنْ أَكْبَرِ الطَّوَائِفِ الصُّوفِيَّةِ وَالتِّي تَنْتَسِبُ إِلَى مُحَمَّدِ بَهَاءِ الدِّينِ نَقْشَبَنْدٍ وَاشْتَقَّ اسْمُهَا مِنْهُ، وَمِنْ ثَمَّ عُرِفَتْ بِهِ (الطَّرِيقَةُ النَّقْشَبَنْدِيَّةُ)، وَعِنْدَهَا الْكَثِيرُ مِنَ الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْمَعْتَقَدَاتِ الضَّالَّةِ الْبَاطِلَةِ.

يُحْسِنُونَ الظَّنَّ بِالتَّبْلِيغِيِّينَ وَلَا يَعْرِفُونَ أَنَّهُمْ أَهْلُ بِدْعَةٍ وَضَلَالَةٍ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ الْعَارِفُونَ بِجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ كَثِيرًا مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ وَالضَّلَالَاتِ وَأَنْوَاعِ الْمُنْكَرَاتِ وَفَسَادِ الْعَقِيدَةِ، وَلَا سِيَّما فِي تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ؛ فَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يَزِيدُونَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

لَأنَّهُمْ إِنَّمَا يُقَرِّونَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ فَقَطْ كَمَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ مِنَ الْعَرَبِ يُقَرِّونَ بِذَلِكَ.

وَيُفْسِرُونَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) بِمَعْنَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ لِلْأُمُورِ، وَقَدْ كَانَ الْمُشْرِكُونَ يُقَرِّونَ بِهَذَا التَّوْحِيدِ؛ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ عَنْهُمْ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَمْ يَنْفَعْهُمْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَدْخُلُوا بِهِ فِي الْإِسْلَامِ. وَقَدْ جَهِلَ التَّبْلِيغِيُّونَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَهُوَ أَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ دُونَ مَا سِوَاهُ، فَيَجِبُ إِفْرَادُهُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ، وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ شَيْءٍ مِنْهَا لِغَيْرِهِ، وَمَنْ صَرَفَ مِنْهَا شَيْئًا لِغَيْرِهِ؛ فَقَدْ جَعَلَ ذَلِكَ الْغَيْرَ شَرِيكًا لَهُ فِي الْأُلُوهِيَّةِ، وَمَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ هَذَا الْمَعْنَى؛ فَهُوَ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ، وَلَا خَيْرَ فِيهِ.

وَأَمَّا تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ فَإِنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ فِيهِمْ أَشْعَرِيَّةٌ وَمَاتَرِيدِيَّةٌ، وَهُمَا مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمَخَالِفَةِ لِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وَأَمَّا بَابُ السُّلُوكِ؛ فَإِنَّهُمْ فِيهِ صُوفِيَّةٌ، وَالصُّوفِيَّةُ مِنْ شَرِّ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ الَّتِي كَانُوا يُبَايِعُونَ أَتْبَاعَهُمْ عَلَى الْأَخْذِ بِهَا.

وَمِنْ أَوْرَادِهِمْ:

(إِلَّا اللَّهُ): أَرْبَع مِئَةِ مَرَّةٍ.

و(اللَّهُ، اللَّهُ): سِتُّ مِئَةِ مَرَّةٍ يَوْمِيًّا.

و(الأنفاس القدسية): عَشْرُ دَقَائِقَ يَوْمِيًّا، وَتَحَقُّقُ بِالتَّصَاقِ اللِّسَانِ فِي سَقْفِ
الْفَمِ، وَالذِّكْرُ بِإِخْرَاجِ النَّفْسِ مِنَ الْأَنْفِ عَلَى صُورَةٍ لَفْظِ (اللَّهُ).

و(المُراقبة الجشتية): نِصْفُ سَاعَةٍ أُسْبُوعِيًّا عِنْدَ أَحَدِ الْقُبُورِ؛ بِتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ،
وَالذِّكْرُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ: «اللَّهُ حَاضِرِي، اللَّهُ نَاطِرِي».

وَهَذِهِ الْأَوْرَادُ بَدْعٌ وَضَلَالَةٌ مُخَالَفَةٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَصْحَابُهُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ نَوْعًا آخَرَ مِنَ الذِّكْرِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يُكْرَرُونَ
كَلِمَةَ (لَا إِلَهَ) سِتُّ مِئَةِ مَرَّةٍ، ثُمَّ يَكْرَرُونَ كَلِمَةَ (إِلَّا اللَّهُ) أَرْبَع مِئَةِ مَرَّةٍ.

وَذَكَرَ آخَرُ عَنْ عَدَدٍ كَثِيرٍ مِنَ الرِّجَالِ أَنَّهُمْ سَمِعُوا جَمَاعَةً مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ الْهُنُودِ
وَهُمْ فِي بَيْتٍ فِي شَارِعِ الْمَنْصُورِ بِمَكَّةَ، يُكْرَرُونَ كَلِمَةَ (لَا إِلَهَ) نَحْوًا مِنْ سِتِّ مِئَةِ مَرَّةٍ،
ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَكْرَرُونَ كَلِمَةَ (إِلَّا اللَّهُ) نَحْوًا مِنْ مِئَتِي مَرَّةٍ، وَيَقُولُونَ ذَلِكَ بِصَوْتِ
جَمَاعِيٍّ مُرْتَفِعٍ، يَسْمَعُهُ مَنْ كَانَ فِي الشَّارِعِ، وَذَلِكَ بِحَضْرَةِ شَيْخٍ مِنْ كِبَارِ مَشَايِخِهِمُ
الْهُنُودِ، وَقَدْ اسْتَمَرَّ فَعْلُهُمْ هَذَا مَدَّةً طَوِيلَةً، وَكَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الشَّهْرِ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً
فِي نِصْفِهِ، وَمَرَّةً فِي آخِرِهِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنَ الْاسْتِهْزَاءِ بِاللَّهِ وَبِذِكْرِهِ، وَلَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ عِلْمٌ وَفَهْمٌ أَنَّ
فَعْلَهُمْ هَذَا يَتَضَمَّنُ الْكُفْرَ سِتُّ مِئَةِ مَرَّةٍ؛ لِأَنَّ فَضْلَ النَّفْيِ عَنِ الْإِثْبَاتِ فِي قَوْلِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا

الله) بزمن متراخ بين أول الكلمة وآخرها على وجه الاختيار يقتضي نفى الألوهية عن الله تعالى ست مئة مرة، وذلك صريح الكفر، ولو أن ذلك وقع من أحد مرة واحدة؛ لكان كفرًا صريحًا؛ فكيف بمن يفعل ذلك ست مئة مرة في مجلس واحد؟!!

ثم إن إتيانهم بكلمة الإثبات بعد فصلها عن كلمة النفي بزمن متراخ لا يفيدهم شيئًا، وإنما هو من التلاعب بذكر الله والاستهزاء به.

وهذا المنكر القبيح والضلال البعيد من نتائج تقليديهم لشيوخهم، شيوخ السوء والجهل والضلال، الذين أغواهم الشيطان، وزين لهم ما كانوا يعملون.

ومما ذكره بعض العلماء عن التبليغيين -أيضًا- أن رجلاً من طلبة العلم خرج معهم من المدينة إلى الحناكية^(١)، وأميرهم أحد رؤساء جماعة التبليغ، وفي أثناء الليل رأى أحدهم يهتز ويقول: هو، هو، هو! فأمسكه، فترك الحركة وسكت، وفي الصباح أخبر أميرهم بما فعله الهندي الصوفي التبليغي، فأنكر الأمير على طالب العلم إنكاره على التبليغي، وقال له بغضب شديد: «أنت صرت وهابيًا، والله؛ لو كان لي من الأمر شيء؛ لأحرقت كُتب ابن تيمية^(٢) وابن القيم وابن عبد الوهاب، ولم أترك على وجه الأرض منها شيئًا!»!

(١) قال صاحب «المعالم الأثيرة في السنة والسيرة» (ص ٩٢): «الحناكية تقع على الطريق بين المدينة والقصيم على مسافة مائة كيلو عن المدينة النبوية».

(٢) ابن تيمية: هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسر البارع شيخ الإسلام علم الزهاد نادرة العصر، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن المفتي شهاب الدين عبد الحلیم ابن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني، ولد في ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٩٢).

فَفَارَقَهُم طَالِبُ الْعِلْمِ حِينَ سَمِعَ مِنْهُ هَذَا الْكَلَامَ السَّيِّئَ؛ لِأَنَّهُ عَرَفَ عِدَاوَتَهُمْ لِأُئِمَّةِ الْعِلْمِ وَالْهُدَى مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَأَنْصَارِ السُّنَّةِ، وَعَرَفَ مُحَارِبَتَهُمْ لِكُتُبِهِمِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى تَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ وَالِدَّعْوَةِ إِلَيْهِ وَإِلَى إِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالنَّهْيِ عَنِ الشِّرْكِ وَالْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ وَأَنْوَاعِ الضَّلَالَاتِ وَالْمُنْكَرَاتِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهَا وَمِنْ أَهْلِهَا.

وَمِمَّا كَانُوا يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَحْذَرُونَ مِنْهُ وَمِنْ أَهْلِهِ: بَدْعُ الصُّوفِيَّةِ وَخُرَافَاتُهُمْ وَدَعَاوِيهِمُ الْكَاذِبَةُ فِي الْمُكَاشَفَاتِ وَالْكَرَامَاتِ وَالْمَنَامَاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ تَضْلِيلِ الشَّيْطَانِ لَهُمْ وَتَلَاعِبِهِ بِهِمْ.

وَقَدْ تَعَلَّقَ التَّبْلِيغِيُّونَ بِأَرْبَعِ طُرُقٍ مِنْ طُرُقِ الصُّوفِيَّةِ، وَهِيَ: الْجَشْتِيَّةُ، وَالسَّهْرَوَرْدِيَّةُ^(١)، وَالْقَادِرِيَّةُ، وَالنَّقْشَبَنْدِيَّةُ؛ فَإِلَى هَذِهِ الطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ يَدْعُونَ الْأَعَاجِمَ وَيُبَايِعُونَهُمْ عَلَيْهَا بِدُونِ تَحْفُظٍ، وَيَدْعُونَ مَنْ انْخَدَعَ بِهِمْ وَمَالَ إِلَيْهِمْ مِنْ جُهَّالِ الْعَرَبِ وَأَغْبِيَاءِهِمْ إِلَى الْمُبَايَعَةِ عَلَيْهَا إِذَا وَثَقُوا بِهِ.

وَمِنْ أَوْرَادِ التَّبْلِيغِيِّينَ -أَيْضًا- «دَلَائِلُ الْخَيْرَاتِ»، ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنْهُمْ، وَفِي هَذَا الْكُتَيْبِ مِنَ الشِّرْكِ وَالْغُلُوِّ وَالْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ بِنُورِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرُ الصَّنْعَانِيُّ فِي قَصِيدَتِهِ الَّتِي بَعَثَ بِهَا إِلَى الشَّيْخِ الْمُجَدِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، فَقَالَ:

وَحَرَّقَ عَمْدًا لِلدَّلَائِلِ دَفْتَرًا أَصَابَ فِيهَا مَا يَجِلُّ عَنِ الْعَدِّ

(١) قال الشيخ إحسان إلهي ظهير: «الجشتية والسهرووردية: أكثر المتصوفة في شبه القارة الهندية الباكستانية منسلكون في إحداهما». انظر: «دراسات في التصوف» (ص ١٥).

غُلُوٌّ نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ وَفَرِيَةٌ بِلا مِرْيَةٍ فَاتْرُكُهُ إِنْ كُنْتَ تَسْتَهْدِي (١)

وذكر بعض العلماء عن التبليغيين أنهم يعتنون بالقصيدة التي تسمى «البردة» وبـ«القصيدة الهمزية»، وفيهما من الشرك والغلو ما هو معروف عند أهل العلم من أهل التوحيد.

وأهم كتاب عند التبليغيين كتاب «تبليغي نصاب» الذي ألفه أحد رؤسائهم المسمى محمد زكريا الكندهلوي، ولهم عناية شديدة بهذا الكتاب؛ فهم يعظمونه كما يعظم أهل السنة «الصحيحين» وغيرهما من كتب الحديث.

وقد جعل التبليغيون هذا الكتيب عمدة ومرجعاً للهنود وغيرهم من الأعاجم التابعين لهم، وفيه من الشكيات والبدع والخرافات والأحاديث الموضوعة والضعيفة شيء كثير؛ فهو في الحقيقة كتاب شر وضلال وفتنة، وقد اتخذ التبليغيون مرجعاً لنشر بدعهم وضلالاتهم وترويجها وتزيينها للهمج الرعاع الذين هم أضل سبيلاً من الأنعام.

ومما زينوه لهم إيجاب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بعد الحج، واستدلوا على ذلك بأحاديث موضوعة (٢).

(١) انظر: «الدرر السنية» (١١/٤٩٩، ٥٠٠).

(٢) مثل حديث: «من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني»، قال الألباني في «السلسلة الضعيفة والموضوعة» (٤٥): «موضوع، قاله الحافظ الذهبي في «الميزان» (٣/٢٣٧)، وأورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٦)، وكذا الزركشي، والشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص ٤٢). وكذا حديث: «من حج فزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي» برقم (٤٧). قال الألباني: «وهذا سند ضعيف جداً، وفيه علتان:

وَلِلتَّبَلِغِيِّينَ كِتَابٌ آخَرُ يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَهُ مِنْ مَرَاجِعِ أَتْبَاعِهِمْ مِنَ
الْأَعَاجِمِ مِنَ الْهُنُودِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ الْمُسَمَّى «حَيَاةُ الصَّحَابَةِ» لِمُحَمَّدٍ يَوْسُفَ
الْكَانْدَهْلَوِيِّ، وَهُوَ مَمْلُوءٌ بِالْخُرَافَاتِ وَالْقَصَصِ الْمَكْذُوبَةِ وَالْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ
وَالضَّعِيفَةِ، وَهُوَ مِنْ كُتُبِ الشَّرِّ وَالضَّلَالِ وَالْفِتْنَةِ.

وَلِلتَّبَلِغِيِّينَ مَسْجِدٌ وَمَرْكَزٌ رِئَاسِيٌّ فِي «دِلْهِي»، يَشْتَمِلُ عَلَى أَرْبَعَةِ قُبُورٍ فِي
الرُّكْنِ الْخَلْفِيِّ مِنَ الْمَصَلَّى، وَهَذَا شَبِيهٌ بِفِعْلِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، الَّذِينَ اتَّخَذُوا قُبُورَ
الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ مَسَاجِدَ، وَقَدْ لَعَنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَذَا الصَّنِيعِ،
وَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ مِنْ شِرَارِ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْأُسْتَاذُ سَيِّفُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِيِّ فِي (ص ٤٧) مِنْ كِتَابِهِ
الْمُسَمَّى «نَظَرَةٌ عَابِرَةٌ عَتَبَارِيَّةٌ حَوْلَ الْجَمَاعَةِ التَّبَلِغِيَّةِ»: أَنَّ أَكْبَرَ أَهْلِ التَّبَلِغِ يُرَابِطُونَ
عَلَى الْقُبُورِ، وَيَنْتَظِرُونَ الْكُشْفَ^(١) وَالْكَرَامَاتِ وَالْفُيُوضِ الرُّوحِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ،

الأولى: ضعف ليث بن أبي سليم فإنه كان قد اختلط كما تقدم بيانه في الحديث (٢).
الأخرى: أن حفص بن سليمان هذا وهو القارئ، ويقال له: الغاضري، ضعيف جداً كما أشار إليه
الحافظ ابن حجر بقوله في «التقريب»: متروك الحديث، وذلك لأنه قد قال فيه ابن معين: كان
كذاباً، كما في «كامل ابن عدي»، وقال ابن خراش: كذاب يضع الحديث وقد تفرد بهذا
الحديث، كما قال الطبراني وابن عدي والبيهقي، وقال: وهو ضعيف، وقال ابن عدي بعد أن
ساق الحديث في أحاديث أخرى له: وعامة حديثه غير محفوظ». انتهى كلام الألباني في
«السلسلة الضعيفة» (١/ ١٢١) (٤٧).

(١) الكشف: هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والأمور الحقيقية وجوداً
وشهوداً. انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص ١٨٤).

وَيُقَرَّونَ بِمَسْأَلَةِ حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَيَاةِ الْأَوْلِيَاءِ حَيَاةً دُنْيَوِيَّةً لَا بَرَزَخِيَّةً، مِثْلَ مَا يُقَرُّ الْقُبُورِيُّونَ بِنَفْسِ الْمَعْنَى.

وَيَأْتِي شَيْخُهُمُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا - شَيْخُ الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ وَبِمَدْرَسَتِهِمْ بِلَدَةِ سَهَارَنْفُورِ بِالْهِنْدِ - يَأْتِي إِلَى الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَيُرَابِطُ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ مِنَ الْقَبْرِ وَنَحْوَ الْأَقْدَامِ الشَّرِيفَةِ، وَيَذْهَبُ فِي الْمُرَاقَبَةِ عِدَّةَ سَاعَاتٍ؛ كَمَا شَاهَدَهُ الْكَثِيرُونَ.

وَيَقُولُ قَائِلُهُمْ: إِنَّ لِحِمَامَتِنَا وَلِأَكْبَارِنَا حِظًّا وَصُولًا فِي مَجَالِسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْظَةً لَا مَنَامًا.

ثُمَّ ذَكَرَ الْأَسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ فِي (ص ٤٨) ثَمَانِيَةَ أَيْبَاتٍ بِلُغَةِ الْهُنُودِ، وَقَدْ تُرْجِمَتْ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ، وَذَكَرَ أَنَّهَا لِمَوْلاَ مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ، وَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ، وَذَلِكَ بِصَرْفِ خَالِصِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِقُبْحِ مَا فِيهَا مِنَ الشُّرْكِ تَرَكْتُ إِيرَادَهَا.

وَمِنَ الشَّرَكِيَّاتِ الرَّائِجَةِ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ تَعْلِيْقُ التَّمَائِمِ وَالْحُرُوزِ وَالْحُجْبِ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى الطَّلَاسِمِ وَالْأَسْمَاءِ الْغَرِيبَةِ وَالْمُرَبَّعَاتِ وَالْأَرْقَامِ وَالرُّمُوزِ الْمُبْهَمَةِ الَّتِي لَا تَخْلُو مِنَ الْإِلْتِجَاءِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ وَالِاسْتِعَاذَةِ بِغَيْرِهِ.

وَذَكَرَ الْأَسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ - أَيْضًا - فِي (ص ١١) مِنْ كِتَابِهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ أَنَّ لِلتَّبْلِيغِيِّينَ أَصُولًا يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَيْهَا:

وَذَكَرَ مِنْهَا: تَرْكُ الصَّرَاحَةِ بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ (١) وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ.

(١) الطَّاغُوتُ: هُوَ كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حُدُودَهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مُتَبَوِّعٍ أَوْ مُطَاعٍ؛ فَطَّاغُوتُ كُلِّ قَوْمٍ مَنِ

وذكر -أيضا- في (ص ١٣): أن من أصولهم تعطيل جميع النصوص الواردة في الكتاب والسنة بصدد الكفر بالطاغوت، وبصدد النهي عن المنكر تعطيلًا باتًا.

وذكر -أيضا- من أصولهم: التجنب بشدة، بل المنع بعنف من الصراحة بالكفر بالطاغوت، ومن الصراحة بالنهي عن المنكر، وتعليل ذلك بأنه يورث العناد لا الصلاح. وذكر لهم -أيضا- أصولًا كثيرة ابتدعوها، وشذوا بها عن المسلمين، وكلها من أصول الغي والضلال.

ولا يخفى ما في أصولهم المذكورة ها هنا من المعارضة للقرآن والسنة: لأن الله تعالى يقول: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].

ويقول تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ويقول تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وقال تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩].

يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة لله. انظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم (١/ ٤٠).

والآيات والأحاديث في الحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوعيد الشديد على تركهما كثيرة جدًا، وليس هذا موضع ذكرها.

وقد دلت الآية الأولى على أن الاستمسك بالعروة الوثقى له شرطان لا بدَّ منهما:

أحدهما: الكفر بالطاغوت.

والثاني: الإيمان بالله.

فمن أتى بهذين الشرطين؛ فقد استمسك بالعروة الوثقى، ومن لم يأت بهما، أو ترك واحدًا منهما؛ فليس له حظ من الاستمسك بالعروة الوثقى.

والعروة الوثقى هي: الإيمان. وقيل: الإسلام. وقيل: لا إله إلا الله.

وقيل: الحب في الله والبغض في الله.

قال ابن كثير في «تفسيره»^(١): «وكل هذه الأقوال صحيحة، ولا تنافي بينها»، انتهى.

وإذا عرَضنا الأصول الثلاثة التي تقدّم ذكرها من أصول التبليغيين على نص الآية الكريمة التي تقدّم ذكرها؛ تبين لنا أنه لاحظ لهم من الاستمسك بالعروة الوثقى؛ لأنهم قد تركوا شرطًا من شروط الاستمسك بها، وهو الكفر بالطاغوت، ومن ليس لهم حظ من الاستمسك بالعروة الوثقى؛ فلا خير فيهم ولا في مرافقتهم والخروج معهم.

ثُمَّ إِنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ لَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى تَرْكِ الصَّرَاحَةِ بِالْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ، بَلْ ضَمُّوا إِلَى ذَلِكَ مَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ، وَهُوَ التَّجَنُّبُ بِشِدَّةٍ وَالْمَنْعُ بِعُنْفٍ مِنَ الصَّرَاحَةِ بِالْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ، وَتَعْطِيلُ جَمِيعِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدَدِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ، وَهَذَا مِنْ زِيَادَةِ ارْتِكَاسِهِمْ فِي الْغَيِّ وَالضَّلَالِ - عَافَانَا اللَّهُ وَإِخْوَانَنَا الْمُسْلِمِينَ مِمَّا ابْتَلَاهُمْ بِهِ -.

وَأَمَّا تَرْكُهُمُ الصَّرَاحَةَ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَجَنُّبُهُمْ ذَلِكَ بِشِدَّةٍ، وَمَنْعُهُمْ مِنْهُ بِعُنْفٍ، وَتَعْطِيلُهُمْ جَمِيعَ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدَدِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ فَهُوَ مِنْ أَوْضَحِ الْأَدَلَّةِ عَلَى زِيغِهِمْ، وَفَسَادِ مُعْتَقَدِهِمْ، وَسُلُوكِهِمْ طَرِيقَ الْغَيِّ وَالضَّلَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ عَنِ الْعَصَاةِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَذَمَّهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَعَنَهُمْ.

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩].

وَرَوَى: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ، وَابْنُ مَاجَهَ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَمَّا وَقَعَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي الْمَعَاصِي؛ نَهَتْهُمْ عُلَمَاؤُهُمْ، فَلَمْ يَنْتَهُوا، فَجَالَسُوهُمْ فِي مَجَالِسِهِمْ وَوَاكَلُوهُمْ وَشَارَبُوهُمْ، فَضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، وَلَعَنَهُمْ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ»، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَكِنًا، فَجَلَسَ، فَقَالَ: «لَا؛ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ حَتَّى تَأْطُرُوهُمْ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا»^(١)، هَذَا لَفْظُ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ.

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٥٠/٦) برقم (٣٧١٣)، وأبو داود (٤٣٣٦)، وابن ماجه

ولفظ أبي داود: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّقْصُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ فَيَقُولُ: يَا هَذَا! اتَّقِ اللَّهَ وَدَعْ مَا تَصْنَعُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ، ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الْغَدِ، فَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِيْبَهُ وَقَعِيدَهُ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ ضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ»، ثُمَّ قَالَ: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَسِقُونَ﴾ [المائدة: ٧٨-٨١]، ثُمَّ قَالَ: «كَلَّا؛ وَاللَّهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ، وَلَتَأْطُرَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا، وَلَتَقْصُرَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ قَصْرًا» (١).

زَادَ فِي رِوَايَةٍ لَهُ: «أَوْ لَيَضْرِبَنَّ اللَّهُ بِقُلُوبِ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ، ثُمَّ لَيَلْعَنَنَّكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ» (٢).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَبْلَغُ رَدٍّ عَلَى التَّبْلِغِيِّينَ الَّذِينَ لَا يُبَالُونَ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَا يَعُدُّونَهُ مِنْ وَاجِبَاتِ الْإِسْلَامِ.

وَقَدْ زَادُوا عَلَى مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ بَزِيَادَاتٍ مِنَ الْغَيِّ وَالضَّلَالِ، وَهِيَ تَجَنُّبُهُمُ الصَّرَاحَةَ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ بِشِدَّةٍ، وَمَنْعُهُمْ مِنْ ذَلِكَ بِعُنْفٍ، وَتَعْطِيلُهُمْ جَمِيعَ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدْدِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

(٤٠٠٦)، والترمذي (٣٠٤٨)، وقال الألباني في «المشكاة» (٥١٤٨): ضعيف.

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٣٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٠١٩٦)، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١١٠٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٣٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٢٦٨)، والبيهقي في «الشعب» (٧١٣٩)، وضعفه الألباني في «المشكاة» (٥١٤٨).

وفي هذا أوضح دليل على مخالفتهم لطريقة الرُّسل - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ -؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ هو وظيفة الرُّسلِ وَأَتْبَاعِهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَإِنَّمَا أَرْسَلَ اللَّهُ الرُّسُلَ وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ: الَّذِي أَسَاسُهُ وَأَصْلُهُ التَّوْحِيدُ وَمُتَابَعَةُ الرُّسُلِ، وفُرُوعُهُ الْأَقْوَالُ الطَّيِّبَةُ وَالْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ، وَلِلنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ: الَّذِي أَسَاسُهُ وَأَصْلُهُ الشِّرْكُ وَالْبِدْعُ، وفُرُوعُهُ الْأَقْوَالُ الْخَبِيثَةُ وَأَنْوَاعُ الْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ.

وبالقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعلو كلمة الله، ويظهر دينه، وإذا تُرِكَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ ضَعُفَ الْإِسْلَامُ، وَظَهَرَ الْبَاطِلُ وَأَهْلُهُ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي «الْفُنُونِ»: «مِنْ أَعْظَمِ مَنَافِعِ الْإِسْلَامِ وَآكِدِ قَوَاعِدِ الْأَدْيَانِ: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالتَّنَاصُحُ؛ فَهَذَا أَشَقُّ مَا يَحْمِلُهُ الْمُكَلَّفُ؛ لِأَنَّهُ مَقَامُ الرُّسُلِ، حَيْثُ يَثْقُلُ صَاحِبُهُ عَلَى الطَّبَاعِ، وَتَتَفَرَّقُ مِنْهُ نَفُوسُ أَهْلِ اللَّذَاتِ، وَيَمُتُّهُ أَهْلُ الْخَلَاعَةِ، وَهُوَ إِحْيَاءُ السُّنَنِ وَإِمَاتَةُ الْبِدْعِ»^(١)، انْتَهَى.

وَقَدْ جَمَعَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَيْنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ ثَابِتَةٍ عَنْهُ، فَأَبَى التَّبْلِيغِيُّونَ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يُبَالُوا بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَ مَا جَمَعَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَيْنَهُمَا، فَصَارُوا بِهَذَا مُشَابِهِينَ لِلْيَهُودِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ:

﴿أَفْتَوْمُنُونَ بَعْضُ الْكُتُبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ

(١) انظر: «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٤/ ٢٥٣).

عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾ [البقرة: ٨٥، ٨٦].

فلا يأمنُ التبليغيون أن يكونَ لهم نصيبٌ وافرٌ من هذا الوعيدِ الشديدِ.

وقد ثبتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ؛ فَهُوَ مِنْهُمْ». رواه الإمامُ أحمدُ، وأبو داودُ؛ من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (١).

وقد ذكرَ الأستاذُ سيفُ الرَّحْمَنِ بنُ أحمدَ الدَّهْلَوِيَّ أصولًا كثيرةً للتبليغيينِ سوى ما تقدَّم ذكرُه، وكلُّها من أصولِ الجَهلِ والغِيِّ والضَّلالِ، وقد تركتُ ذكرَها إيثارًا للاختصارِ، وهي في (ص ١١ - ١٤)، فمن أحبَّ الوقوفَ عليها؛ فليراجعها في الكتابِ الذي تقدَّم ذكرُه.

بل إنَّه ينبغي لِمَن أشكَلَ عليه أمرُ التبليغيينِ أن يُطالعَ كتابَ سيفِ الرَّحْمَنِ ابنِ أحمدَ من أولِه إلى آخِرِه؛ ليعلمَ ما عليه هذه الفرقةُ الشاذَّةُ من مزيدِ الجَهلِ والضَّلالِ والبُعدِ عن الصِّراطِ المُستقيمِ الَّذي كانَ عليه رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقد ذكرَ سيفُ الرَّحْمَنِ بنُ أحمدَ في (ص ٥٦ - ٥٧) أنواعًا كثيرةً من مُشابهةِ التبليغيينِ لِلشَّيعةِ، و«مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ؛ فَهُوَ مِنْهُمْ».

وهذا ملخَّص ما ذكره سيفُ الرَّحْمَنِ بنُ أحمدَ عنهم:

قال: «ومِمَّا يلاحظُ عليهم أنَّ لهم الشَّبهَ بالشَّيعةِ في إخفاءِ السُّمِّ في الدَّسَمِ.

(١٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٢٣/٩) برقم (٥١١٤)، وأبو داود (٤٠٣١)، والطبراني في «الكبير» (١٤١٠٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» برقم (٦١٤٩).

وَلَهُمُ الشُّبُهَةُ بِالشَّيْعَةِ فِي إِخْفَاءِ مَا فِي كُتُبِهِمْ.

وَلَهُمُ شُبُهَةٌ بِالشَّيْعَةِ فِي إِخْفَاءِ كَثِيرٍ مِنْ عَقَائِدِهِمْ الْمُبْعَدَةِ فِي الْغُلُوِّ وَفِي التَّطَرُّفَاتِ وَالْخُرَافَاتِ النَّائِيَةِ.

وَلَهُمُ شُبُهَةٌ بِالشَّيْعَةِ بِالتَّقِيَّةِ بِاسْمِ الْحِكْمَةِ وَالِإِحْتِيَاظِ، حَيْثُ إِنَّهُمْ يُظْهِرُونَ شَيْئًا وَيُخْفُونَ شَيْئًا، وَيُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَيَقُولُونَ شَيْئًا وَيَفْعَلُونَ شَيْئًا، وَيُنَادُونَ بِالدَّعْوَةِ إِلَى الْإِجْمَاعِيَّاتِ، وَيَتَحَمَّسُونَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْخِلَافِيَّاتِ.

وَلَهُمُ شُبُهَةٌ بِالشَّيْعَةِ فِي الْبُغْضِ وَنَصَبِ الْعِدَاءِ لِأَهْلِ الْحَقِّ وَعَقِيدَةِ السَّلَفِ.

وَلَهُمُ شُبُهَةٌ بِالشَّيْعَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ النَّائِيَةِ عَنْ طَرِيقِ السَّلَفِ الصَّالِحِ.

وَلَهُمُ شُبُهَةٌ بِالشَّيْعَةِ فِي قُرْبِهِمُ لِلْحِكَايَاتِ وَالْخُرَافَاتِ وَتَعْظِيمِ النِّسْبَةِ إِلَى أَكْبَرِهِمْ وَإِلَى مَشَايِخِهِمْ.

وَلَهُمُ شُبُهَةٌ بِالشَّيْعَةِ فِي بُعْدِهِمْ عَنِ النُّصُوصِ وَعَنِ الْعِلْمِ بِالنُّصُوصِ -نصوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ-؛ فَالذَّاكِرُ الشَّيْعِيُّ عَلَى الْعُمُومِ جَاهِلٌ، وَهَذَا التَّبْلِيغِيُّ كَذَلِكَ عَلَى الْعُمُومِ جَاهِلٌ.

وَلَهُمُ شُبُهَةٌ بِالشَّيْعَةِ فِي تَحْدِيدِ عِلْمِهِمْ وَعِلْمِ طَائِفَتِهِمْ فِي كُتُبِهِمُ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَهُمْ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ، وَدُونَ غَيْرِهِمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

وَلَهُمُ شُبُهَةٌ بِالشَّيْعَةِ بِمَنْعِ أَتْبَاعِهِمْ عَنِ الْبَحْثِ وَطَلَبِ الْحَقِّ عِنْدَ غَيْرِهِمْ.

وَلَهُمُ شُبُهَةٌ بِالشَّيْعَةِ؛ بِجَعْلِ مُعْظَمِ الدِّينِ مُحْصُورًا فِي الْمَنَاقِبِ وَالْمَثَالِبِ وَتَعْظِيمِ الْأَكَابِرِ.

ولهم شبهة بالشَّيعةِ فِي المَقْدرةِ عَلَى المَغالطاتِ والمُبالغاتِ.

ولهم شبهة بالشَّيعةِ فِي المَقْدرةِ عَلَى النِّفاقِ وإِظهارِ التَّوْحِيدِ وإِخفاءِ الإِشْرَاقِ،
بَلِ النِّداءِ بِالتَّوْحِيدِ وتَرْوِيجِ الإِشْرَاقِ. انْظُرْ كِتَابَ «نَشْرِ الطَّيِّبِ» لِلْمُصَنِّفِ أَشْرَفِ عَلِي
التَّهَانَوِيِّ».

ثُمَّ قَالَ الأُسْتَاذُ سَيِّدُ الرِّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ: وَمِمَّا يُعْرَفُ عَنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ
يَتَوَاضَعُونَ وَيَتَظَاهَرُونَ بِالتَّوَاضُعِ فَوْقَ العَادَةِ، وَلَكِنَّ تَوَاضُعَهُمْ هَذَا لَيْسَ إِلَّا تَصَنُّعًا؛
فَإِنَّهُمْ يَسْرُونَ لَهُمْ وَمَعَهُمْ فَقْطٌ، وَيَرُونَ السِّيَادَةَ الدِّينِيَّةَ لَهُمْ وَهُمْ أَهْلُهَا -فِي زَعْمِهِمْ-،
وَالَّذِي يُنَازِعُهُمْ فِيهَا فَهُوَ ضَالٌّ وَفَاتِنٌ، وَهَذَا الشَّيْءُ قَدْ تَأَصَّلَ فِي قَرَارَةِ نَفْسِهِمْ، وَلِذَا
يَبْتَغِدُونَ وَيُبْعِدُونَ النَّاسَ عَنْ كُلِّ مُصْلِحٍ وَمُخْلِصٍ، وَلِذَا يَرُونَ أَنَّ لَا طَاعَةَ لِأَحَدٍ
عَلَيْهِمْ إِلَّا لِكُبْرَائِهِمْ.

وَحَسْبَمَا بَلَغَنِي عَنْ بَعْضِ الثَّقَاتِ أَنَّهُمْ يَرُونَ أَنَّ لَا طَاعَةَ لِوَلَاةِ الأُمُورِ عَلَيْهِمْ،
وَلِذَا يُبَيِّحُونَ الغَشَّ والخَدِيعَةَ والتَّزْوِيرَ، وَفَعَلًا يَسْتَغْلُّ دُهُائُهُمْ بُلْهَهُمْ بِاسْمِ التَّبْلِيغِ فِي
التَّجَارَاتِ المُنْحَرَفَةِ والتَّزْوِيرِ وَمُخَالَفَةِ القَوَانِينِ وَتَعَدُّدِ الجَوَازَاتِ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ عَلَى
أَسَاسِ الكَذِبِ والزُّورِ.. إِلَى آخِرِ مَا هُنَاكَ مِنَ المُخَالَفاتِ.

وَلِذَا يُعْرَفُ عَنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ يَتَرَبَّصُونَ بِالحُكُومَةِ السُّعُودِيَّةِ وَالجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ
وَالْحَرَكَةِ الوَهَّابِيَّةِ وَالغَرِيزَةِ الجِهَادِيَّةِ -أَي: لِإِعْدَادِ العُدَّةِ وَاسْتِعْمَالِ القُوَّةِ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ
اللهِ-؛ يَتَرَبَّصُونَ بِهَا الدَّوَائِرَ -عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ-، وَذَلِكَ كُلُّهُ لِإِعْجَابِهِمْ بِبِدْعَتِهِمْ،
وِغَفْلَةِ النَّاسِ عَنْ بِدْعَتِهِمْ هَذِهِ وَمَدَاهَا.

وَلَقَدْ صَدَقَ مَنْ قَالَ: إِنَّ يَهُودَ هَذِهِ الأُمَّةِ هُمُ الشَّيعةُ، وَإِنَّ يَهُودَ أَهْلِ السُّنَّةِ هُمُ

المُقلِّدون الجامدون، وخاصَّةً أمثال هؤلاء التَّبْلِغِيِّينَ الَّذِينَ يُنَاصِرُونَ الْجَهْلَ وَالتَّقْلِيدَ الجامدَ وَعِبَادَةَ الْكِبَرَاءِ وَتَعْظِيمَهُمَ وَالخُضُوعَ لَهُمْ، وَيُرَوِّجُونَ الْبِدْعَةَ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَيُوجِبُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا لَمْ يُوجِبْهُ اللَّهُ، وَيُشَرِّعُونَ لَهُمْ مَا لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ وَقَرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ؛ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَذِهِ الْإِسْلَامِ» (١).

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ احْتَجَرَ التَّوْبَةَ عَلَى كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ» (٢).
«صَحِيحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (٣).

قُلْتُ: إِنَّمَا صَحَّ الْحَدِيثُ الْآخِرَ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَهُ فِي «الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ»، وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُهُ مِنْ قَوْلِ الْفَضِيلِ بْنِ عِيَاضٍ.

ثُمَّ قَالَ الْأُسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ: «وَمِمَّا يُعْرَفُ عَنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا إِسْنَادَ الْقَوْلِ وَتَدْعِيمَهُ؛ قَالُوا: قَالَ كِبَرَاؤُنَا! وَلَا يَخْفَى خَطَرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَأَمْثَالِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ».

ثُمَّ قَالَ الْأُسْتَاذُ: «نَكْتَةُ عَجِيبَةٍ: حَكَى لِي حَاجٌّ أَنَّ نَشَاطَ الْقَادِيَانِيِّينَ وَالتَّبْلِغِيِّينَ

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٦٧٧٢)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٢٠٣٩)، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ» (١٨٦٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (٢٠٥٤) بَلْفَظٍ: «إِنَّ اللَّهَ احْتَجَرَ...»، وَابِيهَقِي فِي «الشَّعْبِ» (٩٠١٠)، بَلْفَظٍ: «حَجَرَ التَّوْبَةَ...»، وَقَالَ: وَفِي رَوَايَةٍ كَثِيرٍ: «احْتَجَبَ اللَّهُ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السَّنَةِ» (٣٧)، بَلْفَظٍ: «إِنَّ اللَّهَ حَجَزَ -أَوْ قَالَ: حَجَبَ»، وَأَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ الدِّينُورِيُّ فِي «الْمَجَالِسَةِ وَجَوَاهِرِ الْعِلْمِ» (٣٩٨/٦) (٢٨١٦)، بَلْفَظٍ: «إِنَّ اللَّهَ احْتَجَزَ..».

(٣) وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: صَحِيحٌ. انْظُرْ: «صَحِيحُ الْجَامِعِ» بِرَقْمِ (١٦٩٩).

ممنوعٌ في مِصر، ولكنَّ نشاطَ الاثنَين مسموحٌ في إسرائيل، بل إنَّ القاديانيَّين لهمُ مركزٌ دائمٌ في إسرائيل، كما أنَّ التَّبليغيَّين لهم تجولاتٌ شبهُ دائمةٍ في إسرائيل، وأنَّ القاديانيَّين لهم المَقَرُّ الأوَّلُ بقريةِ قاديانَ في الهند، والمَقَرُّ الثاني لهم بِرَبوَّةِ بباكستان، ولكنَّ نشاطهم في صورةِ مراكزٍ ومَساجِدٍ مُنتشرةٍ في شَتَّى البُلدانِ والقارَّاتِ، وكذلكِ التَّبليغيُّون لهم المَقَرُّ الأوَّلُ بقريةِ نظامِ الدِّين بِ«دِلهي - الهند»، والمَقَرُّ الثاني لهم بقريةِ «رائوند» بمقرِّيةِ مِن «لاهور» بباكستان، ولكنَّ نشاطهم في صورةِ تجولاتٍ وأربعينيَّاتٍ وحلقاتٍ وحِكاياتٍ مُنتشرةٍ كذلكِ في شَتَّى البُلدانِ والقارَّاتِ بالشَّكلِ المذكورِ، وأنَّ القاديانيَّين يخضعونَ لأكابرهم كما أنَّ التَّبليغيَّين يخضعونَ لأكابرهم خضوعاً لا يقلُّ عن درجاتِ العبادةِ - والعيادُ باللهِ -؛ فما أوضَحَ الشَّبهَ بَيْنَ وَصْفِ الجماعتَيْنِ!

فالقاديانيُّون يُعادونَ الجِهَادَ بِمعنى إعدادِ العُدَّةِ واستعمالِ القوَّةِ.

وكُلُّ اعتمادِ الاثنَين على نشاطِ الكلامِ والحركةِ التَّجوالِيَّةِ.

وكِلتا الاثنتَين تُفرغانِ جُهودَهُما على الاختلاسِ^(١)، والاختِناسِ^(٢)، والاصطيادِ، والتَّزلفِ إلى الحُكَّامِ وأصحابِ الاعتبارِ وذَوِي النُّفوذِ، واجتذابِهِم إلى أنفُسِهِم، معَ التَّجَنُّبِ عَن كُلِّ صِراحةٍ، وَقَبولِهِم على جميعِ علَّاتِهِم، وتركِهِم على حالِهِم، ومُوالاةِ كُلِّ حُكْمٍ وحكومةٍ، والاجتنابِ بشدَّةٍ عن كلِّ سياسةٍ علَنِيَّةٍ.

(١) الاختلاس: الاختطاف وهو أخذ الشيء بسرعة. انظر: «تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص ٥٥٥).

(٢) والاختناس: هو التواري والاختفاء. انظر: «زاد المعاد» (٣/ ٥٩٧).

وكذلك؛ فإنَّ مولدَ الاثنتين ومنشأهما ومصدرَ الانطلاقتين ومأرزهما هي القارّةُ الهنديّةُ فقط.

وكذلك فإنَّ القاديانيّين مبنى ديانّتهم الجهلُ والإيمانُ بالخرافات والحكايات، وكذلك التبليغيّون مبنى ديانّتهم الجهلُ والإيمانُ بالخرافات والحكايات والإكثارُ منها، وحبُّ الجهلِ والجهلاء، وترجيحُ جهلائهم على علماء المسلمين، ومُحاربة العلم والعلماء.

فَمَا أَوْضَحَ الشَّبهَ بَيْنَ الاثْنَيْنِ!

ولكنَّ الفرقَ بينهما أنَّ القاديانيّين^(١) كفّارٌ مرتدّون بالإجماع، لا شكَّ في كفرهم وارتدادهم، والتبليغيّون مسلمون وفي عداد المسلمين.

ومعلومٌ أنَّ هؤلاء يتدرّجون بالنّاس - ولا سيما أصحابِ الفطرِ السّليمة - يتدرّجون بهم باسمِ التّوحيدِ والدينِ والزّهْدِ وعدمِ التّرفِ والورعِ والتّبليغِ والتّقوى وحبِّ الصّالحين، إلى تعظيمِ الأكابرِ والبدعِ والخرافاتِ والجهلِ المُطبّقِ والتّقليدِ الجامدِ والمسلكِ الجُمُوديِّ والتّشبُّثِ بفروعِ الفقهِ الحنفيِّ والوقوعِ في الشّبكِ التّصوّفيّ.. إلى آخرِ ما هناك، وهذا قليلٌ جدًّا من كثيرٍ جدًّا.

قال الأستاذُ سيفُ الرحمنِ بنُ أحمد: «وظنّي أنَّ هذا القدرَ المذكورَ يكفي

(١) القاديانيّين نسبتهم إلى القاديانية: وهي نحلة دينية دعا إليها مرزا غلام أحمد المتوفي سنة (١٩٠٨م) بتخطيط من الانجليز، ويزعم معتقوها أنهم مسلمون، ويقولون: إن محمداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس بخاتم الأنبياء، وأن الوحي لم ينقطع بعد، وأن الجهاد محظور. انظر: «معجم لغة الفقهاء» (ص ٣٥٤).

لِتَفْهَمُهُمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ وَمَعْرِفَةَ خُطُورَتِهِمْ وَمَعْرِفَةَ مَدَى خُطُورَتِهِمْ وَأَبْعَادِهَا الْمُتْرَامِيَّةَ دِينِيًّا وَخُلُقِيًّا وَسِيَاسِيًّا.

انتهى. المقصود من كلامه، ولقد أجاد وأفاد في بيان حال التبليغيين والتحذير منهم، فجزاه الله خير الجزاء، وكثر في المسلمين من أمثاله.

وقد رد كثير من العلماء على التبليغيين، وبينوا أخطاءهم وضلالتهم وخطرهم على الإسلام والمسلمين، وقد رأيت من الكتب والرسائل المؤلفة في ذلك عددًا كثيرًا، ومن أهمها كتاب الأستاذ سيف الرحمن أحمد الذي تقدم ذكره والنقل منه.

وبعض الذين ردوا على التبليغيين قد صحبوهم سنين كثيرة، وخرجوا معهم في سياحتهم التي هي من محدثات الأمور، ثم لما رأوا ما في دعوتهم وأعمالهم من البدع والضلالات والجهالات؛ فارقوهم، وحذروا منهم ومن سياحتهم وأعمالهم المبتدعة.

وأما ما ذكره السائل من كثرة الأقوال في التبليغيين بين مؤيد لهم ومستنكر لأعمالهم.

فالجواب عنه أن يقال: إن الصواب مع المستنكرين لأعمالهم؛ لأنها من المحدثات التي ليس عليها أمر النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد روى الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه؛ عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو رد» (١).

وفي روايةٍ لأحمدَ، ومُسْلِمٍ، والبُخَارِيِّ تعليقًا مَجْزُومًا بِهِ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ» (١).

قال النُّوويُّ في «شرح مُسْلِمٍ»: «قال أهلُ العَرَبِيَّةِ: الرَّدُّ هنا بِمَعْنَى المَرْدُودِ، وَمَعْنَاهُ: فَهُوَ باطلٌ غيرُ مُعْتَدٍّ بِهِ» (٢).

قال: «وهذا الحديثُ قاعِدةٌ عَظِيمةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الإِسْلامِ، وَهُوَ مِنْ جَوَامِعِ كَلِمِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ كُلِّ البِدْعِ والمُخْتَرَعَاتِ» (٣).

وقال -أيضًا-: «وهذا الحديثُ مِمَّا يَنْبَغِي حَفْظُهُ واستِعْمالُهُ فِي إِبْطَالِ المُنْكَرَاتِ وإِشَاعَةِ الإِسْتِدْلالِ بِهِ» (٤)، انتهى.

وفي هذا الحديثِ أَوْضَحُ دَلِيلٍ عَلَى المَنْعِ مِنْ مَحْدَثَاتِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَأَعْمَالِهِمُ الَّتِي لَيْسَ عَلَيْهَا أَمْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ورَوَى الإمامُ أحمدُ -أيضًا-، وأهلُ «السُّنَنِ»؛ عنِ العَرَباضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ؛ تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» (٥).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٢/٦١) (٢٥١٢٨)، ومسلم (١٧١٨)، وذكره البخاري معلقًا بصيغة الجزم (١٠٧/٩).

(٢) «شرح مسلم» (١٦/١٢).

(٣) الحاشية السابقة.

(٤) الحاشية السابقة.

(٥) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأحمد في «المسند» (٣٧٣/٢٨) (١٧١٤٤)،

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (١).

وَصَحَّحَهُ - أَيْضًا - ابْنُ حِبَّانَ (٢)، وَالْحَاكِمُ (٣)، وَالذَّهَبِيُّ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «حَدِيثٌ ثَابِتٌ صَحِيحٌ».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَوْضَحُ دَلِيلٍ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ مُحَدَّثَاتِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَأَعْمَالِهِمُ الَّتِي هِيَ مِنْ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ وَلَمْ تَكُنْ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا مِنْ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَإِنَّمَا هِيَ بَدْعُ مُحَمَّدٍ إِيَّاسِ الدِّيُونَبْدِيِّ الْجَشْتِيِّ الْكَانْدَهْلَوِيِّ ثُمَّ الدَّهْلَوِيِّ، فَهُوَ الْمُؤَسَّسُ لِحِمَاةِ التَّبْلِيغِ فِي الْهِنْدِ، وَقَدْ خَطَّطَ لِهَذِهِ الْبِدْعَةِ، وَوَضَعَ أَصُولَهَا السُّتَّةَ بِإِشَارَةٍ مِنْ شَيْخِيهِ فِي الطَّرِيقِ الصُّوفِيَّةِ، وَهُمَا: رَشِيدُ أَحْمَدَ كَنْكُوهِ الدِّيُونَبْدِيِّ الْجَشْتِيِّ النَّقْشَبَنْدِيِّ (٤)، وَأَشْرَفُ عَلِيِّ التَّهَانَوِيِّ الدِّيُونَبْدِيِّ الْجَشْتِيِّ (٥).

وَالدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٩٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٦٦)، قَالَ الْأَلْبَانِيُّ صَحِيحٌ. انْظُرْ: «صَحِيحُ الْجَامِعِ» (٢٥٤٩).

(١) التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٤٤ / ٥) (٢٦٧٦).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٨ / ١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٢٩)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ.

(٤) رَشِيدُ بْنُ هَدَايَةَ أَحْمَدُ الْأَنْصَارِيُّ الْكَنْكَوهِ: عَالِمٌ بِالْحَدِيثِ، يَنْتَهِي بِنَسَبِهِ إِلَى أَبِي أَيُّوبِ الْأَنْصَارِيِّ. وَلَدَ سَنَةَ (١٢٤٤هـ) فِي (كَنْكَوهِ)، مِنْ تَوَابِعِ سَهَانَفُورَ، فِي الْهِنْدِ، وَتَفَقَّهَ فِي دَهْلِي، وَشَارَكَ فِي الثَّوْرَةِ عَلَى الْإِنْجِلِيزِ سَنَةَ (١٢٧٣هـ) (١٨٥٧)، وَسَجَنَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَانْقَطَعَ لِلتَّدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ، وَحَجَّ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، وَكَفَّ بِصَرِهِ، فَعَكَفَ عَلَى الْعِبَادَةِ إِلَى أَنْ تَوَفَّى سَنَةَ (١٣٢٣هـ). انْظُرْ: «الْأَعْلَامُ» لِلزَّرْكَلِيِّ (٢٦ / ٣).

(٥) أَشْرَفُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَقِّ الْحَنْفِيُّ التَّهَانَوِيُّ الْوَاعِظُ، وَلَدَ سَنَةَ (١٢٨٠هـ)، وَتَوَفَّى سَنَةَ (١٣٦٢هـ). انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: «نَزْهَةُ الْخَوَاطِرِ وَبَهْجَةُ الْمَسَامِعِ وَالنَّوَاطِرُ» لِلطَّالِبِيِّ (٨ / ١١٨٧ - ١١٨٩).

ذَكَرَ ذَلِكَ الْأُسْتَاذُ سَيِّفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِيِّ فِي (ص ٧ - ٨) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «نَظَرَةٌ عَابِرَةٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الْجَمَاعَةِ التَّبْلِغِيَّةِ».

وَذَكَرَ فِي ص (٤ - ٥) مَا مُلَخَّصُهُ: أَنَّ نَسَبَ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ التَّبْلِغِيَّةِ يَتَّصِلُ بِالشَّيْخِ سَعِيدِ نَوْرَسِيِّ الْكُرْدِيِّ الْمُلقَّبِ بِ(بَدِيعِ الزَّمَانِ)، الْمَوْلُودِ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَتَيْنِ وَأَلْفٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَالْمُتَوَفَّى فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثٍ مِئَةٍ وَأَلْفٍ مِنَ الْهَجْرَةِ عَلَى وَجْهِ التَّقْرِيبِ؛ فَهُوَ صَاحِبُ هَذِهِ الْفِكْرَةِ الْبِدْعِيَّةِ وَالْوَاضِعُ لِأُصُولِهَا السِّتَّةِ، وَلَكِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَحْمَدَ هَذِهِ الْحَرَكَةُ وَتَتَلَاشَى هَذِهِ الْفِكْرَةُ بِتُرْكِيَا قَبْلَ أَنْ تَأْخُذَ انْطِلَاقَهَا الْبَارِزَ الشَّامِلَ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّيْخَ إِيَّاسَ الْهِنْدِيَّ لَمَّا أَتَى إِلَى الْحِجَازِ؛ سَمِعَ بِهِذِهِ الْفِكْرَةَ، فَاقْتَبَسَهَا إِلَى الْهِنْدِ، فَالْفِكْرَةُ بِتُرْكِيَا، وَالنَّمَاءُ وَالتَّرْعُرُغُ وَالتَّطْبِيقُ وَالانْطِلَاقُ بِالْهِنْدِ»، انْتَهَى.

وَمِنْ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ مُحَدَّثَاتِ التَّبْلِغِيِّينَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خُطْبَتِهِ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالدَّارِمِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (١).

وَقَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَلَفْظُهُ: «إِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٧/٢٢) (١٤٣٣٤)، وَمُسْلِمٌ (٨٦٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٥) وَالدَّارِمِيُّ (٢١٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الْهَدْيِ هَدْيٍ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» (١).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ النَّصُّ عَلَى أَنَّ الْمُحَدَّثَاتِ كُلَّهَا شَرٌّ وَضَلَالَةٌ، وَأَنَّهَا فِي النَّارِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»: أَنَّ الْعَمَلَ بِالْمُحَدَّثَاتِ يُؤَدِّي بِأَصْحَابِهِ إِلَى النَّارِ.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً؛ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً». قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» (٢).

رَوَاهُ: التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ وَضَّاحٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَالْأَجْرِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٣). وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَسَنٌ غَرِيبٌ».

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤).

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٥٧٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٧/٢٢) (١٤٣٣٤)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٨٥). قَالَ الْأَلْبَانِيُّ: صَحِيحٌ. انْظُرْ: «الْمَشْكَاة» (٩٥٦).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٧/٢٢) (١٤٣٣٤)، وَالنَّسَائِيُّ (١٥٧٨).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٤١)، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ مَفْسُورٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»، وَابْنُ وَضَّاحٍ فِي «الْبَدْعِ» (٢٥٠)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «السَّنَةِ» (٢٥٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٤٤)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٢٣)، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: صَحِيحٌ. انْظُرْ: «السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ» (١٣٤٨).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٦٢/١٩) (١٢٤٧٩)، وَابْنُ مَاجَهٍ (٣٩٩٣)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي

وفي حديث جابرٍ وما ذُكرَ بعدهُ من حديثِ عبدِ الله بنِ عمرو وأنسٍ رضيَ اللهُ عَنْهُمُ
أَبْلَغُ تحذيرٍ منِ بدعِ التَّبْلِغِيِّينَ.

وَمَنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنِ الْإِنْضِمَامِ إِلَيْهِمْ وَالْخُرُوجِ مَعَهُمْ؛ فَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَصِيبٌ
وَافِرٌ مِنَ الْوَعِيدِ الَّذِي جَاءَ ذِكْرُهُ فِي حَدِيثِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَإِذَا عُلِمَ هَذَا وَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ أَوَّلِ الْجَوَابِ إِلَى آخِرِهِ؛ فَلْيَعْلَمْ -أَيْضًا- أَنَّ
التَّأْيِيدَ لِلتَّبْلِغِيِّينَ خَطَأً، وَتَأْيِيدٌ لِلْأَبَاطِيلِ الَّتِي قَدْ ذُكِرَتْ عَنْهُمْ، وَمَا وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ
الْعَامَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمَنْسُوبِينَ إِلَى الْعِلْمِ؛ فَسَبَبُهُ الْإِنْخِدَاعُ بِالتَّبْلِغِيِّينَ، وَتَحْسِينُ الظَّنِّ
بِهِمْ، وَالْإِغْتِرَارُ بِظَاهِرِ أَقْوَالِهِمْ، وَمَا يُمَوِّهُونَ بِهِ عَلَيْهِمْ مِنْ أَنَّ الْخُرُوجَ مَعَهُمْ وَعَلَى
طَرِيقَتِهِمْ مِنَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ مِنَ الْجِهَادِ الَّذِي
كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَهُوَ الْجِهَادُ
الْمُشْتَمِلُ عَلَى الدُّعَاءِ إِلَى التَّوْحِيدِ، وَإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا لِلَّهِ وَخُذُهُ،
وَالنَّهْيُ عَنِ الشِّرْكِ وَذَرَائِعِهِ وَمَا يُقَرِّبُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ، وَالنَّهْيُ -أَيْضًا- عَنِ
الْبِدَعِ وَالْمُخَالَفَاتِ وَجَمِيعِ الْمُنْكَرَاتِ.

فَهَذَا هُوَ الْجِهَادُ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَالتَّبْلِغِيُّونَ فِي غَايَةِ الْإِفْلَاسِ مِنْ هَذَا الْجِهَادِ الشَّرْعِيِّ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُونَ بِمُجَرَّدِ
الاسْمِ الَّذِي لَا مُسَمًّى لَهُ، وَلَا حَقِيقَةَ تَحْتَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ، يَحْسِبُهُ الظَّمْآنُ
مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ؛ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا.

وَعَايَةُ جِهَادِ التَّبْلِيغِيِّينَ مَا ذَكَرَهُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ: أَنَّهُمْ يَتَدَرَّجُونَ بِأَصْحَابِ
الْفِطْرِ السَّلِيمَةِ بِاسْمِ التَّوْحِيدِ وَالِدِّينِ وَالزُّهْدِ وَعَدَمِ التَّرَفِ وَالْوَرَعِ وَالتَّبْلِيغِ وَالتَّقْوَى وَحُبِّ
الصَّالِحِينَ إِلَى تَعْظِيمِ الْأَكَابِرِ وَالْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ وَالْجَهْلِ الْمُطْبَقِ وَالتَّقْلِيدِ الْجَامِدِ
وَالْمَسْلُوكِ الْجُمُودِيِّ وَالْوُقُوعِ فِي الشَّبَكِ التَّصَوُّفِيِّ.. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَهُ الْأَسَاذُ عَنْهُمْ
مَنْ الْإِيمَانِ بِالْخُرَافَاتِ وَالْحِكَايَاتِ وَالْإِكْثَارِ مِنْهَا، وَحُبِّ الْجَهْلِ وَالْجُهْلَاءِ، وَتَرْجِيحِ
جُهْلَائِهِمْ عَلَى عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَمُحَارَبَةِ الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ.

فَهَذَا هُوَ حَاصِلُ جِهَادِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَثَمَرَتُهُ، وَمَنْ كَانُوا بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ فَلَا خَيْرَ فِيهِمْ
وَلَا فِي الْإِنْضِمَامِ إِلَيْهِمْ وَالْخُرُوجِ مَعَهُمْ.

وَأَيُّ خَيْرٍ يَرْجَى مِنْ أَنْاسٍ لَا يَعْرِفُونَ تَوْحِيدَ الْأُلُوهِيَّةِ، وَلَا يَرَوْنَ الْكُفْرَ
بِالطَّاغُوتِ، وَلَا يَرَوْنَ النَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيُعَادُونَ أَيْمَةَ الْعِلْمِ وَالْهُدَى مِنْ أَهْلِ
التَّوْحِيدِ وَأَنْصَارِ السُّنَّةِ، وَخُصُوصًا شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ وَابْنَ الْقَيِّمِ وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ
الْوَهَّابِ، وَيُحَارِبُونَ كُتُبَهُمُ الْمُشْتَمَلَةَ عَلَى تَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ وَالِدَّعْوَةِ إِلَيْهِ وَإِلَى إِخْلَاصِ
الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَعَلَى النَّهْيِ عَنِ الشِّرْكِ وَذُرَائِعِهِ وَعَنِ الْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ وَأَنْوَاعِ
الضَّلَالَاتِ وَالْمُنْكَرَاتِ؟!

وَقَدْ حَصَلَ مِنْ بَعْضِ أَكَابِرِهِمُ السَّبُّ الْقَبِيحُ فِي كُتُبِهِمْ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ الْوَهَّابِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَحَصَلَ مِنْ بَعْضِ أُمَرَائِهِمْ إِحْرَاقُ مَجْمُوعَةِ التَّوْحِيدِ الْمُسَمَّاةِ بِ«الْجَامِعِ الْفَرِيدِ»
لَمَّا أَهْدَاهَا لَهُ بَعْضُ الْخَارِجِينَ مَعَهُ، وَكَانَ الْمُهْدِي لِلْكِتَابِ يَظُنُّ أَنَّ الْأَمِيرَ يُسَرُّ بِهِ
الْهَدِيَّةُ الثَّمِينَةُ، فَكَانَتِ الْمُقَابَلَةُ عَلَى حُسْنِ الصَّنِيعِ بِالْمُنْكَرِ الْفَظِيعِ، وَهُوَ إِحْرَاقُ كُتُبِ

التَّوْحِيدِ - عَامَلَ اللَّهُ هَذَا الْأَمِيرَ وَالَّذِينَ يَسُبُّونَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ بَعْدَ ذَلِكَ -.

وَأَيْضًا؛ فَأَيُّ خَيْرٍ يُرْجَى مِنَ الانْضِمَامِ إِلَى أَنَاسٍ يُرَابِطُ أَكَابِرُهُمْ عَلَى الْقُبُورِ، وَيَنْتَظِرُونَ الْكَشْفَ وَالْكَرَامَاتِ وَالْفُيُوضَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ لِأَكَابِرِهِمْ حَقًّا مِنْ مُجَالَسَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْظَةً لَا مَنَامًا؟!!

وَأَيْضًا؛ فَأَيُّ خَيْرٍ يُرْجَى مِنَ الانْضِمَامِ إِلَى أَنَاسٍ قَدْ جَعَلُوا لَهُمْ أَصُولًا مِنْ أَصُولِ الْغَيِّ وَالضَّلَالِ يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَيْهَا، وَمِنْهَا تَرُكُ الصَّرَاحَةِ بِالْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمِنْهَا تَعْطِيلُ جَمِيعِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدَدِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَبِصَدَدِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ تَعْطِيلًا بَاتًّا، وَمِنْهَا التَّجَنُّبُ بِشِدَّةٍ وَالْمَنْعُ بِعُنْفٍ مِنَ الصَّرَاحَةِ بِالْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَمِنَ الصَّرَاحَةِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَغْلِيلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَوْرَثُ الْعِنَادَ لَا الصَّلَاحَ؟!!

وَأَيْضًا؛ فَأَيُّ خَيْرٍ يُرْجَى مِنَ الانْضِمَامِ إِلَى أَنَاسٍ يُعَمَّرُونَ مَجَالِسَهُمْ واجتماعاتهم فِي الْمَسَاجِدِ بِإِلْقَاءِ الْبَيِّنَاتِ عَمَّا يَزْعُمُونَهُ مِنْ حُصُولِ الْكَرَامَاتِ لَهُمْ وَمَا يَزْعُمُونَهُ -أَيْضًا- مِنَ الْخُرَافَاتِ وَالْمَنَامَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الدَّعَاوَى الْكَاذِبَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ تَضْلِيلِ الشَّيْطَانِ لَهُمْ وَتَلَاغِبِهِ بِهِمْ، وَإِذَا جَاءَهُمْ عَالِمٌ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ يُرِيدُ أَنْ يَعِظَهُمْ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى الْخَيْرِ، وَيُبَيِّنُ لَهُمْ تَوْحِيدَ الْأُلُوْهِيَّةِ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِمُ التَّمَسُّكُ بِهِ، وَيَحْذَرُهُمُ مِنَ الشَّرْكِ وَالْبِدْعِ، وَيُبَيِّنُ لَهُمْ وَجُوبَ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَوُجُوبَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ مَنْعُوهُ مِنَ الْكَلَامِ؛ إِنْ كَانَتْ لَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى مَنْعِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى مَنْعِهِ؛ انْفَضُّوا عَنْهُ، وَلَمْ يَسْتَمِعُوا إِلَى شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ؟!!

قَدْ وَقَعَ مِنْهُمْ هَذَا الْفِعْلُ السَّيِّئُ مَعَ أَحَدِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حِينَ ذَهَبَ

إليهم في الهند، ووقع مثل ذلك منهم مع غيره.

وأيضاً؛ فأئى خير في الانضمام إلى جماعة قد عُرِفَ عن شيوخهم وأكابر علمائهم أنّهم من الصوفيّة، وأنّهم يبايعون أتباعهم على الأخذ بطرقهم التي هي من طرق الغي والضلال؟!!

وهذا قليل من كثير من ضلالتهم وأباطيلهم التي قد يجهلها أو يتجاهلها بعض المؤيدين لهم.

وإنّه لينطبق على المؤيدين لهم قول الشاعر:

يُقضى على المرء في أيام محتته حتى يرى حسناً مالم يس بالحسن

وأما ما ذكره السائل أنّه قرأ فتوى من الشيخ محمد بن إبراهيم تتضمن التوقف في أمر التبليغيين.

فالجواب عنه أن يقال: إنّ للشيخ محمد بن إبراهيم -رحمه الله تعالى- جواباً صدر منه قبل وفاته بسبع سنين، وقد صرح فيه أن جمعيّة التبليغيين جمعيّة لا خير فيها، وأنّها جمعيّة بدعة وضلالة، وهذا نصّ جوابه:

«من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سعود رئيس الديوان الملكي المؤقّر..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد تلقيت خطاب سموكم رقم (٣٧ / ٤ / ٥ / د) في (٢١ / ١ / ٨٢ هـ) وما

برفقته، وهو الالتماس المرفوع إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم من محمد عبد الحامد القادري وشاه أحمد نوراني وعبد السلام القادري وسعود أحمد

دَهْلَوِي حَوْلَ طَلِبِهِمُ الْمُسَاعَدَةَ فِي مَشْرُوعِ جَمْعِيَّتِهِمُ الَّتِي سَمَّوْهَا (كُلِّيَّةَ الدَّعْوَةِ وَالتَّبْلِيغِ الْإِسْلَامِيَّةِ)، وَكَذَلِكَ الْكُتَيْبَاتُ الثَّلَاثَةُ الْمَرْفُوعَةُ ضَمَّنَ رِسَالَتِهِمْ.

وَأَعْرِضُ لِسُؤْلكُمْ أَنَّ هَذِهِ جَمْعِيَّةٌ لَا خَيْرَ فِيهَا؛ فَإِنَّهَا جَمْعِيَّةٌ بَدْعِيَّةٌ وَضَلَالَةٌ، وَبِقِرَاءَةِ الْكُتَيْبَاتِ الْمَرْفُوقَةِ بِخِطَابِهِمْ وَجَدْنَاهَا تَشْتَمِلُ عَلَى الضَّلَالِ وَالْبَدْعَةِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى عِبَادَةِ الْقُبُورِ وَالشُّرْكِ، الْأَمْرُ الَّذِي لَا يَسَعُ السُّكُوتُ عَنْهُ، وَلِذَا فَسَنَقُومُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِالرَّدِّ عَلَيْهَا بِمَا يَكْشِفُ ضَلَالَهَا وَيَدْفَعُ بَاطِلَهَا.

وَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْصُرَ دِينَهُ، وَيُعْلِي كَلِمَتَهُ.

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

ص / م / ٤٠٥

فِي ٢٩ / ١ / ١٢٨٢ هـ.

وَهَذَا الْجَوَابُ مَذْكُورٌ فِي (ص ٢٦٧ - ٢٦٨) مِنَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ «فَتَاوَى وَرَسَائِلِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -».

وَإِذَا عَلِمَ مَا فِي جَوَابِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مِنَ الرَّدِّ عَلَى التَّبْلِيغِيِّينَ وَالذَّمِّ لَجَمْعِيَّتِهِمْ وَالتَّصْرِيحِ بِأَنَّهَا جَمْعِيَّةٌ بَدْعِيَّةٌ وَضَلَالَةٌ، وَأَنَّهُ لَا خَيْرَ فِيهَا، فَلْيُعْلَمَ - أَيْضًا - أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي «مَجْمُوعِ فَتَاوَى الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ» شَيْءٌ يُخَالِفُ هَذَا الْجَوَابَ.

وَقَدْ ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ قَدْ سُئِلَ عَنْهُمْ قَبْلَ جَوَابِهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ بَعْشِرَ سَنَوَاتٍ، فَأَجَابَ بِأَنَّ أَمْرَهُمْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ، ثُمَّ لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمْ أَهْلُ بَدْعَةٍ وَضَلَالَةٍ؛ صَرَّحَ بِأَنَّهُ لَا خَيْرَ فِيهِمْ، وَأَنَّ جَمْعِيَّتَهُمْ جَمْعِيَّةٌ بَدْعِيَّةٌ وَضَلَالَةٌ.

فَهَذَا هُوَ الثَّابِتُ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، وَالْعُمْدَةُ عَلَيْهِ لَا عَلَى مَا كَانَ قَبْلَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ السَّائِلِ: هَلْ أَنْصَحُهُ بِالْخُرُوجِ مَعَ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي دَاخِلِ الْبِلَادِ -أَيِ: الْبِلَادِ السُّعُودِيَّةِ- أَوْ فِي خَارِجِهَا أَمْ لَا؟

فَجَوَابُهُ أَنْ أَقُولَ: إِنِّي أَنْصَحُ السَّائِلَ وَأَنْصَحُ غَيْرَهُ مِنَ الَّذِينَ يَحْرَصُونَ عَلَى سَلَامَةِ دِينِهِمْ مِنْ أَدْنَسِ الشَّرِكِ وَالْغُلُوِّ وَالْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ أَنْ لَا يَنْضَمُّوا إِلَى التَّبْلِيغِيِّينَ، وَلَا يَخْرُجُوا مَعَهُمْ أَبَدًا، وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي الْبِلَادِ السُّعُودِيَّةِ أَوْ فِي خَارِجِهَا؛ لِأَنَّ أَهُونَ مَا يُقَالُ فِي التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ أَهْلُ بَدْعٍ وَضَلَالَةٍ وَجَهَالَةٍ فِي عَقَائِدِهِمْ وَفِي سُلُوكِهِمْ، وَمَنْ كَانُوا بِهِذِهِ الصِّفَةِ الذَّمِيمَةِ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّ السَّلَامَةَ فِي مُجَانِبَتِهِمْ وَالْبُعْدَ عَنْهُمْ.

وَقَدْ أَحْسَنَ الشَّاعِرُ حَيْثُ يَقُولُ:

فَلَا تَضَحَبْ أَخَا الْجَهْلِ
فَكَمْ مِنْ جَاهِلٍ أَرْدَى
يُقَاسُ الْمَرْءُ بِالْمَرْءِ
وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ
حَلِيمًا حِينَ آخَاهُ
إِذَا مَا هُوَ مَا شَاهُ

وَقَالَ آخَرُ -وَأَحْسَنَ فِيمَا قَالَ-:

وَمَا يَنْفَعُ الْجَرْبَاءَ قُرْبُ صَحِيحَةٍ
إِلَيْهَا وَلَكِنَّ الصَّحِيحَةَ تَجْرِبُ

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ النَّصُّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ كُلَّهُمْ فِي النَّارِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْجُو مِنَ النَّارِ إِلَّا فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُمْ الَّذِينَ كَانُوا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فلا يَأْمَنُ الَّذِينَ يَنْضُمُونَ إِلَى التَّبْلِغِيِّينَ وَيَخْرُجُونَ مَعَهُمْ فِي سِيَاحَتِهِمُ الْمُبْتَدِعَةَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي حَدِيثِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنْسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَحْذَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَيُبَالِغُونَ فِي التَّحْذِيرِ مِنْهُمْ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ مَجَالَسَتِهِمْ وَمُصَاحَبَتِهِمْ وَسَمَاعِ كَلَامِهِمْ، وَيَأْمُرُونَ بِمُجَانَبَتِهِمْ وَمُعَادَاتِهِمْ وَبُغْضِهِمْ وَهَجْرِهِمْ.

قَالَ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّابُونِيِّ فِي «عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»: «وَيُجَانِبُونَ أَهْلَ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ، وَيُعَادُونَ أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ وَالْجَهَالَاتِ، وَيُبْغِضُونَ أَهْلَ الْبِدْعِ الَّذِينَ أَحْدَثُوا فِي الدِّينِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَحِبُّونَهُمْ، وَلَا يَصْحَبُونَهُمْ، وَلَا يَسْمَعُونَ كَلَامَهُمْ، وَلَا يُجَالِسُونَهُمْ، وَلَا يُجَادِلُونَهُمْ فِي الدِّينِ، وَلَا يُنَاطِرُونَهُمْ، وَيَرَوْنَ صَوْنَ آذَانِهِمْ عَنْ سَمَاعِ أَبَاطِيلِهِمُ الَّتِي إِذَا مَرَّتْ بِالْآذَانِ وَوَقَرَتْ فِي الْقُلُوبِ؛ ضَرَّتْ وَجَرَّتْ إِلَيْهَا الْوَسَاوِسَ وَالْخَطَرَاتِ الْفَاسِدَةَ» (١).

قَالَ: «وَاتَّفَقُوا مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلِ بِقَهْرِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَإِذْلَالِهِمْ، وَإِخْرَائِهِمْ، وَإِبْعَادِهِمْ، وَإِقْصَائِهِمْ، وَالتَّبَاعُدِ مِنْهُمْ وَمِنْ مُصَاحَبَتِهِمْ وَمُعَاشَرَتِهِمْ، وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمُجَانَبَتِهِمْ وَمُهَاجَرَتِهِمْ» (٢)، انْتَهَى.

وَرَوَى ابْنُ وَصَّاحٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْبِدْعِ، وَلَا

(١) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني (ص ٨٢).

(٢) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني (ص ٨٩).

تَكَلِّمُوهُمْ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تَرْتَدَّ قُلُوبُكُمْ» (١).

وَرَوَى - أَيْضًا - عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَتْ أَسْلَافُكُمْ تَشْتَدُّ عَلَيْهِمُ أَلْسِنَتُهُمْ، وَتَشْمِزُّ مِنْهُمْ قُلُوبُهُمْ، وَيُحَذِّرُونَ النَّاسَ بِدُعَتِهِمْ» (٢).

وَرَوَى - أَيْضًا -؛ قَالَ: «أَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ أَسَدَ بْنَ مُوسَى كَتَبَ إِلَى أَسَدِ ابْنِ الْفُرَاتِ: إِيَّاكَ أَنْ يَكُونَ لَكَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ أَخٌ أَوْ جَلِيسٌ أَوْ صَاحِبٌ؛ فَإِنَّهُ جَاءَ فِي الْأَثَرِ: «مَنْ جَالَسَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ؛ نُزِعَتْ مِنْهُ الْعِصْمَةُ، وَوُكِّلَ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ مَشَى إِلَى صَاحِبِ بِدْعَةٍ؛ فَقَدْ مَشَى فِي هَذِمِ الْإِسْلَامِ» (٣).

وَقَدْ وَقَعَتِ اللَّعْنَةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا وَلَا فَرِيضَةً وَلَا تَطَوُّعًا، وَكُلَّمَا زَادُوا اجْتِهَادًا وَصَوْمًا وَصَلَاةً؛ أَزْدَادُوا مِنَ اللَّهِ بُعْدًا؛ فَارْفُضْ مَجَالِسَهُمْ، وَأَذِلَّهُمْ، وَأَبْعِدْهُمْ كَمَا أَبْعَدَهُمُ اللَّهُ وَأَذِلَّهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَئِمَّةُ الْهُدَى بَعْدَهُ» (٤).

وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَرْبَهَارِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَصْغَى بِأُذُنِهِ إِلَى صَاحِبِ بِدْعَةٍ؛ خَرَجَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَوُكِّلَ إِلَيْهَا» (٥)؛ يَعْنِي: الْبِدْعَ.

وَذَكَرَ عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَظَّمَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ؛ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى

(١) أخرجه ابن وضاح في «البدع» (٢/ ١٠٠) (١٢٤).

(٢) أخرجه ابن وضاح في «البدع» (١/ ٢٧) (٦).

(٣) أخرجه ابن وضاح في «البدع» (١/ ٢٨) (٧).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) البربهاري في «شرح السنة» (ص ١٣٥).

هَـذِمَ الْإِسْلَامَ» (١).

وَرَوَى أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ صَاحِبَ بَدْعَةٍ؛ أَحْبَطَ اللَّهُ عَمَلَهُ، وَأَخْرَجَ نُورَ الْإِسْلَامِ مِنْ قَلْبِهِ» (٢).

وَعَنْهُ -أَيْضًا- أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ؛ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَـذِمِ الْإِسْلَامِ» (٣).

وَعَنْهُ -أَيْضًا- أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَلَسَ إِلَى صَاحِبِ بَدْعَةٍ؛ فَاخْذَرُهُ، وَلَا تَأْمَنْ صَاحِبَ بَدْعَةٍ عَلَى دِينِكَ، وَلَا تُشَاوِرْهُ فِي أَمْرِكَ، وَلَا تَجْلِسْ إِلَيْهِ، فَمَنْ جَلَسَ إِلَيْهِ؛ وَرَّثَهُ اللَّهُ الْعَمَى» (٤).

«وَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنَ الرَّجُلِ أَنَّهُ مُبْغِضٌ لِصَاحِبِ بَدْعَةٍ؛ رَجَوْتُ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ وَإِنْ قَلَّ عَمَلُهُ؛ فَإِنِّي أَرْجُو لَهُ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ السُّنَّةِ يَعْزُضُ لِكُلِّ خَيْرٍ، وَصَاحِبَ الْبَدْعَةِ لَا يَرْتَفِعُ لَهُ إِلَى اللَّهِ عَمَلٌ وَإِنْ كَثُرَ عَمَلُهُ» (٥).

وَعَنْهُ -أَيْضًا- أَنَّهُ قَالَ: «عَلَامَةُ النِّفَاقِ أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ وَيَقْعُدَ مَعَ صَاحِبِ بَدْعَةٍ، وَأَذْرَكْتُ خِيَارَ النَّاسِ كُلَّهُمْ أَصْحَابَ سُنَّةٍ، وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْ أَصْحَابِ الْبَدْعَةِ» (٦).

(١) البرهاري في «شرح السنة» (ص ١٣٧).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ١٠٣).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ١٠٤).

(٥) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ١٠٣).

(٦) سبق تخريجه.

وَرَوَى ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ عِيَاضٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَلَسَ إِلَى صَاحِبِ بَدْعَةٍ؛ فَاحْذَرُوهُ» (١).

وَرَوَى -أَيْضًا- عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ سَمِعَ مِنْ مُبْتَدِعٍ؛ لَمْ يَنْفَعَهُ اللَّهُ بِمَا سَمِعَ، وَمَنْ صَافَحَهُ؛ فَقَدْ نَقَضَ الْإِسْلَامَ عُرْوَةً عُرْوَةً» (٢).

وَكَلَامُ السَّلَفِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَيْمَةِ الْخَلْفِ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَمْرِ بِمُجَانِبَتِهِمْ وَمُجَانِبَةِ مَنْ يَمِيلُ إِلَيْهِمْ كَثِيرٌ جِدًّا، وَفِيمَا ذَكَرْتُهُ هَاهُنَا كِفَايَةٌ لِمَنْ كَانَ حَرِيصًا عَلَى سَلَامَةِ دِينِهِ مِنَ الْبِدْعِ..

وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يُرِينِي وَإِخْوَانِي الْمُسْلِمِينَ الْحَقَّ حَقًّا وَيَرْزُقَنَا اتِّبَاعَهُ، وَيُرِينَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَيَرْزُقَنَا اجْتِنَابَهُ، وَلَا يَجْعَلْهُ مُلْتَبَسًا عَلَيْنَا فَضِلَّ.

﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾

[آل عمران: ٨].

تَنْبِيْهُ: مَنْ تَوَقَّفَ فِي أَمْرِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وَظَنَّ بِهِمِ الظَّنَّ الْحَسَنَ؛ فَلْيَقْرَأْ كِتَابَ الْقَائِدِ مُحَمَّدٍ أَسْلَمَ الْبَاكِسْتَانِيِّ (٣) الْمُسَمَّى «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»؛ فَقَدْ

(١) «تلبیس إبلیس» (ص ١٥).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١٣٨) (١٦٣).

(٣) الشيخ محمد أسلم الباكستاني، تخرج من الجامعة الإسلامية، وذهب داعية إلى كندا، وكان مجتهدًا في الدعوة إلى الله، ويعتبر أول من كتب عن جماعة التبليغ، وكان كتابه دراسة على جماعة التبليغ، تقدم به لنيل الإجازة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية، وهو بعنوان: «جماعة التبليغ: عقائدها وأفكارها ومشايخها»، وكان هذا الكتاب أصلًا لكل كاتب على هذه الجماعة في بيان ضلالاتها وخرافاتهما وعداوتها للمنهاج السلفي، مات رحمته الله مقتولًا

ذَكَرَ عَنْ مَشَايِخِهِمُ الْكِبَارِ مِنَ الْأَقْوَالِ الْبَاطِلَةِ وَالْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ مَا تَشْمِزُ مِنْهُ قُلُوبُ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَالْعَقَائِدِ السَّلِيمَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ مَبْدَأَ الْفِكْرِ التَّبْلِيغِيَّةِ، وَأَصْلَهَا فِي (ص ٤٥ - ٤٦)، ثُمَّ قَالَ:

«وَهُنَا نُكْتَةُ هَامَّةٌ وَمَلْحُوظَةٌ تَلْفِتُ النَّظَرَ وَتَدْعُو إِلَى التَّفَكِيرِ وَالتَّرْتِثِ، وَهِيَ: كَيْفَ يَكُونُ صَلاَحُ الْمُسْلِمِينَ فِي شَيْءٍ تَحَقَّقَتِ الْأَكْذُوبَةُ وَالْخِيَانَةُ الْعِلْمِيَّةُ فِي مَبْدَأِهِ وَأَسَاسِهِ؟! كَيْفَ؟! وَكَيْفَ؟! أَلَا وَاللَّهِ لَنْ يَصْلُحَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا بِمَا صُلِحَ بِهِ أَوَّلُهَا»،
انْتَهَى.

وَهَذَا آخِرُ مَا تَيَسَّرَ إِيرَادُهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

حَرَّرَ فِي ٢٢ / ٩ / ١٤١٠ هـ

القِسْمُ الثَّانِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ
وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ الْقِسْمَ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ «الْقَوْلُ الْبَلِيغُ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ جَمَاعَةِ
التَّبْلِيغِ» قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى فُصُولٍ كَثِيرَةٍ فِي بَيَانِ مَا عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ مَشَايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ
وَكُفَرَائِهِمْ مِنَ الشُّرْكِ وَالْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ، وَفِي ذِكْرِ أَصُولِهِمُ السُّتَّةَ
وَنَقْدَهَا.

وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ رِسَالَتَيْنِ لِبَعْضِ الْمَفْتُونِينَ بِجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، وَذَكَرْتُ
-أَيْضًا- مَقَالًا لِأَخَرٍ مِنَ الَّذِينَ اغْتَرُّوا بِجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ وَانْخَدَعُوا بِدَعَاوِيهِمُ الْكَاذِبَةِ،
وَقَدْ رَدَدْتُ عَلَى مَا فِي الرِّسَالَتَيْنِ وَالْمَقَالِ مِنَ الْأَبَاطِيلِ.

وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَزُفْنِي لَدَيْهِ فِي جَنَّاتِ
النَّعِيمِ.

الفصل الأول

في ذكرِ قصصٍ من غرائبِ المنكراتِ الَّتِي وَقَعَتْ مِنْ بَعْضِ أُمَرَاءِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَكُبَرَائِهِمْ وَمَنْ يَظُنُّ بِهِمُ الْخَيْرَ وَالصَّلَاحَ مِنْهُمْ؛ فَلْيَتَأَمَّلْهَا أُولُو الْعُقُولِ السَّلِيمَةِ؛ فَإِنَّ فِيهَا أَبْلَغَ تَحْذِيرٍ مِنَ الرُّكُونِ إِلَى التَّبْلِيغِيِّينَ وَالانْضِمَامِ إِلَيْهِمْ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِ لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [يونس: ١٠٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

وَمِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَنْطَبِقُ عَلَى مَنَاجِجِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَأَعْمَالِهِمْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ عَمَلًا نَقِصًا لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٧].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ أَخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠].

القصة الأولى والثانية:

قِصَّتَانِ شَرْكِيَّتَانِ: إِحْدَاهُمَا وَقَعَتْ مِنْ أَمِيرِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ فِي زَمَانِنَا - وَهُوَ الْمُسَمَّى إِنْعَامِ الْحَسَنِ -، وَالْقِصَّةُ الثَّانِيَةُ وَقَعَتْ مِنْ أَحَدِ كِبَارِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي زَمَانِنَا - وَاسْمُهُ عُمَرُ بِالنبوري -، وَذَلِكَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الرَّجُلَيْنِ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ مَسْحُورٌ، وَمِنْ

أَجَلْ هَذَا التَّوَهُّمُ الشَّيْطَانِيّ طَلَبَ كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ بَعْضِ الْمُشْعُودِينَ أَنْ يُعَالِجَهُ، فَعَالَجَ كُلًّا مِنْهُمَا بِالسَّعُودَةِ وَالتَّعَاوُذِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ.

وَقَدْ جَاءَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي مُذَكَّرَةٍ أُرْسِلَتْ إِلَيَّ مِنَ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَهَذَا نَصُّهَا:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَالَاهُ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

وَبَعْدُ:

فَقَدْ جَاءَنِي جَمِيلُ إِيَّاسِ ابْنِ الشَّيْخِ مَنِيرِ الدِّينِ وَمَعَهُ شِيرُ مُحَمَّدِ الْأَمِينِي الْهِنْدِيَّانِ، وَذَكَرَ لِي جَمِيلُ إِيَّاسِ قِصَّةً مُلَخَّصَهَا: أَنَّ الشَّيْخَ إِنْعَامَ الْحَسَنِ أَمِيرَ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ قَدْ شَكَّ أَنَّهُ مَسْحُورٌ، وَقَدْ عَالَجَهُ أَحَدُ تَلَامِيذِ جَمِيلٍ مِنَ الْبَنْجَالِيِّينَ، وَكَانَ الشَّيْخُ إِنْعَامٌ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ تَلْمِيزُ جَمِيلِ إِيَّاسٍ، وَبَدَأَتْ قِصَّةُ الْعِلَاجِ هَكَذَا:

قَالَ الْبَنْجَالِيُّ لِإِنْعَامِ الْحَسَنِ: اخْلَعْ جَمِيعَ مَا عَلَيْكَ مِنَ اللَّبَاسِ، وَابْقَ كَمَا خَرَجْتَ مِنْ بَطْنِ أُمَّكَ!

وَكَانَ فِي غُرْفَةٍ، وَحَوْلَهُ سِتَارَةٌ مُرَبَّعَةٌ، وَفِي أَرْكَانِ الْغُرْفَةِ أَزْيَارٌ فُخَّارِيَّةٌ فِيهَا مَاءٌ، فَدَسَّ فِي كُلِّ زَيْرٍ مَادَّةً لَوْنُهَا أَحْمَرٌ عِنْدَ تَحْرِيكِهَا تَصْبِغٌ، وَفِي كُلِّ زَيْرٍ شَجَرَةٌ مَوْزٌ.

فَقَالَ الْبَنْجَالِيُّ لِلشَّيْخِ إِنْعَامَ: سَاقِرْ أُنْثَمُ أَنْفُخَ عَلَيْكَ، وَعِنْدَمَا تُحَسُّ بِنَفْخِي؛ اقْطَعْ أَشْجَارَ الْمَوْزِ وَاحِدَةً بَعْدَ الْأُخْرَى.

وَبَعْدَ الْقِرَاءَةِ وَالنَّفْخِ رُفِعَتِ السَّتَارَةُ، وَعَمِلَ مَا طَلَبَ مِنْهُ الْبَنْجَالِيُّ مِنْ قَطْعِ

الأشجار، وَظَنَّ الشَّيْخُ أَنَّ الْمَاءَ قَدْ احْمَرَّ مِنْ خُرُوجِ السَّحْرِ مِنْ جَسَدِهِ إِلَى الْأُزْيَارِ، وَظَنَّ أَنَّهُ قَدْ بَرَأَ مِنَ السَّحْرِ، وَأَخْبَرَ أَصْحَابَهُ وَأَحْبَابَهُ وَأَصْدِقَاءَهُ؛ فَفَرَحُوا بِذَلِكَ وَهَنُّوهُ.

وَبَعْدَهُ قَالَ الْبَنْجَالِيُّ لِلشَّيْخِ: إِنَّ السَّحْرَ يُمَكِّنُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْكَ فِي أَيِّ وَقْتٍ، وَأُرِيدُ أَنْ أَصُدَّهُ عَنْكَ إِلَى الْأَبَدِ بِتَعَاوِيذَ تَكُونُ مَعَكَ دَائِمًا لَا تَفَارِقُكَ.

ثُمَّ أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، وَفِيهَا شِرْكٌ بَوَاحٍ، وَمِمَّا كُتِبَ فِيهَا: «بِحَقِّ فَاطِمَةَ، وَبِحَقِّ الْغُوثِ الْأَعْظَمِ عَبْدِ الْقَادِرِ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا التَّعْوِيذُ مُحْفُورٌ عَلَى النُّحَاسِ، وَقَدْ قَرَأَهُ الشَّيْخُ إِنْعَامَ الْحَسَنِ، وَوَضَعَهُ فِي جَيْبِهِ، وَفِي ظَنِّهِ أَنَّهُ عُوِيَ فِي جَسَدِهِ بِهَذَا الشَّرِكِ الصَّرِيحِ، وَأَنَّهُ يَحْمِيهِ مَدَى الدَّهْرِ!!

ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ بِالنبوري - وَهُوَ يُعْتَبَرُ لِسَانَ الدَّعْوَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ النَّاطِقِ - قَالَ: يَا شَيْخُ إِنْعَام! إِنِّي مُسْحُورٌ كَذَلِكَ! فَمَا رَأَيْتُكَ؟ أَعَالَجُ عِنْدَ الْبَنْجَالِيِّ؟

فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ إِنْعَام: إِنِّي قَدْ جَرَّبْتُ عِلَاجَهُ، وَهُوَ مَاهِرٌ فِي فَنِّهِ، فَتَعَالَجُ أَنْتَ عِنْدَهُ مِثْلَمَا فَعَلْتُ أَنَا.

فَطَلَبَ الشَّيْخُ عُمَرَ الْبَنْجَالِيَّ الْمُعَالَجَ، وَقَالَ لَهُ: إِنِّي مُسْحُورٌ؛ فَعَالِجْنِي. فَنَظَرَ إِلَيْهِ وَفَحَصَهُ وَقَالَ لَهُ: إِنَّكَ مُسْحُورٌ، وَقَدْ سُحِرْتَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَخْرُجَ التَّأْثِيرُ مِنْ كَلَامِكَ؛ فَيَسْمَعِ النَّاسُ كَلَامَكَ وَلَا يَتَأَثَّرُونَ بِهِ.

فَقَالَ الشَّيْخُ عُمَرُ: وَاللَّهِ؛ إِنَّ كَلَامَكَ لَصَحِيحٌ، قَبْلَ السَّحْرِ كَانَ النَّاسُ يَتَأَثَّرُونَ بِكَلَامِي جَدًّا، وَبَعْدَهُ كَانَتْهُمْ لَا يَسْمَعُونَ كَلَامِي أَلْبَتَّةَ، بَلْ إِنَّهُ لَا يَتَأَثَّرُ وَلَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ، فَعَالِجْنِي يَا أَخِي، وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي بِمَرَضِي.

فَقَالَ لَهُ الْمُعَالِجُ: عَلَيْكَ أَنْ تُطْعَمَ سِتِّينَ مَسْكِينًا لِمُدَّةِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مِنَ الْمَسَاكِينِ الَّذِينَ يَعْكِفُونَ عَلَى الْمَقَابِرِ.

فَقَالَ الشَّيْخُ عُمَرُ: هَذَا لَا أَسْتَطِيعُهُ، وَإِنَّمَا أَدْفَعُ إِلَيْكَ النُّقُودَ، وَتَدَبَّرِ أَنْتَ الْمَسَاكِينَ.

وَأَعْطَاهُ لِكُلِّ مَسْكِينٍ خَمْسَ رُوبِيَّاتٍ، وَبَعْدَ ذَلِكَ ظَنَّ بِالنبُورِيِّ أَنَّهُ قَدْ شَفِيَ مِنَ السَّحْرِ.

ثُمَّ إِنَّ الْمُعَالِجَ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْعِمَارَةَ الَّتِي اشْتَرَاهَا الشَّيْخُ عُمَرُ فِي بَلَدَةِ بَمْبِي - وَتَشْتَمِلُ عَلَى ثَمَانِ عَشْرَةِ غُرْفَةٍ - فِيهَا جِنٌّ، فَصَدَّقَهُ، وَقَالَ: وَاللَّهِ؛ إِنَّ أُمَّ الْعِيَالِ قَدْ شَافَتْهُ، وَبَنَتْ رَأْتُهُ كَذَلِكَ.

فَقَالَ الْمُعَالِجُ: هَذَا الْجِنُّ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَعَاوِذَ تُصْنَعُ مِنَ النُّحَاسِ، وَقِيَمَةُ التَّعْوِذِ مِثْلًا رُوبِيَّةً، وَلِكُلِّ غُرْفَةٍ تَعْوِذٌ مِنْ تِلْكَ التَّعَاوِذِ الشَّرَكِيَّةِ.

فَأَعْطَاهُ الْمَبْلَغَ الْمَطْلُوبَ، وَأَخَذَ التَّعَاوِذَ، وَاحْتَفَظَ بِهَا؛ ظَانًّا أَنَّهَا طَرَدَتِ الْجِنَّ، وَحَمَتِ الْعِمَارَةَ مِنْهُ!!

وَهَذِهِ الْقِصَّةُ أَنْقَلُهَا عَنْ جَمِيلِ الْيَاسِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ بَعِيدَةً عَنْهُمْ حَسَبَ مَعْرِفَتِي بِهِمْ، وَأَرْجَحُ صِدْقَهُ، حَيْثُ لَا مَصْلَحَةَ لَهُ فِي التَّقُولِ عَلَيْهِمْ، وَأَحْوَالُ الْقَوْمِ تَصَدِّقُهُ.

فَانْظُرْ وَاعْتَبِرْ أَيُّهَا الْمُسْلِمُ بِحَالِ مَنْ يَدَّعِي قِيَادَةَ الدَّعْوَةِ فِي الْأُمَّةِ وَهُوَ يَأْتِي هَذَا الشَّرْكَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ بِلا تَوْبَةٍ؛ فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

كُتِبَ بِخَطِّهِ، وَشَهِدَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَدِّيقُ حَاجِي سُلَيْمَانَ، خَرِيجُ دَارِ الْعُلُومِ بِدِيوبَنْدِ الْهِنْدِ، عَضُو تَبْلِيغِيٍّ سَابِقٌ لِمُدَّةِ عَشْرِ سِنَوَاتٍ تَقْرِيْبًا «انْتَهَى». كَلَامُهُ.

فَلْيَعْتَبِرِ الْمُسَارِعُونَ إِلَى الْإِنْضِمَامِ إِلَى جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ بِمَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ صَدِّيقٌ عَنْ أَمِيرِ جَمَاعَتِهِمْ إِنْعَامِ الْحَسَنِ، وَعَنْ لِسَانِ الدَّعْوَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ عُمَرَ بِالنبوريِّ؛ مِنْ اسْتِعْمَالِ التَّعَاوِذِ الشَّرَكِيَّةِ وَالِاسْتِشْفَاءِ بِالشَّعْوَذَةِ وَالْأَحْوَالِ الشَّيْطَانِيَّةِ! وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ حَالُ أَمِيرِهِمْ وَكُبرائِهِمْ؛ فَالْأَحْرَى بِعَوَامِّهِمْ أَنْ يَكُونُوا أَسْوَأَ حَالًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ وَكُبرائِهِمْ.

فَلْيَحْذَرِ الْمُؤْمِنُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ مِنَ الْإِنْضِمَامِ إِلَيْهِمْ وَتَكْثِيرِ سَوَادِهِمْ، وَلَا يَغْتَرَّ بِالْجُهَّالِ الَّذِينَ اسْتَدْرَجَهُمُ الشَّيْطَانُ وَأَوْقَعَهُمْ فِي حَبَائِلِهِمْ، وَلْيَعْلَمْ الْمُؤْمِنُ أَنَّ الْخَيْرَ كُلَّ الْخَيْرِ فِي التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاتِّبَاعِ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَأَنَّ الشَّرَّ كُلَّ الشَّرِّ فِي الْأَخْذِ بِالْبِدْعِ وَاتِّبَاعِ أَهْلِهَا - وَمِنْهُمْ الصُّوفِيَّةُ وَأَذْنَابُهُمْ مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ -.

وَلَقَدْ أَحْسَنَ الرَّاجِزُ حَيْثُ يَقُولُ:

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفَ

الْقِصَّةُ الثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ مِنْ بَدْعِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَضَلَالَاتِهِمْ ذَكَرْهُمْ أَحَدُ

الْمَشَايخِ الْمُدَرِّسِينَ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ فِي مَذْكُورَةِ أَرْسَلَهَا إِلَيَّ:

الْقِصَّةُ الثَّلَاثَةُ:

فَأَمَّا الْقِصَّةُ الثَّلَاثَةُ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ عَنْ أَحَدِ الثَّقَاتِ السُّعُودِيِّينَ أَنَّهُ شَهِدَ عَلَى سَعِيدِ

أَحْمَدِ الْهِنْدِيِّ رَئِيسِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ فِي الْمَمْلَكَةِ أَنَّهُ مَاتَرِيدِيٌّ وَأَنَّهُ يَنْكِرُ عُلُوَّ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيَّ الْمَذْكُورَةَ: «وَقَدْ حَصَلَتْ لِي مَعَ الشَّاهِدِ الْمَذْكُورِ قِصَّةٌ، وَهِيَ أَنَّهُ جَاءَنِي مُسْتَنْكِرًا الْكَلَامَ فِي جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ! فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُمْ مَتَصَوِّفَةٌ وَمَاتَرِيدِيَّةٌ لَا يَصِفُونَ اللَّهَ بِصِفَةِ الْعُلُوِّ. فَقَالَ: وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ؟

فَقُلْتُ لَهُ: اذْهَبْ بِنَفْسِكَ، وَحَاوِلْ أَنْ تَقِفَ عَلَى الْوَاقِعِ. فَذَهَبَ الرَّجُلُ، وَبَعْدَ أَيَّامٍ عَادَ إِلَيَّ وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ كَوْنِهِمْ لَا يَعْتَرِفُونَ بِعُلُوِّ اللَّهِ وَاسْتَوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ صَحِيحٌ. فَقُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ عَرَفْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: ذَهَبْتُ إِلَى رَئِيسِ الْجَمَاعَةِ سَعِيدِ أَحْمَدَ الَّذِي كَانَ يَثِقُ بِي تَمَامَ الثَّقَةِ؛ لِأَنِّي مِنْ تَلَامِيذِهِ وَمُرِيدِيهِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي لَسْتُ فِي شَكٍّ مِنْ عَقِيدَتِنَا، وَهِيَ أَنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَلَيْسَ هُوَ فِي السَّمَاءِ، وَلَكِنْ؛ بِمَاذَا نَرُدُّ عَلَى الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ. فَقَالَ: اتْرُكْهُمْ، وَاثْبُتْ عَلَى عَقِيدَتِكَ؛ فَهِيَ الْحَقُّ».

قُلْتُ: وَهَذِهِ طَائِفَةٌ كُبْرَى مِنْ عَقَائِدِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وَهِيَ انْكَارُ عُلُوِّ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ كَفَرَهُمْ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ وَتَبَرَّأُوا مِنْهُمْ.

وَقَدْ قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي «الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ»:

وَلَقَدْ تَقَلَّدَ كُفْرَهُمْ خَمْسُونَ فِي عَشْرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْبُلْدَانِ
وَاللَّاكَلَايِيَّ الْإِمَامُ حَكَاهُ عَنْهُمْ، بَلْ حَكَاهُ قَبْلَهُ الطَّبْرَانِيُّ (١)

يَعْنِي: أَنَّ خَمْسَ مِائَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ صَرَّحُوا بِتَكْفِيرِ الْجَهْمِيَّةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ فِي كِتَابِ «السُّنَّةِ» كَثِيرًا مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي تَكْفِيرِهِمْ، وَذَكَرَهَا غَيْرُهُ مِنَ الْأُئِمَّةِ الَّذِينَ صَنَّفُوا فِي السُّنَّةِ وَالرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ.

فليعتبر المسارعون إلى الانضمام إلى جماعة التبليغ بما ذكر عن رئيس جماعتهم في المملكة العربية السعودية أنه يعتقد أن الله في كل مكان، وليس هو في السماء! وهذا كفر صريح؛ لمناقضته للأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة وإجماع المسلمين على أن الله تعالى مستور على عرشه، فوق جميع المخلوقات، وأنه مع الخلق بعلمه وإطلاعه وإحاطته ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ [سبأ: ٣]، وأنه ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظِلْمَتِ الْأَرْضِ﴾.

فليحذر المؤمن الناصح لنفسه من الانضمام إلى التبليغيين الذين يُنكرون علو الله على خلقه، ويزعمون أنه في كل مكان - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً -.

القصة الرابعة:

وأما القصة الرابعة من بدع التبليغيين وضلالاتهم؛ فهي ما جاء في مذكرة الشيخ المدني الذي تقدمت الإشارة إليه، وهي أن أحد الثقات السعوديين شهد عنده؛ قال الشيخ: «وكان قد أحب الجماعة - أي: التبليغيين -، وصار من دعائهم قريباً من ثلاث سنين، ثم فارقه عند ما رأى رؤساءهم في إحدى الليالي - وبدون أن يشعروا به - رآهم وهم يذكرون في مُتَّصِفِ اللَّيْلِ على الطريقة الصوفية المعروفة: هو! هو! هو! وكان ذلك في مسجدهم في العوالي بالمدينة، وهو الذي يُسمونه مسجداً النور».

القصة الخامسة:

وقد ذكرتُ في أول الجواب قصة من نوع هذه القصة، وهي ما ذكره بعض العلماء أن رجلاً من طلبة العلم في المدينة المنورة خرج مع التبليغيين إلى الحناكية،

وأمرهم أحد رؤساء جماعة التبليغ، وفي أثناء الليل رأى طالب العلم أحد الجماعة من الهنود يهتز ويقول: هو! هو! هو! فأمسكه، فترك الحركة وسكت، وفي الصباح أخبر طالب العلم أمير الجماعة بما فعله الهندي التبليغي - ظاناً أن الأمير سينكر على الهندي - فأنكر الأمير على طالب العلم إنكاره على الهندي! وقال له بغضب شديد: أنت صرت وهابياً! والله! لو كان لي من الأمر شيء؛ لأحرقت كُتُب ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب، ولم أترك على وجه الأرض منها شيئاً!

ففارقهم طالب العلم حين سمع هذا الكلام السيئ من أميرهم؛ لأنه عرف عداوتهم لأئمة العلم والهدى من أهل التوحيد وأنصار السنة، وعرف محاربتهم لكُتُبهم المُشملة على تقرير التوحيد والدعوة إليه وإلى إخلاص العبادة لله وحده، والنهي عن الشرك والبدع والخرافات وأنواع الضلالات والمنكرات والتحذير منها ومن أهلها.

قلت: وفي هاتين القصتين أبلغ تحذير لذوي العقول من الانضمام إلى جماعة التبليغ، والإغترار بهم وبما يزعمونه من المكاشفات والكرامات والمنامات التي هي حاصل بياناتهم التي يُعمرون بها مجتمعاتهم ويتخذون منها فخوخاً لصيد السذج ونقلهم من دائرة السنة وعلومها إلى دائرة التصوف وأنواع البدع والضلالات والجَهالات.

وقد اغترَّ بهم بعض الطلاب في المدارس والمعاهد، فخرجوا معهم، وتركوا طلب العلوم الشرعية، وآثروا الجهل والهوى على العلم والهدى، ويا لها من خسارة! ما أعظمها!

القصة السادسة:

قِصَّةُ إِحْرَاقِ «الْجَامِعِ الْفَرِيدِ»، وَفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى مَا يُكْنُهُ التَّبْلِغِيُّونَ مِنْ بُغْضِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ وَبُغْضِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَكُتُبِهِمْ وَرَسَائِلِهِمْ.

وَقَدْ جَاءَ فِي مُذَكَّرَةِ الشَّيْخِ الْمَدَنِيِّ الَّذِي تَقَدَّمتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ: أَنَّ أَحَدَ الثَّقَاتِ السُّعُودِيِّينَ شَهِدَ عِنْدَهُ عَلَى عَبْدِ الرَّزَاقِ الْمِصْرِيِّ الصُّوفِيِّ الْمُلَقَّبِ: الْكُوتِيَّ؛ قَالَ: «وَكَانَ لِسَانِ جَمَاعَةِ التَّبْلِغِ، وَأَشْهَرَ قَادَتِهَا بَعْدَ سَعِيدِ أَحْمَدِ الْهِنْدِيِّ الصُّوفِيِّ؛ شَهِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَحْرَقَ «الْجَامِعَ الْفَرِيدَ» الْمُشْتَمِلَ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ فِي بَيَانِ التَّوْحِيدِ وَالِدَّعْوَةِ إِلَيْهِ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الشُّرْكِ وَالْبِدْعِ، وَذَلِكَ بِمَرَأَى مِنَ الشَّاهِدِ، عِنْدَمَا أَهْدَى الْكِتَابَ إِلَى الصُّوفِيِّ التَّبْلِغِيِّ؛ ظَانًّا أَنَّهُ يَفْرَحُ بِهَذِهِ الْهَدِيَّةِ الثَّمِينَةِ، فَكَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، وَلَمْ يَقْتَصِرِ التَّبْلِغِيُّ عَلَى كِرَاهَتِهِ لِلْكِتَابِ وَمَا فِيهِ مِنْ أَصُولِ السُّنَّةِ، بَلْ بَادَرَ إِلَى إِحْرَاقِهِ؛ لِيُشْفِيَ غَيْظَهُ وَحَقْدَهُ عَلَى الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا؛ بِإِحْرَاقِ مَا وَقَعَ فِي يَدِهِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَلَمَّا رَأَى السُّعُودِيُّ مَا فَعَلَهُ الصُّوفِيُّ مِنْ مَقَابِلَةِ الْهَدِيَّةِ بِإِحْرَاقِ الْكِتَابِ؛ فَارَقَهُمْ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْحَادِثَةُ مَوْعِظَةً لَهُ وَحَافِزًا عَلَى مَفَارِقَةِ التَّبْلِغِيِّينَ وَالبُعْدِ عَنْهُمْ».

القصة السابعة:

وَقَعَتْ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَحْمَدِ الْأَسْتَاذِ الْمُسَاعِدِ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّبْلِغِيِّينَ، وَقَدْ كَتَبَ الْأَسْتَاذُ فِي قِصَّتِهِ مَعَهُمْ مَذَكَّرَةً أُرْسِلَتْ إِلَيَّ مِنَ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

وَقَدْ جَاءَ فِي هَذِهِ الْمَذَكَّرَةِ: أَنَّ الْأَسْتَاذَ الْمَذْكُورَ ذَهَبَ مَعَ جَمَاعَةِ التَّبْلِغِ إِلَى مَدِينَةِ حُجَّاجِ الْبَحْرِ بِجَدَّةَ لِإِرْشَادِ الْحُجَّاجِ وَتَوْجِيهِهِمْ.

قَالَ: «وكان الأمير في هذه الرحلة أحد الباكستانيين، ويساعده أحد المصريين؛ لجهل الأمير باللغة العربية! وفي اليوم الأخير من هذه الرحلة طلب مني الأمير توجيه كلمة إلى الحجاج بعد صلاة العصر، وحيث أنني حديث عهد بالخروج مع هذه الجماعة؛ فقد طلب الأمير من مساعده توجيه كلمة إليّ.

فقال المساعد: يجب عليك أن تتجنب في حديثك الكلام في ثلاثة أشياء:

الأول: الكلام في السياسة؛ لأن سبب فشل دعوة الإخوان المسلمين هو الكلام في السياسة.

الثاني: الكلام في الشريكات وأنواع البدع؛ لأن سبب انحسار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب هو الاهتمام الزائد في ذلك.

الثالث: الكلام في الأحكام والفتوى؛ لأن للإفتاء دائرة معروفة في المملكة العربية السعودية.

فقلت: إذن؛ ماذا أقول؟!

قال: تكلم عن الإيمان وأثره؛ فإنه الأصل والمعوّل عليه.

فاستعنت بالله، وجعلت موضوع كلامي مطلع سورة المؤمنين؛ من قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] إلى قوله: ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١١]، ومع ذلك؛ فقد غادر أكثر هذه الجماعة المكان، وبقيت مع الحجيج برهة من الزمن، ومنذ ذلك الحين وصّلتني بهم مقطوعة.

القصة الثامنة والتاسعة:

ذكرهما أحد العلماء في مذكّرة كتبها في بيان ما عليه التبليغيّون من النُفرة من الكلام في بيان العقيدة السلفية:

وذكرَ فيها أنّ أحدَ كبارِ العلماءِ في المدينةِ المُنوّرة ألقى موعظةً في مسجدِ التبليغيّينَ في المدينةِ، وهو الذي يُسمّونه «مسجدُ النور»، فانفضَّ التبليغيّونَ، وخرجوا من المسجدِ، ولم يستمعوا إلى كلامِهِ وموعظَتِهِ.

وذكرَ -أيضاً- أنّ العالمَ المُشارَ إليه ألقى موعظةً في مسجدِ «صياف» في الحرّة الشرقيّة بالمدينةِ، فانفضَّ التبليغيّونَ ولم يستمعوا إلى كلامِهِ وموعظَتِهِ.

القصة العاشرة:

قصة أحدِ كبارِ العلماءِ في المدينةِ المُنوّرة، حينما ذهبَ إلى المقرِّ الرّئيسيّ للتبليغيّينَ بـ«دلهي» في الهند، وأرادَ أن يُلقِيَ عليهم دُروسًا في بيانِ العقيدة السلفية وتوحيدِ الألوهيّة والتّحذيرِ مِنَ الشُّركِ والبدع، وليبيّنَ لَهُم وَجوبَ الكُفرِ بالطّاغوتِ، وَوَجوبَ الأمرِ بالمعروفِ والنّهي عن المنكرِ، فأظهروا لَهُ الجفَاء، ومنَعوه مِنَ الكلامِ في مقرِّهِم، ولمّا سألَهُم عن قَبْرِ إمامِهِم مُحَمَّدِ إِيَّاسِ الَّذِي وَضَعَ الخُطَّةَ التبليغيّةَ - وكانَ قَبْرُهُ في زاويةِ مَسْجِدِهِم -؟ قالوا: إِنَّهُ يَبْعُدُ عن «دلهي» بِمَسَافَةٍ مِئَةِ كيلو مترٍ.

القصة الحادية عشرة:

ذكرَهَا أحدُ مندوبي الدّعوة «باليث» في مذكّرة كتبها بيده وأرسلتْ إليّ مِنَ المدينةِ المُنوّرة. وقد قالَ في هذه المذكّرة: «إنَّ الجَماعَةَ التبليغيّةَ تُعَلِّمُ الدِّينَ بِطَريقَةٍ الصُّوفيّةِ».

قَالَ: «وَمَا هِيَ إِلَّا نَحْلَةٌ مِنْ نَحْلِ الصُّوفِيَّةِ، يُفَسِّرُونَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَيَتَّهِمُونَ الصَّحَابَةَ بِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ التَّوْحِيدَ».

ثُمَّ قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى مَدْرَسٍ تَبْلِيغِيٍّ فِي الصَّفِّ السَّادِسِ الْإِبْتِدَائِيِّ، وَهُوَ يَدْرُسُ مَوْضُوعَ مَحَبَّةِ خُلَفَاءِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا وَقَعَتِ الْمَجَاعَةُ وَالْقَحْطُ فِي زَمَانِهِ؛ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَمْصَارِ يَطْلُبُ مِنْهُمْ مَدَدَ الْأَرْزَاقِ. ثُمَّ قَالَ هَذَا الْمَدْرَسُ التَّبْلِيغِيُّ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فُتِنَ فِي دِينِهِ بِسَبَبِ فِعْلِ الْأَسْبَابِ».

قَالَ كَاتِبُ الْمَذْكُورَةِ: «فَالرَّجُلُ فِي قِصَّتِهِ هَذِهِ يَتَّهِمُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ التَّوْحِيدَ، وَهَذَا مُنْكَرٌ؛ لِأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَعْرَفُ مِنَّا بِالتَّوْحِيدِ، وَمِنْهُ نَتَعَلَّمُ التَّوْحِيدَ، وَأَرَادَ التَّبْلِيغِيُّ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ فِعْلَ الْأَسْبَابِ شِرْكٌ وَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ! وَهَذِهِ دَنْدَنَةُ الصُّوفِيَّةِ: الْأَخْذُ بِالْخَوَارِقِ وَالْعِلْمِ اللَّدُنِّيِّ».

قَالَ: «وَحَدَّثَنِي مَنْ أَثِقُ بِقَوْلِهِ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَقُولُ لِلطُّلَّابِ: إِذَا حَصَلَ لِأَحَدِكُمْ حَرِيقٌ أَوْ غَرَقٌ؛ فَلَا يَصِيحُ وَلَا يَدْعُو النَّاسَ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ هُنَا شِرْكٌ! وَبِكَلَامِهِ هَذَا يَنْفِي فِعْلَ الْأَسْبَابِ! وَيَقُولُ لِلطُّلَّابِ: كُونُوا أَوْلِيَاءَ تَنْجَحُوا بِدُونِ مُذَاكِرَةٍ. وَيَقُولُ -أَيْضًا-: اذْهَبُوا إِلَى الْمَقَابِرِ، وَتَذَكَّرُوا مَوْتَكُمْ، وَصَلُّوا عِنْدَ الْمَقْبَرَةِ».

الْقِصَّةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ:

ذَكَرَهَا أَحَدُ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي مُؤَلَّفٍ لَهُ ذَكَرَ فِيهِ كَثِيرًا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي يَفْعَلُهَا التَّبْلِيغِيُّونَ، وَحَذَّرَ مِنْهَا وَمِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ، وَذَكَرَ فِيهَا شَهَادَةَ أَحَدِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ السُّعُودِيِّينَ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنْ دُعَاةِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ أَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي مُعَسْكَرٍ

لِتَدْرِيبِ الْمُجَاهِدِينَ الْأَفْغَانِ، وَكَانَ هَذَا الْمُعَسَكَرُ فِي الْبَاكِسْتَانِ، بِقُرْبِ مَدِينَةِ «بِشَاوَر»، وَهُوَ تَحْتَ قِيَادَةِ مُحَمَّدٍ يَاسِرٍ خَرِيجِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، فَاسْتَقْبَلَهُمُ الْقَائِدُ ظَانًّا أَنَّهُمْ قَدْ جَاءُوا لِیُشَارِكُوهُمْ فِي الْجِهَادِ، وَلَكِنَّهُ فُوجِئَ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّمَا جِئْنَا لِیُخْرِجَ مَعَنَا الْمُجَاهِدُونَ، وَيَسِيحُوا مَعَنَا فِي الْأَرْضِ مِنْ أَجْلِ الدَّعْوَةِ، وَلِيَتَعَلَّمُوا الْإِيمَانَ، وَطَلَبُوا مِنَ الْقَائِدِ أَنْ یَسْمَحَ لِلْمُجَاهِدِينَ بِالْخُرُوجِ مَعَهُمْ، وَتَرَدَّدُوا إِلَيْهِ أَيَّامًا، فَأَصْدَرَ أَوَامِرَهُ بِمَنْعِهِمْ مِنْ دُخُولِ الْمُعَسَكَرِ.

الْقِصَّةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ:

ذَكَرَهَا الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ ثَابِتِ الْحُسَامِيِّ فِي كِتَابٍ أَرْسَلَهُ إِلَى بَعْضِ الْمَشَايِخِ بِتَارِيخِ ١٣٩٣/٩/٢١ هـ، وَقَالَ فِيهِ: «أَحِيطُكُمْ عِلْمًا بِمَا أَنِّي ذَهَبْتُ إِلَى الرِّيَاضِ لِزِيَارَةِ الْإِخْوَانِ وَالتَّجَوُّلِ فِي الْمَسَاجِدِ فِي آخِرِ شَهْرِ رَجَبٍ، حَتَّى ذَهَبْتُ إِلَى مَسْجِدِ الْمُنتَزَهَةِ قُرْبَ الْمَطَارِ، وَكَانَ مِنِّي أَنْ وَضَّحْتُ دَعْوَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كَيْفَ بَدَأَ يَدْعُو، وَأَوَّلَ مَا بَدَأَ فِي دَعْوَتِهِ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَحَذَرَ مِنْ جَمِيعِ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَعِنْدَمَا وَضَّحْتُ الْعَقِيدَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ؛ اعْتَدَى عَلَيَّ مَجْمُوعَةٌ، مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ أَنْفَارٍ لَا أَعْرِفُ أَسْمَاءَهُمْ، وَإِنَّمَا يُسَمَّوْنَ مِنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِغِ؛ فَمَسَكَنِي أَحَدُهُمْ وَقَالَ لِي: أَنْتَ شَيْطَانٌ نَاطِقٌ! أَنْتَ بَضِدُ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ! أَنْتَ تَرِيدُ تَخْرِبَ جَمَاعَةَ التَّبْلِغِ! وَأَخَذُوا فَيُوزِ الْمَكْرَفُونَ».

الْقِصَّةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ:

قِصَّةُ الشَّيْخِ أَبِي سَعِيدٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَرْبُوزِيِّ أَمِيرِ السَّلَفِيِّينَ فِي بُلْجِيكََا مَعَ جَمَاعَةِ التَّبْلِغِ هُنَاكَ، وَقَدْ ذَكَرَ قِصَّتَهُ مَعَهُمْ فِي تَقْرِيرٍ أَعَدَّهُ فِي ١٤٠٨/٩/٢٤ هـ، وَقَدْ

أَرْسَلَهُ الشَّيْخُ أَبُو عُمَرَ مُصْطَفَى بْنُ خَضِرٍ الْأَيْنَكُولِي إِلَى أَحَدِ الْمَشَايخِ فِي الْمَدِينَةِ
بِتَارِيخِ ١٤٠٩/٦/٢٤ هـ، فَأَرْسَلَ الشَّيْخُ الْمَدَنِي إِلَيَّ صُورَةً مِنْهُ، وَهَذَا نَصُّ التَّقْرِيرِ:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ وَكَفَى، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى
النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبعد:

نَظَرًا إِلَى طَلَبِ بَعْضِ الْإِخْوَانِ السُّعُودِيِّينَ بَيَانَ مُشَاهِدَاتِي وَآرَائِي فِي جَمَاعَةِ
التَّبْلِيغِ؛ أَجَبْتُ عَلَى ذَلِكَ مُرْتَبًا بِبَعْضِ مُلَاحِظَاتِي فِيهَا عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

كُنْتُ أَنَا وَشَخْصٌ آخَرُ فِي سَنَةِ ١٩٧٠ م أَوَّلَ مَنْ خَرَجَ لِلتَّبْلِيغِ مَعَ حَافِظِ بَيْكِ الَّذِي
مَرَّ بِبَلْجِيكََا بَعْدَ رُجُوعِهِ مِنَ الْحَجِّ مَعَ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، وَالشَّخْصُ الْآخَرُ هُوَ عَبْدُ الْقَادِرِ
عَمَرُ قَوْشٍ أَمِيرُ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ حَالِيًا فِي بَلْجِيكََا، وَرَغَمَ أَنِّي كُنْتُ مِنْ قَبْلُ أَنْتَمِي إِلَى جَمَاعَةِ
نَشِيطَةِ بُرُكِيَا؛ إِلَّا أَنَّنِي أُقَدِّرُ حَتَّى الْآنَ جَمَاعَةَ التَّبْلِيغِ الَّتِي تَخْرُجُ إِلَى الشُّوَارِعِ وَالْمَقَاهِي
لِدَعْوَةِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنِّي ذَاكَ الْوَقْتَ لَمْ تَكُنْ لِي مَعْلُومَاتٌ فِي قَضَايَا التَّوْحِيدِ؛ لِذَا
لَمْ تَتَكَوَّنْ لِي مَلَكََةٌ تُمَكِّنُنِي مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ فِي مَسَائِلِهِمُ الْإِعْتِقَادِيَّةَ وَالْعَمَلِيَّةَ، وَعَمَلُهُمُ
الْوَحِيدُ الَّذِي كُنْتُ أُقَدِّرُهُ فِيهِمْ هُوَ الْإِثَارُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ.

وَفِي عَامِ ١٩٧٢ م خَرَجْتُ مَعَهُمُ لِلتَّجَوُّلِ إِلَى إِنْكَلْتِرَا وَفَرَنْسَا وَشَمَالِ إِفْرِيقِيَا،
وَذَلِكَ لِمُدَّةِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ؛ عَلِمًا بِأَنَّ هَذَا الْخُرُوجَ لَمْ يَكُنْ بِرِضَى أَهْلِي.

وَفِي نِهَايَةِ هَذَا السَّفَرِ قَدِمْتُ إِلَى تُرْكِيَا لِخِدْمَةِ التَّجْنِيدِ، وَمَكَّثْتُ فِيهَا سَتَيْنِ،
وَرَجَعْتُ إِلَى بَلْجِيكََا سَنَةَ ١٩٧٤ م، وَكَانَ فِي شَهْرِ سِتَّةِ خُرُوجِي مَعَهُمْ مَرَّةً أُخْرَى،

فَخَرَجْتُ إِلَى بَاكِسْتَانِ وَالْهِنْدِ عَنْ طَرِيقِ إِنْكَلْتَرَا لِمُدَّةِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَرْضَ أَهْلِي لِهَذَا السَّفَرِ؛ إِلَّا أَنَّ اعْتِقَادِي بِصِحَّةِ هَذَا الْعَمَلِ لَمْ يُعْطِنِي فُرْصَةً لِلتَّفَكُّرِ فِي عَدَمِ رِضَى وَالِدَيَّ.

وَفِي هَذِهِ الْمَرَّةِ تَعَرَّفْتُ بِبَعْضِ الْإِخْوَانِ السُّعُودِيِّينَ وَالْبَحْرِينِيِّينَ، وَمُعَاشِرَتِي مَعَهُمْ كَانَتْ تُسَاعِدُنِي عَلَى تَعَلُّمِي اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ مِنْهُمْ، لَكِنَّ بَعْضَ الْأَشْخَاصِ مِنْ كُبرَاءِ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ كَانَتْ تُحَذِّرُنِي مِنْهُمْ، فَكَانُوا يَقُولُونَ: لَا تَجْلِسْ مَعَ هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ وَهَّابِيُّونَ، وَعَقَائِدُهُمْ تُخَالِفُ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَلَيْسَ عِنْدَكَ مَعْرِفَةٌ - أَيْضًا - فِي الدِّينِ؛ فَلِذَا سَيُضِلُّونَكَ.

وَرَغِمَ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ كَانَتْ تُخَوِّفُنِي، فَكُنْتُ أَتَسَاءَلُ: وَمَا هِيَ عَقَائِدُهُمُ الضَّالَّةُ؟ وَفِي مُدَّةٍ قَصِيرَةٍ بَارِتَبَاطِي مَعَهُمْ عَرَفْتُ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً، وَفَهِمْتُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْإِخْوَانِ كَانُوا يَتَكَلَّمُونَ عَنِ التَّوْحِيدِ فَقَطْ، وَيَطْعَنُونَ فِي مَسَائِلِ الشَّرْكِ، وَهَذِهِ الْجَمَاعَةُ - أَيُّ: التَّبْلِيغُ - كَانَتْ لَا تُحِبُّ أَهْلَ التَّوْحِيدِ؛ إِلَّا أَنَّ سَوْقَهُمُ الْإِخْوَانِ الْحِجَازِيِّينَ وَالْخَلِيجِيِّينَ لِلتَّبْلِيغِ كَانَ لِإِرْجَاعِهِمْ عَنْ عَقِيدَتِهِمُ الصَّحِيحَةِ، وَذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ إِظْهَارِ سُلوِكِهِمُ الْحَسَنَةِ، أَحْسَسْتُ ذَلِكَ الْحَالِ بَعْدَ مُعَاشَرَتِي لَهُؤُلَاءِ الْإِخْوَانِ.

فَعِنْدَمَا رَأَتْ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ أَنَّ بَعْضَ آرَائِي قَدْ تَغَيَّرَتْ، وَبَدَأْتُ أُخَالِفُ مَذْهَبَهُمُ الْحَنْفِيَّ بِبَعْضِ أَعْمَالِي؛ تَرَكُونِي وَحْدِي؛ لِأَنَّ الَّذِينَ أَكْرَمُونِي وَرَغَّبُونِي فِي التَّبْلِيغِ ظَنُّوا أَنِّي سَأُؤَثِّرُ عَلَى الْأَثْرَاكِ الْخَارِجِينَ مَعَنَا! وَرَجَعْتُ مِنَ الْهِنْدِ إِلَى بَلْجِيكَ بِذَلِكَ السَّبَبِ، وَالْإِخْوَانُ بِبَلْجِيكَ بَدَّوْا يَتَعَامَلُونَ مَعِي بِمُعَامَلَةٍ بَارِدَةٍ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَظْهَرُونَ بِذَلِكَ.

وأخيراً بدأتُ أقطعُ ارتباطي مع هذه الجماعة، ورغم ذلك كنتُ أعلمهم مُعاملةً جيّدةً، إلى أن جاءتْ حادثَةُ الاجتماعِ في ٢٨ رجبِ سنة ١٤٠٢ هـ.

ونظرًا إلى إعلانِ هذا الاجتماعِ مُبكّرًا ببلجيكا، فكنا ننتظرُ أناسًا كثيرًا لاشتراكهم فيه، وأخيراً جاء ذلك اليوم، وأنا كذلك كنتُ أودُّ أن أستفيدَ استفادةً كثيرةً من هذا الاجتماعِ، ولذا قبلَ الاجتماعِ ذكرتُ مُرغبًا للإخوان بأن هذا الاجتماعَ اجتماعٌ كبيرٌ، وسيشتركُ فيه كثيرٌ من الأتراك -أيضًا-، وعلينا أن نشتركَ جماعةً كذلك، وبهذا سنجدُ فرصةً للكلامِ مع الناسِ عن التَّوحيدِ.

ويومَ الثاني منه جئنا مثنى مثنى إلى الموضعِ، وكُلُّنا تكلمنا مع المُخاطبين عن التَّوحيدِ بما لدينا من العلمِ، وكنا نحاولُ أن نلفتهم إلى غايةِ خلقنا التي هي العبادة؛ لأنَّ عندَ خروجي مع هؤلاء - وخاصةً مع مشايخهم - لم أرَ أحدًا منهم تكلمَ عن التَّوحيدِ.

وبالطَّبعِ أمرنا هذا قد رُئي من بعضِ المُراقبين، فلذا بدؤوا يُحيطونَ حولي ويسألوني بعضَ الأسئلةِ، ويقولون مثلاً: لماذا تُشوشُ عقولَ الناسِ بالأشياء التي لا يفهمونها، فتُفسدَ عقولَ المسلمين الصَّافيةَ بآراءِ ابنِ تيميةَ ومُحمَّدِ بنِ عبدِ الوهابِ الباطليَّةِ؟! فأخذوا يتَّهموني بهذه الأشياءِ والتهَم!

وأخيراً جاء عبدُ القادرِ عُمَر قوش أميرُهم ببلجيكا، فأخذني إلى الخارجِ، وكان يُعرفني تمامَ المعرفة؛ لخروجي معه أوَّلَ مرَّةٍ بجماعةِ التبليغ - كما ذكرتُ ذلك فيما سبقَ -، فقال لي موجِّهاً بعضَ الأسئلةِ: يا أبا سعيدٍ! يقولون بأنك من جماعةِ التَّكفيرِ؛ فهل هذا صحيحٌ؟ فقلتُ له: مَنْ قال لك هذا؟ فقال لي: لا أعرفُ؛ إنَّما كُلُّ يقولون بأنك تُكفِّرُ المسلمين. فقلتُ مُجيباً له: تُكفِّرُ المسلمينَ حَفِظَنا اللهُ منه، ونحنُ بُرَاءُ

مِنْ ذَلِكَ؛ فَهَلْ يُمَكِّنُكَ أَنْ تَعْطِيَنِي مِثَالًا عَلَيْهِ؛ فَكَيْفَ أَكْفَرُهُمْ؟! فَأَجَابَ عَلَى الْفَوْرِ قَائِلًا: تُكْفِّرُ أَهْلَ التَّصَوُّفِ. فَأَجَبْتُ عَلَيْهِ قَائِلًا: أَتَقْصِدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَدْعُونَ غَيْرَ اللَّهِ، وَيَسْتَغِيثُونَ بِغَيْرِهِ؟ فَاللَّهُ يَكْفُرُهُمْ وَلَسْتُ أَنَا بِمُكْفِرٍ. فَذَهَبَ وَتَرَكَنِي بَدُونِ أَنْ يَرُدَّ عَلَيَّ.

وَأَرَدْتُ أَنْ أَذْخَلَ إِلَى الدَّاخِلِ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَهَذِهِ الْمَرَّةَ لَمْ يَسْمَحُوا لِي بِالدُّخُولِ، فَكَأَنَّهُمْ أَحَاطُوا بِالْمَدْخَلِ، وَبَدَأْتُ أَتَنْظَرُ فِي مَكَانِي، فَبَدَّؤُوا يَطْرُدُونَ إِخْوَانِي إِلَى الْخَارِجِ وَاحِدًا وَاحِدًا، وَبَعْدَ نَصْفِ سَاعَةٍ جَمِيعُ الْإِخْوَانِ كَانُوا خَارِجَ الْبَابِ.

وَقَدْ أَخَذُوا مِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ الْإِخْوَانِ شَخْصًا إِلَى مَشَايخِهِمْ، وَأَمْسَكُوهُ فِي الدَّاخِلِ، وَاسْمُ هَذَا الْأَخِ هُوَ مُصْطَفَى، ثُمَّ طَرَدُوهُ مُوجَّهِينَ إِلَيْهِ بِتَهْمٍ كَثِيرَةٍ.

وَبِالطَّبَعِ؛ بَعْدَ سَاعَةٍ أَوْ سَاعَتَيْنِ رَجَعْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ، وَسَمِعْنَا بِالْغَدِ أَنَّهُمْ ضَرَبُوا شَخْصًا يُسَمَّى بِ(فَارُوقِ حَنِيفٍ) حَتَّى الْفَجْرِ؛ ظَانِّينَ بِأَنَّهُ لَهٗ ارْتِبَاطًا بِنَا، وَقَدْ كَتَبَ هَذَا الْأَخُ قِصَّتَهُ بِنَفْسِهِ، وَهِيَ مُلَصَّقَةٌ بِهَذَا التَّقْرِيرِ.

وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ، وَهُوَ الْمُؤَفِّقُ وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

حُرَّرَ فِي

٢٤ / ٩ / ١٤٠٨ هـ ببلجيكا

إِعْدَادُ

مُحَمَّدُ أَبُو سَعِيدٍ الْيَرْبُوزِي

القصة الخامسة عشرة:

قصة فاروق حنيف مع جماعة التبليغ، وقد كتبها فاروق بيده؛ كما ذكر ذلك أبو سعيد اليربوزي في تقريره الذي تقدم ذكره، وهذا نصها:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في الاجتماع المنعقد لجماعة التبليغ يوم السبت ٢٨ رجب ١٤٠٢ هـ الموافق ٢٢ مايو أيار ١٩٨٢ م، وحيث الحشود والوفود تجتمع في مدينة شارلوروا، قررت الذهاب هنالك لملاقاة بعض الإخوة الباكستانيين القادمين من دانمارك لحضور اللقاء، وتم بحمد الله التقائي بهم في قاعة التجمع، واستمعنا معاً إلى بيانات مشايخ التبليغ وغير ذلك طيلة يوم السبت إلى صلاة العشاء، وبعد انقضاء الصلاة؛ قمت مع أمير جماعة التبليغ في دانمارك لنذهب إلى المكان الذي حطوا فيه رحالهم، وأثناء ذلك اعترضني القادري أميرهم في الدار البيضاء، فظننت أنه سائلي سؤالاً عابراً، ومضى صديقي دون أن يشعر بتخلفي عنه.

فسألني القادري قائلاً: كيف تجد قلبك تجاه العمل الذي نقوم به والخروج في سبيل الله؟ فأجبته بأنني غير مطمئن لطريقة هذا الخروج. فاستفسرني عن سبب ذلك؟ فأجبته قائلاً: إنني أفضل أن يكون خروجي أربعة أشهر لتعلم العربية والحديث والفقه في الدين، ولا أرغب في الاستماع إلى الخرافات والمنامات التي لا شأن لي بها. فأجابني على الفور بقوله: إذن؛ في قلبك نفاق. فقلت له: هل أنت مطلع على قلبي؟! فأجاب أن: نعم!

فقلت له: ما دمت بهذه المنزلة؛ فأنت ربي؛ لأنه هو وحده المطلع على

القلوب؛ كما قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩]. فقبض من يدي بقوة، فقلتُ له: إليك عني. فقال لي: ورد في الحديث: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا؛ فَلْيُغَيِّرْهُ بِالْعَصَا». فبادرته قائلاً: اتقِ الله! لا تحرف حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا؛ فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ..»، الحديث (١).

فَلَمْ يَصْبِرْ آنذاك، حَتَّى جَرَّنِي إِلَيْهِ بِقُوَّةٍ، وَلَمْ يَدَعْ لِي فُرْصَةً لِأَخْذِ نَعْلِي، فَأَخَذَنِي إِلَى حُجْرَةٍ صَغِيرَةٍ، وَطَلَبَ مِنِّي أَوْراقِي، كَأَنَّهُ رَجُلٌ مُخَابِرَاتٍ، فَسَلَّمْتُهُ أَوْراقِي، فَأَخَذَهَا وَانصَرَفَ بَعْدَ أَنْ خَلَّفَ مَنْ يَحْرُسُنِي.

ثُمَّ عَادَ بَعْدَ حَوَالِي ثَلَاثِ سَاعَاتٍ مَعَ رَجُلٍ آخَرَ، فَأَخَذَانِي إِلَى مَكَانٍ خَلْفِي فِي الْخَارِجِ، خَالٍ مِنْ حَرَكََةِ النَّاسِ، فَرَبَطُوا يَدَيَّ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي، وَانْهَالَ عَلَيَّ الْقَادِرِيُّ ضَرْبًا وَرَكْلًا وَجَرًّا لِلْحَيْتِي وَضَرْبًا بِرَأْسِي عَلَي الْجِدَارِ، وَأَذْكَرَ مِنْ بَيْنِ مَا كَانَ يُقَالُ لِي أَثْنَاءَ التَّعْذِيبِ: «مِنْ أَيْنَ جِئْتَ بِسَيَّارَةٍ مَشْحُونَةٍ بِالسَّلَاحِ؟»! ثُمَّ انصَرَفَ بَعْدَ أَنْ خَلَّفَ مَنْ يَحْرُسُنِي!

وَبَعْدَ رُبْعِ سَاعَةٍ تَقْرِيبًا عَادَ إِلَيَّ الْقَادِرِيُّ مَعَ رَجُلٍ أَرْدُنِيِّ وَآخَرَ مَغْرِبِيِّ يَصْحَبُهُمُ الْهَامِي التُّونِسِي أَمِيرُهُمْ بِفَرَنْسَا، وَعَادُوا إِلَيَّ ضَرْبِي وَتَعْذِيبِي تَحْتَ نَظَرِ الْهَامِي وَرِعَايَتِهِ، وَجَآؤُوا بِمَهْزَلَةٍ أُخْرَى، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِي: إِنَّهُمْ وَجَدُوا سَيَّارَةً مَشْحُونَةً بِالسَّلَاحِ، وَإِنَّ لِي ارْتِبَاطًا بِهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التُّرَّهَاتِ الَّتِي لَا يُصَدِّقُهَا عَاقِلٌ، فَبَادَرْتُهُمْ بِقَوْلِي أَنْ لَا عِلَاقَةَ لِي بِهَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَإِنْ كَانَ مَا تَزْعُمُونَهُ حَقًّا؛ فَأُخْبِرُوا الشُّرْطَةَ

(١) أخرجه مسلم (٤٩)، وأبو داود (١١٤٠)، وابن ماجه (٤٠١٣)، والترمذي (٢١٧٢)، والنسائي (٥٠٠٨)، وأحمد في «المسند» (٢٣٩ / ١٧) (١١١٥٠).

الَّتِي تَحَقُّقُ فِي هَذَا.

وَاسْتَمَرُّوا فِي تَعْذِيبِي دُونَ أَنْ يَحْصِلُوا مِنِّي عَلَى نَتِيجَةٍ، ثُمَّ هَدَدُونِي بِالْكَهْرْبَاءِ، فَقُلْتُ: إِنِّي أَفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ؛ إِنَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ، وَأَلْبَسُونِي ثَوْبًا وَيَدَايَ مَقِيدَتَانِ كَمَا سَبَقَ، وَأَخْذُونِي إِلَى مَكَانٍ أَعْلَى فِي حَجَرَةٍ ضَيِّقَةٍ، حَيْثُ هُنَالِكَ آلَةٌ لِتَوْلِيدِ الْكَهْرْبَاءِ، وَأَجْلِسُونِي عَلَى حَدِيدَةٍ، وَالْعَجَلَةُ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي، وَأَخْذْ بِلِحْيَتِي يَجْرُهَا حَتَّى أُقَرَّبَ بِمَا وَرَائِي مِنْ سُوءٍ - كَمَا ادَّعَوْا! -.

ثُمَّ قَفَلَ الْبَابَ، وَظَلَلْتُ وَحِيدًا عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ سِوَى وَاجِهَةٍ أَنْظُرُ مِنْ خِلَالِهَا النَّاسَ وَيَنْظُرُونَ إِلَيَّ، وَمِنْ حِينَ لآخر يَأْتِي مَنْ يَتَوَلَّى إِذَاتِي وَيَقُومُ بِتَعْذِيبِي، حَتَّى أَدْرَكَنِي الْفَجْرُ وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ، فَصَلَّيْتُ بِعَيْنَيَّ وَأَنَا عَلَى تِلْكَ الْحَالِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ.

وَحَوَالِي الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ جَاءَنِي الْقَادِرِيُّ، وَنَصَحَنِي بِالِابْتِعَادِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَخَذَنِي لِأَغْسِلَ مَا أَصَابَنِي أَثْنَاءَ تَعْذِيبِي مِنَ التَّشْوِيهِ حَتَّى بَعْدَ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ نَاوَلَنِي أَوْرَاقِي، وَأَطْلَقَ سَرَاحِي مَكَرَّرًا نَصَحَهُ لِي بِالِابْتِعَادِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ.

وَهَكَذَا يَا أَحِبَّابِي الْكَرَامَ يَكُونُ إِكْرَامُ الْمُسْلِمِ ^(١)، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ،

(١) يُشِيرُ إِلَى أَحَدِ الْأُصُولِ السَّتَّةِ مِنْ أُصُولِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وَهُوَ مَا زَعَمُوهُ مِنْ (إِكْرَامِ الْمُسْلِمِ)، وَهُمْ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُنَابِذِينَ لِإِدْعَاةِ التَّبْلِيغِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْبِدْعِ وَالْمُحَدَّثَاتِ فِي الدِّينِ. وَفِي قِصَّتِهِمْ مَعَ فَارُوقٍ حَنِيفٍ أَوْضَحَ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ إِكْرَامَ الْمُسْلِمِ الْمُتَمَسِّكِ بِالسُّنَّةِ لَا وُجُودَ لَهُ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ - أَيْضًا - بُغْضُهُمْ وَعَدَاوَتُهُمْ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَابْنِ الْقَيِّمِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَمُحَارَبَتِهِمْ لَكُتُبِهِمْ، وَتَمَنِّيهِمْ إِخْرَاقَهَا وَإِزَالَتَهَا عَنْ وَجْهِ الْأَرْضِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ

وَالِيهِ الْمُشْتَكَى، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

وجاء في خاطري وأنا خارج المكان أن أذهب إلى الشرطة، وأخبرهم بما جرى لي مع هؤلاء، ولكنني فضلت الصمت؛ مراعاة لمصلحة الإسلام والمسلمين.
التوقيع: فاروق حنيف.

قلت: في هذه القصة أوضح بيان لما كان عليه التبليغيون من بغض أهل السنة والعقيدة السلفية، وما كان عليه بعض أمرائهم من الفظاظة والغلظة على الضعفاء من أهل السنة، ومجاوزة الحد في ظلم من تمكنوا من ظلمه والاعتداء عليه من غير جرم ولا سبب سوى كراهته لخرافات التبليغيين ومناماتهم وما يزعمونه من الكرامات التي لا حقيقة لها، وإنما هي من تلاعب الشيطان بهم وتلبسه عليهم في اليقظة

على ذلك في أول هذه الرسالة.

وقد تقدم في القصة الثالثة عشرة أن طائفة من التبليغيين اعتدوا على الحسامي لما تكلم في بيان التوحيد والتحذير من الشرك.

وتقدم في القصة الرابعة عشرة أنهم أنكروا على اليربوزي لما تكلم في بيان التوحيد، وقالوا له: إنك تفسد عقول المسلمين بآراء ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب!! ثم طردوه من مجتمعهم، وطردوا معه جميع الذين يتسبون إلى السنة.

فلتأمل هذه القصص؛ ففيها دليل على بغض التبليغيين للسنة وأهلها، وفي اعتدائهم على بعض أهل السنة، وإهانتهم، وطردهم من مجتمعاتهم؛ دليل على أن إكرام المسلم المتمسك بالسنة لا وجود له عند التبليغيين، وأنهم إنما جعلوا إكرام المسلم أصلاً من أصول بدعتهم؛ ليصيروا به السذج الذين يخذعون لظواهر أقوالهم التي يراد بها الخديعة للأغبياء واستدراجهم إلى قبول البدع والجهالات والإعراض عن السنة وأهلها.

وَالْمَنَامُ؛ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِأَسْلَافِهِمْ مِنْ جَهْلَةِ الصُّوفِيَّةِ وَضَلَالِهِمْ.

وَإِنَّ الْجُلُودَ لَتَقْشَعُرُ مِمَّا فَعَلَهُ الظَّلْمَةُ مِنْ أُمَرَائِهِمْ مَعَ الْمُسْلِمِ الضَّعِيفِ الْمُسَمَّى بِ(فَارُوقِ حَنِيفٍ) مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْذِيبِ وَالضَّرْبِ الشَّدِيدِ، وَمَا وَجَّهَهُ إِلَيْهِ مِنَ الْإِفْتِرَاءِ وَالْأَكَاذِيبِ وَالتُّهْمِ الَّتِي لَا صِلَةَ لَهُ بِهَا، وَسَيَقْفُ الْجَمِيعُ بَيْنَ يَدَيِ حَكَمٍ عَدْلٍ، يَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِ حَقَّهُ مِنَ الظَّالِمِينَ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِهِ، وَجَعَلَهُ مُحَرَّمًا بَيْنَ عِبَادِهِ، وَحَرَّمَ إِذَاءَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ، وَحَرَّمَ -أَيْضًا- رَمِيَهُمْ بِمَا هُمْ بُرَاءُ مِنْهُ مِنَ الْخَطَايَا وَالْآثَامِ وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١١٢].

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ ذَكَرَ امْرَأًا بِشَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ لِعَيْبِهِ بِهِ؛ حَبَسَهُ اللَّهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى يَأْتِيَ بِنَفَادٍ مَا قَالَ فِيهِ» (١).

وَرَوَى: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّبْرَانِيُّ؛ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ رَمَى مُسْلِمًا بِشَيْءٍ يُرِيدُ شَيْنَهُ بِهِ؛

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٩٣٦)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «التوبيخ والتنبيه» (١٢٨)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (٥٥٨٤).

حَبَسَهُ اللَّهُ عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ» (١).

وَرَوَى: الإمامُ أَحْمَدُ، والطَّبْرَانِيُّ -أَيْضًا-؛ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخِيَارِكُمْ؟». قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «فَخِيَارُكُمْ الَّذِينَ إِذَا رُؤُوا؛ ذُكِرَ اللَّهُ تَعَالَى. أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشِرَارِكُمْ؟». قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «فَشِرَارُكُمْ الْمُفْسِدُونَ بَيْنَ الْأَحِبَّةِ، الْمَشَاوُونَ بِالنَّمِيمَةِ، الْبَاغُونَ لِلْبُرَاءِ الْعَنْتَ» (٢).

وَرَوَى الإمامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ (٣).

قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ»: «(الْعَنْتُ): دُخُولُ الْمَشَقَّةِ عَلَى الْإِنْسَانِ وَلِقَاءُ الشَّدَّةِ، يُقَالُ: أَعْنَتَ فُلَانٌ فُلَانًا إِعْنَاتًا: إِذَا أَدْخَلَ عَلَيْهِ عَنْتًا؛ أَيُّ: مَشَقَّةً. وَ(الْبُرَاءُ): جَمْعُ بَرِيٍّ» (٤) انْتَهَى.

وَإِذَا عُلِمَ مَا جَاءَ فِي الْآيَتَيْنِ وَحَدِيثِي أَبِي الدَّرْدَاءِ وَسَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ مِنَ التَّشْدِيدِ وَالْوَعِيدِ لِمَنْ رَمَى مُسْلِمًا بِشَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ لِعَيْبِهِ بِهِ؛ فَلَا يَأْمَنُ الْقَادِرِيُّ وَالْهَامِيُّ

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٠٦/٢٤) (١٥٦٤٩)، وأبو داود (٤٨٨٣)، والطبراني في «الكبير» (٤٣٣)، والبيهقي في «الشعب» (٧٢٢٥)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (١٦٩٧).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٧٥/٤٥) (٢٧٥٩٩)، والطبراني في «الكبير» (٤٢٣). وقال الألباني: حسن. انظر: «التعليق على الأدب المفرد» (٢٤٦).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٢١/٢٩) (١٧٩٩٨)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (٢٨٦٥).

(٤) «لسان العرب» (٦١/٢).

وَأَعْوَانُهُمَا الَّذِينَ تَكَالَبُوا عَلَى فَارُوقٍ حَنِيفٍ وَاسْتَضَعُفُوهُ وَعَذَّبُوهُ أَشَدَّ الْعَذَابِ وَرَمَوْهُ بِمَا هُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ مِنَ التُّرَاهُتِ وَالْإِفْكِ وَالْبُهْتَانِ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ نَصِيبٌ وَافِرٌ مِمَّا جَاءَ فِي الْآيَتَيْنِ وَالْحَدِيثَيْنِ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ.

وَفِي الْقِصَّةِ -أَيْضًا- مَا وَقَعَ مِنَ الْقَادِرِيِّ مِنَ التَّحْرِيفِ فِي حَدِيثِ الْأَمْرِ بِتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، حَيْثُ قَالَ: «وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا؛ فَلْيَغْيِرْهُ بِالْعَصَا»، وَهَذَا مِنَ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّحْرِيفِ لِكَلَامِهِ! وَقَدْ تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (١).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ (٢) عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَلَفْظُهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَقُولُ أَحَدٌ عَلَيَّ بَاطِلًا - أَوْ: مَا لَمْ أَقُلْ -؛ إِلَّا تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (٣).
إِسْنَادُهُ ثَلَاثَتَانِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وَرَوَى: الْإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، وَابْنُ مَاجَه؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَقُولَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (٤).

(١) أخرجه البخاري (١٢٩١)، ومسلم (٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٩).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٦/٢٧) (١٦٥٢٤) بلفظه، والبخاري (١٠٩)، والطبراني في «الكبير» (٦٢٨٠).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١٧/١٤) (٨٢٦٦)، وابن ماجه (٣٤)، والبخاري في «الأدب

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَلَى هَذَا الْمَنْبَرِ: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنِّي؛ فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ؛ فَلْيُقْلُ حَقًّا أَوْ صِدْقًا، وَمَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (١).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْفِرَى: أَنْ يَدْعِيَ الرَّجُلُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ يُرِيَ عَيْنَهُ فِي الْمَنَامِ مَا لَمْ تَرِ، أَوْ يَقُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ» (٢).

فَلْيَتَأَمَّلِ الْمُتَهَاوِنُونَ بِالتَّقْوَلِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا جَاءَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ لِمَنْ قَالَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ، وَلَا يَأْمَنُوا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ نَصِيبٌ وَافِرٌ مِنْهُ.

الْقِصَّةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ:

قِصَّةُ ذَبْحِ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ لِأَوْلَادِهِمُ الذُّكُورِ اعْتِمَادًا مِنْهُمْ عَلَى الْأَحْلَامِ الشَّيْطَانِيَّةِ! وَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ الْأُسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِيِّ فِي (ص ٣٩) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «نَظَرَةٌ عَابِرَةٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الْجَمَاعَةِ التَّبْلِغِيَّةِ»، فَقَالَ مَا مُلَخَّصُهُ:

«وَإِنَّ مِنْ غَرِيبِ مَضَارِّ الْجَهْلِ مَا حَدَّثَ بِالْهِنْدِ وَبِالْكَوْكَانِ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الدِّينِ وَالصَّلَاحِ وَالتَّقَى، حَيْثُ رَأَوْا فِي الْمَنَامِ أَنَّهم ذَبَحُوا - أَوْ يَذْبَحُونَ - بَعْضَ أَوْلَادِهِمُ

المفرد» (٢٥٩)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٦١٦١).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٥ / ٣٧) (٢٢٥٣٨)، وابن ماجه (٣٥)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٢٦٨٤).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٩٠ / ٢٥) (١٦٠٠٨)، والبخاري (٣٥٠٩).

الذُكُورِ خَاصَّةً، فَلَمَّا أَصْبَحُوا؛ ظَنُّوا مَنَامَهُمْ إِلْهَامًا وَأَمْرًا وَابْتِلَاءً لَهُمْ مِنَ اللَّهِ، فَقَامُوا وَأَنْجَزُوا مَا أَمَرُوا بِهِ فِي زَعْمِهِمْ، فَذَبَحُوا أَبْنَاءَهُمْ مِنْ أَصْلَابِهِمْ كَمَا يُذْبَحُ الْكَبْشُ مُطَرَّحًا وَهُوَ يُنْظَرُ، وَأَحْسَنُوا ذَبْحَتَهُمْ -فِي زَعْمِهِمْ!-، وَاحْتَسَبُوهُمْ، وَأَحْسَنُوا احْتِسَابَهُمْ -فِي زَعْمِهِمْ!-؛ فَيَا لِهَوْلِ الْمَنْظَرِ! وَيَا لَفِظَاعَةِ الْجَهْلِ!

وَلَمَّا أَخَذُوا وَنُوقِشُوا؛ قَالُوا: لَمْ نَأْتِ إِمْرًا، وَلَمْ نُحْدِثْ نُكْرًا، وَإِنَّمَا أَنْجَزْنَا مَا أَمَرْنَا بِهِ، وَاتَّبَعْنَا فِيهِ سُنَّةَ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ! وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ مَنَامَ الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ، وَمَنَامُ الصُّلَحَاءِ بَشَائِرٌ أَوْ أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ، وَمُجَرَّدُ رُؤْيَا مَنَامٍ أَوْ إِضْلَالِ شَيْطَانٍ.

وَالسَّبَبُ فِي جَهْلِهِمْ هَذَا وَأَمْثَالِهِ قِيَادَتُهُمُ الدِّينِيَّةُ، فَهِيَ الْمَسْئُولَةُ عَنْ جَهْلِ الْأَتْبَاعِ. إِلَى أَنْ قَالَ: «وَلَمْ نَسْمَعْ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحْدَاثِ فِي الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ، فَيَا لَكَارِثَةِ الْعُقُولِ وَزَيْغِ الْقُلُوبِ! وَيَا لَضِياعِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا مَعًا! فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»، انْتَهَى. وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْكَارِثَةُ مِنْ أَعْمَالِ الْمَوْصُوفِينَ بِالْدِّينِ وَالصَّلَاحِ وَالتَّقَى مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فَمَا الظَّنُّ بِمَنْ هُوَ دُونَهُمْ فِي هَذِهِ الْخِصَالِ؟!

فَلْيَحْذَرِ الْمُؤْمِنُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ مِنَ الْاِغْتِرَارِ بِالتَّبْلِيغِيِّينَ، وَالانْضِمَامِ إِلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَهْلٌ بِدَعٍ وَضَلَالَاتٍ وَجَهَالَاتٍ، وَلَا خَيْرَ فِيهِمْ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْأَسْتَاذِ سَيْفِ الرَّحْمَنِ: «إِنَّ قِيَادَةَ التَّبْلِيغِيِّينَ هِيَ الْمَسْئُولَةُ عَنْ جَهْلِ الْأَتْبَاعِ، وَأَنَّهَا هِيَ السَّبَبُ فِي جَهْلِ الَّذِينَ ذَبَحُوا أَوْلَادَهُمْ اعْتِمَادًا عَلَى الْأَحْلَامِ الشَّيْطَانِيَّةِ».

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: مِنَ الْمَعْلُومِ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ أَنَّ الْبَيَانَ إِذَا كَانَ مَوْسَّسًا عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ؛ فَاسَاسُهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِنْهَارِ مِنْ فُرُوعِهِ، وَبَيَانُ هَذَا أَنَّ قِيَادَةَ التَّبْلِيغِيِّينَ

مُؤَسَّسَةٌ عَلَى الْبِدْعِ وَالْجَهْلِ وَالضَّلَالِ؛ فَلَا فَرْقَ إِذْنٍ بَيْنَ الْقَادَةِ وَالْأَتْبَاعِ فِي جَهْلِهِمْ
لِكَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي الْقِصَّةِ الْأُولَى عَنْ أَمِيرِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي زَمَانِنَا - وَهُوَ
الْمُسَمَّى إِنْعَامِ الْحَسَنِ - أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الشَّعْوَذَةَ وَالْأَحْوَالَ الشَّيْطَانِيَّةَ وَالتَّعَاوِذَ
الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ فِي الْعِلَاجِ مِنَ السَّحْرِ الَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أُصِيبَ بِهِ.

وَذَكَرْتُ فِي الْقِصَّةِ - أَيْضًا - أَنَّ إِنْعَامَ الْحَسَنِ أَمَرَ عَمْرَ بِالنبوري الَّذِي يُعْتَبَرُ
لِسَانِ الدَّعْوَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ النَّاطِقَ، أَنْ يَسْتَشْفِيَ مِنَ السَّحْرِ الَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أُصِيبَ بِهِ بِمِثْلِ
مَا اسْتَشْفَى بِهِ إِنْعَامُ الْحَسَنِ مِنَ الشَّعْوَذَةِ وَالتَّعَاوِذِ الشَّرْكِيةِ وَالْأَحْوَالِ الشَّيْطَانِيَّةِ.

وَإِذَا كَانَ الْجَهْلُ قَدْ بَلَغَ بِأَمِيرِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ وَلِسَانِ دَعْوَتِهِمِ النَّاطِقِ إِلَى
اسْتِعْمَالِ التَّعَاوِذِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ فِي الْعِلَاجِ وَالِاسْتِشْفَاءِ بِالشَّعْوَذَةِ
وَالْأَحْوَالِ الشَّيْطَانِيَّةِ؛ فَلَا يُسْتَكْثَرُ مِنْ بَعْضِ أَتْبَاعِهِمْ أَنْ يَبْلُغَ بِهِمُ الْجَهْلُ إِلَى أَنْ يَذْبَحُوا
أَوْلَادَهُمْ اعْتِمَادًا عَلَى الْأَحْلَامِ الشَّيْطَانِيَّةِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الَّذِي فَعَلَهُ إِنْعَامُ الْحَسَنِ وَعَمْرُ بِالنبوري مِنَ الشِّرْكِ وَالِاسْتِشْفَاءِ
بِالشَّعْوَذَةِ وَالْأَحْوَالِ الشَّيْطَانِيَّةِ أَعْظَمُ بِكَثِيرٍ مِنْ ذَبْحِ الْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّ الشِّرْكَ أَعْظَمُ الظُّلْمِ
وَأَكْبَرُ الْكِبَائِرِ وَأَشَدُّ الْمَحْرَمَاتِ تَحْرِيمًا، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ
وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَبْحَ الْأَوْلَادِ أَهْوَنُ مِنَ الشِّرْكِ؛ لِأَنَّ
ذَبْحَهُمْ مِنَ الذُّنُوبِ الدَّاخِلَةِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾
[النساء: ٤٨]، وَأَمَّا الشِّرْكَ؛ فَإِنَّهُ مَقْطُوعٌ لِصَاحِبِهِ بَعْدَ الْمَغْفَرَةِ:

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨].

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ﴾

[المائدة: ٧٢].

وفي الحديث الصحيح عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلْقُكَ». قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ. قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ». قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ».

رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ (١).

وَفِي رَوَايَةٍ: «فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ تَصْدِيقَهَا: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾» [الفرقان: ٦٨].

فَالوَاجِبُ عَلَى إِنْعَامِ الْحَسَنِ وَعُمُرِ الْبُخُورِيِّ أَنْ يُتُوبَا مِمَّا وَقَعَ مِنْهُمَا مِنَ الشَّرِكِ وَالتَّعَلُّقِ بِالشَّعُودَةِ وَالْأَحْوَالِ الشَّيْطَانِيَّةِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُتُوبُ عَلَى مَنْ تَابَ صَادِقًا مِنْ أَيِّ ذَنْبٍ كَانَ.

وَمِنَ الشَّرَكِيَّاتِ الَّتِي ذُكِرَتْ عَنْ بَعْضِ مَشَايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُرَابِطُونَ عَلَى الْقُبُورِ، وَيَنْتَظِرُونَ الْكَشْفَ وَالْكَرَامَاتِ وَالْفِيوضَ الرُّوحِيَّةَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ،

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٠٤ / ٦) (٣٦١٢)، والبخاري (٧٥٣٢)، ومسلم (٨٦)، وأبو داود (٢٣١٠)، والترمذي (٣١٨٢)، والنسائي (٤٠١٣).

وَيُقَرُّونَ بِمَسْأَلَةِ حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَيَاةِ الْأَوْلِيَاءِ حَيَاةً دُنْيَوِيَّةً لَا بَرَزَخِيَّةً.

ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمْ الْأُسْتَاذُ سَيِّفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِيِّ فِي (ص ٤٧) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «نَظَرَةٌ عَابِرَةٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الْجَمَاعَةِ التَّبَلِغِيَّةِ».

وَذَكَرَ -أَيْضًا- أَنَّ شَيْخَهُمُ الشَّيْخَ زَكْرِيَا شَيْخَ الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ وَبِمَدْرَسَتِهِمْ بِلَدَةِ سَهَارَنْفُورَ بِالْهِنْدِ كَانَ يَأْتِي إِلَى الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَيُرَابِطُ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ مِنَ الْقَبْرِ، وَنَحْوِ الْأَقْدَامِ الشَّرِيفَةِ، وَيَذْهَبُ فِي الْمُرَاقَبَةِ عِدَّةَ سَاعَاتٍ؛ كَمَا شَاهَدَهُ الْكَثِيرُونَ.

وَيَقُولُ قَائِلُهُمْ: إِنَّ لْجَمَاعَتِنَا وَأَكَابِرِنَا حَظًّا وَصُولًا فِي مَجَالِسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْظَةً لَا مَنَامًا.

ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ مُؤَلِّفٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ فِي (ص ١٤٩) مِنْ مُؤَلَّفِهِ:

يَا شَفِيعَ الْعِبَادِ خُذْ بِيَدِي	أَنْتَ فِي الْأَضْطِرَارِ مُعْتَمِدِي
لَيْسَ لِي مَلْجَأٌ سِوَاكَ أَغِثْ	مَسَّنِي الضُّرُّ سَيِّدِي سَنَدِي
غَثِّي الدَّهْرُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ	كُنْ مُغِيثًا فَأَنْتَ لِي مَدَدِي
لَيْسَ لِي طَاعَةٌ وَلَا عَمَلٌ	بِيَدِ حُبِّكَ فَهُوَ لِي عَتَدِي
يَا رَسُولَ الْإِلَهِ بِأُفْكٍ لِي	مِنْ غَمَامِ الْغُمُومِ مُلْتَحَدِي
جُذْ بِلُقْيَاكَ فِي الْمَنَامِ	وَكُنْ سَائِرًا لِلذُّنُوبِ وَالْفَنَدِ
أَنْتَ عَافٍ أَبَرُّ خَلْقِ اللَّهِ	وَمُقِيلُ الْعِثَارِ وَاللَّدَدِ
رَحْمَةً لِلْعِبَادِ قَاطِبَةً	بَلْ خُصُوصًا لِكُلِّ ذِي أَوْدِ

وَقَدْ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ عَلَى أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ، وَهِيَ شَبِيهَةٌ

بِقَصِيدَتِي «الْبُرْدَةِ» و«الْهَمْزِيَّةِ» لِلْبوصيرِيِّ؛ فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الشَّاعِرَيْنِ قَدْ صَرَفَ خَالَصَ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ اللَّهِ، وَجَعَلَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد روى الإمام أحمدُ بأسانيدَ جيِّدةٍ عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رجلاً قَالَ: يا رسولَ اللهِ! ما شاء اللهُ وشئتَ. فَقَالَ: «جَعَلْتَنِي لِلَّهِ عَدْلًا؟! بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ» (١).

وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَنْكَرَ عَلَى الرَّجُلِ الَّذِي أَشْرَكَهُ مَعَ اللهِ فِي الْمَشِئَةِ؛ فَكَيْفَ بَمَنْ صَرَفَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً مِنْ خَصَائِصِ الْأُلُوْهِيَّةِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَمِدًا لَهُ فِي الْاضْطِرَارِّ، وَمُلْجَأً وَمُسْتَعَاثًا مِنَ الضَّرِّ وَالشَّدَائِدِ، وَسِنْدًا وَمَدَدًا وَمُلْتَحَدًا وَسَاتِرًا لِلذُّنُوبِ وَالْفُتُورِ، وَعَافِيًا وَمُقِيلًا لِلْعِثَارِ؟!!

وقد كَانَ الْمُشْرِكُونَ الْأَوَّلُونَ أَقَلَّ شِرْكًَا مِنْ صَاحِبِ الْأَبْيَاتِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُشْرِكُونَ فِي الرَّخَاءِ، وَيُخْلَصُونَ لِلَّهِ فِي الشَّدَّةِ:

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهًا فَلَمَّا نَجَّيْكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧].

وَأَمَّا صَاحِبُ الْأَبْيَاتِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي حَالَتِي الرَّخَاءِ وَالشَّدَّةِ، وَمَا عَلِمَ الْمَسْكِينُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ حَرَّمَ الْجَنَّةَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ وَأَوْجَبَ لَهُمُ النَّارَ:

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٦٨٤) (٢٥٦١)، وابن ماجه (٢١١٧)، والطبراني في «الكبير» (١٣٠٠٥)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٣٩).

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنَىٰ إِسْرَءِيلَ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن أَنْصَارٍ﴾
[المائدة: ٧٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨].

وَفِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦].

وَرَوَى: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ؛^(١) عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَجْعَلُ لِلَّهِ نِدَاءً دَخَلَ النَّارَ».

فَلْيَتَّبِعْهُ الْمُفْتُونُونَ بِالقُبُورِ وَالتَّمَائِمِ وَالتَّعَاوِيدِ الشَّرَكِيَّةِ وَالشَّعْوَذَةِ وَالْأَحْوَالِ الشَّيْطَانِيَّةِ مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ لِهَذَا الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ لِمَن أَشْرَكَ بِاللَّهِ، وَلَا يَسْتَهْنِئُوا بِهِ، وَلَا يَأْمَنُ الْوَاقِعُونَ فِي أَيِّ نَوْعٍ مِنَ الشَّرِكِ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ نَصِيبٌ وَافِرٌ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ لِلْمُشْرِكِينَ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وَقَدْ ذَكَرَ الْقَائِدُ مِيَانُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ الْبَاكِسْتَانِي فِي (ص ١٣) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»: أَنَّ شَيْخَ التَّبْلِيغِيِّينَ مُحَمَّدَ إِيَّاسَ كَانَ يَجْلِسُ فِي أَكْثَرِ الْأَحْيَانِ خَلْفَ قَبْرِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ الْكِنْكُوهِ^(٢) كَانَ يَجْلِسُ فِي

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٢/٦) (٣٥٥٢)، والبخاري (٦٦٨٣)، ومسلم (٩٢).

(٢) ذكر الشيخ أبو الحسن الندوي في كتابه «الإمام السرهندي» (ص ١١٨) أَنَّ الشَّيْخَ عَبْدَ

الخلوة قرب قبر نور سعيد البدايوني، ويصلي بالجماعة هناك^(١).

وذكر في (ص ٢٧) عن الشيخ سردار محمد الباكستاني: أنه قال: «ضللت في جماعة التبليغ عشر سنوات تقريباً، وكثيراً ما ذهبت مع الشيخ محمد يوسف الدهلوي أمير جماعة التبليغ في ذلك الوقت قريباً من نصف الليل إلى قبر محمد إلياس في محلة نظام الدين مقر الجماعة بدلهي، فكنا نجلس حول قبره وقتاً طويلاً في حالة المراقبة، ساتري الرؤوس».

قال: «وكان الشيخ محمد يوسف يقول: إن صاحب هذا القبر شيخنا محمد إلياس يوزع النور الذي ينزل من السماء في قبره بين مريديه حسب قوة الارتباط والتعلق به».

وكذلك كنا نجلس -أيضاً- على قبر الشيخ عبد الرحيم راي فوري في هيئة المراقبة.

وكان الشيخ محمد يوسف يجلس مراقباً عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم عدة ساعات خلال إقامته في المدينة المنورة».

قال الشيخ محمد أسلم: «هذه الطريقة معروفة بين مشايخ جماعة التبليغ، وهم يعملون عليها بالكثرة».

القدوس الكنكوهي رئيس الطريقة الجشتية الصابرية كانت تسيطر عليه فكرة وحدة الوجود والسكر والاضطراب والفناء والاستغراق، وكان من أصحاب السماع والمواجيد، ومن الدعاة المتحمسين لها.

(١) «سوانح محمد يوسف» (ص ١٣٥).

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي: «قَوْلُ مُحَمَّدٍ يَوْسُفَ: «إِنَّ صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ - يَعْنِي: أَبَاهُ مُحَمَّدَ إِيَّاسٍ - يُوزَعُ النُّورَ الَّذِي يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ فِي قَبْرِهِ بَيْنَ مَرِيدِهِ حَسَبَ قُوَّةِ الْارْتِبَاطِ وَالتَّعَلُّقِ بِهِ»: هَذَا يُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ طَرَائِقِ التَّصَوُّفِ اسْتِمْدَادًا.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الشَّيْخَ عَبْدَ الْكَرِيمِ الْمَنْصُورِيَّ السَّلْجَمَاسِيَّ لَمَّا أُعْطِيَ الطَّرِيقَةَ التَّجَانِيَّةَ؛ أَمَرَنِي إِذَا جَلَسْتُ لِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ أَتَصَوَّرَ صُورَةَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ التَّجَانِيَّ أَمَامِي وَعَمُودٌ مِنْ نُورٍ يَخْرُجُ مِنْ قَلْبِهِ وَيَدْخُلُ فِي قَلْبِي؛ يَعْنِي أَنَّهُ يَنُورُ قَلْبِي وَيُشْرَحُ صَدْرِي وَيُؤَهِّلُهُ لِلْفِيوضِ، وَهَذَا كُفْرٌ صَرِيحٌ.

وَقَدْ أَخْبَرَنِي الثَّقَاتُ أَنَّ عَلِيًّا أَبَا الْحَسَنِ النَّدَوِيَّ كَانَ يَجْلِسُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَقْبِلًا الْحُجْرَةَ الشَّرِيفَةَ فِي غَايَةِ الْخُشُوعِ، لَا يَتَكَلَّمُ سَاعَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، فَاسْتَغْرَبْتُ هَذَا الْأَمْرَ، وَفَهِمْتُ أَنَّهُ اسْتِمْدَادٌ، وَلَمْ أَكُنْ أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا شَائِعٌ عِنْدَهُمْ فِي طَرِيقَتِهِمْ، إِلَى أَنْ كَشَفَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا -.

فَهَذَا شِرْكٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَاتِّخَاذُ وَسَائِطَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ، وَقَدْ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ «كَشَافِ الْقِنَاعِ فِي شَرْحِ الْإِقْنَاعِ» - مِنْ أَشْهَرِ كُتُبِ فَقْهِ الْحَنَابِلَةِ - مَا نَصَّهُ:

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ اتَّخَذَ وَسَائِطَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ؛ كَفَرَ إِجْمَاعًا. وَالْمُرَادُ بِالشَّيْخِ هُنَا هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ (١).

(١) قُلْتُ: كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ» مَذْكُورٌ فِي رِسَالَةٍ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ تُسَمَّى «الْوَاسِطَةُ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْحَقِّ»، وَقَدْ طُبِعَتْ مَفْرَدَةً، وَطُبِعَتْ - أَيْضًا - ضِمْنَ «مَجْمُوعَةِ التَّوْحِيدِ»، وَفِي (ص ١٢١ - ١٣٨) مِنَ الْمُجَلَّدِ الْأَوَّلِ مِنْ «مَجْمُوعِ

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يُمَدُّ عِبَادَهُ بِالْأَرْزَاقِ الْحِسِّيَّةِ كَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَقُوَّةِ الْبَدَنِ، وَبِالْأَرْزَاقِ الْمَعْنَوِيَّةِ؛ كَهِدَايَةِ الْقُلُوبِ وَتَنْوِيرِهَا وَشَرْحِ الصُّدُورِ وَالتَّجَلِّيَّاتِ لَهَا، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَحْتَاجُ إِلَى وَاسِطَةٍ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فِي مَنْحِهِمْ تِلْكَ الْأَرْزَاقِ؛ لَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَلَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا مِنَ الصَّالِحِينَ.

فَالْمَلَائِكَةُ يَسْتَغْفِرُونَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَسْأَلُونَ اللَّهَ لَهُمُ الرَّحْمَةَ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَعْطَوْهُمْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَقْلَ.

وَالْأَنْبِيَاءُ يُعَلِّمُونَ أُمَّهَمَ، وَيُبَلِّغُونَهُمْ رِسَالَةَ رَبِّهِمْ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُعْطُوا أَحَدًا مِنْهُمْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنَ الْهَدَايَةِ وَلَا أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْهَدَايَةَ بِيَدِ اللَّهِ وَحْدَهُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَسَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

وَقَدْ قَالَ فِيهَا مَا نَصَّهُ: «مَنْ جَعَلَ الْمَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَسَائِطَ يَدْعُوهُمْ وَيَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ وَيَسْأَلُهُمْ جَلَبَ الْمَنَافِعِ وَدَفَعَ الْمَضَارِّ؛ فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ».

وَقَالَ فِيهَا -أَيْضًا- مَا مُلَخَّصُهُ: «وَمَنْ سِوَى الْأَنْبِيَاءِ مِنْ مَشَايِخِ الْعِلْمِ وَالِدِّينَ؛ إِنْ أَثْبَتَهُمْ وَسَائِطَ بَيْنِ اللَّهِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ؛ كَالْحُجَابِ الَّذِينَ بَيْنَ الْمَلِكِ وَرَعِيَّتِهِ؛ بِحَيْثُ يَكُونُونَ هُمْ يَرْفَعُونَ إِلَى اللَّهِ حَوَائِجَ خَلْقِهِ؛ فَاللَّهُ إِنَّمَا يَهْدِي عِبَادَهُ وَيَرْزُقُهُمْ بِتَوْسِطِهِمْ، فَالْخَلْقُ يَسْأَلُونَهُمْ وَهُمْ يَسْأَلُونَ اللَّهَ، كَمَا أَنَّ الْوَسَائِطَ عِنْدَ الْمُلُوكِ يَسْأَلُونَ الْمُلُوكَ الْحَوَائِجَ لِلنَّاسِ لِقُرْبِهِمْ مِنْهُ، وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُمْ أَدَبًا مِنْهُمْ أَنْ يُبَاشِرُوا سُؤَالَ الْمَلِكِ، أَوْ لِأَنَّ طَلَبَهُمْ مِنَ الْوَسَائِطِ أَنْفَعُ لَهُمْ مِنْ طَلَبِهِمْ مِنَ الْمَلِكِ؛ لَكُونَهُمْ أَقْرَبَ إِلَى الْمَلِكِ مِنَ الطَّالِبِ لِلْحَوَائِجِ، فَمَنْ أَثْبَتَهُمْ وَسَائِطَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ فَهُوَ مُشْرِكٌ كَافِرٌ يَجِبُ أَنْ يُسْتَتَابَ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ». «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص ١٢٤ - ١٢٦ / ١).

وَطَرَاتِقُ الْمُتَصَوِّفَةِ يُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضًا فِي ضَلَالَاتِهَا وَشُرُكِهَا، وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ يَوْسُفَ: إِنَّ أَبَاهُ مُحَمَّدٌ إِيَّاسٌ يُوزَعُ النُّورَ الَّذِي يَنْزِلُ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى حَسَبِ ارْتِبَاطِ الْمُرِيدِينَ بِهِ وَقُوَّةِ إِخْلَاصِهِمْ وَاسْتِمْدَادِهِمْ أَذْهَى وَأَمْرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ وَزِيَادَةٌ وَضُوحٌ لِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْكُفْرِ» انْتَهَى (١).

وَمِنَ الشَّرَكِيَّاتِ الَّتِي ذُكِرَتْ عَنْ بَعْضِ مَشَايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ الْبَاكِسْتَانِيُّ فِي (ص ٣٣) مِنْ كِتَابِهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَنَقَلَهُ مِنَ الْكِتَابِ الْمُسَمَّى «سِيرَةُ مُحَمَّدٍ يَوْسُفَ» (٢): أَنَّهُ قَالَ فِي الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ زَكَرِيَّا هَذِهِ الْعِبَارَةُ الْمُنْكَرَةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ:

(١) «السراج المنير في تنبيه جماعة التبليغ على أخطائهم» (ص ٧٦ - ٧٧).

(٢) هَذَا الْكِتَابُ لِمُحَمَّدِ الثَّانِي الْحَسَنِيِّ، رَئِيسِ تَحْرِيرِ «مَجَلَّةِ رِضْوَانِ الشَّهْرِيَّةِ» (لَكَنَاو - الْهِنْدُ)، وَقَدْ قَدَّمَ لَهُ أَبُو الْحَسَنِ النَّدَوِيُّ. ذَكَرَ ذَلِكَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٢٣) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا».

وَذَكَرَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي (ص ٢٦): «أَنَا قَبِلْتُ الْمَسْئُولِيَّةَ أَنْ أَسَاعِدَ السَّيِّدَ مُحَمَّدَ الثَّانِي الْحَسَنِيَّ، وَأَوْجِّهَ إِلَيْهِ التَّوْجِيهَاتِ الْكَامِلَةَ الْحَاصِلَةَ مِنْ تَجَرِبَتِي، وَأَقْرَأُ مَا يَكْتُبُهُ لَفْظًا وَلَفْظًا وَكَلِمَةً كَلِمَةً، وَبِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَسَاهِمُ فِي تَأْلِيفِ هَذَا الْكِتَابِ».

انْتَهَى. كَلَامُ النَّدَوِيِّ، وَقَدْ أَقَرَّ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ يَوْسُفَ مِنَ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ الَّذِي وَقَعَ مِنَ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا، وَهَذَا مَبْلُغُهُ مِنَ الْعِلْمِ.

وَمِنَ أَفْكَارِ النَّدَوِيِّ الَّتِي ذَكَرَهَا عَنْهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٢٣) أَنَّهُ قَالَ: «الدُّنْيَا رَأَاهَا الْمُتَنَوِّرُونَ، لَكِنِّي رَأَيْتُهَا أَكْثَرَ مِنْهُمْ، وَمَعَ هَذَا أَقُولُ بِطَرِيقَةِ الْمُبَايَعَةِ الْجَشْتِيَّةِ النَّقْشَبَنْدِيَّةِ الْقَادِرِيَّةِ السَّهْرُورْدِيَّةِ وَأَعْمَلُ عَلَيْهَا»، انْتَهَى.

فَلْيَنْتَبِهِ الْمَفْتُونُونَ بِأَبِي الْحَسَنِ النَّدَوِيِّ لِمَا وَقَعَ مِنْهُ مِنْ إِفْرَارٍ بِالشَّرْكِ الْأَكْبَرِ الَّذِي ذَكَرَ فِي قِصَّةِ زَكَرِيَّا مَعَ مُرْشِدِ النَّدَوِيِّ، وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ يَقُولُ بِالطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ مِنْ طُرُقِ الصُّوفِيَّةِ، وَيَعْمَلُ عَلَيْهَا، وَقَدْ وَقَعَ مِنْهُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ وَتَقِيَ الدِّينَ

«وَيُعَامَلُ اللهُ مَعَهُ مَعَامَلَةً خَاصَّةً، بَحِثْ كُلُّ شَيْخٍ وَمُرَبِّ طَرَأَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ، يُودِعُ الشَّيْخُ خُلَفَاءَهُ وَمُسْتَرَشِدِيَهُ، وَهَؤُلَاءِ يَرْفَعُونَ إِلَى الشَّيْخِ زَكْرِيَا مِنْ إِشَارَةِ غَيْبِيَّةٍ، أَوْ لِكَوْنِ ثِقَةِ شَيْخِهِ وَمُرَبِّيهِ عَلَى الشَّيْخِ زَكْرِيَا وَاعْتِمَادِهِمْ عَلَيْهِ، فَيَجْعَلُونَ أُمُورَ تَكْمِيلِهِمْ وَتَرْبِيَّتِهِمْ وَهِدَايَتِهِمْ وَمَشُورَتِهِمْ فِي أَيْدِي الشَّيْخِ زَكْرِيَا».

قُلْتُ: مَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنْ اعْتِمَادِ خُلَفَاءِ الشَّيْخِ وَمُسْتَرَشِدِيهِ عَلَى الشَّيْخِ زَكْرِيَا، وَجَعَلَ أُمُورَ تَكْمِيلِهِمْ وَتَرْبِيَّتِهِمْ وَهِدَايَتِهِمْ فِي يَدِ الشَّيْخِ؛ فَكُلُّهُ مِنَ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ. وَمِنَ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ -أَيْضًا- مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ زَكْرِيَا، حَيْثُ قَالَ فِي (ص ٣٤): «زِيَارَةُ قَبْرِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ رَايَ فُورِي مُرْشِدِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ النَّدَوِيِّ».

ثُمَّ ذَكَرَ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ زَكْرِيَا أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ يَشْتَأِقُ إِلَى أَنْ يَسْتَمَعَ الْقُرْآنَ مِنِّي، لَكِنْ مَا سَنَحَتِ الْفُرْصَةُ، فَاهْتَمَمْتُ بِخَتْمِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ عِنْدَ قَبْرِهِ، فَسَافَرْتُ إِلَى بَاكِسْتَانٍ لِتَكْمِيلِ هَذِهِ الرَّغْبَةِ خَاصَّةً، وَكَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ يَتَفَكَّرُ فِي رَاحَتِي وَسَعَادَتِي دَائِمًا.

وَقَدْ ظَهَرَ هَذَا الْآنَ، بَحِثْ كَانَتْ الْآيَاتُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي قَضَيْتُهَا عِنْدَ قَبْرِهِ، صَارَ جَوْ هَذَا الْمَكَانِ الْحَارِّ الشَّدِيدِ مُعْتَدَلًا بِتَصَرُّفِ الشَّيْخِ لثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(١).

الهِلَالِي فِي كِتَابَيْهِمَا؛ فَلْيَرَا جُعِلَ الْمَفْتُونُونَ بِالنَّدَوِيِّ؛ لِيَعْرِفُوا حَقِيقَةَ أَمْرِهِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْمُفْلِسِينَ غَايَةَ الْإِفْلَاسِ مِنْ عِلْمِ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ.

(١) «حَيَاةُ مُحَمَّدٍ يَوْسُفَ» (ص ١٠٠).

وَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي فِي (ص ٨٣) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بـ«السَّراجِ الْمُنِيرِ فِي تَنْبِيهِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ عَلَى أَخْطَائِهِمْ»، بِسِيَاقٍ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ، وَوَضَعَ لِلْقِصَّةِ هَذَا الْعُنْوَانَ: «تَصَرَّفَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ الرَّاي بوري مرشدُ أبي الحَسَنِ النَّدَوِي فِي الْكُونِ بِزَعْمِهِمْ» (١).

ثُمَّ قَالَ: «زَعَمَ زَكْرِيَا الْكَانْدَهْلَوِيُّ أَنَّ الشَّيْخَ عَبْدَ الْقَادِرِ الْمَذْكُورَ كَانَ يُحِبُّ أَنْ يَسْمَعَ مِنْهُ الْقُرْآنَ، فَلَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ. قَالَ زَكْرِيَّا: فَذَهَبْتُ إِلَى قَبْرِهِ لِأَقْرَأَهُ عَلَيْهِ لِيَسْمَعَهُ مَيِّتًا إِذْ لَمْ يَسْمَعْهُ وَهُوَ حَيٌّ، وَكَانَ جَوْ تِلْكَ الْقَرْيَةِ الَّتِي دُفِنَ فِيهَا عَبْدُ الْقَادِرِ شَدِيدَ الْحَرِّ لَا يُطَاقُ حَرُّهُ، فَصَارَ جَوْ هَذَا الْمَكَانِ مُعْتَدِلًا لَا بَرْدَ فِيهِ وَلَا حَرٌّ لِمُدَّةٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَتَصَرَّفَ الشَّيْخُ عَبْدَ الْقَادِرِ، فَلَمَّا خَتَمْتُ الْقُرْآنَ وَانْصَرَفْتُ؛ عَادَ حَارًّا كَمَا كَانَ».

قَالَ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي: «هَذَا كَلَامٌ فِيهِ كُفْرٌ وَضَلَالٌ، فَأَمَّا الضَّلَالُ؛ فَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَأَمَّا الْكُفْرُ؛ فزَعْمُهُ أَنَّ عَبْدَ الْقَادِرِ تَصَرَّفَ فِي الْجَوْ فَجَعَلَهُ بَارِدًا لِمُدَّةٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، انْتَهَى كَلَامُ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِيِّ.

قُلْتُ: إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ الشَّرَكِيَّةُ قَدْ رَاجَتْ عَلَى الشَّيْخِ زَكْرِيَا الَّذِي يَصِفُونَهُ بِأَنَّهُ رِيحَانَةُ الْهِنْدِ وَبَرَكَهُ الْعَصْرُ وَالْمُحَدِّثُ الْكَبِيرُ وَشَيْخُ الْحَدِيثِ وَشَيْخُ الْمَشَايِخِ وَالْمُشْرِفُ الْأَعْلَى لِجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، وَأَعْلَمُ النَّاسِ عِنْدَهُمْ.. وَرَاجَتْ -أَيْضًا- عَلَى أَبِي الْحَسَنِ النَّدَوِيِّ الصُّوفِيِّ التَّبْلِيغِيِّ الَّذِي قَدْ اغْتَرَبَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَتَبِّعِينَ إِلَى الْعِلْمِ، وَظَنُّوا أَنَّهُ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ فِي زَمَانِنَا، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنَ الْمُفْلِسِينَ مِنْ عِلْمِ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ، وَرَاجَتْ -أَيْضًا- عَلَى غَيْرِهِمَا مِنْ مَشَايِخِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَأَكَابِرِهِمْ، فَلَمْ يَرَوْا بِهَا

بَأْسًا؛ فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حَالِ أَتْبَاعِهِمْ مِنَ السُّدَجِ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ؛ فَهَؤُلَاءِ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِمْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ أَخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠].

وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى- ذِكْرُ خُرَافَةٍ ذَكَرَهَا النَّدَوِيُّ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ وَرَاجَتْ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِالسُّنَّةِ.

وَيَأْتِي -أَيْضًا- كَلَامُ الْأُسْتَاذِ سَيْفِ الرَّحْمَنِ فِي النَّدَوِيِّ وَفِي عِلْمِهِ بَعْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْأَصْلِ الثَّلَاثِ مِنْ أَصُولِ التَّبْلِيغِيِّينَ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَقَدْ ذَكَرَ الْقَائِدُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ» قِصَصًا كَثِيرَةً مِنَ الشَّرَكِيَّاتِ وَالْبَدْعِ وَالْأَبَاطِيلِ وَالتَّرَهَاتِ وَالْمَزَاعِمِ الْكَاذِبَةِ الَّتِي وَقَعَتْ مِنْ بَعْضِ الْأَكَابِرِ مِنْ مَشَايِخِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وَقَدْ ذَكَرْتُ نَمُودَجًا مِنَ الشَّرَكِيَّاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا عَنْهُمْ؛ لِيَعْتَبَرَ بِذَلِكَ الْمَخْدُوعُونَ بِجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، وَتَرَكْتُ ذِكْرَ كَثِيرٍ مِنْهَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ، فَمَنْ أَحَبَّ الْوُقُوفَ عَلَيْهَا؛ فَلْيُرَاجِعْ كِتَابَ مُحَمَّدٍ أَسْلَمَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ؛ فَسَوْفَ يَجِدُ فِيهِ مَا تَقْشَعُرُّ مِنْهُ جُلُودُ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَتَشْمَتُّ مِنْهُ قُلُوبُهُمْ.

وَمِنَ التَّرَهَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عَنْ كِبَارِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ مَدْرَسَةَ دِيوبَنْدِ أَسَّسَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّهُ كَانَ يَأْتِي إِلَى هَذِهِ الدَّارِ أحيانًا مَعَ أَصْحَابِهِ وَخُلَفَائِهِ لِتَدْقِيقِ حِسَابِ الْمَدْرَسَةِ (١).

وَهَذِهِ الطَّامَّةُ مَذْكُورَةٌ فِي (ص ٥ - ٦) مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدٍ أَسْلَمَ.

(١) «تَوْحِيدُ خَالِصٍ» لِلدُّكْتُورِ عُثْمَانِيِّ (ص ١٠٤).

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الطَّامَةِ فِي (ص ١٦ - ١٧) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِ«السَّرَاجِ الْمُنِيرِ فِي تَنْبِيهِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ عَلَى أَخْطَائِهِمْ»: «اقْرَؤُوا أَيُّهَا النَّاسُ، وَاعْجَبُوا كَيْفَ يُؤَسِّسُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَدْرَسَةً تُحَارِبُ سُنَّتَهُ وَتَنْبِذُ هَدْيَهُ، فَهِيَ مَاتَرِيدِيَّةٌ فِي الْعَقَائِدِ، حَنْفِيَّةٌ فِي الْمَذْهَبِ، أُسِّسَتْ عَلَى مَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَالتَّفَرُّقِ فِي الدِّينِ، لَا يَرْضَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ وَلَا أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّ عَقِيدَةَ أَبِي حَنِيفَةَ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ الثَّقَاتُ بَعِيدَةٌ كُلُّ الْبُعْدِ عَنِ الْمَاتَرِيدِيَّةِ وَالتَّقْلِيدِ وَالتَّفَرُّقِ، وَلَكِنْ؛ إِذَا لَمْ تَسْتَحْ؛ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ، وَقُلْ مَا شِئْتَ».

ثُمَّ ذَكَرَ الْهَلَالِي بَعْضَ أَقْوَالِ الْمَاتَرِيدِيَّةِ فِي الْإِيمَانِ، وَهِيَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَذَكَرَ مُخَالَفَةَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَقْوَالِهِمْ.

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَالْمَاتَرِيدِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ فَوْقَ الْعَرْشِ بِذَاتِهِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ يُكَفِّرُ مَنْ يَقُولُ بِهَذَا الْقَوْلِ كَمَا فِي «الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ»^(١) وَغَيْرِهِ».

قَالَ الْهَلَالِيُّ: «وَلِمَاذَا يَحْضُرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِتَدْقِيقِ الْحِسَابِ؟! هَلْ نَزَلُوا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى جَعَلُوهُ حَاسِبًا لَهُمْ نَفَقَاتِ الْمَدْرَسَةِ؟! وَكَفَى بِهَذَا سُوءَ أَدَبٍ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. مَاذَا يَبْلُغُ الْجَهْلُ وَالتَّقْلِيدُ وَالتَّعَصُّبُ بِأَهْلِهِ؟!»، انْتَهَى. كَلَامُهُ.

قُلْتُ: مَا جَاءَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْخُرَافِيَّةِ فَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْإِفْتِرَاءِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى خُلَفَائِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَقَدْ تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ:

(١) انظر: «الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ» (ص ١٣٥).

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (١).

فَلَا يَأْمَنُ الَّذِينَ افْتَرَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى خُلَفَائِهِ وَأَصْحَابِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ نَصِيبٌ وَافِرٌ مِنْ هَذَا الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ صِحَّةَ هَذِهِ الْخُرَافَةِ مِنَ التَّبْلِغِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ لَا يَأْمَنُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ نَصِيبٌ وَافِرٌ مِنَ الْجَزَاءِ عَلَى هَذِهِ الْفِرْيَةِ الْعَظِيمَةِ.

وَمِنَ الطَّامَّاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٦) مِنْ كِتَابِهِ عَنِ الشَّيْخِ قَاسِمِ النَّانُوتِيِّ مُؤَسَّسِ دَارِ الْعُلُومِ بِدِيوبَنْدٍ: أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ «تَحْذِيرُ النَّاسِ» (ص ٥): «إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ يَمْتَازُونَ بَيْنَ أُمَّتِهِمْ بِعِلْمِهِمْ، أَمَّا الْأَعْمَالُ؛ فَفِي أَكْثَرِ الْأَحْيَانِ يُسَاوِيهِ أَتْبَاعُهُ فِي الظَّاهِرِ، بَلْ يَتَفَوَّقُونَ عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ».

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي فِي (ص ١٩ - ٢٠) مِنْ كِتَابِهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ: «أَمَّا زَعْمُهُ أَنَّ أَتْبَاعَ الْأَنْبِيَاءِ يُسَاوُونَ الْأَنْبِيَاءَ فِي الْعَمَلِ، بَلْ يَفُوقُونَهُمْ؛ فَهُوَ مِنَ الطَّوَامِ الْكُبْرَى وَالضَّلَالَاتِ الْعُظْمَى».

إِلَى أَنْ قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ زَادَ عَلَى عَمَلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَهُوَ ضَالٌّ فَاسِدٌ الْإِعْتِقَادِ؛ لِأَنَّ مَا زَادَهُ يُبْعَدُهُ مِنَ اللَّهِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ نُقْصَانٌ وَخِذْلَانٌ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَفْعَالَهُ وَكُلَّ حَرَكَاتِهِ عِبَادَةٌ لَا تُسَاوِيهَا عِبَادَةٌ؛ فَكَلَامُ هَذَا الْقَائِلِ ضَلَالٌ وَهَوَسٌ أُصِيبَ بِهِ»، انْتَهَى.

وَمِنَ الطَّامَّاتِ -أَيْضًا- مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٦): «أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٥ / ١١) (٦٤٨٦)، والبخاري (٣٤٦١)، والترمذي (٢٦٦٩)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأخرجه الدارمي (٥٥٩).

قاسم النانوتوي شكّا إلى مُرشدِهِ (حاجي إمداد الله) فقال: كُلَّمَا وَضَعْتُ السُّبْحَةَ فِي يَدِي؛ ابْتُلِيتُ بِمُصِيبَةٍ، وَبَلَغَ الثَّقُلُ بِحَيْثُ كَانَهُ وَضَعَ عَلَيَّ أَحَدُ صَخَرَاتٍ، كَأَنَّ وَزْنَ كُلِّ صَخْرَةٍ مِائَتُ مَنْ^(١)، وَوَقَفَ اللِّسَانُ وَالْقَلْبُ؟ فَقَالَ «الْحَاجُّ إِمْدَادُ اللَّهِ»: إِنَّ هَذَا فَيْضَانُ النُّبُوَّةِ عَلَى قَلْبِكَ، وَهَذَا هُوَ الثَّقُلُ الَّذِي يُحْسُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَتَ الْوَحْيِ، فَيَسْتَخْدِمُكَ اللَّهُ لِعَمَلٍ كَانَ يَفْعَلُهُ الْأَنْبِيَاءُ»^(٢)

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي فِي (ص ٢٠) مِنْ كِتَابِهِ: «هَذَا الْكَلَامُ خَبِيثٌ، بَلَغَ فِي الضَّلَالِ وَالْكَذِبِ وَالِاسْتِخْفَافِ بِالْأَنْبِيَاءِ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيْقٍ»، أَنْتَهَى.

وَمِنْ أَكْبَرِ مَشَايِخِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَدَجَالِيهِمْ (حُسَيْنُ أَحْمَدُ) مُؤَلِّفُ كِتَابِ «الشَّهَابِ الثَّاقِبِ»، وَقَدْ ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٧) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»، وَقَالَ: «إِنَّهُ حَنْفِيٌّ دِيوبَنْدِيٌّ جَشْتِيٌّ».

قَالَ: «وَهُوَ شَيْخُ الْحَدِيثِ، وَرَئِيسُ التَّدْرِيسِ فِي دَارِ الْعُلُومِ بِدِيوبَنْدٍ».

قَالَ: «وَالدِّيوبَنْدِيُّونَ يُسَمُّونَهُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ مَشَايِخِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ».

(١) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: «الْمَنْ: رَطْلَانُ»، وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ»: «الْمَنْ: الَّذِي يوزن به»، وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: «الْمَنْ: كَيْلٌ أَوْ مِيزَانٌ». قُلْتُ: وَهُوَ فِي عَرَفِ بَعْضِ أَهْلِ زَمَانِنَا يَبْلُغُ مِائَتَ مِنَ الْأَرْطَالِ، نَحْوًا مِنْ خَمْسِ مِئَةِ رَطْلٍ. وَقَدْ أَعَادَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ ذِكْرَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي (ص ١٥)، وَقَالَ: «مِئَةُ طَنْ».

(٢) «سَوَانِحُ قَاسِمٍ» (١/ ٢٥٨ - ٢٥٩).

ثُمَّ نَقَلَ عَنْهُ كَلَامًا سَيِّئًا ذَكَرَهُ فِي (ص ٦) مِنْ كِتَابِهِ «الشَّهَابُ الثَّاقِبُ»، طَاشَ فِيهِ عَقْلُهُ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ وَهَوَاهُ، فَأَقْدَعَ فِي سَبِّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، وَمَا يَنْقِمُ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ شَدِيدًا عَلَى الْقُبُورِيِّينَ وَالصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُتَلَوِّثِينَ بِالشَّرِكِ وَالْبِدْعِ وَالْأَحْوَالِ الشَّيْطَانِيَّةِ الَّتِي قَدْ تَشَبَّثَ بِهَا حُسَيْنٌ أَحْمَدٌ وَغَيْرُهُ مِنْ كِبَارِ مَشَايخِ التَّبْلِيغِ، وَغَلَبَتْ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ ذَكَرْتُ نُمُودَجًا مِنْ ذَلِكَ فِي صَفَحَاتٍ مِمَّا تَقَدَّمَ قَرِيبًا، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ نَمَازِجٍ أُخَرَ مِنْ أَقْوَالِهِمُ الْبَاطِلَةِ وَعَقَائِدِهِمُ الْفَاسِدَةِ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَقَدْ قِيلَ:

كُلُّ الْعَدَاوَاتِ قَدْ تُرْجَى مَوَدَّتُهَا إِلَّا عَدَاوَةَ مَنْ عَادَاكَ فِي الدِّينِ

وَهَكَذَا كَانَتْ حَالُ حُسَيْنِ أَحْمَدَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَسَلَّطَ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَجَازَفَ فِي سَبِّهِ، وَأَقْدَعَ فِي ذَلِكَ؛ مِنْ أَجْلِ مَا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْخِلَافِ فِي الدِّينِ.

فَأَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مُتَمَسِّكًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأُئِمَّةِ الْعِلْمِ وَالْهُدَى وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَكَانَ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْمُصْلِحِينَ الَّذِينَ بَذَلُوا جُهِدَهُمْ فِي تَجْدِيدِ الدِّينِ وَنَشْرِ السُّنَّةِ، وَكَانَ مُحَارِبًا لِلشَّرِكِ وَوَسَائِلِهِ وَلِلْبِدْعِ وَأَهْلِهَا.

وَأَمَّا حُسَيْنٌ أَحْمَدَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُتَلَوِّثِينَ بِالشَّرِكِ وَالْبِدْعِ وَالْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ، فَكَانَ مَعَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي طَرَفِي نَقِيضٍ، وَكَانَتْ حَالُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الدِّينِ مُخَالَفَةً لِحَالِ الْآخَرِ؛ فَلِهَذَا تَسَلَّطَ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَبَالَغَ فِي سَبِّهِ

وَسَبَّ أَتْبَاعَهُ وَالْإِفْتِرَاءَ عَلَيْهِمْ، وَسَيَقِفُ مَعَهُمْ بَيْنَ يَدَيِ حَكَمٍ عَدْلٍ يَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِينَ حُقُوقَهُمْ مِنَ الظَّالِمِينَ الْمُعْتَدِينَ.

وقد ذكرَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ كَلَامَ الشَّيْخِ حُسَيْنِ أَحْمَدَ وَإِقْدَاعَهُ فِي سَبِّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (ص ٧) مِنْ كِتَابِهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، ثُمَّ أَتْبَعَ ذَلِكَ بِمُنَاقَشَتِهِ وَالرَّدِّ عَلَيْهِ وَتَفْنِيدِ كَلَامِهِ، وَذَكَرَ فِي غُضُونِ ذَلِكَ جُمْلًا مِنَ الشَّرَكِيَّاتِ وَالْبِدَعِ وَالْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي كَانَ الشَّيْخُ حُسَيْنُ أَحْمَدَ يَعْتَقِدُهَا وَيَجَادِلُ بِالْبَاطِلِ فِي تَأْيِيدِهَا وَمُعَارَضَةِ الْمُنْكَرِينَ لَهَا مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ، وَذَكَرَ -أَيْضًا- مُفْتَرِيَاتِ افْتِرَاها عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَعَلَى أَتْبَاعِهِ مِنَ الْمُتَمَسِّكِينَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتُهَا فِي بَابِ الْأَصُولِ وَالْعَقَائِدِ، وَفَنَّدَ كَلَامَهُ وَمُعَارَضَتَهُ لَهُمْ بِالْأَبَاطِيلِ وَالتَّرَهَاتِ، فَجَزَى اللهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

وَهَذَا نَصُّ الْجُمْلَةِ الَّتِي أَقْدَعَ فِيهَا الشَّيْخُ حُسَيْنُ أَحْمَدَ فِي سَبِّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-؛ قَالَ:

«اعلموا أنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ ظَهَرَ أَمْرُهُ فِي أَوَائِلِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ عَشَرَ فِي نَجْدٍ، وَكَانَتْ لَهُ عَقَائِدُ فَاسِدَةٌ، وَنَظَرِيَّاتٌ بَاطِلَةٌ؛ فَلِذَلِكَ قَتَلَ وَقَاتَلَ أَهْلَ السُّنَّةِ، وَأَجْبَرَهُمْ أَنْ يَطْعَنُوا بِعَقَائِدِهِ وَنَظَرِيَّاتِهِ، وَكَانَ يَسْتَحِلُّ نَهْبَ أَمْوَالِهِمْ، وَيَظُنُّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا وَثَوَابًا، سِيَمَا أَهْلَ الْحِجَازِ؛ فَإِنَّهُ آذَاهُمْ أَشَدَّ الْإِيذَاءِ، وَكَانَ يَسِبُّ السَّلَفَ الصَّالِحَ، وَيَأْتِي فِي شَأْنِهِمْ بَغَايَةَ سُوءِ الْأَدَبِ، وَقَدْ اسْتُشْهِدَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَلَى يَدَيْهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ ظَالِمٌ بَاغٍ سَفَّاكٌ فَاسِقٌ، وَلِذَلِكَ أَبْغَضَتْهُ الْعَرَبُ أَشَدَّ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى...» إِلَى آخِرِ

ما قاله مترجماً ومُلخّصاً.

انتهى ما ذكره مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عَنِ الشَّيْخِ حُسَيْنِ أَحْمَدَ مِمَّا طَاشَ فِيهِ عَقْلُهُ واستحوذَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ وَهَوَاهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِيَّ الدِّينِ الْهَلَالِيُّ فِي (ص ٢٣ - ٢٤) مِنْ كِتَابِهِ «السَّرَاجُ الْمُنِيرُ»، ثُمَّ قَالَ:

«هَذَا كَلَامُ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ، جَاحِدٍ لِلْحَقِّ، نَاصِرٍ لِلْبَاطِلِ، وَقَدْ أَكْذَبَهُ اللَّهُ وَأَظْهَرَ لِلنَّاسِ جَمِيعًا مَخْرَقَتَهُ، فَبَارَكَ فِي دَعْوَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَتَّى انْتَصَرَتْ وَشَاعَتْ وَذَاعَتْ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَهِيَ مُطَابِقَةٌ لِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَزَعْمُهُ أَنَّ دَعْوَةَ الشَّيْخِ كَانَ فِيهَا أَذَى لِأَهْلِ الْحِجَازِ كَذَبَ وَزُورَ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ هُمُ الَّذِينَ مَنْعُوا أَهْلَ نَجْدٍ مِنَ الْحَجِّ اثْنَتَيْ عَشَرَ سَنَةً، إِلَى أَنْ جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ، وَوَقَعَتِ الْحَرْبُ بَيْنَ أَهْلِ الْحَقِّ وَأَهْلِ الْبَاطِلِ، فَانْهَزَمَ أَهْلُ الْبَاطِلِ فِي وَقْتٍ قَصِيرٍ جَدًّا، وَكَانَتِ الدَّوْلَةُ لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ، وَهَذَا الْأَمْرُ شَاهِدُهُ أَنَا بِنَفْسِي.

فَإِنْ كَانَ هَدْمُ الْقُبَابِ وَالْقَضَاءِ عَلَى الْأَوْثَانِ فِيهِ أَذَى لِلْمُشْرِكِينَ؛ فَلَا زَالُوا فِي أَذَى؛ فَإِنَّ هَدْمَ الْقُبُورِ الْمَبْنِيَةِ وَإِبْطَالَ عِبَادَتِهَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيْخُ الْهَلَالِيُّ حَدِيثَ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ؛ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنْ لَا تَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ، وَلَا تِمْنَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ» (١).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣١٧/٢) (١٠٦٤)، ومسلم (٩٦٩)، وأبو داود (٣٢١٨)،

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ الْهَلَالِيُّ: «إِنْ قَتَلَ أَتْبَاعُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْمُشْرِكِينَ، وَهَدَمُوا أَوْثَانَهُمْ؛ فَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

وَحَسْبُهُ خِزْيًا أَنْ يُسَجَّلَ عَلَيْهِ هَذَا السَّبُّ الْخَبِيثُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ لِمَنْ عُقِبِيَ الدَّارِ﴾ [الرعد: ٤٢]، «انتهى».

قُلْتُ: أَمَّا زَعْمُ الشَّيْخِ حُسَيْنِ أَحْمَدَ أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ كَانَتْ لَهُ عَقَائِدُ فَاسِدَةٌ؛ فَهُوَ مِنْ إِفْكِ حُسَيْنٍ وَافْتِرَائِهِ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ عَقَائِدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ كَانَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ فَهُوَ مِنَ الْعَقَائِدِ السَّلِيمَةِ، وَلَا يَقُولُ: إِنَّهُ مِنَ الْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ؛ إِلَّا أَهْلُ الزَّيْغِ، الَّذِينَ أَعْمَى اللَّهُ بَصَائِرَهُمْ، وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ، فَانْقَلَبَتْ عِنْدَهُمُ الْحَقَائِقُ، حَتَّى صَارُوا يَرَوْنَ الْحَقَّ فِي صُورَةِ الْبَاطِلِ، وَالْبَاطِلَ فِي صُورَةِ الْحَقِّ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ حُسَيْنُ أَحْمَدَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَكَابِرِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ وَمَشَائِخِهِمُ الْمَرْمُوقِينَ عِنْدَهُمْ.

وَأَمَّا قَوْلُ حُسَيْنِ أَحْمَدَ: إِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ «قَتَلَ وَقَاتَلَ أَهْلَ السُّنَّةِ»، وَإِنَّهُ «كَانَ يَسْتَحِلُّ نَهْبَ أَمْوَالِهِمْ، وَيُظَنُّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا وَثَوَابًا»، وَإِنَّهُ «كَانَ يَسُبُّ السَّلَفَ الصَّالِحَ، وَيَأْتِي فِي شَأْنِهِمْ بِغَايَةِ سُوءِ الْأَدَبِ»، وَإِنَّهُ «قَدْ اسْتُشْهِدَ

كثيرٌ منهم على يديه»، وإنَّه «ظالمٌ باغٍ سفاكٌ».

فالجوابُ أن يُقالَ: كُلُّ هَذَا مِنْ إِفْكِ حُسَيْنِ أَحْمَدَ وافتراءه على شيخ الإسلام - عامل الله حسينا بعدله -.

وأما قوله: إِنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ «آذَى أَهْلَ الْحِجَازِ أَشَدَّ الْإِذَاءِ». فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا مِمَّا يَشْهَدُ الْوَاقِعُ بِأَنَّهُ كَذِبٌ وَافْتِرَاءٌ عَلَى الشَّيْخِ؛ لِأَنَّ الشَّيْخَ مَاتَ فِي سَنَةِ سِتٍّ وَمِئَتَيْنِ وَأَلْفٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَكَانَتْ مَكَّةُ وَغَيْرُهَا مِنْ بِلَادِ الْحِجَازِ تَحْتَ وِلَايَةِ غَالِبِ بْنِ مُسَاعِدِ الشَّرِيفِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَإِنَّمَا اسْتَوْلَى أَهْلُ نَجْدٍ عَلَى مَكَّةَ وَغَيْرِهَا مِنْ بِلَادِ الْحِجَازِ فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَعَشْرَةٍ وَمِئَتَيْنِ وَأَلْفٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَذَلِكَ بَعْدَ وَفَاةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بِأَحَدِي عَشْرَةِ سَنَةٍ، وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الشَّيْخَ حُسَيْنَ أَحْمَدَ كَانَ يَفْتَرِي عَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَيَرْمِيهِ بِأَشْيَاءَ مِنَ الْعِظَائِمِ الَّتِي كَانَ الشَّيْخُ بَرِيئًا مِنْهَا، وَلَا يُبَالِي بِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى الْكَذِبِ وَالْبُهْتَانِ مِنَ اللَّعْنِ وَالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ.

ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ حُسَيْنَ أَحْمَدَ قَدْ جَمَعَ فِي كَلَامِهِ السَّيِّئِ بَيْنَ الْإِفْتِرَاءِ عَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَبَيْنَ قَلْبِ الْحَقِيقَةِ الْوَاقِعَةِ فِي زَمَنِ الشَّيْخِ وَبَعْدَ زَمَنِهِ بِسَبْعِ سِنِينَ، وَهِيَ مَا وَقَعَ فِي تِلْكَ السَّنِينَ مِنْ شَرِيفِ مَكَّةَ مِنَ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى أَهْلِ نَجْدٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ رَعِيَّةِ الْإِمَامِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُعُودٍ، وَالْمُبَالِغَةِ فِي إِذَائِهِمْ بِالْغَارَاتِ عَلَيْهِمْ وَالْقَتْلِ فِيهِمْ وَالنَّهْبِ وَالسَّلْبِ مِنْهُمْ، حَتَّى مَكَّنَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ وَمِنْ جُنُودِهِ فِي بَلَدِ الْخُرْمَةِ، فَهَزَمُوهُمْ شَرًّا هَزِيمَةً، وَذَلِكَ فِي آخِرِ سَنَةِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ بَعْدَ الْمِئَتَيْنِ وَالْأَلْفِ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَبَعْدَ هَذِهِ الْوَقْعَةِ طَلَبَ الشَّرِيفُ مِنَ الْإِمَامِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْ

يُصَالِحُهُ، فَصَالِحُهُ الْإِمَامُ، وَأَذِنَ الشَّرِيفُ لِأَهْلِ نَجْدٍ فِي الْحَجِّ، وَكَانَ قَدْ مَنَعَهُمْ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ عِدَّةَ سَنِينَ، ثُمَّ إِنَّ الشَّرِيفَ نَقَضَ الْعَهْدَ، وَاسْتَمَرَّ عَلَى نَقْضِهِ إِلَى أَنْ مَكَنَ اللَّهُ أَهْلَ نَجْدٍ مِنْهُ وَمَنْ جَنُودِهِ، فَاسْتَوْلَوْا عَلَى مَكَّةَ وَغَيْرَهَا مِنْ بِلَادِ الْحِجَازِ، وَذَلِكَ فِي سَنَةِ سَبْعِ عَشْرَةَ بَعْدَ الْمِئَتَيْنِ وَالْأَلْفِ مِنَ الْهِجْرَةِ.

وَمَنْ لَهُ إِمَامٌ بِمَا ذَكَرَهُ الثَّقَاتُ مِنَ الْمُرَرِّحِينَ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَعَنِ الْمُخَالَفِينَ لَهُ؛ يَعْلَمُ يَقِينًا بَرَاءَةَ الشَّيْخِ مِمَّا لَفَّقَهُ عَلَيْهِ حُسَيْنُ أَحْمَدَ مِنَ الْإِفْتِرَاءِ وَقَلْبَ الْحَقِيقَةِ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ أَحْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

وَأَمَّا قَوْلُ حُسَيْنِ أَحْمَدَ: إِنَّ الْعَرَبَ «أَبْغَضَتْ شَيْخَ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ أَشَدَّ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى».

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا مِنَ الْمُجَازَفَةِ وَالتَّوَسُّعِ فِي الْكَذِبِ وَقَلْبِ الْحَقَائِقِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ مِنْ ذَوِي الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ كَانَ مَحْبُوبًا عِنْدَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَغَيْرِهِمْ، وَإِنَّمَا أَبْغَضَهُ الْمُشْرِكُونَ مِنَ الْقُبُورِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَأَبْغَضَهُ الْمُنَافِقُونَ وَأَهْلُ الْبِدْعِ الَّذِينَ هُمْ سَلَفُ الشَّيْخِ حُسَيْنِ أَحْمَدَ، وَقَالُوا فِيهِ مَا لَيْسَ فِيهِ مِمَّا هُوَ كَذِبٌ وَافْتِرَاءٌ، وَقَدْ كَانَ الْمُشْرِكُونَ وَالْمُنَافِقُونَ يُبْغِضُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ أَشَدَّ الْبُغْضِ، وَيَقُولُونَ فِيهِمْ

ما لَيْسَ فِيهِمْ مِمَّا يَرُونَ أَنَّهُ عَيْبٌ وَنَقِصَةٌ، فَلِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ أَسْوَةٌ
بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلِلشَّيْخِ حُسَيْنِ أَحْمَدِ أَسْوَةٌ بِأَعْدَاءِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعْدَاءِ أَصْحَابِهِ، وَعِنْدَ اللَّهِ تَجْتَمِعُ الْخُصُومُ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ
ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

وَمِنَ الْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عَنِ الشَّيْخِ حُسَيْنِ أَحْمَدَ وَنَقَلَهَا
مِنْ (ص ٤٥) مِنْ كِتَابِهِ «الشَّهَابُ الثَّاقِبُ»: قَوْلُهُ: «إِنَّا نَتَوَسَّلُ بِالْأَنْبِيَاءِ، بَلْ بِرِجَالِ
شَجَرَةِ التَّصَوُّفِ؛ كَالْجَشْتِيَّةِ وَالنَّقْشَبَنْدِيَّةِ وَمَا سِوَاهُمَا مِنْ مَشَايِخِ السَّلَاسِلِ».
قَالَ: «وَالْوَهَّابِيَّةُ لَا يَتَوَسَّلُونَ».

وَقَدْ رَدَّ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي (ص ٢٦) مِنْ
كِتَابِهِ «السَّرَاجُ الْمُنِيرُ»، فَقَالَ: «الْمُبْتَدِعُونَ يَتَوَسَّلُونَ بِالذَّوَاتِ، وَتَوَسَّلُهُمْ فَاسِدٌ،
وَالْمُؤَحِّدُونَ يَتَوَسَّلُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلْيَا، وَبِمَحَبَّتِهِمْ
وَاتِّبَاعِهِمْ لِرَسُولِهِ الْكَرِيمِ، وَنَضْرَهُمْ لِشَرِيعَتِهِ، وَتَمَسُّكِهِمْ بِسُنَّتِهِ، وَهَذَا هُوَ التَّوَسُّلُ
الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَّمَنَا إِيَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ حَكَى لَنَا قِصَّةَ أَصْحَابِ
الْغَارِ، وَتَوَسَّلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بِعَمَلِهِ: فَالْأَوَّلُ: تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ،
وَالثَّانِي: تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ بِالتَّعَفُّفِ عَنِ الزَّنا، وَالثَّلَاثُ: تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ بِالْإِحْسَانِ إِلَى
الْأَجِيرِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(١) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَشَجَرَةِ
التَّصَوُّفِ لَا وُجُودَ لَهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَا فِي سِيرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْإِمَّةِ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٠ / ١٠) (٥٩٧٣)، وَابْنُ خَلَّابٍ (٢٢٧٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٤٣)،
وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٧).

المُجْتَهِدِينَ؛ فَهِيَ شَجَرَةُ الزُّقُومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ، إِلَّا مَنْ وَحَّدَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَعَسَى أَنْ يُغْفَرَ لَهُ اخْتِرَاعُ هَذَا الْأِسْمِ الْمُبْتَدَعِ»، انْتَهَى.

وَمِنْ الْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عَنِ الشَّيْخِ حُسَيْنِ أَحْمَدَ: قَوْلُهُ: «إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَحْيَاءٌ عِنْدَنَا حَيَاةً حَقِيقَةً غَيْرَ بَرَزِيَّةٍ».

قَالَ: «وَالْوَهَّابِيَّةُ الْخَبِيثَةُ مُخَالَفُونَ لَنَا فِي ذَلِكَ».

يَقُولُ: «إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ النَّجْدِيَّ وَأَتْبَاعَهُ يَعْتَقِدُونَ إِلَى الْآنَ أَنَّ حَيَاةَ الْأَنْبِيَاءِ كَانَتْ فِي الْمَدَّةِ الَّتِي قَضَوْهَا فِي الدُّنْيَا، وَبَعْدَ ذَلِكَ هُمْ وَأَتْبَاعُهُمْ سِوَاءٌ فِي الْمَوْتِ» (١).

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي فِي (ص ٢٦ - ٢٧) مِنْ كِتَابِهِ «السَّرَاجُ الْمُنِيرُ»: «قَوْلُهُ: «إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ عِنْدَهُ أَحْيَاءٌ حَيَاةً حَقِيقَةً غَيْرَ بَرَزِيَّةٍ» كَذِبٌ وَبُهْتَانٌ، لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ حَيَاتَانِ، لَا ثَالِثَةَ لَهُمَا إِلَّا حَيَاةَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَالْحَيَاةُ الدُّنْيَوِيَّةُ مُضَادَّةٌ لِلْمَوْتِ، وَالْحَيَاةُ الْبَرَزِيَّةُ تَجْتَمِعُ مَعَ مَوْتِ الْجَسَدِ؛ لِأَنَّهَا حَيَاةٌ رُوحِيَّةٌ، أَمَّا حَيَاةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ فَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْحَيَاتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ، لَا مَوْتَ فِيهَا وَلَا مَرَضَ وَلَا حُزْنَ.

وَقَدْ زَادَ هَذَا الدَّجَالُ حَيَاةً رَابِعَةً لَا وَجُودَ لَهَا إِلَّا فِي خَيَالِهِ الْفَاسِدِ.

وَهُوَ الَّذِي أَفْتَى فِي الْهِنْدِ بِأَنَّ اسْتِقْلَالَ بَاكِسْتَانِ غَيْرُ جَائِزٍ شَرْعًا؛ يَعْنِي: فِي شَرْعِ الشَّيْطَانِ؛ يَرِيدُ أَنْ يَبْقَى الْمُسْلِمُونَ فِي الْهِنْدِ تَحْتَ حُكْمِ أَعْدَائِهِمُ الْوَثْنِيِّينَ! هَذَا هُوَ الشَّرْعُ عِنْدَهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ فَعَلُهُ تَمَلُّقًا وَخُضُوعًا لِلْوَثْنِيِّينَ وَطَعْنًا فِي الْمُسْلِمِينَ.

أَفَيَكْفُرُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ)، وقوله تَعَالَى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ)؟! وَيُكَذِّبُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا؛ فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ» (١)؟! أَمْ يَكْذِبُ الْآيَاتِ كَعَادَتِهِ فِي خُبْطِهِ خَبْطَ عَشَوَاءَ فِي لَيْلَةٍ ظُلُمَاءَ؟!، انتهى.

قلت: يلزم على قولِ حُسَيْنِ أَحْمَدَ: «إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَحْيَاءُ حَيَاةً حَقِيقَةً غَيْرَ بَرْزَخِيَّةٍ» لَوَازِمُ بَاطِلَةٌ:

منها: أَنْ يَكُونَ الْأَنْبِيَاءُ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ مِثْلَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَحْيَاءِ، وَيَأْكُلُونَ، وَيَشْرَبُونَ، وَيَحْتَاجُونَ إِلَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ مِثْلَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَحْيَاءِ، وَأَنْ يَكُونُوا ظَاهِرِينَ بَيْنَ النَّاسِ يَرَاهُمُ النَّاسُ وَيَجَالِسُونَهُمْ وَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمْ. وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ بَاطِلٌ مَعْلُومُ الْبُطْلَانِ بِالضَّرُورَةِ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ، وَالْقَوْلُ بِهَا أَوْ بِشَيْءٍ مِنْهَا هَوَسٌ وَهَذْيَانٌ لَا يَصْدُرُ مِنْ أَحَدٍ لَهُ أَذْنَى شَيْءٍ مِنَ الْعَقْلِ.

وَمِنَ اللَّوَاظِمِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي تَلْزَمُ عَلَى قَوْلِ حُسَيْنِ أَحْمَدَ -أَيْضًا-: أَنْ يَكُونَ قَبْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِيًا مِنْ جَسَدِهِ الشَّرِيفِ، وَكَذَلِكَ قُبُورُ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَهَذَا مَعْلُومُ الْبُطْلَانِ بِالضَّرُورَةِ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ، وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا مَنْ هُوَ مُصَابٌ فِي عَقْلِهِ.

وَمِنَ اللَّوَاظِمِ الْبَاطِلَةِ -أَيْضًا- مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْبَاطِلِ مِنَ تَكْذِيبِ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى مَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَوْتِ سَائِرِ الْبَشَرِ:

قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الزُّمَرِ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

وقوله تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وقوله تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ (٣٤) كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴿[الأنبياء: ٣٤، ٣٥].

وقوله تَعَالَى فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٧].

وقوله تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وقوله تَعَالَى فِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (٢٦) وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿[الرحمن: ٢٦، ٢٧].

فَإِذَا كَانَ حُسَيْنٌ أَحْمَدٌ وَغَيْرُهُ مِنْ مَشَايخِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ الْمُخَرِّفِينَ يَرُونَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَحْيَاءُ حَيَاةً حَقِيقَةً، وَأَنَّ لِجَمَاعَتِهِمْ وَأَكَابِرِهِمْ حِظًّا وَصُولًا فِي مَجَالِسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْظَةً لَا مَنَامًا، وَيَرُونَ بُطْلَانَ مَا يَعْتَقِدُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَأَتْبَاعِهِ مِنْ أَنَّ حَيَاةَ الْأَنْبِيَاءِ كَانَتْ فِي الْمَدَّةِ الَّتِي قَضَوْهَا فِي الدُّنْيَا.

وبعد ذلك هم وأتباعهم سواء في الموت؛ فماذا يُجيبون به عن هذه النصوص الدالة على أَنَّ الموتَ عامٌّ للأنبياء وغيرهم من سائر البشر؟! وماذا يُجيبون به عن الأحاديث الكثيرة التي جاءت في موت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودَفْنِهِ؟! وما ثبت عنه أَنَّهُ

قَالَ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (١)؟!

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَوَابٌ صَحِيحٌ عَنِ الْآيَاتِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَعَنِ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى مَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُكْتَنِهِ فِي قَبْرِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمُ الرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَهُوَ اعْتِقَادُ مَوْتِ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ سَائِرِ الْبَشَرِ، وَاعْتِقَادُ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْأَمْوَاتِ لَا يَزَالُونَ فِي قُبُورِهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَهَذَا هُوَ الْاعْتِقَادُ الصَّحِيحُ، وَمَا خَالَفَهُ؛ فَهُوَ مِنَ الْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي زَيَّنَهَا الشَّيْطَانُ لِأَوْلِيَائِهِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَالتَّبَلِغِيِّينَ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦، ٣٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ أَخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠].

فَهَذِهِ الْآيَاتُ تَنْطَبِقُ عَلَى التَّبَلِغِيِّينَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَحْيَاءُ حَيَاةً حَقِيقَةً، وَأَنَّ لِحِجْمَاتِهِمْ وَأَكَابِرِهِمْ حِظًّا وَوُجُوهًا فِي مَجَالِسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْطَعُ لَا مَنَامًا.

وَأَمَّا قَوْلُ حُسَيْنٍ أَحْمَدَ: «إِنَّ الْوَهَابِيَّةَ خَبِيثَةٌ...».

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٧/١٠) (١٠٩٨٧)، وابن ماجه (٤٣٠٨)، والترمذي (٣٦١٥)، وقال الألباني: صحيح لغيره. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٦٤٣).

فجوابه أن يُقال: هذا الوصف إنما ينطبق على المثلوثين بالشرك والبدع والعقائد الفاسدة من مشايخ التبليغيين وغيرهم من أهل الشرك والبدع والعقائد الفاسدة، ومنهم الشيخ حسين أحمد وأضرابه من التبليغيين؛ فهؤلاء أحق بالصفة السيئة التي وُصف بها أهل التوحيد والسنة، وليست من صفاتهم، وإنما هي من صفاتهم وصفات من كان على شاكلته.

ومن المؤلفات التي ذكرها محمد أسلم عن الشيخ حسين: أنه قال في (ص ٦٥) من كتابه «الشهاب الثاقب»: «وقد يُسمع من الوهابية أنهم يمنعون عن القول بالصلاة والسلام عليك يا رسول الله منعاً باتاً، ويُنفرون من أهل الحرمين، ويستهزئون بهم ويسخرون منهم».

والجواب أن يُقال:

أما قوله: «وقد يُسمع من الوهابية أنهم يمنعون عن القول بالصلاة والسلام عليك يا رسول الله منعاً باتاً»؛ فإنه كلامٌ يحتمل أحد وجهين:

أظهرهما: أن حسين أحمد أراد أن أهل نجد كانوا يمنعون من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم منعاً باتاً.

فإن كان أراد هذا؛ فهو كذابٌ أفاك؛ لأن من عقائد أهل نجد أن صلاة الفرض والنافلة لا تصح إلا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الذي يكون التسليم من الصلاة بعده.

وفي قولهم بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير ركنٌ من الأركان التي لا تصح الصلاة بدونها أبلغ رد على من زعم أنهم يمنعون من الصلاة

عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْعًا بَاتًا.

وَمِنْ عَقَائِدِ أَهْلِ نَجْدٍ - أَيْضًا - أَنَّ الْإِكْثَارَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ فَضْلٌ عَظِيمٌ، وَلَا سِيَّما فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ يَكْثُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَكَانُوا يُكْثِرُونَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، وَلَا سِيَّما عِنْدَ ذِكْرِ اسْمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِكَثْرَةِ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَيْهِ، وَيَرُونَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، وَكَانُوا يُكْثِرُونَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ فِي كُتُبِهِمْ وَرِسَائِلِهِمْ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ اطَّلَعَ عَلَى كُتُبِهِمْ وَرِسَائِلِهِمْ، فَمَنْ زَعَمَ عَنْهُمْ خِلَافَ هَذَا؛ فَهُوَ مِنَ الْإِفَّاكِينَ الْمُفْتَرِينَ.

وَيَحْسُنُ أَنْ أَذْكَرَ هَاهُنَا قِصَّةَ ذِكْرَهَا بَعْضُ الْمُؤَرِّخِينَ، وَهِيَ أَنَّ الْمَلِكَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ سَعُودٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا اسْتَوْلَى عَلَى مَكَّةَ وَدَخَلَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ بَعْدَ اسْتِيلَائِهِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ جُمَادَى الْأُولَى مِنْ سَنَةِ ١٣٤٣ هـ؛ جَاءَ أَعْيَانُ أَهْلِ مَكَّةَ يَسْلُمُونَ عَلَيْهِ، وَأَرَادُوا تَقْبِيلَ يَدِهِ عَلَى حَسَبِ مَا اعتادوه مَعَ الْأَشْرَافِ، فَمَنَعَهُمُ الْمَلِكُ مِنْ تَقْبِيلِ يَدِهِ؛ وَقَالَ: إِنَّ الْمُصَافَحَةَ عَادَتُنَا، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَأَمَّا عَادَةُ تَقْبِيلِ الْيَدِ؛ فَقَدْ جَاءَتْنَا مِنَ الْأَجَانِبِ؛ فَهَذَا مَا يَفْعَلُهُ الْأَعَاجِمُ بِمُلُوكِهِمْ! وَلَمَّا سَمِعَهُ أَعْيَانُ أَهْلِ مَكَّةَ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ؛ أَعْجَبَهُمْ ذَلِكَ مِنْهُ، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ لِبَعْضٍ: أَسَمِعْتُمْ أَنَّهُ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَكْسِ مَا فَهَمْنَا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ يَكْرَهُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟!!

الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حُسَيْنٌ أَحْمَدُ أَرَادَ أَنَّ أَهْلَ نَجْدٍ كَانُوا يَمْنَعُونَ مِنَ الْعَمَلِ

فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْكِفِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَهِيَ أَنْ يَقُولَ
الْقَائِلُ: الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ!

وَالْمَنْعُ مِنْ هَذِهِ الْكِفِيَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ
أَرَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، وَعَلَى فَرَضٍ وَجُودِهِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِمْ؛
فَلَهُ وَجْهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ عَلَّمَ أُمَّتَهُ كَيْفِيَّةَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
عَلَيْهِ، فَيُقْتَصَرُ عَلَى مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ، وَلَا يُتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ مِنَ
الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَمْ تَرُدْ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ جَاءَ بَيَانُهَا فِيمَا رَوَاهُ: كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، وَأَبُو حُمَيْدٍ
السَّاعِدِيُّ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ؛ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّ الصَّحَابَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ؛ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ؛ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»^(١).

وَقَدْ اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى حَدِيثِي كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ^(٢) وَأَبِي حُمَيْدٍ
السَّاعِدِيِّ^(٣)، وَانْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِإِخْرَاجِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ^(٤)، وَانْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِإِخْرَاجِ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٧/٣٠) (١٨١٣٣)، وَالبخاري (٣٣٧٠)، وَمُسْلِمٌ (٤٠٦) عَنْ
كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجه.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٦٠)، وَمُسْلِمٌ (٤٠٧).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٧٩٨).

حديث أبي مسعود^(١).

وأما كيفية السلام على النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقد جاء بيانها في أحاديث التَّشْهيد التي رواها عددٌ من الصَّحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد جاء فيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم أصحابه أن يقولوا: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»^(٢).

وقد اتَّفَقَ البخاريُّ ومُسْلِمٌ على حديث ابن مسعود^(٣) في التَّشْهيد، وانفرد مسلمٌ بإخراج حديثي ابن عباس^(٤) وأبي مسعود الأشعري^(٥) في ذلك.

وقد أحدث أهل البدع كُفَيَّاتٍ كَثِيرَةً فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَلْفَوْا فِي ذَلِكَ مَوْلَفَاتٍ كَثِيرَةً، وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُفَيَّاتِ الَّتِي أَحَدَثُوهَا لَا تَخْلُو مِنَ الشُّرْكِ وَالْغُلُوِّ وَالْإِطْرَاءِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ، وَيَتَعَيَّنُ الْمَنْعُ مِنْهُ.

فَإِنْ كَانَ حُسَيْنٌ أَحْمَدٌ أَرَادَ أَنْ أَهْلَ نَجْدٍ كَانُوا يَمْنَعُونَ مِنَ الْكُفَيَّاتِ الَّتِي أَحَدَثَهَا أَهْلُ الْبِدْعِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهِيَ مِمَّا يَشْتَمِلُ عَلَى الشُّرْكِ وَالْغُلُوِّ وَالْإِطْرَاءِ؛ فَهَذَا مِمَّا يُمدحون به، وَمَنْ ذَمَّهُمْ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَهُوَ الْمُسِيءُ الْمَذْمُومُ.

(١) أخرجه مسلم (٤٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٦٥)، ومسلم (٤٠٢).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه مسلم (٤٠٣).

(٥) أخرجه مسلم (٤٠٤).

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ حُسَيْنٌ أَحْمَدٌ عَنْ أَهْلِ نَجْدٍ أَنَّهُمْ «يُنْفَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ

وَيَسْتَهْزِئُونَ بِهِمْ وَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ.

فجوابه أن يُقال:

أَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِسْتِهْزَاءِ بِأَهْلِ الْحَرَمَيْنِ وَالسُّخْرِيَةِ مِنْهُمْ؛ فَهُوَ مِنَ الْكُذِبِ

والبُهتانِ الَّذِي افترأهُ أَهْلُ الْإِفْكِ عَلَى أَهْلِ نَجْدٍ.

وَأَمَّا النَّفَرَةُ مِنْهُمْ؛ ففِيهَا تَفْصِيلٌ بَيْنَ أَهْلِ الْخَيْرِ وَأَهْلِ الشَّرِّ مِنْهُمْ: فَأَمَّا أَهْلُ الْخَيْرِ

مَنْ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرِ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ مِنْ سَائِرِ أَهْلِ الْأُمُصَارِ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْخَيْرِ مِنْ أَهْلِ

نَجِدِ يُوَاوَنَهُمْ وَيُوَاوَنَهُمْ مِنْ مِّنْزَلَةِ الْإِخْوَةِ لَهُمْ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّرِّ مِنْ أَهْلِ

الْحَرَمِينَ وَغَيْرُهُمْ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْخَيْرِ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ يُنْفَرُونَ مِنْهُمْ وَيُبْغِضُونَهُمْ وَيُحْذَرُونَ

مِنْهُمْ وَمِنْ أَعْمَالِهِمُ السَّيِّئَةِ.

وَالْأَصْلُ الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ أَهْلُ نَجْدٍ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ

عازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَوْثَقَ عُرَى الْإِيمَانِ أَنْ تُحِبَّ

فِي اللَّهِ وَتُبْغِضَ فِي اللَّهِ».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ

الایمان» (۱).

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٨٨/٣٠) (١٨٥٢٤)، والطيالسي في «مسنده» (٧٨٣)، وابن

أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٤٢٠)، والبيهقي في «الشعب» (٩٠٦٦)، قال الألباني: حسن لغيره.

انظر: «صَحِيحُ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (٣٠٣٠).

قَالَ: «أَوْثَقُ عُرَى الْإِيمَانِ: الْمُوَالَاةُ فِي اللَّهِ، وَالْمُعَادَاةُ فِي اللَّهِ، وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ»^(١).

وقد جاء في هذا الباب أحاديث كثيرة ذكرتها في كتابي المسمى «تحفة الإخوان بما جاء في الموالاتة والمعاداة والحُبُّ والبُغْضُ والهجران»؛ فلترجع هناك. ومما ذكره مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عن حُسَيْنٍ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ فِي (ص ٦٥) مِنْ كِتَابِهِ «الشَّهَابُ الثَّاقِبُ»: «وَالْوَهَّابِيَّةُ النَّجْدِيَّةُ يَعْتَقِدُونَ وَيُنَادُونَ عَلَى مَرَأَى وَمَسْمَعٍ: «أَنَّ الْقَوْلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اسْتَعَانَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَهَذَا شِرْكٌ»».

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَلَامَ حُسَيْنٍ أَحْمَدَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِدَعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ دَعَاؤُهُ وَالِاسْتِعَانَةُ بِهِ شِرْكًَا، وَهَذَا مِنْ جَهْلِهِ بِالتَّوْحِيدِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمْرُهُ أَنْ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ وَإِلَى إِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا لِلَّهِ تَعَالَى، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الشِّرْكِ وَالِالْتِمَاجِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ، وَمَنْ الشِّرْكِ دُعَاءُ الْأَمْوَاتِ؛ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي. أَوْ: أَنَا فِي حَسْبِكَ.. وَنَحْوَ هَذَا مِنَ الْعِبَارَاتِ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْتُونِينَ بِالْمَوْتِ وَإِشْرَاكِهِمْ مَعَ اللَّهِ فِي الدُّعَاءِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ.

وقد أمر الله عباده بتوحيده، ونهاهم عن الشِّركِ به، فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَخْبَرَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّ دُعَاءَ غَيْرِهِ ضَلَالٌ، وَأَنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٥٣٧)، والطيالسي في «مسنده» (٣٧٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢١)، والبيهقي في «الشعب» (٩٠٦٤)، قال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٢٥٣٩).

لَهُمْ بَشْيٌ، وَلَا يَمْلِكُونَ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، وَالْآيَاتُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ جَدًّا:

وَمِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

فَنَهَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُدْعَى مَعَهُ أَحَدٌ، وَهَذَا يَعْمُ الْمَلَائِكَةُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ سَائِرِ الْخَلَائِقِ.

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: «يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا﴾ أَيُّهَا النَّاسُ ﴿مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ فِيهَا شَيْئًا، وَلَكِنْ أَفْرِدُوا لَهُ التَّوْحِيدَ، وَأَخْلَصُوا لَهُ الْعِبَادَةَ».

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «يَقُولُ تَعَالَى آمْرًا عِبَادَهُ أَنْ يُوَحِّدُوهُ فِي مَحَالِّ عِبَادَتِهِ، وَلَا يُدْعَى مَعَهُ أَحَدٌ وَلَا يُشْرَكَ بِهِ.. (ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ:) أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُوَحِّدَهُ وَحْدَهُ، أَنْتَهَى».

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٠].

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ أَوْضَحَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ دُعَاءَ غَيْرِ اللَّهِ شِرْكٌ، وَفِيهَا أُبْلِغُ رَدًّا عَلَى حُسَيْنِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ دُعَاءَ غَيْرِ اللَّهِ لَيْسَ بِشِرْكٍ.

وَالْآيَاتُ فِي النَّهْيِ عَنْ دُعَاءِ غَيْرِ اللَّهِ كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَقَدْ تَرَكْتُ ذِكْرَهَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ، وَمَا جَاءَ فِيهَا مِنَ النَّهْيِ عَنْ دُعَاءِ غَيْرِ اللَّهِ يَعْمُ دُعَاءُ الْعِبَادَةِ وَدُعَاءُ الْمَسْأَلَةِ، وَمِنْ دُعَاءِ الْمَسْأَلَةِ طَلَبُ الْحَوَائِجِ مِنَ الْمَوْتَى وَالِاسْتِغَاثَةُ بِهِمْ وَالتَّوَجُّهُ إِلَيْهِمْ.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: «وَهَذَا أَصْلُ شِرْكِ الْعَالَمِ؛ فَإِنَّ الْمَيِّتَ قَدْ انْقَطَعَ

عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً؛ فضلاً لمن استغاث به أو سأله»^(١)، انتهى.

وقد قال الشيخ محمد تقي الدين الهلالي في الردّ على حسين أحمد: «ويلك يا مُشرك! فإذا لم يكن: (يا رسول الله!) عبادة؛ فأين العبادة؟! فإذا قلت: يا الله! ارحمني! فقد عبدت الله، وإذا قلت: يا رسول الله! أغثني! فقد عبدت الرسول وكفرت بالله، والرسول بريء منك»، انتهى.

ومن اعتداء حسين أحمد على أهل نجد ومناصريه للشرك والبدع ما ذكره عنه محمد أسلم: أنه قال في (ص ٦٧) من كتابه «الشهاب الثاقب»: «الوهابية الخبيثة ترى أنّ الإكثار من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم خير الأنام وقراءة «دلائل الخيرات» و«قصيدة البردة» و«القصيدة الهمزية»، وجعلها ورداً: أمر قبيح جداً».

والجواب أن يُقال:

أمّا الإكثار من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم على الوجه المشروع الذي علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته؛ فهو من الأعمال الصالحة التي يعملها أهل نجد، ويحافظون عليها، ويتقربون بها إلى الله تعالى، وقد تقدّم بيان ذلك في الردّ على قول حسين أحمد: «إنّ الوهابية يمنعون عن القول بالصلاة والسلام عليك يا رسول الله منعاً باتاً»؛ فليراجع. ومن زعم أن أهل نجد كانوا يمنعون من الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم على الوجه المشروع الذي علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته؛ فهو كذاب أفاك.

وَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْوُجُوهِ الْمُبْتَدَعَةِ الَّتِي لَا تَخْلُو مِنَ الشِّرْكِ وَالْغُلُوِّ وَالْإِطْرَاءِ؛ فَهِيَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَجِبُ الْمَنْعُ مِنْهَا؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمُحَادَّةِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْمَنْعُ مِنْهَا مِنْ مُحَاسِنِ الْأَعْمَالِ؛ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ بنورِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ «دَلَائِلِ الْخَيْرَاتِ» وَقَصِيدَتِي «الْبُرْدَةِ» وَ«الْهَمْزِيَّةِ»، وَجَعَلَهَا وَرْدًا؛ فَهُوَ أَمْرٌ قَبِيحٌ جَدًّا؛ لِمَا فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ مِنَ الْغُلُوِّ وَالْإِطْرَاءِ الَّذِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْهُ وَيُشَدِّدُ فِيهِ، بَلْ إِنَّ قَصِيدَتِي «الْبُرْدَةَ» وَ«الْهَمْزِيَّةَ» قَدْ اشْتَمَلَتَا عَلَى الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ، الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الظُّلْمِ وَأَقْبَحُ الْمُنْكَرَاتِ وَأَشَدُّ الْمُحَرَّمَاتِ تَحْرِيمًا، فَلَا يَجْعَلُ هَاتَيْنِ الْقَصِيدَتَيْنِ وَ«دَلَائِلِ الْخَيْرَاتِ» وَرْدًا إِلَّا مَنْ هُوَ مَفْتُونٌ بِالشِّرْكِ وَالْبِدْعِ وَالْغُلُوِّ وَالْإِطْرَاءِ.

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي فِي الرَّدِّ عَلَى حُسَيْنِ أَحْمَدَ: «أَمَّا دَلَائِلُ الْجَهَالَاتِ وَالضَّلَالَاتِ الَّذِي سَمَّيْتَهُ «دَلَائِلِ الْخَيْرَاتِ»؛ فَفِيهِ ضَلَالَاتٌ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا قَوْلُهُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عِدَدَ مَعْلُومَاتِكَ وَأَضْعَافَ ذَلِكَ».

وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنَ الصَّلَاةِ شَيْءٌ». وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا حَتَّى لَا يَبْقَى مِنَ الرَّحْمَةِ شَيْءٌ»، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنَ الْبَرَكَاتِ شَيْءٌ».

فَجَعَلَ مَعْلُومَاتِ اللَّهِ مَعْلُومَاتٍ مَحْدُودَةٍ، وَعَدَلَ عَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي عَلَّمَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهَا أَصْحَابُهُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ،

وأحدث بدعةً، وألف كتاباً يُتلى كما يُتلى القرآن، وابتدع زيادةً: «سيدنا».

ولله درُّ الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني إذ يقول في مدح شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب:

وَحَرَّقَ عَمْدًا لِلدَّلَائِلِ دَفْتَرًا
غُلُوًّا نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ وَفَرِيَّةً
أَحَادِيثُ لَا تُعْزَى إِلَى عَالِمٍ فَلَا
وَصِيرَهَا الْجُهَالُ لِلذِّكْرِ (٢) ضَرَّةً (٣)
لَقَدْ سَرَّنِي مَا جَاءَنِي مِنْ طَرِيقِهِ
أَصَابَ فِيهَا مَا يَجِلُّ عَنِ الْعَدِّ
بِلَا مِرْيَةٍ؛ فَاتْرُكْهُ إِنْ كُنْتَ تَسْتَهْدِي
تُسَاوِي فَلَيْسَا إِنْ رَجَعْتَ إِلَى النَّقْدِ (١)
تَرَى دَرْسَهَا أَزْكَى لَدَيْهِمْ مِنَ الْحَمْدِ
وَكُنْتُ أَرَى هَذِي الطَّرِيقَةَ لِي وَحْدِي (٤).

قال الهلالي: «وأما «البردة» و«الهمزية»؛ ففيها من الشُّركِ وَالضَّلَالِ مَا لَا

(١) انظر: «الدرر السنية» (١١/٤٩٩، ٥٠٠).

(٢) المراد بالذكرها هنا: القرآن، ويدل على ذلك قوله في آخر البيت:

«ترى درسها أزكى لديهم من الحمد»

أي: من الفاتحة؛ يعني أن الجهال صيِّروا «دلائل الخيرات» مثل الضرة للقرآن؛ يعتنون بقراءتها ودرسها أعظم مما يعتنون بقراءة القرآن ودرسه، والضرتان في الأصل هما امرأتا الرجل، كل واحدة منهما ضرة لصاحبتهما، والذين يعتنون بقراءة «دلائل الخيرات» ودرسها ويعرضون عن القرآن قد جعلوا «الدلائل» ضرة للقرآن، وذلك هو الضلال البعيد.

(٣) اسم مرة من ضر/ ضرر ب: أذية «لم أر منه ضرة في حياتي». انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» (٢/١٣٥٨).

(٤) قد نقلت هذه الأبيات من «تاريخ الشيخ حسين بن غنّام الأحسائي»، وهو المسمى «روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام»، وقد اقتصر الهلالي على ذكر ثلاثة أبيات وترك البيتين الثاني والثالث فلم يذكرهما، وقد ذكرتهما إتماماً للفائدة.

يرتضيه إِلَّا كُلُّ مُشْرِكٍ دَجَّالٍ؛ فَمِنْهَا قَوْلُهُ:

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنِ الْوَدُّ بِهِ سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمَمِ

وقوله:

فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتْهَا وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ

فَمَاذَا بَقِيَ لِلَّهِ تَعَالَى؟! قَاتِلَ اللَّهِ الْغَلَاةَ الْمُشْرِكِينَ.

وَفِي «الْهَمْزِيَّة» قَوْلُهُ:

يَا رَحِيمًا بِالْمُؤْمِنِينَ إِذَا مَا ذَهَلْتُ عَنْ أَبْنَائِهَا الرُّحَمَاءُ

يَا شَفِيعًا فِي الْمُذْنِبِينَ إِذَا أَشْهُفَقَ مِنْ خَوْفِ ذَنْبِهِ الْبُرَاءُ

جُدْ لِعَاصٍ وَمَا سِوَايَ هُوَ الْعَا صِي وَلَكِنْ تَنْكِيرِي اسْتِخْيَاءُ

وَتَدَارَكُهُ بِالْعِنَايَةِ مَا دَا مَ لَهُ بِالذَّمَامِ مِنْكَ ذِمَاءُ

وَهَذَا شِرْكٌ صَرِيحٌ وَبِهَتَانٌ قَبِيحٌ، لَا يَسْتَسِيغُهُ إِلَّا كُلُّ قَلْبٍ مَرِيضٍ؛ مِثْلَ قَلْبِ

حُسَيْنٍ أَحْمَدَ نَصِيرِ الشُّرْكِ وَالْوَثْنِيَّةِ، انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ ابْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ

فِي كِتَابِهِ «فَتْحُ الْمَجِيدِ شَرْحُ كِتَابِ التَّوْحِيدِ»: «وَقَدْ اشْتَهَرَ فِي نَظْمِ الْبوصيرِيِّ قَوْلُهُ:

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنِ الْوَدُّ بِهِ سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمَمِ

وما بعده من الأبيات التي مضمونها إخلاصُ الدُّعَاءِ وَاللِّيَازِ وَالرَّجَاءِ وَالاعْتِمَادِ

فِي أَضْيَقِ الْحَالَاتِ وَأَعْظَمِ الْإِضْطِرَارِ لغيرِ اللَّهِ، فَنَاقِضُوا الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بَارْتِكَابِ مَا نَهَى عَنْهُ أَعْظَمَ مُنَاقِضَةٍ، وَشَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَعْظَمَ مُشَاقَّةً، وَذَلِكَ أَنَّ

الشَّيْطَانَ أَظْهَرَ لَهُمْ هَذَا الشُّرْكَ الْعَظِيمَ فِي قَالِبِ مُحَبَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعْظِيمِهِ،

وأظهرَ لهمُ التَّوْحِيدَ والإِخْلَاصَ الَّذِي بعثَهُ اللهُ بِهِ فِي قَالِبٍ تَنْقِصِهِ، وهؤلاءِ الْمُشْرِكُونَ هُمُ الْمُتَنَقِّصُونَ النَّاقِصُونَ، أَفْرَطُوا فِي تَعْظِيمِهِ بِمَا نَهَاها عَنْهُ أَشَدُّ النَّهْيِ، وفَرَّطُوا فِي مُتَابَعَتِهِ، فَلَمْ يَعْبُؤُوا بِأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَلَا رَضُوا بِحُكْمِهِ، وَلَا سَلَّمُوا لَهُ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ تَعْظِيمُ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ بتَعْظِيمِ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، والاهْتِدَاءِ بِهَدْيِهِ، وَاتِّبَاعِ سُنَّتِهِ، والدَّعْوَةِ إِلَى دِينِهِ الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ، وَنُصْرَتِهِ، وَمُؤَالَاةِ مَنْ عَمِلَ بِهِ، وَمُعَادَاةِ مَنْ خَالَفَهُ، فَعَكَسَ أَوْلِيكَ الْمُشْرِكُونَ مَا أَرَادَ اللهُ وَرَسُولُهُ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَارْتَكَبُوا مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ؛ فَاللهُ الْمُسْتَعَانُ» انتهى كلامُهُ رَحِمَهُ اللهُ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ فِي كِتَابِهِ «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التَّوْحِيدِ» قولَ البُوصَيْرِيِّ:

فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتْهَا وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ

ثُمَّ قَالَ: «فَجَعَلَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ مِنْ جُودِهِ، وَجَزَمَ بِأَنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، وَكُلُّ ذَلِكَ كُفْرٌ صَرِيحٌ!» (١)

وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّ الشَّيْطَانَ أَظْهَرَ لَهُمْ ذَلِكَ فِي صُورَةِ مُحَبَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَعْظِيمِهِ وَمُتَابَعَتِهِ، وَهَذَا شَأْنُ اللَّعِينِ، لَا بُدَّ أَنْ يَمْزَجَ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ؛ لِيَرْوَجَ عَلَى أَشْبَاهِ الْأَنْعَامِ، أَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِقٍ، الَّذِينَ لَمْ يَسْتَضِيئُوا بِنُورِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يَلْجَأُوا إِلَى رُكْنٍ وَثِيقٍ». (٢)

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَبِالْجَمَلَةِ؛ فَالتَّعْظِيمُ النَّافِعُ هُوَ: التَّصَدِيقُ بِمَا أَخْبَرَ، وَطَاعَتُهُ فِيمَا أَمَرَ، وَالْإِنْتِهَاءُ عَمَّا نَهَى وَزَجَرَ، وَالْمُؤَالَاةُ وَالْمُعَادَاةُ وَالْحُبُّ وَالْبَغْضُ لِأَجْلِهِ،

(١) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٢٦٣).

(٢) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٢٦٣).

وتحكيمة وحده، والرّضى بحكمه، وأن لا يتّخذ منّ دونه طاغوتٌ يكون التّحاكم إلى أقواله، فما وافقها من قوله صلى الله عليه وسلم؛ قبله، وما خالفها؛ رده، أو تأوله، أو أعرض عنه»^(١)، انتهى.

ومن اعتداء حُسين أحمد على أهل التّوحيد من أهل نجد ما ذكره عنه محمد أسلم: أنّه قال في (ص ٦٧) من كتابه «الشّهاب الثّاقب»: «والوهّابية يضيّقون نطاق الشّفاعَةِ إلى حدٍّ يوصلونها إلى منزلة عامّة».

وقد ردّ الشيخ محمد تقي الدّين الهلالي على حُسين أحمد، فقال في (ص ٢٩) من كتابه «السّراج المُنير»: «ليس المُوحّدون هم الذين ضيّقوا نطاق الشّفاعَةِ، بل الله تعالى هو الذي ضيّقه، فقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾، وقال: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦]؛ أي: يأذن للشافع ويرضى عقيدة المشفوع له»، انتهى.

قلت: قد جاء في تضييق نطاق الشّفاعَةِ وأنها خاصّة بأهل التّوحيد والإخلاص أحاديث كثيرة:

منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قلت: يا رسول الله! من أسعدُ النَّاسِ بشفاعتك يوم القيامة؟ قال: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ: أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ

قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ». رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ^(١).

وفي رواية للبخاري: «خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ»^(٢).

وفي رواية لأحمد: «شَفَاعَتِي لِمَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا، يُصَدِّقُ قَلْبُهُ لِسَانَهُ وَلِسَانُهُ قَلْبَهُ»^(٣).

ومنها حديث أبي هريرة -أيضا-؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلْ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا».

رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»^(٤).

ومنها حديث أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الشَّفَاعَةِ، وَفِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَعْطَانِي اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَوْمًا وَاحِدًا مُخْلِصًا وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ».

رواه الإمام أحمدُ، وإسناده صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ^(٥).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٤٦ / ١٤) (٨٨٥٨)، والبخاري (٦٥٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٩٩).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٣٢ / ١٣) (٨٠٧٠).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١٤٠ / ٣٠) (٧٧١٤)، ومسلم (١٩٩)، والترمذي (٣٦٠٢)،

وقال: هذا حديث صحيح، وأخرجه ابن ماجه (٤٣٠٧).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠٩ / ٢٠) (١٢٨٢٤).

وَمِنْهَا حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُوتِيْتُ خَمْسًا - فذكر الحديث، وفيه - : وَقِيلَ لِي: سَلْ تُعْطَهُ. فَاخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي؛ فَهِيَ نَائِلَةٌ مِنْكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا».

رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالدَّرَامِيُّ؛ بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ (١).

وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «وَهِيَ نَائِلَةٌ مِنْكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا» (٢).

وَمِنْهَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الشَّفَاعَةِ، وَفِي آخِرِهِ: «ثُمَّ يَشْفَعُ الْأَنْبِيَاءُ فِي كُلِّ مَنْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا، فَيُخْرِجُونَهُمْ مِنْهَا»؛ أَيُّ: مِنَ النَّارِ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ. (٣)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مِنْ حَدِيثِي أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَوْلُهُ: مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: اخْتِرَازٌ عَنِ الْمُشْرِكِ. وَقَوْلُهُ: «خَالِصًا»: اخْتِرَازٌ مِنَ الْمُنَافِقِ، انْتَهَى (٤).

وَذَكَرَ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» عَنِ ابْنِ بَطَّالٍ: أَنَّهُ قَالَ: «فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّفَاعَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي أَهْلِ الْإِخْلَاصِ خَاصَّةً، وَهُمْ أَهْلُ التَّوْحِيدِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٤٢ / ٣٥) (٢١٣١٤)، والدارمي (٢٥١٠).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٤ / ٣٥) (٢١٢٩٩).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٤١ / ١٧) (١١٠٨١).

(٤) «فتح الباري» (١ / ١٩٤).

فَهِى نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، انْتَهَى (١).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: «الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْوَارِدَةُ فِي الشَّفَاعَةِ كُلُّهَا تَبَيَّنُ أَنَّ الشَّفَاعَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي أَهْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (٢).

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، ثُمَّ قَالَ: «فَبَيَّنَ أَنَّ الْمُخْلَصَ لَهَا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ هُوَ أَسْعَدُ بِشَفَاعَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَقُولُهَا بِلِسَانِهِ وَتُكْذِّبُهَا أَقْوَالُهُ وَأَعْمَالُهُ» (٣).

قَالَ: «وَالشَّفَاعَةُ سَبَبُهَا تَوْحِيدُ اللَّهِ، وَإِخْلَاصُ الدِّينِ وَالْعِبَادَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا لَهُ، فَكُلُّ مَنْ كَانَ أَعْظَمَ إِخْلَاصًا؛ كَانَ أَحَقَّ بِالشَّفَاعَةِ، كَمَا أَنَّهُ أَحَقُّ بِسَائِرِ أَنْوَاعِ الرَّحْمَةِ؛ فَإِنَّ الشَّفَاعَةَ مِنَ اللَّهِ مَبْدُؤُهَا، وَعَلَى اللَّهِ تَمَامُهَا، فَلَا يَشْفَعُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَهُوَ الَّذِي يَأْذِنُ لِلشَّافِعِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ شَفَاعَتَهُ فِي الْمَشْفُوعِ لَهُ، وَإِنَّمَا الشَّفَاعَةُ سَبَبٌ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي بِهَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ يَرْحَمُ مِنْ عِبَادِهِ، وَأَحَقُّ النَّاسِ بِرَحْمَتِهِ هُمُ أَهْلُ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ لَهُ، فَكُلُّ مَنْ كَانَ أَكْمَلَ فِي تَحْقِيقِ إِخْلَاصِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» عِلْمًا وَعَقِيدَةً وَعَمَلًا وَبَرَاءَةً وَمُؤَالَاةً وَمُعَادَاةً؛ كَانَ أَحَقَّ بِالرَّحْمَةِ، فَبَيَّنَ أَنَّ مَدَارَ الْأَمْرِ كُلِّهِ عَلَى تَحْقِيقِ كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ، وَهِيَ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، لَا عَلَى الشَّرْكِ بِالتَّعَلُّقِ بِالْمَوْتِ

(١) «عمدة القاري» (٢/ ١٢٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٤١٠).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٤١٠).

وَعِبَادَتِهِمْ كَمَا ظَنَّهُ الْجَاهِلِيُّونَ» انْتَهَى مُلَخَّصًا^(١)، وَهُوَ فِي (ص ٤١٠ و ٤١٤ و ٤١٥) مِنَ الْمُجَلَّدِ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى».

وَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ لِلشَّافِعِ أَنْ يَشْفَعَ، وَأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِمَنْ رَضِيَ اللَّهُ قَوْلَهُ وَعَمَلَهُ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ لَهُ؛ فَلْيَعْلَمْ -أَيْضًا- أَنَّ أَقْوَالَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ وَنَفْيِهَا إِنَّمَا تَدُورُ عَلَى اعْتِقَادِ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.

فَهُمْ يُثَبِّتُونَ الشَّفَاعَةَ لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ، وَيَنْفَوْنَهَا عَمَّنْ عَدَاهُمْ مِمَّنْ نَفَاها اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُمْ، وَهُمْ فِي هَذَا الْأَصْلِ مَتَّبِعُونَ، وَلَيْسُوا بِمُبْتَدِعِينَ، وَمَنْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَزَعَمَ أَنَّهُمْ يُضَيِّقُونَ نِطاقَ الشَّفَاعَةِ؛ فَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ يَعْتَرِضُ عَلَى الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا أَهْلُ التَّوْحِيدِ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ لِمَنْ يَسْتَحَقُّهَا وَنَفْيِهَا عَمَّنْ لَا يَسْتَحَقُّهَا، وَمَا تَضَمَّنَ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ؛ فَهُوَ قَوْلٌ سَوْءٍ، يَجِبُ رَدُّهُ عَلَى قَائِلِهِ.

وَمِنَ الْأَقْوَالِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عَنْ حُسَيْنِ أَحْمَدَ، وَنَقَلَهَا مِنْ (ص ٦٧) مِنْ كِتَابِهِ «الشَّهَابُ الثَّاقِبُ»: قَوْلُهُ فِي ذِمِّ الْوَهَابِيَّةِ: «وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ لَهُ أَيُّ نَصِيبٍ مِنَ الْعُلُومِ الْبَاطِنِيَّةِ وَالْأَسْرَارِ الْحَقَّةِ لِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ».

وَقَدْ رَدَّ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْبَاطِلِ، فَقَالَ فِي (ص ٣٢ - ٣٤): «مَاذَا تُرِيدُ يَا هَذَا بِ(الْعُلُومِ الْبَاطِنِيَّةِ) وَ(الْأَسْرَارِ الْحَقِيقِيَّةِ)؟! أَتُرِيدُ

شَطَحَاتِ الْمُتَصَوِّفِ وَكُفْرَهُمْ وَأَكَاذِبَهُمْ؛ كَقَوْلِ الْحَلَّاجِ: «مَا فِي الْجُبَّةِ إِلَّا اللَّهُ!» (١)
وقول الزنديق ابن عربي الحاتمي:

«الرَّبُّ عَبْدٌ وَالْعَبْدُ رَبٌّ يَا لَيْتَ شِعْرِي مَنِ الْمُكَلَّفُ
إِنْ قُلْتَ عَبْدٌ فَذَاكَ حَقٌّ أَوْ قُلْتَ رَبٌّ أَنَّى يُكَلَّفُ» (٢)

وقول أبي يزيد البسطامي: «خُضْنَا بَحْرًا وَقَفَّتِ الْأَنْبِيَاءُ بِسَاحِلِهِ» (٣)، وقول
التيجانيين عن شيخهم في «جواهر معانيهم»: إِنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْقُطْبَ الْفَرْدَ الْغَوْثَ هُوَ
الْخَلِيفَةُ عَنِ اللَّهِ فِي جَمِيعِ مَمْلَكَتِهِ، فَلَا تَتَحَرَّكَ ذَرَّةٌ فِي الْعَالَمِ إِلَّا بِإِذْنِهِ! فَقَدْ جَعَلُوا
هَذَا الْقُطْبَ الْمَكْذُوبَ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَأْخُذُهُ النَّوْمُ وَالتَّعَبُ وَالْغَفْلَةُ
وَالْمَرَضُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْسِكَ قَارُورَةَ مَاءٍ دُونَ أَنْ تَسْقُطَ مِنْ يَدِهِ وَتَتَكَسَّرَ، وَاللَّهُ تَعَالَى
لَا يَحْتَاجُ إِلَى خَلِيفَةٍ وَلَا نَائِبٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْرُضُ وَلَا يَغِيبُ وَلَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ،
وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَغْنَاهُ اللَّهُ عَنْ هَذِهِ الْأَبَاطِيلِ، وَنَزَّهَهُ عَنْ خَيَالَاتِ الْمُتَصَوِّفِ
وَضَلَالِهِمْ»، انتهى المقصود من كلامه ملخصًا.

ومن الأباطيل التي اعترض بها حسين أحمد على الوهابية وذكرها عنه محمد
أسلم في كتابه «جماعة التبليغ» قوله في (ص ٦٧) مِنْ كِتَابِهِ «الشَّهَابُ الثَّاقِبُ»: «وَالْوَهَّابِيَّةُ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ نَفْسَ ذِكْرِ وَلَادَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرٌ قَبِيحٌ وَبِدْعَةٌ، وَقِيَاسًا
عَلَى هَذَا يَرَوْنَ أَذْكَارَ الْأَوْلِيَاءِ أَمْرًا قَبِيحًا».

(١) «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها» (٣/ ٩٧٠).

(٢) ابن عربي في كتابه «الفتوحات المكية» (٦/ ٢٣٦).

(٣) «الهدية الهادية إلى الطائفة التجانية» (١/ ١٢٠).

وقد ردَّ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي عَلَى هَذَا الْإِعْتِرَاضِ، فَقَالَ فِي (ص ٣٤): «مَقْصُودُهُ أَنْ يَعِيبَ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ إِنْكَارَهُمْ لِبِدْعَةِ الْمَوْلِدِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ النَّصَارَى فِي أَوَاسِطِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ، أَخَذَهَا مِنْهُمْ أَبُو الْقَاسِمِ الْعَزْفِي مِنْ أَهْلِ سَبْتَةَ، وَلَمْ يَأْخُذْهَا مِنْ بَعِيدٍ؛ فَإِنَّ سَبْتَةَ مُجَاوِرَةٌ لِلْأَنْدَلُسِ، وَأَهْلُهَا نَصَارَى.

فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا الْمَوْلِدُ الْمَقْتَبَسُ مِنَ النَّصَارَى، مَنْ أَحَدَثَهُ؟ هَلْ هُوَ سُنَّةٌ أَوْ بَدْعَةٌ؟ هَلْ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوِ الصَّحَابَةُ أَوِ التَّابِعُونَ أَوِ الْأَئِمَّةُ الْمُجْتَهِدُونَ أَوْ أَهْلُ الْحَدِيثِ - كَالسُّفْيَانِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارِكِ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالبُخَارِيَّ وَمُسْلِمٍ -؟ حَاشَاهُمْ مِنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْهَلَالِيُّ قَصِيدَةً لَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ بَيْتًا سَمَّاها الْقَصِيدَةَ الْحَمْزِيَّةَ، وَقَالَ: «نَظَّمْتُهَا فِي شَيْخِ الْمَوَالِدِ الدَّجَّالِ الْمُشْرِكِ الْمَدْعُورِ حَمْزَةَ إِمَامٍ مَسْجُودٍ فِي الدَّارِ الْبَيْضَاءِ، وَقَدْ قَالَ فِي أَثْنَاءِ الْقَصِيدَةِ:

وَمَالِكَ فِي الْمَوَالِدِ مِنْ دَلِيلٍ	مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الْعَوَالِي
وَمَالِكَ فِي الصَّحَابَةِ مِنْ إِمَامٍ	وَلَا فِي التَّابِعِينَ ذَوِي الْكَمَالِ
وَبَعْدَهُمُ الْفُحُولُ ذَوُو اجْتِهَادٍ	حَمَاهُمْ رَبُّهُمْ مِنْ ذِي الْخِلَالِ

وَأَمَّا قَوْلُ حُسَيْنٍ لِأَحْمَدَ: «وَقِيَاسًا عَلَى هَذَا يَرُونَ أَذْكَارَ الْأَوْلِيَاءِ أَمْرًا قَبِيحًا».

فَقَدْ قَالَ الْهَلَالِيُّ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ: «مَقْصُودُهُ بِأَذْكَارِ الْأَوْلِيَاءِ الْأَوْرَادُ الَّتِي يُعْطِيهَا شُيُوخُ التَّصَوُّفِ وَأَتْبَاعُهُمْ وَيُسَمُّونها أَوْرَادًا، وَهِيَ حَالٌ يَرْبُطُونَ بِهَا أَتْبَاعَهُمْ».

إِلَى أَنْ قَالَ: «ثُمَّ يُقَالُ لِحُسَيْنٍ أَحْمَدَ مَطْيَّةِ الْإِسْتِعْمَارِ الْهِنْدِيِّ: هَذِهِ الْأَذْكَارُ الَّتِي نَسَبَتْهَا لِأَوْلِيَائِكَ - أَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ - هَلْ جَاءَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَّمَهَا أُمَّتَهُ

وَوَرَّثَهَا إِيَّاهُمْ، أَمْ هِيَ وَحْيِي أَنْزَلَ عَلَى أَوْلِيكَ الْأَوْلِيَاءِ لَا يَعْرِفُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟
فَإِنْ قَالَ: هِيَ مِمَّا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَرَّثَهَا أُمَّتُهُ؛ صَارَ أَخْذُ الْإِذْنِ فِيهَا
بِدْعَةً، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَلْفَظَهَا وَمَعَانِيَهَا، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى إِذْنٍ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهَا أُمَّتَهُ وَأَذِنَ لَهَا فِيهَا.

وَمِنْ ضَلَالَاتِ الْمُتَصَوِّفَةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الذِّكْرَ إِذَا أُخِذَ بِالْإِذْنِ مِنَ الشَّيْخِ
يَكُونُ أَجْرُهُ أَعْظَمَ، وَإِذَا لَمْ يُؤْخَذِ الْإِذْنُ فِيهِ مِنَ الشَّيْخِ؛ يَكُونُ أَجْرُهُ أَقْلَ.

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ التَّجَانِينِ عَنْ شَيْخِهِمْ - بَزَعِمِهِمْ - : إِنَّ صَلَاةَ الْفَاتِحِ لَمَّا أُغْلِقَ
إِذَا أُخِذَتْ بِالْإِذْنِ مِنَ الشَّيْخِ أَوْ مِمَّنْ أَذِنَ لَهُ الشَّيْخُ؛ تَعْدِلُ سِتَّةَ آلَافِ خْتَمَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ،
وَإِذَا ذُكِرَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ؛ فَهِيَ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، لَا فَضْلَ لَهَا عَلَى غَيْرِهَا!

فَإِذَا أَنْكَرَ الْمَوْحِدُونَ أَوْرَادَ شيوخِ التَّصَوُّفِ؛ فَإِنَّمَا أَنْكَرُوا الْبِدْعَ الْمُحَدَّثَةَ، فَمَتَى
أَعْطَى أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَرْدًا؟! وَمَتَى أَعْطَى عُمَرُ وَرْدًا؟! وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي عُثْمَانَ
وَعَلِيٍّ وَسَائِرِ الصَّحَابَةِ؟! وَهَلْ كَانَتْ فِي الصَّحَابَةِ طُرُقٌ: طَرِيقَةُ بَكْرِيَّةً، وَطَرِيقَةُ
عُمَرِيَّةً، وَطَرِيقَةُ عُثْمَانِيَّةً، وَطَرِيقَةُ عَلَوِيَّةً، وَطَرِيقَةُ جَابِرِيَّةً، وَطَرِيقَةُ مَسْعُودِيَّةً؟!
سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ.

فَحُسَيْنُ أَحْمَدُ يَعِيبُ الْمُوَحِّدِينَ لِمُحَافَظَتِهِمْ عَلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمُحَارَبَتِهِمُ الْبِدْعَ، فَإِذَا عَيَّرْنَا بِمَحَبَّةِ سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَرَكْنَا الْبِدْعَ؛ فَقَدْ مَدَحْنَا
مَنْ حَيْثُ يَرِيدُ ذِمَّنَا، انْتَهَى.

وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ نُمُودَجًا مِنْ أَذْكَارِ التَّبْلِغِيِّينَ وَأَوْرَادِهِمُ الَّتِي يَعْتَنُونَ
بِهَا وَيُحَافِظُونَ عَلَيْهَا، وَكُلُّهَا مِنَ الْبِدْعِ الَّتِي يَنْطَبِقُ عَلَيْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ

شُرَكَوْا شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴿الشورى: ٢١﴾.

وَمِنْ أَوْرَادِهِمُ الْمُبْتَدَعَةُ:

قَوْلُهُمْ: «إِلَّا اللَّهُ» أَرْبَعَ مِئَةِ مَرَّةٍ.

و«اللَّهُ اللَّهُ» سِتِّ مِئَةِ مَرَّةٍ يَوْمِيًّا.

والأنفاس القدسيَّة عشر دقائق يوميًّا، وتتحقَّق بالتصاق اللسان في سَقَفِ الفم والذكر بإخراج النفس من الأنف على صورة لَفْظ (الله).

والمُراقبة الجشتيَّة نصف ساعة أسبوعيًّا عند أحد القبور؛ بتغطية الرأس والذكر بهذه العبارة: (الله حاضري، الله ناظري).

وَمِنْ أَذْكَارِ التَّبْلِيغِيِّينَ -أَيْضًا- أَنَّهُمْ يُكْرَرُونَ كَلِمَةَ (لَا إِلَهَ) سِتِّ مِئَةِ مَرَّةٍ، ثُمَّ يَكْرَرُونَ كَلِمَةَ (إِلَّا اللَّهُ) أَرْبَعَ مِئَةِ مَرَّةٍ، وَهَذَا مِنَ الاسْتِهْزَاءِ بِاللَّهِ، وَيَذْكُرُهُ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ أَنَّ الذِّكْرَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَتَضَمَّنُ الْكُفْرَ.

وَمِنْ أَهَمِّ أَوْرَادِهِمْ وَأَذْكَارِهِمْ «دَلَائِلُ الْخَيْرَاتِ»، وَفِي هَذَا الْكِتَابِ مِنَ الْبَدْعِ وَالْغُلُوِّ وَالْإِطْرَاءِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَعَ هَذَا؛ فَإِنَّ الصُّوفِيَّينَ وَأَتْبَاعَهُمْ مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ يَعْتَنُونَ بِهَذَا الْكِتَابِ، وَيُحَافِظُونَ عَلَى قِرَاءَتِهِ.

وَمِنَ الْأَذْكَارِ الَّتِي يَعْتَنِي بِهَا الصُّوفِيَّةُ وَأَتْبَاعُهُمْ مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ إِنْشَادُ قَصِيدَتِي «الْبُرْدَةُ» وَ«الْهَمْزِيَّةُ»، وَفِيهِمَا مِنَ الشُّرْكِ وَالْغُلُوِّ وَالْإِطْرَاءِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ بِنُورِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ.

وَبِالْجُمْلَةِ؛ فَإِنَّ الْأَذْكَارَ وَالْأَوْرَادَ الَّتِي يَعْتَنِي بِهَا الصُّوفِيَّةُ وَالتَّبْلِيغِيُّونَ لَا تَخْلُو

مِنَ الشَّرِكِ وَالْبِدْعِ وَالْغُلُوِّ وَالْإِطْرَاءِ.

وما كانَ بهِذهِ الصِّفَةِ؛ فهو مِنِ أعظمِ المُنكَراتِ، الَّتِي يَجِبُ المَنعُ مِنْها؛ عَمَلًا بِما أَمَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إنكارِ المُنكَرِ وَالأخْذِ عَلَى أَيْدِي المُسِيئِينَ وَأَطْرِهِمْ عَلَى الحَقِّ وَقَصْرِهِمْ عَلَيْهِ، وَعَمَلًا -أَيْضًا- بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَدِّ المُحَدَّثاتِ والأَعْمالِ الَّتِي لَيْسَ عَلَيْها أَمْرُهُ، وَمَنْ أنكَرَ عَلَى أَهْلِ التَّوْحِيدِ إنكارَهُمْ لِلأَذْكارِ والأُورادِ المُشْتَمِلَةِ عَلَى الشَّرِكِ وَالْبِدْعِ وَالْغُلُوِّ وَالْإِطْرَاءِ؛ فَقَوْلُهُ هُوَ المُنكَرُ فِي الحَقِيقَةِ.

وَمِنِ الطَّامَّاتِ الَّتِي ذَكَرَها مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي أواخرِ الأباطيلِ الَّتِي ذَكَرَها عَنْ حُسَيْنِ أَحْمَدَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّها مِنْ كَلامِ حُسَيْنِ:

قالَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ: «يقولُ: لَيْسَ فَضْلُ الأنبياءِ بأَعْمالِهِمْ، بَلْ يَفوقُهُمْ بَعْضُ أَتباعِهِمْ فِي الأَعْمالِ» (١).

قلتُ: قَدْ تَقَدَّمَ نَحْوَ هَذِهِ الطَّامَّةِ فِي كَلامِ قاسِمِ النانوتوي مُؤسِّسِ دارِ العلومِ بديوبند، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الهَلالِي رَحِمَهُ اللهُ؛ فَليراجعِ ذلكَ فيما تَقَدَّمَ (٢).

وَمِنِ تَرَهَّاتِ حُسَيْنِ أَحْمَدَ وَافْتِراءِهِ عَلَى أَهْلِ التَّوْحِيدِ ما جاءَ فِي (ص ٥٣) مِنْ كِتابِهِ «الشَّهابُ الثَّاقِبُ».

قالَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ: «إنَّهُ يَقولُ قولًا سَخيفًا أَشَبَّهُ بِالكَذِبِ، لا يُبالي بِما قالَ، يَقولُ

(١) «مجلة دينية بجنور» (يوليو ١٩٥٨ / ص ٣ / عمود ٣).

(٢) (ص ٧٣).

فِي كِتَابِهِ: «إِنَّ الْوَهَابِيَّةَ يُسَيِّئُونَ الْأَدَبَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَقُولُونَ: لَيْسَ لَهُ عَلَيْنَا إِلَّا فَضِيلَةٌ قَلِيلَةٌ، وَلَيْسَ لَهُ عَلَيْنَا حَقٌّ وَلَا إِحْسَانٌ، وَلَا يُفِيدُنَا شَيْئًا بَعْدَ مَوْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. تَقُولُ أَكَابِرُ الْوَهَابِيَّةِ: إِنَّ عَصَايَ هَذِهِ أَنْفَعُ لَنَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَذُودُ بِهَا الْكِلَابَ، وَأُدْفَعُهُمْ بِهَا، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَنْفَعُ شَيْئًا».

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا إِفْكٌ مَبِينٌ وَبُهْتَانٌ عَظِيمٌ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥].

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا».

رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (٢).

قَالَ: «وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ١٨٢) (٤١٠٨)، والبخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧)، وأبو داود (٤٩٨٩)، والتِّرْمِذِيُّ (١٩٧١)، ابن ماجه (٤٦).

(٢) التِّرْمِذِيُّ (٤/ ٣٤٨) (٣٤٨).

وَرَوَى: البزار، وأبو يعلى؛ عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خَلَّةٍ غَيْرِ الْخِيَانَةِ وَالْكَذِبِ» (١).

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: «رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ» (٢).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى الْخِلَالِ كُلِّهَا، إِلَّا الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ» (٣).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ - أَيْضًا - بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (٤) أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ مُجَانِبٌ لِلْإِيمَانِ».

وَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الْكَذِبَ مُجَانِبٌ لِلْإِيمَانِ، وَأَنَّهُ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَأَنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ؛ فَلْيَعْلَمْ - أَيْضًا - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ حَرَّمَ إِيْذَاءَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا، وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (١١٣٩)، وأبو يعلى في «معجمه» (١٦٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٠٨٢٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٣٣٩)، قال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٧٤٩).

(٢) «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٣٢٨).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٠٤ / ٣٦) (٢٢١٧٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١٤)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٧٤٨).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١ / ١٩٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٠٨٢٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥٦٠٢)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (٢٢١٠).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١١٢].

قال ابن كثير في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾ [الأحزاب: ٥٨]: «أي: ينسبون إليهم ما هم براء منه، لم يعملوه ولم يفعلوه؛ ﴿فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]»^(١).

وهذا هو البهت الكبير: أن يحكي أو ينقل عن المؤمنين والمؤمنات ما لم يفعلوه على سبيل العيب والتنقص لهم، ومن أكثر من يدخل في هذا الوعيد الكفرة بالله ورسوله، ثم الرافضة الذين يتنقصون الصحابة ويعيبونهم بما قد برأهم منه، ويصفونهم بنقيض ما أخبر الله عنهم؛ فإن الله تعالى قد أخبر أنه قد رضي عن المهاجرين والأنصار ومدحهم. وهؤلاء الجهلة الأغبياء يسبونهم ويتنقصونهم ويذكرون عنهم ما لم يكن ولا فعلوه أبداً؛ فهم في الحقيقة منكسو القلوب، يذمون الممدوحين، ويمدحون المذمومين، انتهى»^(٢).

قلت: قد سلك حسين أحمد مع أهل التوحيد من أهل نجد مسلك الرافضة مع الصحابة؛ فقد ذكر عنهم من إساءة الأدب في حق النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يكن منهم أبداً، وذكر عنهم من الأقوال السيئة في حق النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقولوه أبداً، بل هم في غاية البراءة منه.

(١) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٤٢٤).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٤٢٤).

وَهُمْ بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى الْعَكْسِ مِمَّا رَمَاهُمْ بِهِ حُسَيْنٌ أَحْمَدُ؛ فَهُمْ يَحْبُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَايَةَ الْمَحَبَّةِ، وَيُعَظِّمُونَهُ غَايَةَ التَّعْظِيمِ الَّذِي يَلِيقُ بِهِ، وَهُوَ التَّعْظِيمُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شِرْكٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْغُلُوِّ وَالْإِطْرَاءِ الَّذِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْهُ وَيَحْذَرُ مِنْهُ، وَكَانُوا يُعَظِّمُونَ أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَيَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِ، وَيَتَّبِعُونَ سُنَّتَهُ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَيَدْعُونَ إِلَى مَا دَعَا إِلَيْهِ مِنَ التَّوْحِيدِ وَإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ، وَيُبَالِغُونَ فِي نُصْرَتِهِ وَمُؤَالَاةِ مَنْ وَالَاهُ وَمُعَادَاةِ مَنْ عَادَاهُ.

فَهَذِهِ طَرِيقَةُ أَهْلِ التَّوْحِيدِ الَّذِينَ يُسَمِّيهِمْ أَعْدَاؤُهُمُ الْوَهَابِيَّةَ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي كُتُبِهِمْ وَرِسَائِلِهِمْ، وَلَا يَجْهَلُهَا إِلَّا مَنْ هُوَ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ وَأَشَدِّهِمْ غِبَاوَةً، وَلَا يَتَجَاهَلُهَا إِلَّا أَهْلُ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ؛ مِثْلُ حُسَيْنٍ أَحْمَدَ وَدَحْلَانَ وَأَضْرَابِهِمَا مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ الَّذِينَ أَعْمَى اللَّهُ بَصَائِرَهُمْ وَصَرَفَ قُلُوبَهُمْ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَأَهْلِهِ.

فَأَمَّا أَهْلُ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ؛ فَإِنَّهُمْ يَعْرِفُونَ طَرِيقَةَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ غَايَةَ الْمَعْرِفَةِ، وَيَشْهَدُونَ لَهُمْ بِالْعِلْمِ وَالْفَضْلِ وَالْهِدَايَةِ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَنْهَجِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بَلْ وَقَدْ شَهِدَ لَهُمْ بِذَلِكَ الْعُقَلَاءُ مِنْ كُتَّابِ النَّصَارَى وَمُؤَرِّخِيهِمْ، وَقَدْ ذَكَرْتُ جُمْلَةً مِنْ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَكُتَّابِ النَّصَارَى فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ فِي كِتَابِي الْمُسَمَّى «إِيضَاحُ الْمَحَبَّةِ فِي الرَّدِّ عَلَى صَاحِبِ طَنْجَةَ»؛ فَلْتَرَجِعْ أَقْوَالَهُمْ؛ فَإِنَّ فِيهَا أَبْلَغَ رَدٍّ عَلَى أَكَاذِبِ حُسَيْنٍ أَحْمَدَ عَلَى أَهْلِ التَّوْحِيدِ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَرَمِيهِ إِيَّاهُمْ بِمَا هُمْ بُرَاءٌ مِنْهُ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي كَلَامِهِ.

وَأِنَّهُ لَيُخْشَى عَلَى حُسَيْنٍ أَحْمَدَ وَمَنْ وَاظَمَهُ عَلَى الْكَذِبِ وَالْإِفْتِرَاءِ عَلَى عُلَمَاءِ

أهل نجد أن يكون لهم نصيبٌ وافرٌ من الجزاء على الإثم والعدوان.

فقد روى الطبراني بإسنادٍ جيّدٍ عن أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنه قال: «مَنْ ذَكَرَ أَمْرًا بِشَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ لِعَبِيدِهِ بِهِ؛ حَبَسَهُ اللهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ حَتَّى يَأْتِيَ بِنَفَاذٍ مَا قَالَ فِيهِ» (١).

وَرَوَى: الإمامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، والطَّبْرَانِيُّ؛ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنه قال: «مَنْ رَمَى مُسْلِمًا بِشَيْءٍ يَرِيدُ شَيْنَهُ بِهِ؛ حَبَسَهُ اللهُ عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ» (٢).

فليتأمل الباهتون لعلماء أهل نجد ما جاء في هذين الحديثين من الوعيد الشديد لمن عاب البراءَ ورماهم بما ليس فيهم، وليحرصوا على الخروج من هذا المأزق بالتوبة النصوح إذا كانت التوبة ممكنة، قبل أن يُحال بينهم وبين التوبة، فلا يجدون لهم مخرجًا من الحبس في نار جهنم.

وقد ردَّ كلٌّ من مُحَمَّدٍ أَسْلَمَ وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِيِّ عَلَى حُسَيْنِ أَحْمَدَ:

فأما مُحَمَّدُ أَسْلَمَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِقَوْلِ حُسَيْنِ أَحْمَدَ: «إِنَّ الْوَهَابِيَّةَ يُسَيِّئُونَ الْأَدَبَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..» إِلَى آخِرِ كَلَامِ حُسَيْنِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ: قَدْ رَأَيْنَا

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٩٣٦)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «التوبيخ والتنبيه» (١٢٨)، والطبري في «صريح السنة» (٣٨)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (٥٥٨٤).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٠٦/٦) (١٥٦٤٩)، وأبو داود (٤٨٨٣)، والطبراني في «الكبير» (٤٣٣)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف التَّزْغِيْبِ وَالتَّزْهِيْبِ» (١٦٩٧).

كُتِبَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَأَتْبَاعِهِ مِنْ عُلَمَاءِ نَجْدٍ، مَا رَأَيْنَا ذَلِكَ فِي كُتُبِهِمْ، وَلَمْ يَحْوُلْ لَهَا حُسَيْنٌ أَحْمَدٌ وَلَا أَحَدٌ مِنْ رُفَقَائِهِ وَتَلَامِيذِهِ».

وَأَمَّا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ تَقِيُّ الدِّينِ الْهَلَالِي؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى كَلَامِ حُسَيْنِ أَحْمَدَ: «هَذَا الْكَلَامُ الْخَبِيثُ نَاشِئٌ عَنْ جَهْلٍ وَعَنْ اعْتِقَادٍ خَبِيثٍ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا كَذِبٌ وَبُهْتَانٌ، إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ: إِنَّ عَصَايَ هَذِهِ أَنْفَعُ لِي مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ أَكَاذِبِ الْمُشْرِكِينَ»، انْتَهَى مُلَخَّصًا مِنْ (ص ٤١ - ٤٢) مِنْ «السَّرَاجِ الْمُنِيرِ».

وَمِنْ مَشَايِخِ الصُّوفِيَّةِ الَّذِينَ تَعَرَّضُوا لِسَبِّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنْوَرُ شَاهِ الْكَشْمِيرِيِّ الْحَنْفِيِّ الدِّيُونَدِيِّ الْجَشْتِيِّ.

قَالَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ١٠) مِنْ كِتَابِهِ «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ»: «هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءُ مِنْ أَبْنَاءِ دِيُونَدٍ يَخَافُونَ مِنَ الْوَهَّابِيَّةِ، وَيَرْتَعِشُونَ مِنْهَا، وَيَسُبُّونَ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَلَيْهِ شَايِبٌ رَحِمَهُ اللَّهُ».

يَقُولُ شَيْخُ الْجَامِعَةِ الدِّيُونَدِيَّةِ السَّيِّدُ أَنْوَرُ شَاهٍ فِي كِتَابِهِ^(١): «أَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ النَّجْدِيُّ؛ فَإِنَّهُ كَانَ رَجُلًا بَلِيدًا، قَلِيلَ الْعِلْمِ، فَكَانَ يَتَسَارَعُ إِلَى الْحُكْمِ بِالْكَفْرِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَحِمَ فِي هَذَا الْوَادِي إِلَّا مَنْ كَانَ مُتَقِظًا مُتَقَنَّأً عَارِفًا بِوَجْهِ الْكَفْرِ وَأَسْبَابِهِ»، انْتَهَى.

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْبِلَادَةَ حَقًّا مَا كَانَ عَلَيْهِ أَنْوَرُ شَاهٍ مِنَ التَّمَسُّكِ بِالطَّرِيقَةِ الْجَشْتِيَّةِ، الَّتِي هِيَ مِنْ بَدْعِ الصُّوفِيَّةِ، وَجَعَلَهَا عَقِيدَةً لَهُ بَدَلًا مِنْ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ

وَالْجَمَاعَةُ الْمَمْرُوثَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَهَذِهِ الْعَقِيدَةُ الصَّحِيحَةُ هِيَ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَأَتْبَاعُهُ -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ-؛ فَقَدْ كَانُوا مُتَمَسِّكِينَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ، وَكَانُوا يَدْعُونَ إِلَى التَّمَسُّكِ بِهَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ، وَيُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ، وَيُحَذِّرُونَ مِنْهُمْ وَمِنْ طُرُقِهِمُ الْمُخَالَفَةَ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَمَنْ نَظَرَ فِي كُتُبِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَأَتْبَاعِهِمْ وَرَسَائِلِهِمْ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ؛ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُمْ كَانُوا فِي غَايَةِ النَّبَاهَةِ وَالتَّقِظِ وَالْإِتْقَانِ وَالتَّمَسُّكِ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَائِمَّةِ الْعِلْمِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِهِمْ، وَعَلِمَ -أَيْضًا- أَنَّهُمْ كَانُوا مُتَّصِفِينَ بِسَعَةِ الْعِلْمِ، وَخُصُوصًا فِيَمَا يَتَعَلَّقُ بِأَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ فِيهِمْ، وَمَا يَخْتَلِقُونَهُ مِنَ الْإِفْكِ وَالْبُهْتَانِ الَّذِي يَقْصِدُونَ بِهِ السَّبَّ وَالتَّنْقِصَ لَهُمْ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ لَا أَمَانَةَ لَهُمْ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنَ الدِّينِ وَالْآدَابِ الْحَسَنَةِ مَا يَرُدُّعُهُمْ عَنِ الْوَقِيعَةِ فِي أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ وَرَمِيهِمْ بِالْعُيُوبِ الَّتِي لَيْسَتْ فِيهِمْ.

وَلَقَدْ أَحْسَنَ الشَّاعِرُ حَيْثُ يَقُولُ:

حَسَدُوا الْفَتَى؛ إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ
فَالْقَوْمُ أَغْدَاءٌ لَهُ وَخُصُومُ
كَضَرَّائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوَجْهَهَا
حَسَدًا وَبَغْيًا: إِنَّهُ لَدَمِيمٌ (١)

وَهَذَا الشَّعْرُ مُطَابِقٌ لِحَالِ أَنْوَرِ شَاهِ مَعَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ غَايَةَ

المُطابَقَةُ؛ فَإِنَّ أَنُورَ شَاهٍ قَدْ حَمَلَهُ الْحَسَدُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْبَغْيِ عَلَيْهِ عَلَى السَّبِّ
وَالْوَقِيعَةِ فِيهِ وَعَيْبِهِ بِالْعُيُوبِ الَّتِي لَيْسَتْ فِيهِ، فَصَارَ مَثَلُ أَنُورِ شَاهٍ كَمَثَلِ ضَرَائِرِ
الْحَسَنَاءِ اللَّاتِي يَعْزْنَ وَجْهَهَا الْحَسَنَ بِالدَّمَامَةِ.

وَمِمَّا يُطَابِقُ حَالَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَحَالَ أَنُورِ أَشَاهٍ -أَيْضًا- قَوْلُ
الشَّاعِرِ:

لَا يَضُرُّ الْبَحْرُ أَمْسَى زَاخِرًا أَنْ رَمَى فِيهِ غُلَامٌ بِحَجَرٍ
وَهَذَا الْبَيْتُ يَنْطَبِقُ شَطْرُهُ الْأَوَّلُ عَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَيَنْطَبِقُ
شَطْرُهُ الْآخِرُ عَلَى أَنُورِ شَاهٍ.

وَإِذَا عُلِمَ هَذَا؛ فَلْيُعْلَمَ -أَيْضًا- أَنَّ كَثِيرًا مِنْ عُلَمَاءِ الدِّينِ فِي غَيْرِ الْبِلَادِ النَّجْدِيَّةِ
قَدْ شَهِدُوا أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَدْ أَظْهَرَ التَّوْحِيدَ وَجَدَّدَ الدِّينَ وَدَعَا إِلَيْهِ،
وَاعْتَرَفُوا بِعِلْمِهِ وَفَضْلِهِ وَهِدَايَتِهِ، وَأَثَنُوا عَلَيْهِ نَظْمًا وَنَثْرًا، وَاعْتَرَفَ -أَيْضًا- كَثِيرٌ مِنْ
الْعُقَلَاءِ مِنْ كُتَّابِ النَّصَارَى وَمُؤَرِّخِيهِمْ أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَأَتْبَاعَهُ
أَرَادُوا تَجْدِيدَ الْإِسْلَامِ وَإِعَادَتَهُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ جُمْلَةً مِمَّا قِيلَ فِي ذَلِكَ مِنَ النَّظْمِ وَالنَّثْرِ فِي كِتَابِي الْمُسَمَّى «إِيضَاحُ
الْمَحْجَةِ فِي الرَّدِّ عَلَى صَاحِبِ طَنْجَةِ»؛ فَلْيَرَا جَعُ هُنَاكَ؛ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ جِدًّا، وَفِيهِ أَبْلَغُ رَدٍّ
عَلَى أَنُورِ شَاهٍ وَعَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمُفْتَرِينَ عَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَعَلَى
أَتْبَاعِهِ وَالْقَائِلِينَ فِيهِمْ مِنَ النَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ بِمَا لَيْسَ فِيهِمْ، وَسَيَجْتَمِعُ الْجَمِيعُ عِنْدَ
حَكَمٍ عَدْلٍ، يَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِينَ حُقُوقَهُمْ مِنَ الظَّالِمِينَ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ
مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

وَمِنَ الطَّامَّاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عَنْ بَعْضِ مَشَايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ مَا ذَكَرَهُ فِي (ص ١١) عَنِ الْخَوَاجَةِ عُثْمَانَ الْهَارُونِي: «أَنَّهُ قَالَ لِمُرِيدِهِ مُعِينِ الدِّينِ الْجَشْتِي: انْظُرْ فَوْقَكَ إِلَى السَّمَاءِ. فَنَظَرْتُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: إِلَى أَيْنَ تَنْظُرُ الْآنَ؟ قُلْتُ: إِلَى الْعَرْشِ الْعَظِيمِ. ثُمَّ قَالَ: انْظُرْ إِلَى الْأَرْضِ. فَنَظَرْتُ إِلَى الْأَرْضِ، فَقَالَ: إِلَى أَيْنَ وَصَلَ نَظْرُكَ؟ فَقُلْتُ: إِلَى تَحْتَ الثَّرَى.. فَجَاءَ النَّدَاءُ مِنَ الْغَيْبِ (الْهَاتِفِ): قَبِلْتُ مُعِينَ الدِّينِ! ثُمَّ رَحَلْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ مَعَ مُرْشَدِي لِزِيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا زُرْتُ رَوْضَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ سُمِعَ صَوْتُ مِنَ الرَّوْضَةِ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ يَا قُطْبَ الْمَشَايخِ بِالْبَحْرِ وَالْبَرِّ، فَلَمَّا جَاءَ هَذَا النَّدَاءُ؛ قَالَ عُثْمَانُ الْهَارُونِي: بَخٍ؛ قَدْ انْتَهَى. عَمَلُكَ».

قُلْتُ: هَذِهِ الْقِصَّةُ الْخُرَافِيَّةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَذِبِ وَالْهَوَسِ وَالْهَذْيَانِ، وَمِنْ أَقْبَحِ مَا جَاءَ فِيهَا مِنَ الْكَذِبِ زَعْمُ التَّبْلِيغِيِّ الْأَفَّاكِ أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَإِلَى مَا تَحْتَ الثَّرَى. وَمِنْ أَقْبَحِ مَا جَاءَ فِيهَا مِنَ الْكَذِبِ -أَيْضًا- زَعْمُهُ أَنَّ النَّدَاءَ جَاءَ مِنَ الْغَيْبِ بِقَبُولِهِ. وَمِنْ أَقْبَحِ مَا جَاءَ فِيهَا مِنَ الْكَذِبِ -أَيْضًا- زَعْمُهُ سَمَاعَ الصَّوْتِ مِنَ الرَّوْضَةِ بِرَدِّ السَّلَامِ عَلَيْهِ وَتَسْمِيَةِ قُطْبِ الْمَشَايخِ بِالْبَحْرِ وَالْبَرِّ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْهَارُونِي لِمُعِينِ الدِّينِ الْجَشْتِي: «بَخٍ! قَدْ انْتَهَى عَمَلُكَ»؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ بِظَاهِرِهِ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ سَقُوطَ الْعِبَادَةِ وَالْأَعْمَالِ عَنْ مُعِينِ الدِّينِ بَعْدَ النَّدَاءِ الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ الرَّوْضَةِ، وَهَذَا مِنْ أَقْوَالِ الْمَلَا حِدَةِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ إِذَا حَصَلَ لَهُمُ الْعِلْمُ وَالْمَعْرِفَةُ؛ سَقَطَتْ عَنْهُمْ الْعِبَادَةُ، وَيَحْتَجُّونَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، وَيَقُولُونَ: مَعْنَاهَا: اعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَحْصُلَ لَكَ الْعِلْمُ

والمعرفة، فإذا حصل ذلك؛ سقطت العبادة.

ذكر ذلك شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى؛ قال: «وربما قال بعضهم: اعمل حتى يحصل لك حال، فإذا حصل لك حال تصوفي؛ سقطت عنك العبادة! وهؤلاء فيهم من إذا ظن حصول مطلوبه من المعرفة والحال؛ استحل ترك الفرائض وأرتكاب المحارم، وهذا كفر» (١).

قال: «وأما استدلالهم بقول الله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]؛ فهي عليهم لا لهم؛ قال الحسن البصري: «إن الله لم يجعل لعمل المؤمن أجلاً دون الموت»، وقرأ: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾، وذلك أن اليقين هنا الموت وما بعده باتفاق علماء المسلمين، فأما أن يُظن أن المراد: عبده حتى يحصل لك إيقان، ثم لا عبادة عليك؛ فهذا كفر باتفاق أئمة المسلمين، انتهى المقصود من كلامه ملخصاً، وهو في (ص ٤١٧ - ٤٢٠) من الجزء الحادي عشر من «مجموع الفتاوى».

وقال ابن كثير في الكلام على قول الله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾: «يُستدل بهذه الآية الكريمة على أن العبادة - كالصلاة ونحوها - واجبة على الإنسان ما دام عقله ثابتاً، ويُستدل بها على تخطئة من ذهب من الملاحدة إلى أن المراد باليقين المعرفة، فمتى وصل أحدُهم إلى المعرفة؛ سقط عنه التكليف عندهم، وهذا كفر وضلال وجهل؛ فإن الأنبياء - عليهم السلام - كانوا هم وأصحابهم أعلم الناس بالله، وأعرفهم بحقوقه وصفاته وما يستحق من التعظيم، وكانوا مع هذا أعبد الناس، وأكثر الناس عبادة ومواظبة على فعل الخيرات إلى حين الوفاة، وإنما المراد

باليقين ها هنا الموتُ»، انتهى.

وفي هذه القصة الخرافية وكثير من القصص المذكورة عن مشايخ التبليغيين مما تقدم ذكره وما سيأتي إن شاء الله تعالى دليل على حماقة مشايخ التبليغيين وسخافة عقولهم، ودليل -أيضاً- على أن الشيطان قد تمكن منهم، وزين لهم أعمالهم الباطلة، وتلاعب بهم غاية التلاعب:

وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦، ٣٧].

ومن الطامات التي ذكرها محمد أسلم في (ص ١٢) عن معين الدين الجشتي: «أن رجلاً جاءه للمبايعة، وقبل رجليه، فأجلسه الشيخ، فقال: إنني جئت لأكون مُريدكُم. فقال الخواجة معين الدين الجشتي: هل تفعل ما أمرك؟ فإن تقبل هذا الشرط؛ أجعلك مريدي. قال الرجل: أنا أعمل بكل ما تقول. فقال الخواجة: قد تعودت على قراءة كلمة الإسلام (لا إله إلا الله محمد رسول الله)؛ فاقرأ مرة هكذا: (لا إله إلا الله، جشتي رسول الله)، ولأجل أنه كان راسخاً في عقيدته! قرأ كما أمره الشيخ، فبايعه الخواجة، وأعطاه الخلعة، وأنعم عليه، ثم قال: إنما اخترتك لأعرف مدى حبي وتقديري في قلبك، ما كنت قاصداً منك قراءة كلمة الإسلام بهذا الطريق، فيظهر من هذا صدق اعتقادك بي، وصرت الآن مريداً لي صادقاً، هكذا ينبغي للمريد أن يكون صادقاً في جناب شيخه!!»

قال محمد أسلم: «وهذا غيض من فيض، وإلا؛ فكتب المشايخ الجشتية مليئة

بمثل هذه القصص والخرافات».

قلت: ما ذكر في هذه القصة عن معين الدين الجشتي أنه قال: إنه رسول الله! صريح في الردة عن الإسلام، وكذلك موافقة المريد له على القول بأنه رسول الله صريح في ردة المريد، ولا ينفع الجشتي زعمه أنه فعل ذلك على سبيل الاختبار للمريد على مدى حبه وتقديره في قلبه!

وقد قال الشيخ محمد تقي الدين الهلالي في الرد على الجشتي ومريده: «قبح الله طريقة يتوقف الدخول فيها على الكفر بالله، وقبح الله شيخاً يأمر بذلك، ألم يجد ما يمتحن به إخلاصه إلا هذا؟! كذلك يطبع الله على قلوب الكافرين، ولما سمع ذلك الكفر؛ رضي عنه، وقال: هكذا ينبغي للمريد أن يكون مع شيخه؛ يعني: إذا أمره بالكفر؛ كفر» انتهى كلام الهلالي، وهو في (ص ٤٣) من كتابه «السراج المُنير».

ومن الطامات التي ذكرها محمد أسلم في (ص ١٥) عن الشيخ إلياس مؤسس جماعة التبليغ أنه كتب في خطاب أرسله إلى أعضاء جماعته: «إذا لم يرد الله أن يقوم أحد بعمل؛ فلا يمكن حتى الأنبياء أن يبذلوا جهودهم فيقوموا بشيء، وإذا أراد الله شيئاً؛ يقيم أمثالكم الضعفاء بالعمل الذي لم يستطع الأنبياء»^(١).

وقد رد الشيخ محمد تقي الدين الهلالي على هذا القول الباطل، فقال في (ص ٥٢) من كتابه «السراج المُنير»: «هذا من تفضيل أصحابه على الأنبياء، وقد أجمع المسلمون من الصحابة فمن بعدهم على أن الأنبياء أفضل من غيرهم من المؤمنين، ولا يستطيع أحد أن يساويهم؛ فكيف يكون أفضل منهم؟! وهذه جراءة

(١) «مكاتب إلياس» (ص ١٠٧، ١٠٨).

عَظِيمَةً عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، وَلِلْمَتَصَوِّفَةِ طَوَامٌ كَثِيرَةٌ مِثْلُ هَذَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ رُويَ عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْبِسْطَامِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي «شَطْحَاتِهِ»: «خَضْنَا بَحْرًا وَقَفَتِ الْأَنْبِيَاءُ بِسَاحِلِهِ» (١).

وَمِنْ الْأَقْوَالِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عَنْ الشَّيْخِ رَشِيدِ أَحْمَدَ الْكِنْكُوهِ الْحَنْفِيِّ الدِّيُونَبَدِيِّ الْجَشْتِيِّ النَّقْشَبَنْدِيِّ الَّذِي هُوَ مِنْ كِبَارِ مَشَايخِ دِيُونَبَدِ، وَمِنْ أَكْبَرِ مَشَايخِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ إِيَّاسِ مُؤَسِّسِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ نَقْلًا عَنْ بَعْضِ مُؤَلَّفَاتِ التَّبْلِيغِيِّينَ: «لَمَّا تُوفِّي الْحَاجُّ إِمْدَادُ اللَّهِ؛ كَانَ -يَعْنِي: رَشِيدُ أَحْمَدَ الَّذِي هُوَ مِنْ تَلَامِيذِ إِمْدَادِ اللَّهِ- يَذْكُرُهُ دَائِمًا وَيَقُولُ: آه رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ.. آه رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ».

قُلْتُ: قَدْ أَخْطَأَ الْكِنْكُوهِ خَطَأً كَبِيرًا فِي وَصْفِ شَيْخِهِ إِمْدَادِ اللَّهِ بِالصِّفَةِ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا رَسُولَهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَصَّه بِهَا دُونَ غَيْرِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]؛ فَهَذِهِ الصِّفَةُ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا تَصْلُحُ لغيرِهِ، إِذْ لَيْسَ أَحَدٌ يَدَانِيهِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًّا لَهُ فِيهَا؛ كَمَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْكِنْكُوهِ الَّذِي بَلَغَ بِهِ الْجَهْلُ وَالْغُلُوُّ فِي شَيْخِهِ إِمْدَادِ اللَّهِ إِلَى أَنْ وَصَفَهُ بِصِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَجَعَلَهُ مُسَاوِيًّا لَهُ فِي عُمُومِ الرَّحْمَةِ لِلْعَالَمِينَ.

وَمِنْ هَوَسِ الْكِنْكُوهِ وَهَذْيَانِهِ مَا ذَكَرَهُ عَنْهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ١٧) أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ وَجْهُ الشَّيْخِ إِمْدَادِ اللَّهِ الْمُهَاجِرِ إِلَى مَكَّةَ فِي قَلْبِي ثَلَاثَ سِنَوَاتٍ كَامِلَةً، وَمَا فَعَلْتُ شَيْئًا بغيرِ إِذْنِهِ».

وقال -أيضاً-: «كَانَ فِي قَلْبِي هَذِهِ السَّنَوَاتِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا فَعَلْتُ شَيْئًا بِدُونِ سُؤَالِي عَنْهُ» (١).

قلت: ما ذكر في هذه الجملة من الهوس، فإنما هو من تضليل الشيطان له، وتمكُّنه من إغوائه، بحيث كان الشيطان يخيّل إليه أن وجه الشيخ إمداد الله كان في قلبه ثلاث سنوات كاملة، وأنه ما فعل شيئاً بغير إذنه، وكان الشيطان يخيّل إليه -أيضاً- أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان في قلبه هذه السنوات التي زعم أنها كانت له مع شيخه إمداد الله، وأنه ما فعل شيئاً بدون سؤال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه!! ولا يخفى ما في هذا الكلام من مخالفة العقل الصحيح.

وعلى هذا؛ فإنه ينبغي أن تضم هذه الجملة إلى أخبار الحمقى والمجانين.

ومن الطامات التي ذكرها محمد أسلم في (ص ١٧) عن مترجم الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي: أنه يقول: إنه سمع منه مرّات أنه كان يقول: «اسمع الحق؛ هو الذي يقوله رشيد أحمد، وأقسم بالله أنني لست بشيء؛ إلا أن الهداية والنّجاة موقوفة على أتباعي في هذا الزّمن» (٢).

قلت: قد تحجّر الكنكوهي واسعاً من الهداية والنّجاة لمن أراد الله هدايته ونجاته من سائر أصناف الناس، فجعل ذلك موقوفاً على أتباعه دون غيرهم، وهذا من أبطل الباطل وأقبح الكذب، وهو يتضمّن الكذب على الله تعالى، والقول عليه بغير علم، وذلك من أعظم المحرّمات وأشدّها تحريماً.

(١) «أرواح ثلاثة» (ص ٢٩١).

(٢) «تذكرة الرشيد» (١٧/٢).

وكلامُ الكنكوهي في هذه الجملة لا يخلو من إحدى الحالتين:

- إمّا أن يكون مغلوباً على عقله، فيكون كلامه هذا من الهذيان الذي يَهْدُو به مَنْ فَقَدَ عقله، فلا يُؤْخَذُ حينئذٍ بما تكلم به.

- وإمّا أن يكون عقله باقياً معه، فيكون حينئذٍ قد ادّعى أمراً عظيماً من علم الغيب الذي لا بدّ أن يكون قد نَزَلَ فيه وحيٌّ من الله تعالى!

ومن المعلوم عند كلِّ مُسلمٍ عاقلٍ أنّ الوحي قد انقطع عن الأرض بموت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمن ادّعى بعده أنّ الوحي قد نَزَلَ عليه؛ فهو دَجّال من الدّجالين الذين قال الله فيهم:

﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا نَزَّلَ الشَّيْطَانُ ﴿٢٢١﴾ نَزَّلَ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٣].

وقال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِنَصْغِي إِلَيْهِ أَفَعِدَّةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُّقْتَرِفُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٢، ١١٣].

وهذه الآيات مُطابِقةٌ لحال الكنكوهي الذي زعم أنّه يسمع الحقّ، وأنّ الهداية والنّجاة موقوفةٌ على أتباعه في هذا الزّمان.

والظّاهر من قوله: «إنّه يسمع الحقّ»: أنّه يدّعي ما يدّعيه بعضُ شيوخ الصّوفيّة: أنّ قلوبهم تحدّثهم عن الله تعالى، فيأخذون عنه بدون واسطة الرّسول، ويقول بعضهم: حدّثني قلبي عن ربّي، ويظنّ أنّ الله تعالى هو الذي يُناجيه، وإنّما ذلك من

الشَّيْطَانِ يَتَلَاعَبُ بِهِمْ وَيُضِلُّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا.

وَأَمَّا زَعْمُ الْكُنْكَوْهِ أَنَّ الْهَدَايَةَ وَالنَّجَاةَ مَوْقُوفَةٌ عَلَى أَتْبَاعِهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ؛ فَهُوَ مِنْ زُخْرَفِ الْقَوْلِ الَّذِي أَوْحَاهُ الشَّيْطَانُ إِلَيْهِ، فَاغْتَرَّ بِهِ، وَصَغَى إِلَيْهِ قَلْبُهُ وَرَضِيَهُ، وَهُوَ فِي تَحَجُّرِهِ الْهَدَايَةَ وَالنَّجَاةَ عَلَى أَتْبَاعِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ شَبِيهُ بِالْأَعْرَابِيِّ الَّذِي تَحَجَّرَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَوَصَفَهُ بِالضَّلَالِ.

وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَقُمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: «لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا»؛ يَرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ.

رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَأَهْلُ السُّنَنِ (١).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (٢).

وَرَوَى: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالحَاكِمُ؛ عَنْ جَنْدُبٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَأَنَاحَ رَاحِلَتَهُ، ثُمَّ عَقَلَهَا، ثُمَّ صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أَتَى رَاحِلَتَهُ، فَأَطْلَقَ عَقَالَهَا، ثُمَّ رَكِبَهَا، ثُمَّ نَادَى: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تُشْرِكْ فِي رَحْمَتِنَا أَحَدًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَقُولُونَ: هَذَا أَضَلُّ أَمْ بَعِيرُهُ؟! أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ؟!». قَالُوا: بَلَى.

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٩٧/١٢) (٧٢٥٥)، والبخاري (٦٠١٠)، وأبو داود (٨٨٢)، والترمذي (١٤٧)، وابن ماجه (٥٢٩)، والنسائي (١٢١٦).

(٢) «سنن الترمذي» (٢٧٦/١) (١٤٨).

قَالَ: «لَقَدْ حَظَرْتُ، رَحْمَةُ اللَّهِ وَاسِعَةً، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ مِئَةَ رَحْمَةٍ، فَأَنْزَلَ رَحْمَةً وَاحِدَةً يَتَعَاطَفُ بِهَا الْخَلَائِقُ جَنَّهَا وَإِنْسُهَا وَبَهَائِمُهَا، وَعِنْدَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ، أَتَقُولُونَ هُوَ أَضَلُّ أَمْ بَعِيرُهُ؟!» (١).

قَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ عَلَى تَصْحِيحِهِ (٢).

وَفِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ أُبْلَغَ رَدُّ عَلَى الْكُنْكَوهِ الَّذِي تَحَجَّرَ الْهَدَايَةَ وَالنَّجَاةَ، وَزَعَمَ أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ عَلَى أَتْبَاعِهِ، وَهَذَا مِنْ نَتَائِجِ حُمَقِهِ وَجَهْلِهِ وَضَلَالِهِ.

وَمَنْ الطَّامَّاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي تَرْجُمَةِ الشَّيْخِ أَشْرَفِ عَلِيِّ التَّهَانَوِيِّ الْحَنْفِيِّ الدِّيُونَبَدِيِّ الْجَشْتِيِّ حَكِيمِ الْأُمَّةِ عِنْدَهُمْ! قَالَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ: «وَهُوَ مِنْ كِبَارِ مَشَايِخِ الْحَنْفِيَّةِ الدِّيُونَبَدِيَّةِ التَّبْلِغِيَّةِ الْمَعْرُوفِ فِيمَا بَيْنَهُمْ بِ(حَكِيمِ الْأُمَّةِ)».

ثُمَّ ذَكَرَ فِي (ص ٢١) قِصَّةً لَهُ مَعَ أَحَدِ مُرِيدِيهِ، وَهِيَ أَنَّ الْمُرِيدَ كَتَبَ إِلَيْهِ: «إِنِّي رَأَيْتُ نَفْسِي فِي الْمَنَامِ أَنِّي كُلَّمَا أَسْعَى أَنْ أَقُولَ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا الصَّحِيحُ؛ يَجْرِي عَلَى لِسَانِي بَعْدَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: «أَشْرَفَ عَلِي رَسُولُ اللَّهِ»، فَيُجِيبُ التَّهَانَوِيُّ عَلَى ذَلِكَ وَيَقُولُ: إِنَّكَ تَحْبُنِي إِلَى غَايَةِ الدَّرَجَةِ، وَهَذَا ثَمَرَةُ هَذَا الْحَبِّ وَنَتِيجَتُهُ (٣).

وَقَدْ يَقْصُ هَذَا الْمُرِيدُ فِي خُطَابٍ وَجَّهَهُ إِلَى مُرْشِدِهِ التَّهَانَوِيِّ هَذِهِ الْقِصَّةَ،

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٩/٣١) (١٨٧٩٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٦٦٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٧٦٣٠)، وَقَالَ: الْأَبَانِيُّ: ضَعِيفٌ بَزِيَادَةٍ: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...» وَهُوَ صَحِيحٌ بِدُونِهَا وَبَزِيَادَةٍ أُخْرَى، وَقَدْ مَضَى بِرَقْمِ (٣٨٠)، أَيِ: «صَحِيحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، بِاخْتِصَارِ السَّنَدِ، بِرَقْمِ (٣٦٦). انْظُرْ: «ضَعِيفُ أَبِي دَاوُدَ» (١٠٤١).

(٢) الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٧٦٣٠).

(٣) «بِرْهَان» (فبراير ١٩٥٢ / دَهْلِي / ص ٧).

فيقول بعد ذكر الرؤيا: فاستيقظت من الرؤيا، فلما خطر ببالي خطأ كلمة الشهادة؛ أردت أن أطرح هذا من قلبي، وبهذا القصد جلست، ثم اضطجعت على الشق الثاني، وبدأت أقول: الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأتدارك هذا الخطأ، لكنني أقول: اللهم صل على سيدنا ونبينا ومولانا أشرف علي، والحال أنني مستيقظ الآن، ولست في رؤيا، لكنني مع هذا أنا مضطرب ومجبور ولا أقدر على لساني^(١)!

وجواب الشيخ التهانوي؛ فهو يقول: وكان في هذا تسليّة لك بأن الشخص الذي ترجع إليه هو بعون الله وتوفيقه متبع السنة^(٢).

وقد ردّ الشيخ محمد تقي الدين الهلالي على هذه الطامة في (ص ٦٥) من كتابه «السراج المُنير»، فقال: «هذا كفر من المريد الذي ينبغي أن يسمّى مريدًا - بفتح الميم -، وشيخه شرٌّ منه؛ لأنه أقرّه على الكفر، وكان الواجب على الشيخ - لو كان مُهتديًا سالكا محبّة الصواب - أن يقول لمريده - بل مريده - : تب إلى الله من هذا الكفر؛ فقد أضلّك الشيطان؛ فإن رسول الله لهذه الأمة المُحمّديّة واحد، وهو مُحمّد بن عبد الله بن عبد المطلب - صلوات الله وسلامه عليه، وأعوذ بالله أن أَرْضَى بما جرى على لسانك من نزغات الشيطان»، انتهى.

وذكر مُحمّد أسلم في ترجمة الشيخ أشرف علي التهانوي - أيضًا - أن الأستاذ عبد الماجد دريابادي من خلفاء التهانوي، وكتب إلى مرشده: إنَّ عدم التوجّه في الصلاة مرضٌ قديمٌ، لكنني جرّبتُ أنني ما دمتُ تصوّرتُ جنابك في حالة الصلاة..

(١) «رسالة إمداد تهانه بهون» (شوال ١٣١٥ هـ).

(٢) «رسالة إمداد تهانه بهون» (شوال / ص ٣٤).

توجَّهت في هذه المدَّة، لكنَّ المصيبةَ هي أنَّ هذا تصوُّرٌ لا يبقى إلى وقتٍ طويلٍ، وعلى كلِّ حالٍ، إنَّ كان هذا عملاً محموداً؛ فليصوب من جنابكم، وإلَّا؛ فأحتاط في المستقبلِ».

جوابُ الشَّيخ التَّهَانَوِي: «هذا عملٌ محمودٌ إنَّ لم يطلَّع عليه الآخرون» (١).

قلتُ: هذا جوابٌ خطأ ظاهرٌ؛ لأنَّ استحضارَ المُصَلِّي لصور النَّاس يشغل قلبه عن الحُضور في الصَّلَاة والخُشوع فيها وإقامتها على الوجه المطلوب؛ فهو إذن من الأعمال المذمومة، ومن زعم أنَّه من الأعمال المحمودة؛ فهو جاهلٌ، لا يعرف الفرق بين المحمود وبين المذموم من الأعمال.

وقد ردَّ الشَّيخ مُحَمَّد تَقِي الدِّين الهَلَالِي في (ص ٦٦) من كتابه «السَّراج المُنِير» على كلام عبد الماجد، فقال: «هذا في غاية ما يكون من الضَّلال؛ فإنَّ استحضاره صورة شيخه في الصَّلَاة شركٌ بالله وكفرٌ يشغله عن الله تعالى ويبعده عن الخُشوع الذي هو روح الصَّلَاة».

وهذا النوع من الشُّرك مشهورٌ عند المتصوِّفة أصحاب الطَّرائق القِدَد، وأنا بنفسِي حينَ طلبتُ الوردَ من الشَّيخ عبد الكريم المنصوري لأُباعه على الدخول في الطريقة التَّجَانِيَّة؛ لقنني الأذكارَ، وهي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ مئةَ مرَّةٍ، أَسْتَغْفِرُ اللهُ؛ مئةَ مرَّةٍ، الصَّلَاةُ على النَّبِيِّ بِصَلَاةِ الْفَاتِحِ؛ مئةَ مرَّةٍ. قال لي: وإذا شرعتَ في الذِّكر؛ فلتكن مُستقبلَ القبلة، جالساً كجلوسك للتَّشَهُد، مُغمَض العينين، لا تتكلَّم مع أحدٍ ما دُمْتَ تذكُّر، وتصور بقلبك صورة شيخك الشَّيخ أَحْمَد التَّجَانِي، وجهه أبيض مُشرب

بُحْمَرَةٍ، وله لَحِيَّةٌ بِيضَاءُ، وعلى رَأْسِهِ عِمَامَةٌ! فَكُنْتُ أَفْعَلُ ذَلِكَ، وهو شَرِكٌ وَكَفَرٌ، وَلَكِنَّ التَّجَانِّيْنَ لَا يَأْمُرُونَ بِذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ، فَهَؤُلَاءِ زَادُوا عَلَى شَرِكِهِمْ، فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الضَّلَالِ؛ فَإِنْ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَاسْتَبَدَّلَهُمَا بِأَوْهَامِ الْمُتَصَوِّفَةِ لَمْ يَبْقَ لَهُ دِينٌ وَلَا عَقْلٌ؛ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا صَاحَبَ الصُّوفِيَّةَ مِنَ الصُّبْحِ إِلَى الظُّهْرِ؛ لَذَهَبَ عَقْلُهُ». (١) قَالَ مُحَمَّدٌ تَقِيَ الدِّينَ: وَكَذَلِكَ دِينُهُ وَمَالُهُ يَذْهَبَانِ -أَيْضًا-، وَذَلِكَ هُوَ الْإِفْلَاسُ الْعَظِيمُ، انْتَهَى.

وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي تَرْجُمَةِ الشَّيْخِ مَحْمُودِ حَسَنِ الدِّيُونْبَنَدِيِّ الْحَنْفِيِّ الْجَشْتِيِّ - قَالَ: «وَهُوَ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ دِيُونْبَدٍ وَمَشَايِخِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ» - : أَنَّهُ «كَانَ أَوَّلَ طَالِبٍ فِي مَدْرَسَةِ دَارِ الْعُلُومِ بِدِيُونْبَدٍ، وَقَدْ شَرَّفَهُ وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ إِمْدَادُ اللَّهِ بَيْعَتِهِ وَإِعْطَايَةِ الْخِلَافَةِ وَإِجَازَةِ الْبَيْعَةِ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى طَلَبِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ قَاسِمِ النَّانُوتَوِيِّ، وَأُرْسِلَ إِلَى الْهِنْدِ إِجَازَتُهُ مَكْتُوبَةً -أَيْضًا-».

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِيَ الدِّينِ الْهَلَالِي: «هَذِهِ الْبَيْعَةُ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا أَصْحَابُ الطَّرَائِقِ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ وَالْإِجَازَةِ فِي إِعْطَائِهَا؛ كُلُّ ذَلِكَ ضَلَالٌ مُبِينٌ، فَلَا تَوْجَدُ فِي الْإِسْلَامِ بَيْعَةً؛ إِلَّا بَيْعَةَ الصَّحَابَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَيْعَةَ الْمُسْلِمِينَ لِخُلَفَائِهِمْ»، انْتَهَى.

وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ -أَيْضًا- فِي تَرْجُمَةِ الشَّيْخِ مَحْمُودِ حَسَنِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الشَّيْخِ فَتْحِ الدِّينِ (لَا تُلْفُور) فِي رِسَالَةٍ يَقُولُ فِيهَا: «اقْرَءُوا وَاحِدًا وَمِئَةَ مَرَّةٍ: يَا حَيُّ! يَا قَيُّومُ! بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ؛ بِالْجَهْرِ، وَلِيَكُنْ ضَرْبٌ يَا حَيُّ عَلَى الْقَلْبِ، وَقُلْ لَزَوْجَتِكَ أَنْ تَقْرَأَ

(١) «تلبیس إبلیس» لابن الجوزي (ص ٣٢٧).

الاسم الذاتي - أي: الله - أربعة آلاف مرة في كل يوم وليلة، في أوقات مختلفة» (١).

قال الشيخ محمد تقي الدين الهلالي: «وهاتان بدعتان كِلتاها ضلالٌ، فتحديدهُ ذَكَرَ (يا حيُّ! يا قيُّومُ!) بعددٍ لم يُحدِّدهُ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بدعةً ضلالةً، وتحديدُهُ لذكرِها بالجهر بدعةً ضلالةً، وأمرُهُ أَنْ يجعلَ (يا حيُّ!) على قلبه بدعةً ضلالةً، واقتصارُهُ على ذِكْرِ اسمِ الجلالة مفردًا بدعةً ضلالةً، وذِكْرُ اسمِ الجلالة (الله) كلمةً واحدةً دونَ أَنْ تتألفَ منها جملةٌ، بدعةً ضلالةً، وليسَ بكلامٍ في أيِّ لغةٍ؛ لأنَّ السُّنَّةَ جاءتْ أَنْ يُذكرَ اللهُ تعالى بكلامٍ له معنى، والكلمة الواحدة لا معنى لها؛ فَ (الحَمْدُ لله) ذكرٌ له معنى؛ لأنَّه مؤلَّفٌ من مبتدأٍ وخبر، و(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) ذكرٌ له معنى كذلك، و(اللهُ أَكْبَرُ) ذكرٌ له معنى كذلك، و(سُبْحَانَ اللهِ) ذكرٌ له معنى، وهو تنزيهُ اللهِ عن كلِّ ما لا يليقُ بجلاله وكماله، ولم يَجِْ ذكر (الله، الله) كلمةً واحدةً في كتابِ اللهِ ولا في سُنَّةِ رسوله، وجُهِلَ الْمُتَصَوِّفَةُ يستعملونَ ذلك، وهو من بدعِهِم المُنكَرَةِ»، انتهى.

ومن أكبر الطامات ما ذكره محمد أسلم في (ص ١٨) عن محمود حسن أنه زاد في آية من القرآن زيادة من عنده يعارض بها قول من يقول بالمنع من التقليد.

قال محمد أسلم في ذكر أقوال محمود حسن ومعارفه ما نصه: «استدلَّه بالآية المحرَّفة».

ثم قال: «كلُّ واحدٍ يعرفُ الشيخَ محمودَ حسنَ ديوبندي، يُسمُّونه شيخَ الهند، الَّذي كَتَبَ كتابَ «إيضاح الأدلة» ردًّا على عالمٍ سلفيٍّ استدلَّ على ردِّ التقليد بآية: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ

وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿[النساء: ٥٩]﴾، فقام الشيخ محمود حسن ردًا على العالم المذكور، واستشهد بنفس الآية على ادّعائه، لكن زاد فيها: (والى أولى الأمر منكم)! زاعمًا أن هذا من الآية، مع أنه ليس من الآية، ثم قال: هذا هو السبب لقوله تعالى: «فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول [والى أولى الأمر منكم].. والظاهر أن أولى الأمر في هذه الآية هم غير الأنبياء، فانظر إلى الآية؛ اتضح بها أن الأنبياء وأولى الأمر كلهم يجب اتباعهم، ثم بدأ معترضًا: إنك قد عرفت ﴿فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ [النساء: ٥٩]، ولم تعرف إلى الآن أن القرآن الذي وجدت فيه هذه الآية توجد فيه الآية المذكورة التي استدلت بها، وليس بعجيب أن ترى التعارض بين الآيتين جهد عادتك، فتفتي بأن تكون إحداهما ناسخة والأخرى منسوخة»، انتهى.

قال محمد أسلم: «ويثار السؤال على هذا الاستدلال بأن الآية الثانية التي زاد فيها الشيخ محمود حسن الديوبندي واستدل بها في أي جزء من القرآن وفي أي مصحف؟! وقد نشر الكتاب باسم الشيخ محمود حسن، والأغلب أنه نشر في قيد حياته، وقرأه تلامذته الأجلاء من العلماء والمشايخ من الديوبنديين وجماعة التبليغ؛ فهل وفق أحد أن يقوم بإصلاح هذه الهفوة (التحريف)؟!».

ثم قال محمد أسلم: «قد مرّ بكم قصة الاحتجاج بالآية التي لا نجدُها في المصحف الموجود بين أيدينا، قد تولاه الشيخ محمود حسن الحنفى الديوبندى الجشتى المعروف بينهم بـ(شيخ الهند)، وهو أستاذ لمحمد إياس مؤسس جماعة التبليغ» انتهى كلام محمد أسلم.

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي: «هَذَا الْكَلَامُ وَاضِحٌ كَامِلٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَرْحٍ وَتَعْلِيقٍ، فَمَنْ بَلَغَ بِهِ التَّعَصُّبُ وَالتَّقْلِيدُ الْأَعْمَى إِلَى أَنْ يَزِيدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؛ فَقَدْ بَلَغَ فِي الضَّلَالِ كُلِّ مَبْلَغٍ»، انْتَهَى.

قُلْتُ: مَا فَعَلَهُ مُحَمَّدٌ حَسَنٌ مِنَ الزِّيَادَةِ فِي الْقُرْآنِ لَيْسَ بِهِفْوَةً فَقَطْ، وَإِنَّمَا هُوَ كُفْرٌ صَرِيحٌ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ حَكَمَ اللَّهُ بِكُفْرِ مَنْ كَذَبَ عَلَيْهِ، وَوَصَفَ الْكَاذِبِينَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُمْ مَنْ أَظْلَمَ الظَّالِمِينَ، وَتَوَعَّدَهُمْ بِأَشَدِّ الْوَعِيدِ: فَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الزُّمَرِ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٣٢].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٨].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمُ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ﴾ [الأعراف: ٣٧] الْآيَةُ.

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣] الْآيَةُ.

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّحْلِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَّعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ١١٦، ١١٧].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الزُّمَرِ: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] الْآيَةُ.

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤْنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنْ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ طه: ﴿قَالَ لَهُم مُوسَى وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩] الآية.

وَرَوَى: الترمذي، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه»؛ عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «سِتَّةٌ لَعْنَتُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ، وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٍ (وَذَكَرَ مِنْهُمْ: الزَّائِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ)» (١).
صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَالذَّهَبِيُّ (٢).

وَرَوَى الْحَاكِمُ -أَيْضًا- عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ (٣).
وَقَدْ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَرْبَهَارِيُّ فِي كِتَابِ «شَرْحِ السُّنَّةِ»: «اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا إِلَّا أَنْ يَجْهَدَ شَيْئًا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ أَوْ يَزِيدَ فِي

(١) أخرجه الترمذي (٢١٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٨٨٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٧٤٩)، والحاكم في «المستدرک» (٣٩٤١)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (٣٢٤٨).

(٢) الحاكم في «المستدرک» (٣٩٤١).

(٣) الحاكم في «المستدرک» (٣٩٤٠).

كَلَامِ اللَّهِ أَوْ يَنْقُصَ أَوْ يُنْكَرَ شَيْئًا مِمَّا قَالَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ أَوْ شَيْئًا مِمَّا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، انتهى (١).

وَإِذَا عُلِمَ هَذَا؛ فَلْيُعْلَم - أَيْضًا - أَنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا كِتَابَ مَحْمُودَ حَسَنٍ مِنْ تَلَامِيذِهِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ مُشَايخِ الدِّيُونَدِيِّينَ وَجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، وَاطَّلَعُوا عَلَى مَا وَقَعَ فِي الْكِتَابِ مِنَ الزِّيَادَةِ فِي الْقُرْآنِ، وَلَمْ يَنْكَرُوا ذَلِكَ، وَلَمْ يَغَيِّرُوهُ: أَنَّهُمْ شُرَكَاءُ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ فِيمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالظُّلْمِ وَالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ؛ لِأَنَّ الرَّاضِيَ بِالذَّنْبِ كِفَاعِلِهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ﴿[النساء: ١٤٠].

وَقَدْ وَقَعَ مِنْ مَحْمُودَ حَسَنٍ - أَيْضًا - تَحْرِيفُ كَلِمَةٍ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، وَذَلِكَ جَرْمٌ كَبِيرٌ وَجَرَاءَةٌ عَظِيمَةٌ.

قَالَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ١٨ - ١٩) مِنْ كِتَابِهِ «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ» مَا نَصَّهُ:

«تَحْرِيفُ الْحَدِيثِ عَلَى يَدِ الْعَالِمِ الدِّيُونَدِيِّ التَّبْلِيغِيِّ: وَإِلَيْكَ مَا حَدَّثَ قَبْلَ أَشْهَرٍ مِنْ كَشْفِ السُّتَارِ عَنِ التَّحْرِيفِ الْوَاقِعِ الْإِحْتِجَاجُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، فَيَقُولُ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ سُلْطَانُ مَحْمُودَ بِجَلَالِ بَوْرِيرٍ وَالْأَمْلَتَانِ بَاكِسْتَانِ:

قَدْ قَرَأْتُ رِسَالَةً بِعُنْوَانِ «حَقِيقَةُ كَذِبِ مَنْكَرِي التَّقْلِيدِ»، تَحْتَوِي عَلَى خَمْسِ صَفَحَاتٍ، وَخَلَّصْتُهَا أَنَّ صَلَاةَ التَّرَاوِيحِ عِشْرُونَ رَكْعَةً وَلَيْسَتْ ثَمَانِي رَكْعَاتٍ، وَقَدْ

وردَ على الصَّفحة الخامسة من هذه الرِّسالة ألفاظُ الحديثِ من كتابِ أبي داودَ هكذا: «عن الحسن: أنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ جمعَ النَّاسَ على أبيِّ بنِ كعبٍ، فكانَ يصليُّ لهم عشرينَ ركعةً» (أبو داود).

وإلَيْكم نصُّ الحديثِ من كتابِ أبي داودَ، فجاءَ فيه: «عن الحسن أنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنه جمعَ النَّاسَ على أبيِّ بنِ كعبٍ، فكانَ يصليُّ لهم عشرينَ ليلةً، ولا يَقتُ بهم إلا في النِّصفِ الباقي، فإذا كانتِ العِشرُ الأواخرُ؛ تخلفَ فصلِّي في بيته، فكانوا يقولون: أبَقَ أبيُّ» (١).

وإتيانَ لفظِ (ركعة) بدلَ (ليلة)، والاحتجاجُ بهذا اللفظِ لإثباتِ ركعاتِ التَّراويحِ عشرينَ ركعةً: تحريفٌ هامٌّ في كتابِ ديني ممَّا يُخجلُ منه» (٢).

ثمَّ قالَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ: «متى وقعَ هذا التَّحريفُ؟ ومنَ قامَ به؟ والنُّسخُ المطبوعَةُ المَوجودةُ إلى سنة ١٣١٨ هـ لكتابِ أبي داودَ يَوجدُ في كلِّ هذه النُّسخِ كلمةُ عشرينَ ليلةً مطبوعَةً، ولمَ تَوجدُ آيَةُ إشارَةٍ لاختلافِ النُّسخِ، فلمَّا نُشر «سننُ أبي داود» بحاشيةِ الشَّيخِ محمودِ حسن، قامَ ناشروه بأنفسهم - أو بمَشورةِ أحدٍ من النَّاسِ - بإدخالِ كلمةِ ليلةٍ في المَثْنِ، وجعلوا عليها علامةً، وكتبوا على الحاشيةِ: «ركعة»، ولمَّا طبعَ الكتابُ بِتَحشيةِ الشَّيخِ فخرِ الحسنِ؛ ثَبَّتُوا في هذه النُّسخةِ لفظَ: «ركعة» في

(١) أخرجه أبو داود (١٤٢٩)، والبيهقي في «الصغرى» (٧٨٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» برقم (٦٩٤١)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف أبي داود» (٢٥٨).

(٢) «نعم الشهود على تحريف الغالين في سنن أبي داود» (ص ٣٢) للشَّيخِ المحدثِ سلطان محمود، جلال بوربير والأملتان - باكستان.

متن الكتاب، وجعلوا علامةً في النسخة (ن)، وكتبوا على الحاشية: «ليلة»، وهذا ليُعَمَّ التأثير أنَّ هناك اختلاف النسخ، وكان المقصود من هذا العمل أن يتأثروا بأن بعض نسخ أبي داود قد توجَد فيها كلمة «عشرين [ركعة]»؛ لكي يستدل بهذا الحديث على إثبات ركعات التراويح عشرين [ركعة]»^(١).

قال الشيخ محمد تقي الدين الهلالي: «هذه زلَّةٌ عظيمةٌ صدرت من هذا الرجل، فأبدل: «ليلة» بـ: «ركعة»، ولم يستحي من الله ولا من الناس»، انتهى.

قلت: في إقدام محمود حسن على التحريف في «سنن أبي داود» دليل على أنه لا أمانة له.

وقد روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ»، وهو حديث حسن.

رواه الإمام أحمد من حديث أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢)، ورواه الطبراني من حديث أبي أمانة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣).

ومن هوس الشيخ محمد إلياس مؤسس جماعة التبليغ ما ذكره محمد أسلم في (ص ٢٤): «أنَّ الشيخ زكريا حرَّر شهادة الإجازة والخلافة التي أعطاها الشيخ

(١) «نعم الشهود على تحريف الغالين في سنن أبي داود» (ص ٩) للشيخ المحدث سلطان محمود، جلال بوربير والأملتان - باكستان.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٧٥ / ٩) (١٢٣٨٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٣٣٥)، والطبراني في «الأوسط» (٢٦٠٦) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٧١٧٩).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٧٩٨) عن أبي أمانة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إلياس لولده الشيخ محمد يوسف، فقال فيه: أنا أُجيزُ هؤلاء للبيعة، فأضاف فيها الشيخ محمد إلياس وأملى: وأنا أُجيزُها نيابةً عن الرسول صلى الله عليه وسلم» (١).

قال الشيخ محمد تقي الدين الهلالي في الرد على هذه الجملة: «إنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم بريءٌ من بدع المتصوفة، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (٢).

وقد تقدّم قريباً قول الهلالي: «إنَّ البيعة التي يستعملها أصحاب الطرائق من المتصوفة، والإجازة في إعطائها؛ كل ذلك ضلالٌ مُبينٌ؛ فلا توجد في الإسلام بيعةٌ إلا بيعة الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم وبيعة المسلمين لخليفتهم»، انتهى.

قلتُ: إنَّ دعوى النيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم في إجازة البيعة والخلافة التي يستعملها الصوفية وأتباعهم من التبليغيين خطيرةٌ جداً.

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ؛ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

رواه: الإمام أحمد، والبخاري، وأبو داود، وابن ماجه، وابن حبان في «صحيحه»؛ من حديث أبي مسعود البدر رضي الله عنه (٣).

(١) «سيرة محمد يوسف» (ص ١٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٩).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٣١٨/٢٨) (١٧٠٩٠)، والبخاري (٣٤٨٣)، وأبو داود (٤٧٩٧)، وابن ماجه (٤١٨٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٠٧)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٢٢٣٠).

وَالْمَعْنَى عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ: أَنَّ مَنْ لَا يَمْنَعُهُ الْحَيَاءُ يَقُولُ وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَلَا يُبَالِي بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ السَّيِّئَةِ مِنَ الْمَحَارِمِ وَالْمَآثِمِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ مُطَابِقٌ لِحَالِ الَّذِي ادَّعَى النِّيَابَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَثْنَاءِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَلَيْسَ لَهُ مُسْتَنْدٌ فِيمَا ادَّعَاهُ سِوَى الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ ادَّعَى النِّيَابَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِجَازَةِ الْبَيْعَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ بَدْعِ الصُّوفِيَّةِ وَأَتْبَاعِهِمْ مِنَ التَّبْلِغِيِّينَ وَشَرَعِهِمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، وَلَمْ يُبَالِ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى الْمَكْذُوبَةِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ لِلْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ، وَالْأَمْرِ بِرَدِّهَا، وَالْحَثِّ عَلَى التَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ.

قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَطَبَ؛ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ، يَقُولُ: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّأَكُمْ، وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالدَّارِمِيُّ^(١).

وَرَوَى: الْإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، وَأَهْلُ السُّنَنِ؛ عَنِ الْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ؛ تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٣٧/٢٢) (١٤٣٣٤)، ومسلم (٨٦٧)، وابن ماجه (٤٥)، والدارمي (٢١٢).

بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» (١).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (٢).

وَصَحَّحَهُ -أَيْضًا-: ابْنُ حَبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالذَّهَبِيُّ.

وَرَوَى: الْإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَه؛ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ» (٣).

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ وَالبُخَارِيِّ تَعْلِيْقًا مَجْزُومًا بِهِ: (٤) «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ»؛ أَي: مَرْدُودٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «مَنْ صَنَعَ أَمْرًا مِنْ غَيْرِ أَمْرِنَا؛ فَهُوَ مَرْدُودٌ» (٥).

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

وَقَدْ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى عِدَّةٍ فَوَائِدَ يَنْبَغِي الْإِعْتِنَاءُ بِهَا:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: النَّصُّ عَلَى أَنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنَّ خَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٧٥ / ٢٨) (١٧١٤٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٦)، وَابْنُ مَاجَه (٤٢)، وَالدَّارِمِيُّ (٩٦)، قَالَ الْأَلْبَانِيُّ: صَحِيحٌ. انْظُرْ: «صَحِيحُ الْجَامِعِ» (٢٥٤٩).

(٢) التِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٦).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٩٧)، وَمُسْلِمٌ (١٧١٨).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٠٧ / ٤٠) (٢٤٤٥٠)، وَمُسْلِمٌ (١٧١٨)، وَالبُخَارِيُّ (٦٩ / ٣) مَعْلَقًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ.

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٠٧ / ٤٠) (٢٤٤٥٠).

رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وفي هذا النصّ أبلغُ حثٍّ على التمسُّك بالقرآن والافتداء
برسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والأخذ بهديه.

الثانية: النصّ على أن شرَّ الأمور مُحدثاتها. وفي هذا النصّ أبلغُ تحذيرٍ من
المُحدثات.

الثالثة: النصّ على أن كلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ.

الرابعة: الحثُّ على الأخذ بسُنَّةِ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسُنَّةِ الخلفاء
الراشدين المَهْدِيِّين والتمسُّك بها والعَضُّ عليها بالنواجذ.

الخامسة: التحذيرُ من المُحدثاتِ على وجهِ العموم.

السادسة: الأمرُ برَدِّ المُحدثات والأعمالِ التي ليسَ عليها أمرُ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا يشملُ جميعَ البدعِ التي أُحدثتْ في الإسلام، ومنها طرقُ
الصُّوفِيَّةِ وَالتَّبَلِغِيِّينَ وما يستعملونه من الإجازةِ للبيعةِ والخِلافةِ المبتدعةِ، فكلُّ ذلك
يجبُ رُدُّه؛ عملاً بأمرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برَدِّ المُحدثات من غيرِ استثناءٍ.

السابعة: بطلانُ دَعْوَى مَنْ ادَّعى النِّبَاةَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إجازةِ البيعةِ
والخِلافةِ الصُّوفِيَّةِ التَّبَلِغِيَّةِ؛ لأنَّ هذه الدَّعْوَى تُعارضُ ما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من التحذيرِ من المُحدثاتِ والأمرِ برَدِّها، وما عارضَ أمرَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنه يجبُ رُدُّه واطِّراحُه.

ومن سخافاتِ مشايخِ التَّبَلِغِيِّينَ وَهُوسِهِم ما ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٣٤)
عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ زَكْرِيَّا الكاندهلوي^(١) السهارةفوري الحنفي الديوبندي الجشتي

(١) هو محمد زكريا بن محمد يحيى بن إسماعيل الكاندهلوي المدني، ولد لإحدى عشرة ليلة

النقشبندى، ويُعرفُ عندهم بـ(ريحانة الهند) و(بركة العصر) و(المحدث الكبير) و(شيخ الحديث).

قال مُحَمَّدٌ أَسْلَم: «وَهُوَ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ دِيوبَنْد، وَشَيْخُ الْمَشَايخِ، وَالْمُشْرِفُ الْأَعْلَى لَجْمَاعَةِ التَّبْلِيغِ».

ثُمَّ ذَكَرَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ رِسَائِلِهِ: «إِذَا وَصَلْتَ إِلَى حَضْرَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَقُلْ لَهُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ: إِنَّهُ سَلَّمَ عَلَيْكَ كَلْبٌ هِنْدِيٌّ (يَصِفُ نَفْسَهُ بِالْكَلْبِ!)، وَإِنْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ بِأَدَبٍ بَالِغٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ: إِنَّ هَذَا النَّجَسَ لَا يَلِيقُ لَهُ أَنْ يَسَلَّمَ عَلَيْكَ، لَكِنَّكَ رَحْمَةٌ لِلْعَالَمِينَ، وَلَا مَلْجَأَ لِهَذَا النَّجَسِ إِلَّا إِلَى رَأْفَةِ نَظَرَتِكَ».

قُلْتُ: هَذَا الْكَلَامُ السَّخِيفُ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ رَجُلٍ قَدْ بَلَغَ النِّهَايَةَ فِي السُّخْفِ وَالرُّعُونَةِ، وَيُنْبَغِي أَنْ يَعِدَّ قَائِلُهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ رُفِعَ عَنْهُمْ الْقَلَمُ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ لَا يَرْضَى لِنَفْسِهِ أَنْ يَقُولَ لَهُ أَحَدٌ: أَنْتَ كَلْبٌ، أَوْ أَنْتَ نَجَسٌ؛ لِأَنَّ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ مِنْ أَقْبَحِ صِفَاتِ الذَّمِّ الَّتِي لَا يَرْضَى بِهَا عَاقِلٌ لِنَفْسِهِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَصِفَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ مِنْهَا، وَقَدْ ضَرَبَ اللَّهُ تَعَالَى مَثَلَ الْكَلْبِ لِلَّذِي آتَاهُ آيَاتِهِ فَاَنْسَلَخَ مِنْهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

قال ابن كثير: «أي: ساء مثلهم أن شُبِّهوا بالكلاب التي لا همة لها إلا في

تحصيل أكلة أو شهوة، فمن خرج عن حيز العلم والهدى، وأقبل على شهوة نفسه، واتبع هواه؛ صار شبيهاً بالكلب، وبئس المثل مثله»، انتهى^(١).

وأما صفة النجس؛ فإن الله تعالى وصف بها المشركين، فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨].

وقد دلت الآية الأولى على الذم البليغ لمن اتصف بصفة الكلاب، ومن قال عن نفسه: إنه كلب! فهو أولى بالذم والتقريع.

ودلت الآية الثانية على الذم البليغ للمشركين، ومن تشبه بقوم ووصف نفسه بصفتهم؛ فهو ملحق بهم؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ».

رواه: الإمام أحمد، وأبو داود؛ بأسانيد جيدة؛ من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما^(٢).

وأما قوله: «إنه لا ملجأ لهذا النجس إلا إلى رافة نظرتك».

فجوابه أن يقال: هذا من الشرك الأكبر؛ لأن الله تعالى قال لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١].

قال ابن جرير: «لأن الذي يملك ذلك الله الذي له ملك كل شيء»، انتهى^(٣).

وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يملك في حياته ضرًّا ولا رشدًا لغيره؛ فبعد

(١) «تفسير ابن كثير» (ص ٤٦٢).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٢٣/٩) برقم (٥١١٤)، وأبو داود (٤٠٣١)، والطبراني في «الكبير» (١٤١٠٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦١٤٩).

(٣) «تفسير الطبري» (٢٣/٦٦٩).

مما تَه أولى أن لا يملك ذلك لأحد، وبهذا يُعلم أن ما جاء في كلام زكريا من تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بالالتجاء إلى رافة نظريته إنما هو محض الشرك الأكبر. ومن شركيات مشايخ التبليغيين ما ذكره محمد أسلم في (ص ٢٩) عن الشيخ محمد يوسف البنوري الحنفي الديوبندي الجشتي^(١)، وهو من كبار علماء ديوبند وجماعة التبليغ.

قال محمد أسلم: «لما أراد الاضطلاع بعلم قمع الأمراض؛ حصل له في هذا العلم كعب عالٍ لدرجة أنه بمحض إرادته كان المريض يعود صحيحاً كأنه لم يكن به شيء من المرض أبداً».

قال: «ولما وضع قدمه في علم استحضار الأرواح؛ رأى من غرائب القوة الروحية وتكشف عليه من عجائب عالم الأرواح ما يثير الدهشة».

قال: «وكان يثني على ابن عربي الصوفي ثناءً عاطراً».

قلت: أمّا ما ذكره عن البنوري من شفاء المرض بمحض إرادته؛ فهذا لا يمكن أن يقع له ولا لغيره من سائر الخلق؛ لأن شفاء الأمراض بمحض الإرادة من خصائص الرب التي لا يقدر عليها غيره.

كما قال تعالى مخبراً عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام: أنه قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدًا قَلِيلًا مَا نَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢].

(١) هو محمد يوسف البنوري الحنفي الديوبندي الجشتي ابن محمد الياس الكندهلوي.

ففي هاتين الآيتين النصُّ على أنَّه لا يكشفُ السُّوءَ - الَّذي هو الضُّرُّ - ولا يشفي من الأمراضِ؛ إِلَّا اللهُ تَعَالَى.

وفيهما -أيضاً- أبلغ ردُّ على مَنْ زعم أنَّ أحدًا غيرَ الله يقدرُ على كشفِ السُّوءِ وشفاءِ الأمراضِ بمحضِ إرادته.

وقد جاءتِ النصوصُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنحوِ ما جاء في القرآن.

قالت عائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْقِي بِهِ الرُّقِيَّةَ: «أَذْهِبِ الْبَأْسَ رَبَّ النَّاسِ، بِيَدِكَ الشِّفَاءُ، لَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا أَنْتَ». رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ^(١).

وعنها رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا عَادَ مَرِيضًا؛ قَالَ: «أَذْهِبِ الْبَأْسَ رَبَّ النَّاسِ؛ وَاشْفِ؛ إِنَّكَ أَنْتَ الشَّافِي، وَلَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ؛ شِفَاءٌ لَا يُغَادِرُ سَقَمًا».

رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٢).

وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ^(٣).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٨٢ / ٤٠) (٢٤٢٣٤)، والبخاري (٥٧٤٤)، ومسلم (٢١٩١).
(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠٥ / ٤٠) (٢٤١٧٥)، والبخاري (٥٦٧٥)، ومسلم (٢١٩١)، وابن ماجه (٣٥٢٠).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٩ / ٢) (٥٦٥)، والترمذي (٣٥٦٥)، وقال: حديث حسن غريب، وأخرجه البزار في «مسنده» (٨٤٧)، والطبراني في «الدعاء» (١١٠٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» برقم (٢٣٥٧٤).

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ» (١).

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُهُ - أَيْضًا - (٢).

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (٣).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ ذَلِكَ - أَيْضًا -.

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ.

وَعَنْ أُمِّ جَمِيلٍ بِنْتِ الْمُجَلِّلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ - أَيْضًا - (٤).

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ».

وَعَنْ صَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: (فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا

فِي قِصَّةِ الْغُلَامِ الَّذِي كَانَ يَبْرَأُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَيُدَاوِي النَّاسَ مِنْ سَائِرِ الْأَدْوَاءِ، وَفِيهِ أَنَّ الْغُلَامَ قَالَ لِلْمَلِكِ وَجَلِيسِهِ): «إِنِّي لَا أَشْفِي أَحَدًا، إِنَّمَا يَشْفِي اللَّهُ».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ (٥).

(١) الترمذي (٣٥٦٥)، وقال: حديث حسن غريب.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٢/٢٠) (١٢٥٣٢)، والبخاري (٥٧٤٢)، وأبو داود (٣٨٩٠)، والترمذي (٩٧٣).

(٣) قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (٩٧٣).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١٩١/٢٤) (١٥٤٥٣)، والطبراني في «الكبير» (٩٠٢)، والطيالسي في «مسنده» (١٢٩٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩٧٧)، وذكره الألباني في «صحيح السيرة النبوية» (ص ١٨٧).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٤١٣/٣) (٢٣٩٣١)، ومسلم (٣٠٠٥).

وقد دلت هذه الأحاديث على أَنَّ الشِّفاء بيد الله تَعَالَى؛ فهو الَّذِي يشفي ويكشفُ البأسَ بمحضِ الإرادةِ دونَ مَنْ سِواه.

وفيها أبلغُ ردٌّ على الدَّجَّالِ البنوري وعلى كُلِّ مَنْ زعمَ أَنَّ أحدًا من المخلوقين يقدِرُ على شفاءِ الأمراضِ بمحضِ إرادته.

ولا يستبعدُ مِنَ البنوري أَنَّهُ كَانَ يَسْتَعِينُ بِالشَّيَاطِينِ فِي عِلاجِ المَرَضِ، فيعالجون المريضَ مِنْ حيثُ لا يعلم المريضُ بعلاجِهِمْ لَهُ، ولا يَعْلَمُ بِذلكَ غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ، فيظنُّونَ أَنَّ الشِّفاءَ حَصَلَ للمريضِ بمحضِ إرادةِ البنوري، وإنَّما ذلكَ مِنْ أَعْمَالِ الشَّيَاطِينِ، وعلاجِهِمْ للمريضِ؛ ليفتنوا البنوري ويفتنوا المَرَضَى وغيرِهِمْ مِنَ الجَهَّالِ ويوقعونَهُمْ فِي الغُلُوِّ والإِشْرَاقِ بِاللَّهِ.

ومِمَّا يدلُّ على أَنَّ البنوري كَانَ يَسْتَعِينُ بِالشَّيَاطِينِ فِي عِلاجِ المَرَضَى ما سيأتي عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحْضِرُ الأرواحَ، وذلكَ مِنْ أَعْمَالِ الشَّيَاطِينِ.

ويدلُّ على ذلكَ -أَيْضًا- أَنَّهُ كَانَ يَعِظُّ ابنَ عَرَبِيٍّ إمامَ القائلينَ بوحدةِ الوجودِ، وَمَنْ كَانَ يَعِظُّ ابنَ عَرَبِيٍّ؛ فلا يُسْتَبَعَدُ أَنْ تخدمَهُ الشَّيَاطِينُ وتقضي حوائجَهُ لتفتنه بابتِ عَرَبِيٍّ وتوقعه فِي مذهبه الخبيثِ.

وأما ما ذكره عَنْهُ مِنْ استحْضارِ الأرواحِ؛ فهو يَحْتَمِلُ أَحَدَ شَيْئَيْنِ، كِلَاهُمَا مِنْ أَعْمَالِ الشَّيَاطِينِ:

أحدهما: استحضارُ الجنِّ وجمعُهُمْ عنده إِذا احتاجَ إِلَى ذلكَ، ولا يَتَأَتَّى جمعُهُمْ واستحضارُهُمْ إِلَّا بالتَقَرُّبِ إِلَى أَكابرِهِمْ وساداتِهِمْ بما يحبُّونه مِنَ الإلتجاءِ إِلَيْهِمْ والعملِ بما يأمرونَ بِهِ مِنَ الشُّرْكِ والفُسوقِ والمَعَاصِي.

والثاني: ما يزعمونه من استحضار أرواح الموتى، وهو من أعمال الشياطين التي يعملونها لأوليائهم من الإنس ليضلّوهم ويضلّوا الجهال على أيديهم، فيتمثلون لهم في صور الأموات من أقاربهم وغيرهم ممّن يطلبون تحضيره، فيظنّ الجهال أنّهم يرون أرواح الموتى، وإنّما هم يرون الشياطين الذين يتمثلون لهم في صور الموتى.

وقد جاء إبليس إلى كفّار قريش يوم بدر في صورة سراقه بن مالك بن جعشم، فلم يشكّ كفّار قريش أنّه سراقه بن مالك، وجاء معه جنوده في صور رجال بني مدلج، فلم يشكّ كفّار قريش أنّهم بنو مدلج، ولمّا رأى عدو الله الملائكة تنزل من السماء مدداً لرسول الله صلى الله عليه وسلّم؛ نكص على عقبه، وتبرأ من قريش، وفر عنهم هو وجنوده، وقصّتهم مشهورة، وقد ذكرها كثير من المفسرين وأصحاب السير.

ومن المستحسن أن أذكرها هنا قصّة ظريفة وقعت لبعض الأذكاء^(١) مع الذين يزعمون أنّهم يستحضرون أرواح الموتى، وذلك أنّه أتى إليهم، فقال لهم: أريد أن تحضروا لي أمّي التي قد ماتت منذ سنين كثيرة، فأحضروا له شيطاناً في صورة أمّه وهيئتها، فكلمه الشيطان بلسان أمّه الذي كان يعرفه، وأخبره بأشياء كان يعرفها من أمّه، حتّى كأنّه كان يخاطب أمّه وتخاطبه، فلمّا رأى ذلك؛ أراد أن يمتحنهم بما يظهر به عجزهم، فقال لهم: أريد أن تحضروا لي رجلاً قد مات منذ ألف وثلاث مئة سنة وزيادة سنين أكثر من ثلثي قرن، واسم هذا الرجل محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب - يعني: رسول الله صلى الله عليه وسلّم -، وكان هذا الذكيّ يعلم بما جاء في الأحاديث الصحيحة أنّ الشيطان لا يستطيع أن يتشبه بالنبي صلى الله عليه وسلّم، فوعده بإحضاره،

(١) هو من أحفاد الملك عبد العزيز آل سعود، ولا حاجة إلى ذكر اسمه.

ثم قالوا له: إننا لم نقدر على إحضار هذا الرجل، فتبيّن لهذا الذكي أن أفعالهم كلها من المخرقة والتّضليل، وجعل يذكر ذلك للنّاس ليحذروا منهم.

وأما ما ذكر عن البنوري من الثّناء العاطر على ابن عربي؛ فهو من أوضح الأدلّة على زندقته؛ لأنّ ابن عربي هو إمام القائلين بوحدة الوجود، وأهل هذا المذهب من أكفر أهل الأرض، وقد قال المحقّقون من أكابر العلماء: إنّ ابن عربيّ زنديقٌ كافرٌ. وقال بعضهم: إنّهُ أكفر من اليهود والنّصارى. وكُتِبَ مملوءةً بالكفر، وقد قال الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»: «ومن أردأ تواليفه كتابُ «الفصوص»، فإن كان لا كفر فيه؛ فما في الدنيا كفرٌ، نسأل الله العفو والنّجاة، فوا غوثاهُ بالله»، انتهى^(١).

وإذا علّم هذا؛ فليعلّم -أيضاً- أنّه لا يمدح ابن عربيّ ويثني عليه بالثناء العاطر إلّا من هو متّبِع له على القول بالاتّحاد الذي هو من أخبث أنواع الكفر.

ومن هوسِ البنوري وحماقته ما ذكره عنه مُحمّد أسلم في (ص ٢٩): أنّه زعم أنّه قرأ على الإمام البخاريّ «صحيحه» في المنام وأخذ منه الإجازة، كما أنّه قرأ على الحافظ بدر الدّين العينيّ كتابه «عمدة القاري»، وعلى الحافظ ابن حجر العسقلاني كتابه «فتح الباري» وأخذ منه الإجازة.

قال مُحمّد أسلم: «وكلُّ هذه عجائب الرّؤيا أو المُكاشفة أو المُراقبة».

قلت: بل هذا هذيان الذي فقد العقل، وقد يكون من التحلّم الذي ورد الوعيد الشّديد عليه.

قال مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ: «وَرَأَى فِي الْمَنَامِ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ: يَا تَيْكَ شَخْصٌ يَبْقُرُ بَطْنَكَ وَيُخْرِجُ أَمْعَاءَكَ فَيَنْظِفُهَا ثُمَّ يَعِيدُهَا إِلَى مَحَلِّهَا وَيَخِيطُهَا، وَهَذَا الرَّجُلُ يَكُونُ نَوْرَانِيًّا، وَيَكُونُ سَكِينُهُ -أَيْضًا- نَوْرَانِيًّا».

قُلْتُ: وَهَذَا -أَيْضًا- مِنْ جَنْسِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْهَذْيَانِ الَّذِي لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ إِلَّا مَنْ هُوَ فَاقِدُ الْعَقْلِ.

وَذَكَرَ عَنْهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ -أَيْضًا- فِي آخِرِ (ص ٢٩) وَأَوَّلِ (ص ٣٠) أَنْوَاعًا مِنَ الْهَذْيَانِ الَّذِي يَشْمُزُّ مِنْ سَمَاعِهِ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ، وَقَدْ زَعَمَ الْبُنُورِيُّ أَنَّهُ رَأَى ذَلِكَ فِي الْمَنَامِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ التَّحَلُّمِ وَلَيْسَ مِنَ الْأَحْلَامِ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَفْرَى الْفِرَى أَنْ يُرِيَ عَيْنِيهِ مَا لَمْ تَرَ».

رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ (١).

وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «أَفْرَى الْفِرَى مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَأَفْرَى الْفِرَى مَنْ أَرَى عَيْنِيهِ فِي النَّوْمِ مَا لَمْ تَرِ، وَمَنْ غَيَّرَ تُخُومَ الْأَرْضِ» (٢).

وَعَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْفِرَى أَنْ يَدَّعِيَ الرَّجُلُ عَلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ يُرِيَ عَيْنِيهِ فِي الْمَنَامِ مَا لَمْ تَرِ، أَوْ يَقُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ».

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٢٢ / ٩) (٥٧١١)، والبخاري (٧٠٤٣).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠٢ / ١٠) (٥٩٩٨).

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَهَذَا لَفْظُ أَحْمَدَ (١).

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النَّهَائَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ»: «الْفِرَى: جَمْعُ فَرِيَةٍ، وَهِيَ الْكِذْبَةُ، وَأَفْرَى: أَفْعَلُ مِنْهُ لِلتَّفْضِيلِ؛ أَي: مَنْ أَكْذَبَ الْكِذْبَاتِ أَنْ يَقُولَ: رَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَذَا وَكَذَا، وَلَمْ يَكُنْ رَأَى شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي يَرْسُلُ مَلِكَ الرُّؤْيَا لِيَرِيَهُ الْمَنَامَ»، انْتَهَى (٢).

وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَعْتَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، أَوْ طَلَبَ بَدَمَ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، أَوْ بَصَرَ عَيْنَيْهِ فِي النَّوْمِ مَا لَمْ يُبْصِرْ».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَهَذَا لَفْظُهُ (٥)، وَلَفْظُ أَحْمَدَ: «وَمَنْ تَحَلَّمَ؛ عَذَّبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَعْقِدَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَيْسَ عَاقِدًا» (٦).

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: «وَرَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ» (٤).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ؛ كُلَّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَنْ يَفْعَلَ».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَهَذَا لَفْظُهُ (٥)، وَلَفْظُ أَحْمَدَ: «وَمَنْ تَحَلَّمَ؛ عَذَّبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَعْقِدَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَيْسَ عَاقِدًا» (٦).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٨٧ / ٢٨) (١٦٩٨٠)، والبخاري (٣٥٠٩).

(٢) «النَّهَائَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٤٤٣ / ٣).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٠٢ / ٢٦) (١٦٣٧٨)، والبطبراني في «الكبير» (٤٩٨).

(٤) «مجمع الزوائد» (١١٧٣١).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٧٣ / ٥) (٣٣٨٣)، والبخاري (٧٠٤٢).

(٦) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٥٩ / ٣) (١٨٦٦).

وقد رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» بِنَحْوِهِ
مُخْتَصَرًا (١).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُهُ.
رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣).

وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُهُ - أَيْضًا -.
رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ (٤).

وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَذَبَ فِي الرُّؤْيَا
مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

رَوَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ فِي «زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ» (٥).

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النَّهَائَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ»: «وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «مَنْ تَحَلَّمَ؛
كُلَّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ»؛ أَيُّ: قَالَ: إِنَّهُ رَأَى فِي النَّوْمِ مَا لَمْ يَرَهُ. يُقَالُ: حَلَمَ -

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٢٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٨٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٩١٦)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٠٥٧).

(٢) التِّرْمِذِيُّ فِي «سَنَنِ» (٢٢٨٣).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٢٣ / ١٦) (١٠٥٤٩)، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: ضَعِيفٌ. انْظُرْ: «ضَعِيفُ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (١٣٦٠).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٢ / ٢) (٥٦٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٨١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٨١٨٥)، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ وَلَمْ يَخْرُجْهُ، وَالدَّارِمِيُّ (٢١٩١).

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ فِي «زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ» (٣٣١ / ٢) (١٠٨٩).

بِالْفَتْح - : إِذَا رَأَى، وَتَحَلَّمَ: إِذَا ادَّعَى الرَّؤْيَا كَاذِبًا. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ كَذَبَ الْكَاذِبِ فِي مَنَامِهِ لَا يَزِيدُ عَلَى كَذِبِهِ فِي يَقْظَتِهِ؛ فَلَمْ زَادَتْ عَقُوبَتُهُ وَوَعِيدُهُ وَتَكْلِيفُهُ عَقْدَ الشَّعِيرَتَيْنِ؟ قِيلَ: قَدْ صَحَّ الْخَبَرُ أَنَّ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةَ جُزْءٌ مِنَ النَّبُوءَةِ، وَالنُّبُوءَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا وَحْيًا، وَالْكَاذِبُ فِي رُؤْيَاهُ يَدَّعِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَاهُ مَا لَمْ يَرَهُ، وَأَعْطَاهُ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ لَمْ يَعْطِهِ إِيَّاهُ، وَالْكَاذِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَعْظَمُ فَرِيَةً مِّمَّنْ كَذَبَ عَلَى الْخَلْقِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ، انْتَهَى (١).

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: «مَعْنَى عَقْدِ الشَّعِيرَةِ: أَنَّهُ يَكْلَفُ مَا لَا يَكُونُ؛ لِيَطُولَ عَذَابُهُ فِي النَّارِ، وَذَلِكَ أَنَّ عَقْدَ مَا بَيْنَ طَرَفَيْ الشَّعِيرَةِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ»، انْتَهَى (٢).

وَنَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» عَنِ الطَّبْرِيِّ: أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا اشْتَدَّ فِيهِ الْوَعِيدُ مَعَ أَنَّ الْكَذِبَ فِي الْيَقْظَةِ قَدْ يَكُونُ أَشَدَّ مَفْسَدَةً مِنْهُ؛ إِذْ قَدْ تَكُونُ شَهَادَةٌ فِي قَتْلِ أَوْ حَدٍّ أَوْ أَخْذِ مَالٍ؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ فِي الْمَنَامِ كَذِبٌ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ أَرَاهُ مَا لَمْ يَرَهُ، وَالْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ أَشَدُّ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى الْمَخْلُوقِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨] الْآيَةَ، وَإِنَّمَا كَانَ الْكَذِبُ فِي الْمَنَامِ كَذِبًا عَلَى اللَّهِ؛ لِحَدِيثِ: «الرُّؤْيَا جُزْءٌ مِنَ النَّبُوءَةِ»، وَمَا كَانَ مِنْ أَجْزَاءِ النَّبُوءَةِ؛ فَهُوَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى انْتَهَى مُلَخَّصًا (٣).

وَإِذَا عَلِمَ هَذَا؛ فَلْيُعْلَمْ - أَيْضًا - أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عَنِ الْبُنُورِيِّ مِنَ الْأَحْلَامِ

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (١ / ٤٣٤).

(٢) «معالم السنن» (٤ / ١٤٠).

(٣) «فتح الباري» (١٢ / ٤٢٨).

الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُ بَعْضِهَا وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْبَعْضِ الْآخِرِ؛ كُلُّ ذَلِكَ يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنَ التَّحَلُّمِ بِمَا لَا يَرَهُ، وَلَا سِيَّما زَعْمُهُ أَنَّهُ قَرَأَ «صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ» عَلَى الْبُخَارِيِّ فِي الْمَنَامِ وَأَخَذَ مِنْهُ الْإِجَازَةَ، وَأَنَّهُ قَرَأَ «عَمْدَةَ الْقَارِي» عَلَى الْعَيْنِيِّ وَأَخَذَ مِنْهُ الْإِجَازَةَ، وَأَنَّهُ قَرَأَ «فَتْحَ الْبَارِي» عَلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ وَأَخَذَ مِنْهُ الْإِجَازَةَ؛ فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ التَّحَلُّمِ بِمَا لَمْ يَرَهُ، إِذْ لَا يُمْكِنُ وَقُوعُ ذَلِكَ لَهُ وَلَا لغيرِهِ، بَلْ إِنَّ وَقُوعَ ذَلِكَ يُعَدُّ مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَحِيلَةِ.

وَمِنْ كِبَارِ مَشَايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَبُو الْحَسَنِ النَّدَوِيُّ، وَقَدْ تَرَجَّمَ لَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٢٢ - ٢٦) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»، وَذَكَرَ أَنَّهُ مِنْ خُلَفَاءِ وَرُفَقَاءِ وَتَلَامِذَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ إِيَّاسٍ مُؤَسِّسِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ.

ثُمَّ قَالَ: «الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ النَّدَوِيُّ الْجَشْتِيُّ الصُّوفِيُّ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، وَمُدِيرُ دَارِ الْعُلُومِ لِنَدْوَةِ الْعُلَمَاءِ لِكَهْنُو - الْهِنْدِ، وَعَضْوٌ لِرَابِطَةِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، وَعَضْوٌ لِمَجْلِسِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ».

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ بَايَعَ الشَّيْخَ عَبْدِ الْقَادِرِ رَايَ فُورِي، الَّذِي هُوَ مِنْ مَشَايِخِ السَّلْسَلَةِ الْجَشْتِيَّةِ، ثُمَّ ذَكَرَ عَنْهُ أَنَّهُ يَقُولُ بِطَرِيقَةِ الْمَبَايَعَةِ الْجَشْتِيَّةِ النَّقْشَبَنْدِيَّةِ الْقَادِرِيَّةِ السُّهْرَوَرْدِيَّةِ وَيَعْمَلُ عَلَيْهَا^(١).

قَالَ: «وَقَدْ بَايَعَ عَلِيُّ يَدِيهِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بَعْضُ طُلَبَةِ الْجَامِعَةِ وَغَيْرُهُمْ فِي السَّنَةِ الرَّاهِنَةِ حِينَما حَضَرَ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ فِي مُؤْتَمَرِ الدَّعْوَةِ، وَالشَّاهِدُ بِهَذِهِ الْبَيْعَةِ:

(١) مِنْ مُحَاضَرَةٍ: «دُرُوسٌ مِنْ حَيَاةِ الْأُسْتَاذِ عَبْدِ الْبَارِي النَّدَوِيِّ» «مَجَلَّةُ الْحَقِّ الشَّهْرِيَّة»، أَكُورَه خَتَك، بَشَاوَر، بَاكِسْتَان، (ص ٣٤/ ج ١١/ ع ٦ - ٧/ ربيع الثاني - جمادى الأولى سنة ١٣٩٦ هـ/ إبريل - مايو سنة ١٩٧٦ م).

الطَّالِبُ بِالْجَامِعَةِ حَفِيزُ الرَّحْمَنِ الْبَاكِسْتَانِيَّ / السَّنَةُ الثَّلَاثَةُ / فَضْلُ ب / كَلِّتُهُ الشَّرِيعَةَ».

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي: «كُلُّ مَنْ عَرَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقَّ الْمَعْرِفَةِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِطَرِيقَةٍ مِنْ طَرَائِقِ الصُّوفِيَّةِ، بَلْ يَتَّبِعْ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ وَالصَّحَابَةَ الْكِرَامَ، وَقَدْ نَزَّهَهُمْ عَنِ الطَّرَائِقِ الْقِدَدِ، وَأَمَرْنَا بِاتِّبَاعِهِمْ بِإِحْسَانٍ بِلَا زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ».

وَقَالَ - أَيْضًا -: «وَلَا تُشْرَعُ الْبَيْعَةُ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِخَلِيفَتِهِ الْمُسْلِمِينَ»، أَنْتَهَى.

قَالَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ: «وَلَمَّا حَضَرَ الْمَدِينَةَ الْمُنُورَةَ - يَعْنِي: النَّدَوِيَّ - فِي السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ لِلْحُضُورِ فِي الْمَجْلِسِ التَّأْسِيسِيِّ لِلْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ لَقِيَهُ الطَّالِبُ شَرِيفُ طَاهِر الْكُرْدِي الْعِرَاقِيُّ / السَّنَةُ الرَّابِعَةُ / ب / كَلِّتُهُ الشَّرِيعَةَ، فَقَالَ الطَّالِبُ لِلشَّيْخِ النَّدَوِيِّ: أَنَا أَتَعَلَّقُ بِأُسْرَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ. فَقَالَ الشَّيْخُ النَّدَوِيُّ: وَقَدْ وَجَدَ فِي أُسْرَتِكَ عُلَمَاءَ مَشَاهِيرُ أَكْبَرُ مِنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَمْثَالِ خَالِدِ النَّقْشَبَنْدِيِّ؟! وَيُلَاحِظُ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي جَاءَ بِالطَّرِيقَةِ النَّقْشَبَنْدِيَّةِ مِنْ بِلَادِ الْهِنْدِ وَرَوَّجَهَا فِي الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ».

قَالَ مُحَمَّدُ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي: «زَعَمُ عَلِيٌّ أَنَّ خَالِدَ النَّقْشَبَنْدِيَّ الطَّرْقِيَّ الْمُبْتَدِعَ أَفْضَلُ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ لَا يَصَدِّقُهُ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، وَإِنَّمَا هُوَ تَعْصُبٌ لِلطَّرِيقَةِ الْبِدْعِيَّةِ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الضَّلَالِ».

هَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةٍ مَلَأَ الدُّنْيَا عِلْمًا وَعَمَلًا؛ فَمَاذَا صَنَعَ خَالِدُ النَّقْشَبَنْدِيُّ؟! لَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا غَيْرَ نَشْرِ بَدْعِ الطَّرِيقَةِ الْمُضِلَّةِ؛ فَهُوَ لَا يُسَاوِي أَقْلَ تَلَامِذَةِ

شيخ الإسلام، وَمَنْ يُضِلُّ اللَّهُ؛ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ، انْتَهَى.

وَمِنْ تَرْهَاتِ مَشَايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَهَوَسِهِمْ مَا نَقَلَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ مِنْ كِتَابِ «سِيرَةِ مُحَمَّدٍ يَوْسُفَ الدَّهْلَوِيِّ» لِمُحَمَّدٍ الثَّانِي الْحَسَنِيِّ رَئِيسِ تَحْرِيرِ «مَجَلَّةِ رِضْوَانِ» الشَّهْرِيَّةِ لِكُنَاو - الْهِنْدِ، وَقَدْ قَدَّمَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ النَّدَوِيُّ لِهَذَا الْكِتَابِ، وَسَاهَمَ فِي تَأْلِيفِهِ. ذَكَرَ ذَلِكَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٢٣).

وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا الْكِتَابِ: «أَنَّ النَّاسَ صَلَّوْا صَلَاةَ الْجَنَازَةِ مَرَّاتٍ لِكثَرَةِ النَّاسِ وَازْدِحَامِهِمْ، وَحَصَلَ التَّأخِيرُ فِي الدَّفْنِ، وَأُثْنَاءَ ذَلِكَ رَأَى شَيْخٌ صَاحِبُ إِدْرَاكِ أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ إِسْمَاعِيلَ الْكَانْدَهْلَوِيَّ وَالِدَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ إِيَّاسٍ مُؤَسَّسِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ الْمِيَّتِ يَقُولُ: وَدَّعُونِي بِسُرْعَةٍ، فَأَنَا خَجِلٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْتَظِرُنِي مَعَ أَصْحَابِهِ» (١).

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي: «دَعَوَى أَنَّ مُحَمَّدَ إِسْمَاعِيلَ تَكَلَّمَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخُلَفَاءُهُ يَنْتَظِرُونَهُ هَوَسَ مِنْ أَصْحَابِ الطَّرَاقِ، وَمِنْ مَزَايِمِ التَّجَانِّيِّينَ أَنَّ مَنْ قَرَأَ بِالْإِذْنِ الْخَاصِّ صَلَاةً عِنْدَهُمْ تُسَمَّى (جَوْهَرَةُ الْكَمَالِ) - وَهِيَ (صَخْرَةُ الْخَبَالِ)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَفَ فِيهَا بِالْأَسْقَمِ وَبِالْمُضْطَلَمِ (٢) -؛ مَنْ قَرَأَهَا بِزَعْمِهِمْ سَبْعَ مَرَّاتٍ؛ يَجِيءُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) «سيرة محمد يوسف» (ص ٦٣)، «مولانا محمد إلیاس ودعوته الدينية» لأبي الحسن الندوي (ص ٣٩).

(٢) اصطلاح: عند الصوفية: الوله الغالب على القلب، وهو قريب من الهيمنان. انظر: «تكملة المعاجم العربية» (٦ / ٤٦٥).

والخلفاء الأربعة ويجلسون أمامه ما دام يقرأ تلك الصلاة».

قال الهلالي: «وهذه أعرفها، وهي من خبط المتصوفة»، انتهى.

وذكر محمد أسلم في (ص ٢٥) عن الشيخ أبي الحسن الندوي: «أنه قال لطلبة الجامعة في مجلسه الخاص في بيت نور ولي بالمدينة المنورة: ليكن اتصالكم بالنبي صلى الله عليه وسلم اتصالاً قلبياً وعلاقةً قلبيةً».

قال محمد أسلم: «كلام الصوفية».

قلت: هذا كلام مردود؛ لأنه ليس له أصل في الشرع، ولم يذكر ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أئمة العلم والهدى من بعدهم، وإنما هو من أقوال أهل البدع الذين يندنون حول الغلو في النبي صلى الله عليه وسلم، ويحومون حول التعلق به والالتجاء إليه في استجلاب الخير واستدفاع الشر.

وقد تقدم ما ذكره الأستاذ سيف الرحمن بن أحمد الدهلوي عن أكابر أهل التبليغ: أنهم كانوا يربطون على القبور، وينتظرون الكشف والكرامات والفيوض الروحية من أهل القبور؛ قال: «ويأتي شيخهم الشيخ زكريا، ويرابط عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم عدة ساعات».

وتقدم -أيضاً- ما ذكره محمد أسلم عن الشيخ محمد يوسف أنه كان يجلس مراقباً عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم عدة ساعات.

قال محمد أسلم: «وهذه الطريقة معروفة بين جماعة التبليغ، وهم يعملون عليها بالكثرة».

وتقدم -أيضاً- ما ذكره الشيخ محمد تقي الدين الهلالي؛ قال: «أخبرني الثقات

أَنَّ عَلِيًّا أَبَا الْحَسَنِ النَّدَوِيَّ كَانَ يَجْلِسُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَقْبِلًا الْحُجْرَةَ الشَّرِيفَةَ فِي غَايَةِ الْخُشُوعِ لَا يَتَكَلَّمُ سَاعَتَيْنِ وَأَكْثَرَ، فَاسْتَغْرَبْتُ هَذَا الْأَمْرَ، وَفَهَمْتُ أَنَّهُ اسْتِمْدَادٌ.

قَالَ: «وَهَذَا شَرِكٌ بِاللَّهِ، وَاتَّخَاذُ وَسَائِطٍ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ»، أَنْتَهَى.

وَقَدْ فَسَّرَ النَّدَوِيُّ مَعْنَى قَوْلِهِ لِلطَّلَبَةِ: «لِيَكُنِ اتِّصَالُكُمْ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتِّصَالًا قَلْبِيًّا وَعِلَاقَةً قَلْبِيَّةً»: بِمَا كَانَ يَفْعَلُهُ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ مِنَ الْمُرَابَطَةِ وَالْمُرَاقَبَةِ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ مُسْتَقْبِلًا الْحُجْرَةَ الشَّرِيفَةَ فِي غَايَةِ الْخُشُوعِ، لَا يَتَكَلَّمُ سَاعَتَيْنِ وَأَكْثَرَ.

وَهَذِهِ الْمُرَابَطَةُ وَالْمُرَاقَبَةُ مِنَ النَّدَوِيِّ شَبِيهَةٌ بِالْمُرَابَطَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْأُسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ شَيْخِ أَهْلِ التَّبْلِيغِ زَكْرِيَا، وَشَبِيهَةٌ -أَيْضًا- بِالْمُرَابَطَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عَنِ الْأَمِيرِ الثَّانِي لَجْمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، وَهُوَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ يَوْسُفَ ابْنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ إِيَّاسٍ مُؤَسِّسِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ.

وَإِنَّمَا كَانَ هَؤُلَاءِ يَرَابِطُونَ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْتَظِرُونَ مِنْهُ الْكَشْفَ وَالْكَرَامَاتِ وَالْفُيُوضَ الرُّوحِيَّةَ؛ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْأُسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَكْبَرِ التَّبْلِيغِيِّينَ الَّذِينَ كَانُوا يُرَابِطُونَ عَلَى الْقُبُورِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِيِّ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ يَوْسُفَ أَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِ مُحَمَّدِ إِيَّاسٍ وَقَتًا طَوِيلًا فِي حَالَةِ الْمُرَاقَبَةِ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ يُوَزِّعُ النُّورَ الَّذِي يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ فِي قَبْرِهِ بَيْنَ مَرِيدِيهِ حَسَبَ قُوَّةِ الْارْتِبَاطِ وَالتَّعَلُّقِ بِهِ.

قال الشيخ محمد تقي الدين الهلالي: «هَذَا يَسْمَى فِي اصطلاح غيرهم من أهل طرائق التَّصَوُّف استمدادًا».

قال: «وهَذَا شَرَكٌ بِاللَّهِ، واتَّخَذُ وسائِطَ بَيْنَ العَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ»، انْتَهَى.

قلت: وَمِنَ الشَّرْكِ -أَيْضًا- خَشَوْعُ النَّدَوِيِّ غَايَةَ الخُشُوعِ حِينَ مُرَابَطَتِهِ ومِرَاقَبَتِهِ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والخُشُوعُ نَوْعٌ مِنْ أنواعِ العِبَادَةِ؛ فلا يجوزُ لغيرِ الله.

وَمِنْ تَرَهَّاتِ التَّبْلِغِيِّينَ وَهُوَ سَهْمٌ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٢٥ - ٢٦) عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ النَّدَوِيِّ: أَنَّهُ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ «سِيرَةَ السَّيِّدِ أَحْمَدَ شَهِيدٍ» يَقُولُ: «وَأَرَادَ فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ وَالْعَشْرِينَ أَنْ يَحْيِيَهَا وَيَعْبُدَ فِيهَا، لَكِنْ غَلَبَ عَلَيْهِ النُّعَاسُ بَعْدَ الْعِشَاءِ، فَنَامَ، وَأَيْقَظَهُ رَجُلَانِ بِإِمْسَاكِ يَدَيْهِ فِي ثُلْثِ اللَّيْلِ، فَرَأَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَسَ عَنْ يَمِينِهِ، وَرَأَى أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَلَسَ عَنْ شِمَالِهِ، وَيَقُولُ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا سَيِّدَ أَحْمَدَ! قُمْ بِسُرْعَةٍ وَاغْتَسِلْ. فَلَمَّا رَأَاهُمَا سَيِّدَ أَحْمَدَ؛ أَسْرَعَ إِلَى حَوْضِ الْمَسْجِدِ عَلَى رَغَمِ كَوْنِ الْمَاءِ فِي الْحَوْضِ مِنَ الْبَرْدِ كَالثَّلْجِ، فَاغْتَسَلَ مِنْ هَذَا الْمَاءِ، وَفَرَّغَ مِنْهُ، ثُمَّ حَضَرَ فِي خِدْمَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: يَا وَلَدِي! اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، فَاسْتَغْلِ فِي ذِكْرِ اللَّهِ وَالِدُعَاءِ وَالْمُنَاجَاةِ. ثُمَّ ذَهَبَا بَعْدَ ذَلِكَ».

قلت: فِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ الْخُرَافِيَّةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْهَوَسِ دَلِيلٌ عَلَى حِمَاقَةٍ مِّنْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ مِنْ مَشَايِخِ التَّبْلِغِيِّينَ وَعَلَى حِمَاقَةٍ مِّنْ أَدْخَلَهَا فِي سِيرَةِ ذَلِكَ الشَّيْخِ وَأَقْرَبَهَا مُتَوَهِّمًا أَنَّهَا مِنْ كَرَامَاتِهِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ هَذْيَانٌ لَا يَصْدُرُ مِنْ رَجُلٍ لَهُ أَذْنَى شَيْءٍ مِنَ الْعَقْلِ وَالدِّينِ.

وقد اشتملت هذه الحكاية الخرافية على عدة أشياء من الكذب:

الأول: زعم مدّعيها أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر الصديق أمسكا يديه وأيقظاه من نومه وجلسا عن يمينه وعن شماله.

ويلزم على هذه الفرية أن يكون الله تعالى قد أحيا نبيه صلى الله عليه وسلم وأحيا أبا بكر الصديق رضي الله عنه مثل حياتهما في الدنيا، وأنه أذن لهما بالذهاب إلى الهند ليُمسكا بيدي أحمد شهيد ويوقظاه من نومه ويجلسا عن يمينه وعن شماله.

وهذه الفرية شبيهة بالفرية التي تُذكر عن بعض مشايخ الصوفية، وهي زعمهم أنّهم كانوا يجتمعون بالنبي صلى الله عليه وسلم ويرونه في اليقظة، وأنه كان يحضر معهم في الموالد وغيرها من مجتمعاتهم.

ولا شك أنّ هذا من تلاعب الشيطان بالصوفية وأتباعهم من التبليغيين، وتمكّنه من اجتياحهم عن دين الإسلام، وإضلالهم بالخرافات والتوهّمات التي لا حقيقة لها في الواقع.

ويلزم على هذه الفرية -أيضا- أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر الصديق رضي الله عنه قد انشقّ عن كلّ منهما قبره، فخرج منه حيّا مثل حياته في الدنيا! وهذا لا يقوله أحد له أدنى شيء من العقل.

وقد أخبر الله تعالى أن بعثرة القبور وتشققها عن الأموات وخروجهم منها إنّما يكون يوم القيامة.

فقال تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ۝ (١) وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ ۝ (٢) وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ

۝ (٣) وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝ (٤) عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الانفطار: ١-٥].

وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ۖ ﴿١﴾ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ۖ ﴿١٠﴾ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [العاديات: ٩-١١].

قال ابن جرير: «قوله: ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ [الانفطار: ٤] يقول: وإذا القبور أُثِرت فاستُخرج من فيها من الموتى أحياء» (١).

ثم روى عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قال في قوله: ﴿بُعْثِرَتْ﴾: «أي: بُحِثَتْ» (٢).
وقال تعالى: ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ ۖ ﴿٤١﴾ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ ۖ ﴿٤٢﴾ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ ۖ ﴿٤٣﴾ يَوْمَ تَشَقُّ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ۚ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾ [ق: ٤١-٤٤].

وقال تعالى: ﴿فَذَرَهُمْ يَخْضَوْنَ وَيَلْعَبُونَ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوْعَدُونَ ۖ ﴿٤٢﴾ يَوْمَ يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا ۚ كَانَتْهُمْ إِلَىٰ نُصْبٍ يُؤْفَضُونَ ۖ ﴿٤٣﴾ خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۚ ذَٰلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ ﴾ [المعارج: ٤٢-٤٤].

وقال تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نَّكَرٍ ۖ ﴿٦﴾ خَشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَانَتْهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرَةٌ ۖ ﴿٧﴾ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ ﴾ [القمر: ٦-٨].

وقال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ۖ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ ۖ ﴿٥١﴾ قَالُوا يٰوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ۚ هَٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ۖ ﴿٥٢﴾ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٥١-٥٣].

(١) «تفسير الطبري» (٢٤/٢٦٨).

(٢) «تفسير الطبري» (٢٤/٢٦٨).

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَتَادَةُ: «الْأَجْدَاثُ: الْقُبُورُ»، ذَكَرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْهُمَا؛ قَالَ: «وَالنَّسْلَانُ: الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ» (١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ (١٥) ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ ﴿

[المؤمنون: ١٥، ١٦].

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢). وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣). وَرَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ - أَيْضًا -، وَالدَّارِمِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤). وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - أَيْضًا - مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ (٥) وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٦).

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَعَ مَا تَقَدَّمَ قَبْلَهَا مِنَ الْآيَاتِ أُبْلَغُ رَدٌّ عَلَى جَهْلَةِ الصُّوفِيِّينَ وَالتَّبَلِغِيِّينَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَهُمْ حَظًّا مِنَ الْجَمْعِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُجَالَسَتِهِ يَقِظَةً لَا مَنَامًا.

(١) «تفسير الطبري» (٢٤ / ٥٣١).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٨٨ / ١٧) (١١٢٨٦)، والبخاري (٢٤١٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٧٨).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٥١ / ١٩) (١٢٤٦٩)، والدارمي (٥٣).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (١٩٣ / ١) (١٥).

(٦) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٣٠ / ٤) (٢٥٤٦).

وفيها -أيضاً- أبلغ ردَّ على الحكاية الخرافية التي ذكرها الندوي عن أحمد

شاهد.

الثاني من الكذب في الحكاية الخرافية: زعم مدَّعيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: يا سيّد أحمد! قم بسرعة، واغتسل. فلما رآهما سيد أحمد؛ أسرع إلى حوض المسجد، فاغتسل، ثم حضر في خدمة النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذه الفرية مردودة بما هو معروف من هدي النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته في الخطاب مع أصحابه رضي الله عنهم؛ فإنه لم يذكر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لأحد من أصحابه: يا سيّد فلان! وهم بلا شك أحق بصفة السؤدد ممّن كان بعدهم من أكابر الأمة وأفاضلها، فضلاً عن مشايخ أهل البدع ورؤوسهم.

وقد أنكر صلى الله عليه وسلم على الأعراب الذين قالوا له: أنت سيّدنا، وقال: «السّيّد الله» (١).

فإن قيل: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحسن بن علي رضي الله عنهما: «إن ابني هذا سيّد» (٢)، وقال للأَنْصار: «قوموا إلى سيّدكم» (٣)، يعني: سعد بن معاذ رضي الله عنه، وقال لبني سلّمة: «سيّدكم عمرو بن الجموح» (٤).

(١) أخرجه أحمد (٢٤ / ٤) (١٦٣٥٠)، وأبو داود (٤٨٠٦) من حديث عبد الله بن الشخير رضي الله عنه، وصححه الألباني، انظر: «صحيح الجامع» (٣٧٠٠).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٣ / ٣٤) (٢٠٣٩٢)، والبخاري (٢٧٠٤).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢١٥ / ١٨) (١١٦٨٠)، والبخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨).

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٣٥٨)، والطبراني في «الأوسط» (٣٦٥٠).

فالجواب أن يُقال: إنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَخْبَرَ بِشَرَفِ هَؤُلَاءِ وَعُلُوِّ مَرْتَبَتِهِمْ عَلَى أبنَاءِ جِنْسِهِمْ، ومع هَذَا؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ: يَا سَيِّدُ فُلَانٍ! والفرقُ بَيْنَ الإِخْبَارِ بِالسُّودِّ وَبَيْنَ الْمُخَاطَبَةِ بِهِ ظَاهِرٌ وَمَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وأما قوله: «ثُمَّ حَضَرَ فِي خِدْمَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

فجوابه أن يُقال: وَأَيُّ خِدْمَةٍ قَامَ بِهَا ذَلِكَ التَّبْلِيغِيُّ فِي حَقِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! فَإِنْ كَانَ يَرَى هُوَ وَالنَّدَوِيُّ أَنَّ الْكَذِبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَدُّ خِدْمَةً لَهُ؛ فَتَبًّا لَهُمَا وَلِمَا رَأَيَا.

وقد تواترَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (١).

الثَّالِثُ مِنَ الْكَذِبِ فِي الْحِكَايَةِ الْخُرَافِيَّةِ: قَوْلُهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: يَا وَلَدِي! اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ الْقَدْرِ؛ فَاشْتَغَلْ فِي ذِكْرِ اللَّهِ وَالِدُعَاءِ وَالْمُنَاجَاةِ.

وهذه الْفَرِيَةُ مَرْدُودَةٌ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسِيرَتِهِ فِي الْمُخَاطَبَةِ مَعَ أَصْحَابِهِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَا وَلَدِي! وَإِنَّمَا كَانَ يَدْعُو الْكِبَارَ مِنْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ أَوْ كُنَاهُمْ، وَيَقُولُ لِبَعْضِ الصِّغَارِ: يَا بُنَيَّ!

وَأَمَّا زَعْمُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَهُ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ فَهُوَ مَرْدُودٌ بِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: «إِنِّي قَدْ رَأَيْتُهَا ثُمَّ أَنْسِيْتُهَا».

رَوَاهُ: مَالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ؛
 مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١). وَرَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ - أَيْضًا -؛
 مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢).

وَرَوَى: مُسْلِمٌ، وَالدَّارِمِيُّ؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ: «أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، ثُمَّ أُيْقِظَنِي بَعْضُ أَهْلِي، فَنَسِيتُهَا».^(٣)

وَرَوَى الْبَزَّازُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؟ فَقَالَ: «كُنْتُ أُعْلِمُهَا، ثُمَّ انْفَلَتْتُ مِنِّي»^(٤).

وَرَوَى: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَالدَّارِمِيُّ؛ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛^(٥) قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُخْبِرَنَا بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَتَلَا حَى رَجُلَانِ مِنَ
 الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: «خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَتَلَا حَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَرَفَعْتُ،
 وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ».

وَرَوَى الْبَزَّازُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لَيْلَةِ
 الْقَدْرِ؟ فَقَالَ: «لَوْ أَدِنَ لِي؛ لَأَنْبَأْتُكَ بِهَا»^(٦).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٨٠ / ١٧) (١١١٨٦)، والبخاري (٢٠٢٧)، ومسلم (١١٦٧)،
 وأبو داود (١٣٨٢)، وابن ماجه (١٧٦٦)، والنسائي (١٠٩٥).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٣٨ / ٢٥) (١٦٠٤٥)، ومسلم (١١٦٨).

(٣) أخرجه مسلم (١١٦٦)، والدارمي (١٨٢٣).

(٤) أخرجه البزار في «مسنده» (١٧٣٩).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٤٦ / ٣٧) (٢٢٦٧٢)، والبخاري (٢٠٢٣)، والدارمي (١٨٢٢).

(٦) أخرجه البزار في «مسنده» (٤٠٦٧).

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ فِيهِ: «إِنَّ اللَّهَ لَوْ شَاءَ لَأُطْلِعَكُمْ عَلَيْهَا» (١).

قَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِيصِهِ» (٢).

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَبْلَغُ رَدٍّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَهُ بَلِيلَةُ الْقَدْرِ، وَعَلَى مَنْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ وَأَقَرَّهُ عَلَيْهِ.

وَمِنْ خَرَافَاتِ مَشَايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٢١ - ٢٢)، حَيْثُ قَالَ: «وَقَدْ حَدَّثْتُ وَاقِعَةً عَجِيبَةً بَعْدَ شَهَادَةِ جَدِّ التَّهَانَوِيِّ، فَجَاءَ إِلَى بَيْتِهِ مِثْلُ الْأَحْيَاءِ، وَأَعْطَى أَهْلَ بَيْتِهِ الْحَلْوَى، وَقَالَ: إِذَا لَمْ تَظْهَرِي هَذَا عَلَى أَحَدٍ؛ أَحْضَرُ كُلَّ يَوْمٍ هَكَذَا، وَلَكِنْ خَافَ أَصْحَابُ الْبَيْتِ أَنَّهُ لَوْ رَأَى الْآخَرُونَ أَنَّ الْأَطْفَالَ يَأْكُلُونَ الْحَلْوَيَاتِ؛ فَلَا يُعْلَمُ مَاذَا يُثِيرُ مِنْهُمْ الشُّبُهَةَ، فَأَظْهَرُوا الْأَمْرَ، فَمَا حَضَرَ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَهَذِهِ الْوَاقِعَةُ أَمْرٌ مَشْهُورٌ فِي الْأَسْرَةِ» (٣).

قُلْتُ: هَذِهِ الْخَرَافَةُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَلَا تَخْلُو مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ كَذِبًا لَفَقَهُ أَهْلُ بَيْتِ التَّهَانَوِيِّ؛ لِيُوْهِمُوا النَّاسَ أَنَّهُ وَلِيُّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، وَأَنْ مَا ذَكَرُوهُ فِي هَذِهِ الْخَرَافَةِ كَرَامَةٌ مِنْ كَرَامَاتِهِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الشَّيْطَانُ قَدْ تَلَاعَبَ بِأَهْلِ بَيْتِ التَّهَانَوِيِّ، فَجَاءَ إِلَيْهِمْ فِي صُورَتِهِ، وَأَعْطَاهُمُ الْحَلْوَى؛ لِيَفْتِنَهُمُ بِالْمَيْتِ، وَيَفْتِنَ غَيْرَهُمْ مِنَ الْجُهَّالِ، وَيُوْهِمَهُمْ أَنَّهُ وَلِيُّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، حَتَّى تَتَعَلَّقَ قُلُوبُهُمْ بِهِ، فَيَعْلُوا فِيهِ، وَيَرَابُطُوا عِنْدَ قَبْرِهِ، وَيَنْتَظِرُوا مِنْهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٥٩٦).

(٢) الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١/٦٠٣) (١٥٩٦).

(٣) «أَشْرَفُ السَّوَانِحِ» (١/١٢).

الكشف والكرامات والفيوض الروحية، وهذا هو الأحرى بهذه الخرافة.

ومن خرافات مشايخ التبليغيين ما ذكره محمد أسلم في (ص ٢٢) عن الشيخ التهانوي أنه قال: «إن قلب الشيخ عبد الرحيم رايفوري كان نورانياً جداً، فكنت أخاف أن أجلس عنده خشية أن تنكشف عيوبه» (١).

قلت: ما ذكره التهانوي من الخوف من انكشاف عيوبه عند الرايفوري إذا جلس عنده ظاهر في دعواه أن الرايفوري كان يعلم ما يخفيه عنه من عيوبه، وهذه دعوى باطلة مردودة بقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

وإن كان الرايفوري قد أخبر التهانوي أو غيره بشيء مما كانوا يخفونه عنه من أحوالهم وعيوبهم؛ فلا شك أنه كان له قرين من الجن يخبره بما اطلع عليه من أحوال الناس وعيوبهم، فإذا أخبرهم الرايفوري بذلك؛ ظنوا أن ذلك من المكاشفة، وهو في الحقيقة من الأحوال الشيطانية.

والقصص في إخبار الجن لأوليائهم من الإنس بما اطلعوا عليه من أحوال الناس وعيوبهم كثيرة جداً ومشهورة.

ومن ترهات مشايخ التبليغيين وخرافاتهم وهوسهم ما ذكره محمد أسلم في (ص ٢٩ - ٣٠) عن زكريا والد الشيخ محمد يوسف البنوري: «أنه مرض ذات مرة، فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام يقول له: يا زكريا! حين تمرض أمرض، وحين تصدع أصدع».

(١) «أرواح ثلاثة» (ص ٤٠١).

قَالَ: «وخطر بباله ذات مرة ماذا يكون في سكرات الموت، لعل الشيطان يزعج كثيراً في ذلك الوقت، فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كيف للشيطان أن يأتي حيث أكون أنا؟!».

قَالَ: «ورأيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المنام قائلاً لبادشاه خادم الوالد: يَا بادشاه خان! الخدمة التي تقوم بها أقوم بها -أيضاً-».

قَالَ: «وأما رؤيته لله سبحانه وتعالى؛ فتشرف بها مرات كثيرة لا تعد ولا تحصر، فمرة سعد برؤية الله النورانية، فقال له الله تعالى: يا زكريا! مثلك عندي مثل مولود عمره يومان أو ثلاثة أيام في حضن أمه، ما يعرف المولود ماذا يفعل مع أمه».

قَالَ: «ورأيت الله متمكناً على الكرسي وأطرافه».

قلت: أما ما ذكر في هذه القصص من الأحلام؛ فلا شك أنه من التحلم وليس من الأحلام، وقد ورد الوعيد الشديد على التحلم، وتقدم ذكره في الكلام على بعض القصص المذكورة عن محمد يوسف البنوري؛ فليراجع.

وأما ما ذكر فيها من غير الأحلام؛ فهو من الكذب على الله تعالى وعلى رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما أشد الخطر في هذا! لما جاء فيه من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة. والله تبارك وتعالى منزّه عن كل ما جاء في تهوّر زكريا وهوسه، وسبحان الله تعالى عما يقول الجاهلون بعظمته وجلاله، وكذلك الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منزّه عن تهوّر زكريا وهوسه.

وقد قال الله تعالى: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠) وَسَلَامٌ عَلَى

وقد ذكرتُ بعض ما ذكره مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عن كبارِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ من الأباطيلِ والتهوُّراتِ والخرافاتِ والسَّخافاتِ، وتركتُ كثيرًا ممَّا ذكره عنهم، فمن أحبَّ المزيدَ من الإطِّلاعِ على ما هم عليه من الجهلِ والانحرافِ عن الصِّراطِ المستقيمِ الَّذي كان عليه رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُه والتَّابعون لهم بإحسانٍ؛ فليقرأ كتابَ مُحَمَّدٍ أَسْلَمَ الباكستاني المسمَّى «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»، وليقرأ -أيضًا- كتاب الأستاذ سَيْفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِيِّ المسمى «نَظَرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الْجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»، فمن قرأهما وكان من ذوي البصيرة؛ عِلِمَ أَنَّ مشايخَ التَّبْلِيغِيِّينَ مفلسون غايةَ الإفلاس من العقيدةِ الصَّحيحةِ وما كان عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ في بابِ الأصولِ، وعِلِمَ -أيضًا- أنهم متضلِّعون من البدعِ والخرافاتِ والجهالاتِ، ومن كانوا بهذه الصِّفةِ؛ فإنه ينبغي الابتعادُ عنهم، والتحذيرُ منهم ومن الانضمامِ إليهم، وتكثيرِ سوادِهِم. وينبغي للعاقل أن يكونَ ذا تيقُّظٍ وحذرٍ من الوقوعِ في مصايدِهِم وفخوخِهِم، وأن لا يكونَ إمَّعةً^(١)، فيتأثر بتدليسِهِم وإظهارِهِم الباطلِ في صورةِ الحقِّ.

فصل

في ذكرِ الأصولِ السَّتَّةِ الَّتِي دَعَا إِلَيْهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ إِيَّاسُ الحَنَفِيُّ الديوبندي الجشتي، وجعلها مرجعًا لجماعةِ التَّبْلِيغِ.

(١) «الإمَّعة»: بكسر الهمزة وتشديد الميم: قال أهل اللغة: «هو الَّذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد». وقال ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٦٧): «(الإمَّعة): الَّذي لا رأي له، فهو يتابع كل أحد على رأيه».

وقد ذكرها الأستاذ سيفُ الرحمن بنُ أحمد الدهلوي في (ص ٨ - ٩) من كتابه المُسمَّى «نظرةً عابرةً اعتباريةً حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»، ثم نقدَها في (ص ٣٣ - ٤٣)، فأجادَ وأفادَ، وسيأتي كلامُه في نقدِها - إن شاء الله تعالى -.

وذكرها - أيضًا - مُحَمَّدُ أَسْلَمَ الباكستاني في (ص ٥) من كتابه المُسمَّى «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا».

وذكرها غيرُهما من العلماء الَّذِينَ كَتَبُوا عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وذكرُوا مَنَاجِمَهُمُ الْمُبْتَدِعَةَ فِي دَعْوَتِهِمْ، وَحَذَرُوا مِنْهُمْ وَمَنْ بَدَعَهُمْ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّي أَصُولَ التَّبْلِيغِيِّينَ: «الْصِّفَاتُ السُّتَّةُ».

قَالَ الْأُسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ: «إِنَّ الشَّيْخَ إِيَّاسَ عَمَّادَ لِحَرَكَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ سِتَّةَ أَصُولٍ، وَذَلِكَ مُحَاكَاةً وَطَبَقًا لِأَصْلِ الْفِكْرِ وَعَيْنِ الْحَرَكَةِ التُّرْكِيَّةِ الْأَصِيلَةِ الْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُعْجَبًا بِهَا وَمُقْتَنَعًا بِهَا كُلَّ الْقِتَاعِ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ. وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى حَصَلَ مِنْ شَيْخِهِ شَيْخِ الطَّرِيقَةِ أَشْرَفَ عَلِيِّ التَّهَانَوِيِّ شَيْئًا مِنْ مُدَارَسَةِ وَإِشَارَةِ وَتَخْطِيطِ وَكَيْفِيَّةِ وَتَطْبِيقِ، فَجَعَلَ هَذِهِ الْأَصُولَ السُّتَّةَ مَحَوْرًا لِدَعْوَتِهِ، وَمَرْكَزًا لِحَرَكَتِهِ، وَمَبْدَأً لِنَشَاطِهِ، وَمَرْجَعًا لِقَائِمَتِهِ؛ أَيُّ أَنَّهُ كَانَ قَرَّرَ أَنْ يَجْعَلَ دَعْوَتَهُ مَقْصُورَةً عَلَى هَذِهِ الْأَصُولِ السُّتَّةِ، وَقَرَّرَ قَرَارًا بَاتًا أَنَّهُ لَا يَدْعُو إِلَّا إِلَيْهَا أَوْ أَمْثَالِهَا مِنَ الْإِجْمَاعِيَّاتِ دُونَ الْخِلَافِيَّاتِ، وَالْأَصُولِ السُّتَّةِ كَالآتِي:

١ - الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ.

٢ - الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ.

٣ - الْعِلْمُ وَالذِّكْرُ.

٤ - إكرامُ المسلم.

٥ - إخلاصُ النيةِ أو تصحيحُ النيةِ.

٦ - تفرغُ الوقتِ، أو التبليغُ الجماعي لا الفردي؛ أي: الخروجُ مع الجماعةِ

لتبليغِ هذهِ الأصولِ الخمسةِ المذكورةِ ودعوةِ الناسِ إليها، وأن يكونَ إعطاءُ الوقتِ للتبليغِ مُتدرجًا مُتسلسلاً: ساعاتٌ، ثم أيامٌ، ثم أسبوعٌ وأسابيعٌ، ثم أربعينيةٌ، ثم أربعينياتٌ، ثم ثلاثةُ أشهرٍ أو أربعةُ أشهرٍ، ثم أكثرُ، ثم أعوامٌ وسنونٌ؛ في خطواتٍ ورحلاتٍ إلى حارةٍ وحاراتٍ، وإلى بيوتٍ وحوانيتٍ، وإلى مساجدٍ ومراكزٍ ومدارسٍ، وإلى قرىٍ ومضافاتٍ، ثم إلى مُدنٍ، ثم إلى بلدانٍ، ثم إلى قاراتٍ عبر المحيطاتِ.

فهذهِ الأصولُ الستةُ المذكورةُ هي المشهورةُ والمعروفةُ بأصولِ التبليغِ والدعوةِ عندهم، وهي التي أول ما يعرضونها على الناسِ ويدعونهم إليها، انتهى.

وقد ذكر الشُّرقاوي في بحثه عن الصفاتِ الستِ عندَ جماعةِ التبليغِ أن التبليغيينَ يدعون الناسَ إليها في كافةِ خطبهم في جميعِ أنحاءِ العالمِ.

قال: «وهذه الصفاتُ كُلُّ تبليغيٍّ انتظمَ مع الجماعةِ؛ لا بدَّ أن يعرفها، ويذكرها، ويتذكرها، ويتمرنَ على الخطابةِ بها، ويدعو الناسَ إلى العملِ بها، ويعرفهم معانيها».

قال: «ومن لا يلتزم بالخطابةِ بها يُعتبر مرفوضاً عندَ الجماعةِ» انتهى. المقصودُ

من كلامه.

قلتُ: أمّا الكلمة الطيبة التي هي الأصلُ الأوَّلُ من أصولِ التبليغيينَ؛ فهي

شهادةُ أن لا إلهَ إلا اللهُ، وهي كلمةُ التقوى، وهي العروة الوثقى التي من استمسكَ

بها؛ فهو مسلمٌ، ومن لم يستمسك بها؛ فليس بمسلمٍ، وإن زعم أنه مسلمٌ.

ولا بدَّ من الاستمساك بهذه الكلمة الطيبة من شرطين ذكرهما الله تعالى في قوله:

﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].

قال ابن كثير -رحمه الله تعالى-: «أي: مَنْ خلع الأنداد والأوثان وما يدعُو إليه

الشَّيْطَانُ من عبادة كلِّ ما يُعْبَد من دون الله، ووحَّد الله، فعَبَدَهُ وحده، وشَهِدَ أن لا إلهَ

إِلَّا هُوَ؛ ﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]؛ أي: فقد ثَبَتَ في أمرِهِ،

واستقام على الطَّريقة المثلَى والصَّراط المُستقيم» (١).

وقال ابن كثير -أيضاً-: «وقوله: ﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ

لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]؛ أي: فقد استمسك من الدِّين بأقوى سببٍ، وشَبَّه ذلك بالعروة

القويَّة الَّتِي لا تَنْفَصِمُ، هي في نفسها محكمةٌ مبرمةٌ قويَّة، وربطها قويٌّ شديدٌ». (٢)

ثم ذكر عن مجاهد: أنه قال: «العروة الوثقى: الإيمان»، وعن السُّدِّي: قال:

«هو الإسلام»، وعن سعيد بن جبيرة والضَّحَّاك: «يعني: لا إلهَ إِلَّا اللهُ»، وعن أنس بن

مالك: «العروة الوثقى: القرآن»، وعن سالم بن أبي الجعد: قال: «هو الحُبُّ في الله،

والبُغْضُ في الله». (٣)

قال ابن كثير: «وكلُّ هذه الأقوال صحيحةٌ، ولا تنافي بينها»، انتهى (٤).

(١) «تفسير ابن كثير» (١/٥٢٢).

(٢) «تفسير ابن كثير» (١/٥٢٣).

(٣) «تفسير ابن كثير» (١/٥٢٣).

(٤) «تفسير ابن كثير» (١/٥٢٣).

وَإِذَا عَلِمَ هَذَا؛ فَلْيَعْلَمْ - أَيْضًا - أَنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ قَدْ تَمَسَّكُوا بِمُجَرَّدِ التَّلْفُظِ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مَعَ تَرْكِهِمُ التَّصْرِيحَ بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ، وَمَنْعَهُمُ اتِّبَاعَهُمْ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْكَفْرِ بِهِ، وَجَعْلِهِمُ الْمَنْعَ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْكَفْرِ بِهِ أَصْلًا مِنْ أَصُولِهِمُ الَّتِي يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَيْهَا.

ذَكَرَ ذَلِكَ سَيْفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِي فِي (ص ١١) مِنْ كِتَابِهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَذَكَرَ فِي (ص ١٣) أَنَّ مِنْ أَصُولِ التَّبْلِيغِيِّينَ: «تَعْطِيلُ جَمِيعِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدَدِ الْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَبِصَدَدِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ تَعْطِيلًا بَاتًا، مَعَ النَّدَاءِ بِهَا بِأَسْلُوبٍ تَغْلِيظِيٍّ عَجِيبٍ.

وَذَكَرَ - أَيْضًا - أَنَّ مِنْ أَصُولِهِمُ التَّجَنُّبَ بِشِدَّةٍ، بَلِ الْمَنْعَ بِعَنْفٍ، مِنَ الصَّرَاحَةِ بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ، وَمِنْ الصَّرَاحَةِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْلِيلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَوْرَثُ الْعِنَادَ لَا الصَّلَاحَ»، انْتَهَى.

وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي أَوَّلِ الرِّسَالَةِ، وَإِنَّمَا أَعَدْتُ ذِكْرَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ أَجْلِ الرَّدِّ عَلَى التَّبْلِيغِيِّينَ الَّذِينَ جَعَلُوا الْكَلِمَةَ الطَّيِّبَةَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أَصْلًا مِنْ أَصُولِهِمْ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَعْمَلُونَ بِمَا يُخَالِفُ مَقْتَضَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَمَا تُدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ وَجُوبِ الْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَلَهُمْ فِي مُخَالَفَتِهَا أَسَالِيبُ مُتَعَدِّدَةٌ:

- مِنْهَا: إِنْكَارُهُمُ الْكَفَرَ بِالطَّاغُوتِ، وَمَنْعُهُمْ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْكَفْرِ بِهِ، وَتَعْطِيلُهُمْ جَمِيعَ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدَدِ الْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ، وَتَجَنُّبُهُمْ بِشِدَّةٍ وَمَنْعُهُمْ بِعَنْفٍ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ.

وَمَنْ كَانُوا بِهِ الصِّفَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا حَظَّ لَهُمْ مِنَ الِاسْتِمْسَاكِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ تَرَكُوا أَحَدَ الشَّرْطَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا بَدَّ مِنْهُمَا فِي الِاسْتِمْسَاكِ بِهَا.

وَعَلَى هَذَا؛ فَإِنْ تَعَلَّقَهُمْ بِالْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ، وَجَعَلَهُمْ إِيَّاهَا أَصْلًا مِنْ أَصُولِهِمُ السَّيِّئَةِ، يَكُونُ مَجَرَّدَ دَعْوَى لَا حَاصِلَ لَهَا.

وَقَدْ رَوَى: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ ثَلَاثِيٍّ صَحِيحٍ، وَمُسْلِمٌ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ أَبِيهِ^(١) - واسمه طارق بن أشيم بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ وَحَدَّ اللَّهَ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ؛ حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُّهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُّهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»^(٢).

وَهَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ مُطَابِقٌ فِي الْمَعْنَى لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

قَالَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الطَّاغُوتُ: الشَّيْطَانُ»، رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْرٍ^(٣) وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٤).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٥ / ٢١٢) (١٥٨٧٥)، ومسلم (٢٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣).

(٣) «تفسير الطبري» (٥ / ٤١٧).

(٤) «تفسير القرآن» لابن أبي حاتم (٢ / ٤٩٥).

قال ابن كثير: «ومعنى قوله في الطَّاغُوتِ: أَنَّهُ الشَّيْطَانُ: قَوِيٌّ جَدًّا؛ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ كُلَّ شَرٍّ كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ؛ مِنْ: عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَالتَّحَاكُمِ إِلَيْهَا، وَالْإِسْتِنصَارِ بِهَا»، انْتَهَى^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: «الطَّاغُوتُ كُلُّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ». ^(٢)

قَالَ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-: «وَهُوَ صَحِيحٌ، لَكِنْ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ مَنْ لَا يَرْضَى بِعِبَادَتِهِ» ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: «الطَّاغُوتُ: مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مَتَّبِعٍ أَوْ مُطَاعٍ، فَطَّاغُوتُ كُلِّ قَوْمٍ مَنْ يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ غَيْرَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، أَوْ يَعْبُدُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، أَوْ يَتَّبِعُونَهُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ مِنَ اللَّهِ، أَوْ يَطِيعُونَهُ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ طَاعَةٌ لِلَّهِ؛ فَهَذِهِ طَوَاغِيَتُ الْعَالَمِ، إِذَا تَأَمَّلْتَهَا وَتَأَمَّلْتَ أَحْوَالَ النَّاسِ مَعَهَا؛ رَأَيْتَ أَكْثَرَهُمْ أَعْرَضَ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى عِبَادَةِ الطَّاغُوتِ، وَعَنْ طَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى طَاعَةِ الطَّاغُوتِ وَمُتَابَعَتِهِ»، انْتَهَى ^(٤).

وَإِذَا عُلِمَ هَذَا؛ فَلْيُعْلَمْ -أَيْضًا- أَنَّ السُّدُجَ وَالْهَمْجَ مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ كَانُوا يَتَّبِعُونَ شُيُوخَهُمْ وَأَمْرَاءَهُمْ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ مِنَ اللَّهِ، وَيَطِيعُونَهُمْ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ طَاعَةٌ لِلَّهِ، وَهَذَا مِنَ الْإِيمَانِ بِالطَّاغُوتِ.

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٢٣).

(٢) «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (٢/ ٦٦).

(٣) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٣١).

(٤) «إعلام الموقعين» (١/ ٤٠).

ويُضاف إلى هذا ما تقدّم ذكره من كون كبرائهم يمنعون أتباعهم من التصريح بالكفر والطّاغوت، ويجعلون المنع من التصريح بالكفر به أصلاً من أصولهم التي يدعون النّاس إليها، وما تقدّم -أيضاً- أنّ من أصولهم تعطيل جميع النصوص الواردة في الكتاب والسنة بصدد الكفر بالطّاغوت تعطيلًا باتّاء، وأنّ من أصولهم التجنّب بشدّة والمنع بعنف من التصريح بالكفر بالطّاغوت، ومن التصريح بالنهي عن المنكر، وتعليل ذلك بأنه يورث العناد لا الصّلاح.

ومن كانوا بهذه الصفة؛ فإنهم بعيدون كلّ البعد عن الاستمسك بالعروة الوثقى، ولا شكّ أنه ينطبق عليهم الحكم المرتب على عدم الكفر بما يُعبد من دون الله، وهو ما تقدّم ذكره في حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فليتبّه كبراء التبليغيين وأتباعهم لمدلول الآيتين المذكورتين قريباً، ولمدلول حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وليبادروا إلى الإقلاع عمّا هم عليه من مخالفة الآيتين والحديث، ويستبدلوا ذلك بالتوبة النصوح، والعمل بطاعة الله ورسوله، وليعلموا أن الله يتوب على من تاب صادقاً من أيّ ذنب كان.

- ومن أساليب التبليغيين في مخالفة الكلمة الطيبة ما تقدّم ذكره عن بعض أمرائهم وشيوخهم الكبار: أنّهم كانوا يرابطون على القبور، وينتظرون الكشف والكرامات والفيوض الروحية من أهل القبور، وما ذكر عنهم من استعمال التّمائم والتّعاويز الشّركيّة والشّعوذة والأحوال الشّيطانية في الاستشفاء من الأمراض، وما جاء في الآيات التي تقدم ذكرها من أنواع الشّرك الأكبر.

وقد ذكر القائد ميان مُحمّد أسلم الباكستاني عن الشّيخ زكريا -الذي هو أعلم

النَّاسِ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ، وكانوا يصفونه بأنَّه ريحانةُ الهندِ وبركةُ العصرِ - أنَّه كانَ يَكْتُبُ التَّمائمَ كُلَّ يَوْمٍ.

وفي كُلِّ من هذه الأمورِ الشَّرَكِيَّةِ أعظمُ مناقضةٍ للكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ.

وفي جَمْعِ التَّبْلِيغِيِّينَ بَيْنَ جَعْلِ الكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ أَصْلًا من أَصُولِهِم وبَيْنَ العَمَلِ بِمَا يَنَاقِضُهَا من الأُمُورِ الشَّرَكِيَّةِ جَمْعُ بَيْنَ النَّقِیضِیْنِ، وَهَذَا من جَهْلِهِم وَضَلَالِهِم.

- ومن أسألِیهِم في مَخَالَفَةِ الكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ: صَرَفُهُم مَعْنَاهَا الَّذِي جَاءَ تَقْرِیرُهُ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهُوَ نَفْيُ الأَلُوْهِيَّةِ عَمَّا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى وإِثْبَاتُهَا لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَزَعْمُهُم أَنَّ مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ هُوَ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ؛ فَهُمْ يَفْسِّرُونَ مَعْنَاهَا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ لِلْأُمُورِ.

وَهَذَا مِنْ ضَلَالِهِم وَجَهْلِهِم بِالتَّوْحِيدِ وَفَسَادِ عَقِيدَتِهِمْ فِيهِ، حَيْثُ جَعَلُوا تَوْحِيدَ الأَلُوْهِيَّةِ هُوَ نَفْسَ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ فَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يَزِيدُونَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ قَدْ عَرَفُوا مِنْ تَوْحِيدِ الأَلُوْهِيَّةِ مَا لَمْ يَعْرِفُهُ التَّبْلِيغِيُّونَ، وَذَلِكَ حِينَمَا أَتَى كَفَّارُ قُرَيْشٍ إِلَى أَبِي طَالِبٍ يَشْكُونَ إِلَيْهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّهُ يَشْتُمُّ آلَهُتَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«يَا عَمَّ! إِنِّي أُرِيدُهُمْ عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ يَقُولُونَهَا؛ تَدِينُ لَهُمْ بِهَا الْعَرَبُ، وَتُؤَدِّي إِلَيْهِمْ بِهَا الْعَجَمُ الْجَزِيَّةَ»، فَفَزَعُوا لِكَلِمَتِهِ وَلِقَوْلِهِ، فَقَالَ الْقَوْمُ: كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ؟ نَعَمْ وَأَبْيَكُ عَشْرًا. فَقَالُوا: وَمَا هِيَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ فَقَامُوا فَرَعَيْنِ يَنْفَضُونَ ثِيَابَهُمْ وَهُمْ يَقُولُونَ: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ» (١).

فَقَدْ عَرَفَ كَفَارُ قَرِيشٍ مِنْ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مَا لَمْ يَعْرِفْهُ التَّبْلِغِيُّونَ، وَعَرَفُوا أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ تَذُلُّ عَلَى وَجوبِ إِفْرَادِ اللَّهِ تَعَالَى بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ دُونَ مَا سِوَاهُ؛ فَلِهَذَا فَرَعُوا وَقَالُوا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلَهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

وَكَانُوا مَعَ هَذَا يَقْرَءُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ لِلْأُمُورِ، وَلَمْ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَدْخُلُوا بِهِ فِي الْإِسْلَامِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى إِقْرَارِ الْمُشْرِكِينَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ،

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٥٨/٣) (٢٠٠٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٣٢)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٥٠/٢٤)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣٢٣٥/١٠)، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ، انْظُرْ: «الضَّعِيفَةُ» تَحْتَ حَدِيثِ (٦٠٤٢).

وإنكارهم لتوحيد الألوهية، مع علمهم بمعنى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وأنها تدلُّ على نفي الإلهية عما سوى الله تعالى، وعلى وجوب إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادة.

وَإِذَا كَانَ كُفَّارُ قَرِيشٍ أَعْلَمَ بِمَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مِنْ أَكْبَرِ التَّبْلِغِيِّينَ وَشِوْخِهِمْ؛ فَأَيُّ خَيْرٍ يَرْجَى مِنْ الانْضِمَامِ إِلَيْهِمْ وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ أَصْلَ الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؟!!

فليحذر المؤمنُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ مِنْهُمْ وَمَنْ الانْضِمَامِ إِلَيْهِ، وَلِيُبَالِغَ فِي تَحْذِيرِ النَّاسِ مِنْهُمْ وَمِنِ الانْضِمَامِ إِلَيْهِمْ.

- وَمِنْ أَسَالِيْبِهِمْ فِي مُخَالَفَةِ الْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ: أَنَّهُمْ فِي ذِكْرِهِمْ يَفْصِلُونَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَيَكْرَرُونَ كَلِمَةَ (لَا إِلَهَ) سِتِّ مِائَةٍ مَرَّةً، ثُمَّ يَكْرَرُونَ كَلِمَةَ (إِلَّا اللَّهُ) أَرْبَعَ مِائَةٍ مَرَّةً.

وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي أَوَّلِ الرِّسَالَةِ أَنَّ فَعْلَهُمْ هَذَا مِنَ الاسْتِهْزَاءِ بِاللَّهِ وَبِذِكْرِهِ، وَأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْكُفْرَ سِتِّ مِائَةٍ مَرَّةً؛ لِأَنَّ فَضْلَ النَّفْيِ عَنِ الْإِثْبَاتِ فِي قَوْلِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) بَزَمَ مُتَرَاخٍ بَيْنَ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ وَآخِرِهَا عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِيَارِ يَقْتَضِي نَفْيَ الْأُلُوْهِيَّةِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى سِتِّ مِائَةٍ مَرَّةً، وَذَلِكَ صَرِيحُ الْكُفْرِ، ثُمَّ إِنْ الْإِتْيَانُ بِكَلِمَةِ الْإِثْبَاتِ بَعْدَ فَصْلِهَا عَنْ كَلِمَةِ النَّفْيِ بَزَمَ مُتَرَاخٍ لَا يَفِيدُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ التَّلَاعِبِ بِذِكْرِ اللَّهِ وَالاسْتِهْزَاءِ بِهِ.

- وَمِنْ أَسَالِيْبِهِمْ فِي مُخَالَفَةِ الْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ مَا يَفْعَلُونَهُ فِي أَوْرَادِهِمْ مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى قَوْلِ (إِلَّا اللَّهُ) أَرْبَعَ مِائَةٍ مَرَّةً، وَ(اللَّهُ، اللَّهُ) سِتِّ مِائَةٍ مَرَّةً، وَمَا يُسَمُّونَهُ بِالْأَنْفَاسِ الْقُدْسِيَّةِ عَشَرَ دَقَاقِقَ، وَتَتَحَقَّقُ بِالتَّصَاقِ اللِّسَانِ فِي سَقْفِ الْفَمِ، وَالدُّكْرِ بِإِخْرَاجِ النَّفْسِ

من الأنف على صورة لفظ (الله)، وليس هذا من الذكر المشروع، وإنما هو من تلاعب الشيطان بهم.

وقد قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «ذكر الاسم المفرد لم يُشرع بحال، وليس في الأدلة الشرعية ما يدل على استحبابه» انتهى^(١). وهو في (ص ٥٥٨) من المجلد العاشر من «مجموع الفتاوى».

- ومن أساليبهم في مخالفة الكلمة الطيبة - وأشدّها نكارة - ما ذكر عن بعضهم من الإقتصار في الذكر على كلمة (هو، هو، هو)؛ بدلاً عن قول: (لا إله إلا الله)، وهذا مما ورثوه من غلاة الصوفية المنحرفين عن الصراط المستقيم.

وليس الإقتصار على هذه الكلمة من الذكر المشروع، وإنما هو من الاستهزاء بالله تعالى وبذكره، ومن تلاعب الشيطان بالصوفية وأتباعهم من التبليغيين.

وقد زعم الصوفية أن الإقتصار على هذه الكلمة هو ذكر خاصة الخاصة، وهذا من جهلهم وضلالهم.

وقد قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «من زعم أن هذا - يعني: قول (لا إله إلا الله) - ذكر العامة، وأن ذكر الخاصة هو الاسم المفرد، وذكر خاصة الخاصة هو الاسم المضمّر؛ فهم ضالّون غالطون». (٢)

إلى أن قال: «وأما الاسم المفرد مظهرًا أو مضمّرًا؛ فليس بكلام تامّ، ولا جملة مفيدة، ولا يتعلّق به إيمان ولا كفر ولا أمر ولا نهى، ولم يذكر ذلك أحد من سلف

(١) «مجموع الفتاوى» (١٠ / ٥٥٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٠ / ٢٢٦).

الأمّة، ولا شرع ذلك رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يُعْطِي الْقَلْبَ بِنَفْسِهِ مَعْرِفَةً مَفِيدَةً ولا حالًا نافعًا، وإنّما يعطيه تصوّرًا مطلقًا لا يُحْكَمُ عليه بنفي ولا إثبات، والشريعة إنّما تشرّع من الأذكار ما يفيد بنفسه، لا ما تكون الفائدة حاصلةً بغيره» (١).

قَالَ: «وقد وَقَعَ بعض مَنْ واطبَ على هذا الذِّكْرِ في فنونٍ من الإلحادِ وأنواعٍ من الاتِّحادِ» (٢).

قَالَ: «والذِّكْرُ بِالاسْمِ الْمُضْمِرِ الْمَفْرَدِ أَبْعَدُ عَنِ السُّنَّةِ، وَأَدْخُلَ فِي البدعةِ وَأَقْرَبُ إِلَى إِضْلالِ الشَّيْطَانِ؛ فَإِنَّ مَنْ قَالَ: يا هو! يا هو! أو: هو! هو! ونحو ذلك؛ لَمْ يَكُنِ الضَّمِيرُ عائدًا إِلَّا إِلَى ما يُصَوِّرُهُ قَلْبُهُ، وَالْقَلْبُ قد يَهْتَدِي وقد يَضِلُّ، وقد صَنَّفَ صاحب «الفُصوصِ» كتابًا سماه «كتابُ الهُو!» (٣).

إِلَى أَنْ قَالَ: «واللهُ تَعَالَى لا يَأْمُرُ أَحَدًا بِذِكْرِ الاسْمِ الْمَفْرَدِ، وَلَا شَرَعَ لِلْمُسْلِمِينَ اسْمًا مَفْرَدًا مَجْرَدًا، وَالاسْمُ الْمُجَرَّدُ لا يفيد الإيْمَانَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الإِسْلَامِ، وَلَا يُؤْمَرُ بِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُخَاطَبَاتِ.

وكَذَلِكَ ما شَرَعَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي صَلَاتِهِمْ وَأَذَانِهِمْ وَحَجِّهِمْ وَأَعْيَادِهِمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ تَعَالَى إنّما هو بِالْجُمْلَةِ التَّامَّةِ؛ كَقَوْلِ الْمُؤَدِّنِ: اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ. أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ. وَقَوْلُ الْمُصَلِّي: اللهُ أَكْبَرُ. سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ. سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى. سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ. وَقَوْلِ

(١) «مجموع الفتاوى» (١٠/٢٢٦، ٢٢٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٠/٢٢٧).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٠/٢٢٧).

المُلَبِّي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ.. وأمثال ذلك؛ فجميع ما شرَّعه الله من الذِّكْرِ إنما هو كلام تامٌّ، لا اسمٌ مفردٌ؛ لا مُظْهَرٌ ولا مُضْمَرٌ» (١).

إلى أن قال: «والمقصود هنا أن المشروع في ذكر الله سبحانه هو ذكره بجملة تامّة، وهو المُسمَّى بالكلام، والواحد منه بالكلمة، وهو الذي ينفع القلوب، ويحصل به الثواب والأجر والقرب إلى الله ومعرفته ومحبته وخشيته وغير ذلك من المطالب العالية والمقاصد السامية» (٢).

وأما الاقتصار على الاسم المفرد مظهرًا أو مضمرًا؛ فلا أصل له؛ فضلًا عن أن يكون من ذكر الخاصة والعارفين، بل هو وسيلة إلى أنواع من البدع والضلالات، وذريعة إلى تصوّرات أحوال فاسدة من أحوال أهل الإلحاد وأهل الاتحاد انتهى (٣)، وهو في (ص ٢٢٦ - ٢٢٧)، و(ص ٢٢٨ - ٢٢٩) و(ص ٢٣١) و(ص ٢٣٣) من المجلد العاشر من «مجموع الفتاوى».

وقال شيخ الإسلام -أيضًا-: «إنَّ الشرع لم يستحبَّ من الذكر إلا ما كان كلامًا تامًّا مفيدًا؛ مثل: لا إله إلا الله، ومثل: الله أكبر، ومثل: سبحان الله والحمد لله، ومثل: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومثل: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨]، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، ﴿سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١]، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: ١].

(١) «مجموع الفتاوى» (١٠ / ٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٠ / ٢٣٣).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٠ / ٢٣٣).

فأَمَّا الاسمُ المفردُ مُظهِراً؛ مثل: اللهُ اللهُ، أو مضمراً؛ مثل: هُوَ هُوَ؛ فهذا ليس بمشروعٍ في كتابٍ ولا سُنَّةٍ، ولا هو مأثورٌ -أيضاً- عن أحدٍ من سَلَفِ الأُمَّةِ، ولا عن أعيانِ الأُمَّةِ المقتدى بهم، وإنَّما لهجَ به قومٌ من ضلَّالِ المتأخِّرينَ، وربَّما اتَّبَعُوا فيه حالَ شيخٍ مغلوبٍ فيه؛ مثلما يُروى عن الشُّبلي أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: اللهُ اللهُ. فقيلَ لَهُ: لِمَ لَا تَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟! فَقَالَ: أَخَافُ أَنْ أَمُوتَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ! وَهَذِهِ مِنْ زَلَّاتِ الشُّبلي، وَغَلْبَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ رَبَّماً يَجُنُّ وَيُذْهَبُ بِهِ إِلَى الْمَارِسْتَانِ وَيَخْلُقُ لِحَيْتِهِ، وَلَهُ أَشْيَاءٌ مِنْ هَذَا النَّمطِ الَّتِي لَا يَجُوزُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ فِيهَا^(١).

وَرُبَّمَا غَلَا بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَجْعَلُوا ذَكَرَ الْاسْمِ الْمَفْرَدِ لِلْخَاصَّةِ وَذَكَرَ الْكَلِمَةِ التَّامَّةِ لِلْعَامَّةِ.

وَرُبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) لِلْمُؤْمِنِينَ، وَ(الله) لِلْعَارِفِينَ، وَ(هُوَ) لِلْمُحَقِّقِينَ.

وَرُبَّمَا اقْتَصَرَ أَحَدُهُمْ فِي خَلَوْتِهِ أَوْ فِي جَمَاعَتِهِ عَلَى (الله، اللهُ، اللهُ)، أَوْ عَلَى (هُوَ)، أَوْ (يَا هُوَ)، أَوْ (لَا هُوَ لَا هُوَ)!

وَرُبَّمَا ذَكَرَ بَعْضُ الْمَصْنُفِينَ فِي الطَّرِيقِ تَعْظِيمَ ذَلِكَ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ تَارَةً بِوَجْدِ، وَتَارَةً بِرَأْيٍ، وَتَارَةً بِنَقْلِ مَكْذُوبٍ^(٢).

إِلَى أَنْ قَالَ: «إِنَّ ذَكَرَ الْاسْمَ الْمَجْرَدَ لَيْسَ مُسْتَحَبًّا، فَضلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ ذَكَرَ الْخَاصَّةِ، وَأَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ ذَكَرُ الْاسْمِ الْمَضْمَرِ -وهو: (هُوَ)-؛ فَإِنَّ هَذَا بِنَفْسِهِ لَا يَدُلُّ

(١) «مجموع الفتاوى» (١٠/٥٥٦، ٥٥٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٠/٥٥٧).

عَلَى مَعَيَّن، وَإِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ مَا يَفْسِّرُهُ مِنْ مَذْكُورٍ أَوْ مَعْلُومٍ، فَيَبْقَى مَعْنَاهُ بِحَسَبِ قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ وَنِيَّتِهِ، وَلِهَذَا قَدْ يَذْكُرُ بِهِ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْحَقَّ الْوُجُودَ الْمَطْلُوقَ، وَقَدْ يَقُولُ: (لا هو إلا هو)، ويسري قلبه في وحدة الوجود ومذهب فرعون والإسماعيلية وزنادقة هؤلاء المتصوفة المتأخرين؛ بحيث يكون قوله: (هو)؛ كقوله: (وجوده)، وقد يعني بقوله: (لا هو إلا هو)؛ أي أنه هو الوجود، وأنه ما ثم خلق أصلاً، وأنَّ الربَّ والعبدَ والحقَّ والخلقَ شيءٌ واحدٌ؛ كما بيَّته من مذهب الاتحادية في غير هذا الموضع.

ومن أسباب هذه الاعتقادات والأحوال الفاسدة الخروج عن الشريعة والمنهاج الذي بُعث به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّ الْبِدْعَ هِيَ مَبَادِئُ الْكُفْرِ وَمِطَانُ الْكُفْرِ؛ كَمَا أَنَّ السُّنَنَ الْمَشْرُوعَةَ هِيَ مَظَاهِرُ الْإِيمَانِ وَمَقْوِيَةٌ لِلْإِيمَانِ؛ فَإِنَّهُ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ. انْتَهَى الْمَقْصُودُ مِنْ كَلَامِهِ، وَهُوَ فِي (ص ٥٥٦ - ٥٥٧) و(ص ٥٦٥) من المجلد العاشر من «مجموع الفتاوى».

وبما ذكرته عن التبليغيين من أنواع المخالفة للكلمة الطيبة (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ يَتَبَيَّنُ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَلَّقُوا مِنْ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ إِلَّا بِمَجَرَّدِ التَّلَفُّظِ بـ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، مع جهلهم بمعناها، ومُخَالَفَتِهِمْ لِمُقْتَضَاهَا وَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ نَفْيِ الْأُلُوْهِيَّةِ عَمَّا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِثْبَاتِهَا لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ -أَيْضًا- مِنْ وَجُوبِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا لِلَّهِ وَحْدَهُ.

وَمَنْ كَانُوا بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ؛ فَإِنَّهُمْ بَعِيدُونَ كُلَّ الْبُعْدِ عَنِ التَّمَسُّكِ بِالْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ، وَلَيْسَ يَنْفَعُهُمُ التَّلَفُّظُ بِهَا، وَلَا زَعْمُهُمْ أَنَّهَا أَصْلٌ مِنْ أَصُولِهِمُ السُّتَّةِ؛ مَعَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ

الجهل بمعناها، والمُخالفة لمقتضاها، وإِضَاعَة أعظمِ حقٍّ من حقوقها - وهو الكفرُ بالطَّاغوتِ -، ومع ما وَقَعَ مِنْ بعضِ أكابرِهِمْ مِنْ أنواعِ الشُّركِ الأكبرِ؛ كما تقدَّم ذِكرُ ذلك عَنْهُمْ.

وعلى هَذَا؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعَامِلُوا مُعَامَلَةَ الَّذِينَ مَنَعُوا الزَّكَاةَ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَاتَلَهُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَاسْتَحْلَوْا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ مِنْ أَجْلِ مَنَعِهِمُ لِلزَّكَاةِ الَّتِي هِيَ حَقٌّ مِنْ حَقِّ الْإِسْلَامِ.

وقد احتجَّ أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على وُجُوبِ قِتَالِهِمْ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا؛ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَهْلُ «السُّنَنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَرَوَى: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ؛ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٨/١) (٦٧)، والبخاري (٧٢٨٤)، ومسلم (٢١)، وأبو داود (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٧١)، والترمذي (٢٦٠٦)، والنسائي (٣٠٩٠).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٦/٢٢) (١٤١٤١)، والترمذي (٣٣٤١)، وابن ماجه (٣٩٢٨)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٤٠٨).

وروى مسلمٌ نحو ذلك من حديثِ ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا (١).

وروى النسائي عن أنسِ بنِ مالكٍ (٢) والنُّعمانِ بنِ بشيرٍ (٣) وأوسِ بنِ أوسٍ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوه (٤).

وروي -أيضاً- نحوه من وجوهٍ كثيرةٍ بأسانيدٍ بعضها جيّدٌ وبعضها فيه مقالٌ.

وقد قال السيوطيُّ في «الجامع الصَّغير»: إنه: «متواترٌ».

قال المُنَاوِي: «لأنَّه رواه خمسة عشرَ صحابياً» (٥).

وقد أجمعَ الصَّحابةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم على قتالِ مانعي الزَّكاةِ، ووافقوا أبا بكرَ الصديقَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على ما احتجَّ به من قولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِلَّا بِحَقِّهَا» (٦)، وقال: «إِنَّ الزَّكَاءَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ؛ لو منعوني عناقاً كانوا يؤدُّونها إلى رسولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لقاتلتُهُم على منعِها» (٧)، قالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «فوالله؛ ما هو إلَّا أن رأيتُ أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ قد شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ؛ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ» (٨).

(١) أخرجه مسلم (٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٢).

(٣) أخرجه النسائي (٣٩٧٩).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٨١/٢٦) (١٦١٦٠)، وابن ماجه (٣٩٢٩)، والنسائي (٣٩٨٢)،

والدارمي (٢٤٩٠).

(٥) «فيض القدير» (١٨٨/٢).

(٦) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢).

(٧) أخرجه البخاري (١٤٥٦)، والنسائي (٣٠٩٤)، ومالك في «الموطأ» (٣٠).

(٨) أخرجه البخاري (٧٢٨٤).

وفي رواية: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «فَقَاتَلْنَا مَعَهُ، فَرَأَيْنَا ذَلِكَ رَشْدًا» (١).

وَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَاتَلُوا الَّذِينَ مَنَعُوا الزَّكَاةَ وَاسْتَحَلُّوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ مِنْ أَجْلِ مَنَعِهِمْ لِلزَّكَاةِ الَّتِي هِيَ حَقٌّ مِنْ حَقِّهِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ فَلْيُعْلَمَ - أَيْضًا - أَنَّ التَّبْلِيغِيَّينَ قَدْ عَطَّلُوا حَقِّينَ مِنْ أَعْظَمِ حَقِّقِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَهُمَا: الْكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ، وَإِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

فَأَمَّا الْكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِنْ أَصُولِهِمْ تَرْكُ الصَّرَاحَةِ بِالْكَفْرِ بِهِ، وَتَعْطِيلُ جَمِيعِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدَدِ الْكَفْرِ بِهِ تَعْطِيلًا بَاتًّا، وَالتَّجَنُّبُ بِشِدَّةٍ وَالْمَنْعُ بِعَنْفٍ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْكَفْرِ بِهِ.

وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ السَّيِّئَةِ مِنْ تَحْطِيمِ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ، الَّذِي هُوَ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ لِلِاسْتِمْسَاكِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى.

وَأَمَّا إِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ مَا ذَكَرْتُهُ عَنْ بَعْضِ كُبَرَاءِهِمْ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرْكِ الْمَنَافِي لِتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ وَإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

وَمَنْ كَانُوا بِهِذِهِ الصِّفَةِ السَّيِّئَةِ؛ فَهُمْ أَوْلَى أَنْ يُسَارَ فِيهِمْ بِمِثْلِ سِيرَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَعَ مَانَعِي الزَّكَاةِ. وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يُوفِّقَهُمْ لِلتَّوْبَةِ النَّصُوحِ مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَخَالَفَاتِ وَأَنْوَاعِ الشَّرْكِ وَالْبِدْعِ وَالْمُنْكَرَاتِ، وَأَنْ يَهَيِّئَ لِلْمُعَانِدِينَ مِنْهُمْ مَنْ يَسِيرُ فِيهِمْ بِسِيرَةِ الصَّحَابَةِ مَعَ مَانَعِي الزَّكَاةِ؛ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

فصل

وَقَدْ نَقَدَ الْأُسْتَاذَ سَيِّفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِيِّ أَصُولَ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي الْبَابِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، فَقَالَ مَا نَصُّهُ: «الْبَابُ الثَّانِي: بَعْضُ التَّعْلِيلَاتِ عَلَى الْأَصُولِ السَّتَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِ(إِعْدَادِ التَّبْلِيغِ لِحِمَاةِ التَّبْلِيغِ) بِأَسْلُوبِ النِّقْدِ الْحَارِّ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ تَفْسِيرَ الْأَصُولِ السَّتَةِ لِلتَّبْلِيغِ الَّتِي وَضَعَهَا مُؤَسَّسُ الْحَرَكَةِ مُبْعَدٌ فِي الْخِرَافَاتِ أَقْصَى إِبْعَادٍ، وَآخِذٌ طَابِعِ أَكَابِرِهَا وَمُؤَسَّسِيهَا وَمَعْتَقِدَاتِهِمْ كُلِّ الْأَخِذِ، وَإِلَيْكُمْ الْبَيَانُ:

- الْأَصْلُ الْأَوَّلُ:

فَفِي الْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ يُؤْمِنُونَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، بَلْ بِشَيْءٍ مِنْهُ وَبَشَيْءٍ مِنْ تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ، بَلْ وَيُوجِبُونَ كَثِيرًا مِنَ التَّخَضُّعَاتِ لِغَيْرِ اللَّهِ بِاسْمِ الْأَدَبِ وَالتَّعْظِيمِ، وَيَعْتَقِدُونَ بِالتَّصَرُّفَاتِ الْكُونِيَّةِ لِغَيْرِ اللَّهِ بِاسْمِ الْفِيُوضِ الرُّوحِيَّةِ وَبِاسْمِ الْكَرَامَاتِ.

وَأَمَّا تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ فَهُمْ أَشَاعِرَةٌ أَوْ مَاتَرِيدِيَّةٌ أَوْ أَحْسُ وَأَنْجَسُ، وَلَرُبَّمَا لِحَقُّوا بِابْنِ عَرَبِيٍّ وَأَمْثَالِهِ فِي مَسَائِلِهِ وَمَعْتَقِدَاتِهِ.

وَيَقُولُونَ فِي كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ مَا مَعْنَاهُ: إِنَّ الْأَصْنَامَ - وَلَا سِيَمَا فِي عَصْرِنَا هَذَا - تَبْلُغُ إِلَى خَمْسَةِ فَقَطْ:

الصَّنَمُ الْأَوَّلُ: التَّكْسُّبُ وَالتَّسَبُّبُ وَالتَّرْزُقُ وَلَوْ عَنْ طَرِيقِ الْحَلَالِ.

فَهَذِهِ الْوُظَيْفَةُ وَالتَّجَارَةُ وَالدَّكَائِنُ أَصْنَامٌ؛ لِأَنَّهَا تُلْهِي الْإِنْسَانَ عَنْ وَاجِبَاتِهِ

الدِّينِيَّة، وعن واجبه نحو ربّه؛ إلا إذا خرج في سبيل الله؛ أي: للتبليغ في الشهر ثلاثة أيّام، وفي السنّة أربعين يومًا، وفي العمر أربعة أشهر؛ أي: إذن لا صنم ولا إشراك! وهكذا جعلوا المباحات أصنامًا وإشراكًا بالله شركًا أكبر.

قلت: لا يخفى على من له أدنى علم ومعرفة ما في هذه الأقوال المذكورة عن التبليغيين من المجازفة ومجاوزة الحدّ في ذم التكسّب والسعي في طلب الرّزق الحلال، ولم يكتفوا بدمّ ما أباحه الله لعباده من السعي في طلب الرّزق الحلال حتّى جعلوا ذلك من قبيل الأصنام والشرك بالله، وهذا صريح في مخالفة القرآن والسنّة وما كان عليه الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم -، وما كان عليه المسلمون كافّة؛ سوى من لا عقول لهم من التبليغيين، الذين يهرفون بما لا يعرفون، ولا يُبالون بالمُجازفات ومُجاوزة الحدّ في ذم المكاسب المباحة.

وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

وفي هذه الآية الكريمة أبلغ ردّ على ما ابتدعه التبليغيون من ذمّ التكسّب والسعي في طلب الرّزق الحلال.

والآيات والأحاديث في إباحة التكسّب والسعي في طلب الرّزق الحلال كثيرة جدًا، وفيها أبلغ ردّ على التبليغيين.

فمن الآيات قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ [الملك: ١٥].

قال ابن كثير في الكلام على قوله تعالى: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥]: «أي:

فسافروا حيث شئتم من أقطارها، وترددوا في أقاليمها وأرجائها؛ في أنواع المكاسب، واعلموا أن سعيكم لا يجدي عليكم شيئاً إلا أن ييسره الله لكم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾ [الملك: ١٥]؛ فالسعي في السبب لا يُنافي التوكل» (١).

ثم ذكر حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله؛ لرزقكم كما يرزق الطير؛ تغدوا خصاماً، وتروح بطاناً».

قال ابن كثير: «فأثبت لها رواحاً وغدواً لطلب الرزق مع توكلها على الله عز وجل»، انتهى (٢).

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠].

قال ابن جرير: «يقول تعالى ذكره: فإذا قضيت صلاة الجمعة يوم الجمعة؛ فانتشروا في الأرض إن شئتم ذلك؛ رخصة من الله لكم في ذلك» (٣).

ثم روى عن مجاهد: أنه قال: «هي رخصة»، وعن الضحاك أنه قال: «هذا إذن من الله، فمن شاء؛ خرج، ومن شاء؛ جلس» (٤)، وعن ابن زيد أنه قال: «أذن الله لهم إذا فرغوا من الصلاة، فقال: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ

(١) «تفسير ابن كثير» (٨/ ١٩٩، ٢٠٠).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٨/ ٢٠٠).

(٣) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٣٨٥).

(٤) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٣٨٥).

فَضِّلِ اللَّهَ ﴿[الجمعة: ١٠]؛ فَقَدْ أَحَلَّتْهُ لَكُمْ﴾ (١).

وقال البغوي: «أي: إذا فرغ من الصلاة؛ فانتشروا في الأرض للتجارة والتصرف في حوائجكم، ﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]؛ يعني: الرزق. وهذا أمرٌ بإباحة»، انتهى (٢).

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ «أي: في مواسم الحج».

قاله ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورواه عنه: عبدُ الرزاق، وسعيدُ بنُ منصورٍ، والبُخاري، وابن جرير، وغيرهم (٣).

وعن ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثله، رواه ابن جرير (٤).

قال ابن كثير: «وهكذا فسرها مجاهدٌ وسعيدُ بنُ جبيرةٍ وعكرمةٌ ومنصورُ بنُ المُعتمرٍ وقتادةٌ وإبراهيم النخعي والربيع بن أنس وغيرهم» (٥).

وروى ابن جرير عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنه سُئِلَ عن الرَّجُلِ يَحُجُّ ومعه تجارة؟ فقرأ ابنُ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ

(١) «تفسير الطبري» (٢٣ / ٣٨٥).

(٢) «تفسير البغوي» (٨ / ١٢٣).

(٣) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في «تفسيره» (٢٢٧)، وسعيد بن منصور في «تفسيره» (٣٥١)، والبخاري (١٧٧٠)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٤ / ١٦٧).

(٤) ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٤ / ١٦٧) (٣٧٧٨).

(٥) «تفسير ابن كثير» (١ / ٤٠٩).

رَبِّكُمْ ﴿ [البقرة: ١٩٨]، (١) وَرَوَى -أَيْضًا- عَنْ مُجَاهِدٍ؛ قَالَ: (كَانَ نَاسٌ يَحْجُونَ وَلَا يَتَّجِرُونَ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨]، فَرَخَّصَ لَهُمْ فِي الْمَتَجَرِّ وَالرُّكُوبِ وَالزَّادِ (٢).

وَرَوَى -أَيْضًا- عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى عُمَرَ؛ قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! كُنْتُمْ تَتَّجِرُونَ فِي الْحَجِّ؟ قَالَ: «وَهَلْ كَانَتْ مَعَايِشُهُمْ إِلَّا فِي الْحَجِّ؟!» (٣).

وَالْآثَارُ عَنِ السَّلَفِ بِنَحْوِ هَذَا كَثِيرَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ كَثِيرًا مِنْهَا فِي «تَفْسِيرِهِ».

وَإِذَا كَانَ السَّعْيُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ جَائِزًا فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ؛ فَطَلَبُهُ فِي غَيْرِ الْمَوَاسِمِ جَائِزٌ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، وَفِي هَذَا أَبْلَغَ رَدًّا عَلَى التَّبْلِغِيِّينَ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَخْرُونَ يَصْرِيُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠].

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: «﴿وَأَخْرُونَ يَصْرِيُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المزمل: ٢٠] فِي سَفَرٍ ﴿يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠] فِي تِجَارَةٍ، قَدْ سَافَرُوا لَطَلَبِ الْمَعَاشِ فَأَعْجَزَهُمْ وَأَضْعَفَهُمْ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ» (٤).

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: «يَعْنِي: الْمُسَافِرِينَ لِلتِّجَارَةِ يَطْلُبُونَ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ» (٥). وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «أَيُّ: عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ذُووُ أَعْدَارٍ فِي تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ؛ مِنْ: مَرْضَى،

(١) الطبري في «تفسيره» (٤ / ١٦٥).

(٢) الطبري في «تفسيره» (٤ / ١٦٧).

(٣) الطبري في «تفسيره» (٤ / ١٦٩).

(٤) الطبري في «تفسيره» (٢٣ / ٦٩٩).

(٥) «تفسير البغوي» (٨ / ٢٥٨).

ومُسافرين في الأرض، يبتغون من فضل الله في المكاسبِ والمَتاجِرِ (١).

وقال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

قال ابنُ كثيرٍ في الكلام على هذه الآية: «يقول: لا تتعاطوا الأسبابَ المحرَّمةَ في اكتسابِ الأموالِ، لكن المَتاجرَ المَشروعةَ الَّتِي تكون عن تراضٍ من البائع والمشتري؛ فافعلوها وتسببوا بها في تحصيلِ الأموالِ»، انتهى (٢).

وقال ابنُ جريرٍ: «في هذه الآية إبانةٌ من الله تعالى ذكره عن تكذيب قول الجَهْلَةِ من المتصوِّفة المنكرين طلبَ الأقواتِ بالتَّجاراتِ والصَّناعاتِ، والله تعالى يقول: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]؛ اكتساباً أحلَّ ذلك لها» (٣).

ثم روى بإسناده عن قتادة قوله: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]؛ قال: «التَّجارة: رزقٌ من رزقِ الله، وحلالٌ من حلالِ الله، لمن طلبها بصِدْقِها وبرِّها، وقد كنَّا نتحدَّث أن التاجرَ الأمينَ الصَّدوقَ مع السَّبعةِ في ظلِّ العرشِ يومَ القيامةِ» (٤).

وقد رواه البيهقي في «السُّنن الكبري» مختصراً؛ ليس فيه قوله: «وقد كُنَّا

(١) «تفسير ابن كثير» (٨ / ٢٦٩).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٢ / ٢٣٥).

(٣) «تفسير الطبري» (٨ / ٢٢٠).

(٤) «تفسير الطبري» (٨ / ٢١١).

نتحدث... إلى آخره»، انتهى^(١).

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾

[الفرقان: ٧].

قال ابن كثير: «أي: يتردد فيها وإليها؛ طلباً للتكسب والتجارة»^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ

وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠].

قال ابن كثير: «يقول تعالى مخبراً عن جميع من بعثه من الرسل المتقدمين أنهم كانوا يأكلون الطعام، ويحتاجون إلى التغذي به، ويمشون في الأسواق للتكسب والتجارة، وليس ذلك بمنافٍ لحالهم ومنصبهم»، انتهى^(٣).

وقد جاء في إباحة التكسب والسعي في طلب الرزق الحلال آيات كثيرة سوى ما ذكرته ها هنا، وقد تركت ذكرها خشية الإطالة، وفيما ذكرته من الآيات كفاية إن شاء الله تعالى في الرد على التبليغيين الذين يذمون التكسب والسعي في طلب الرزق الحلال، ويجعلون ذلك من قبيل الأصنام والشرك بالله.

وأما الأحاديث الدالة على إباحة التكسب والسعي في طلب الرزق الحلال والترغيب في التجارة؛ فهي كثيرة:

منها حديث أبي حميد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٠٣٩٦).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٨٧/٦).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٩١/٦).

«أَجْمِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ كُلَّ مُيَسَّرٍ لِمَا كُتِبَ لَهُ مِنْهَا»، (١) رَوَاهُ: ابْنُ مَاجَهَ،
وَالْحَاكِمُ، وَالبَيْهَقِيُّ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي
«تَلْخِيصِهِ» (٢).

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ»: «إِسْنَادُ البَيْهَقِيِّ صَحِيحٌ» (٣).

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ: ابْنُ حَبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَالبَيْهَقِيُّ؛ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَسْتَبْطِئُوا الرِّزْقَ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يَمُوتَ الْعَبْدُ حَتَّى يَبْلُغَهُ
آخِرُ رِزْقٍ هُوَ لَهُ، فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ: أَخْذِ الْحَلَالِ وَتَرْكِ الْحَرَامِ» (٤).

قَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي
«تَلْخِيصِهِ» (٥).

وَقَدْ رَوَاهُ: ابْنُ مَاجَهَ، وَالْحَاكِمُ، وَالبَيْهَقِيُّ -أَيْضًا-؛ بِنَحْوِهِ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «عَلَى
شَرْطِ مُسْلِمٍ» (٦).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢١٤٢)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرَى» (١٠٤٠٣)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»
(٢١٣٣)، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: صَحِيحٌ. انْظُرْ: «صَحِيحُ الْجَامِعِ» (١٥٧).

(٢) الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢١٣٣).

(٣) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (١٥٠ / ٩).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٢٤١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرَى» (١٠٤٠٤)، وَالْحَاكِمُ فِي
«الْمُسْتَدْرَكِ» (٢١٣٤).

(٥) الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢ / ٤) (٢١٣٤).

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢١٤٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢١٣٣)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرَى» (١٠٤٠٣).

قال ابن منظور في «لسان العرب»: «أَجْمَلَ فِي طَلَبِ الشَّيْءِ: اتَّأَدَّ وَاعْتَدَلَ فَلَمْ يَفِرِّطْ» (١).

ومنها حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنحو حديث جابر (٢).
رواه أبو يعلى، قال المنذري: «وإسناده حسن إن شاء الله».

ومنها حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَسْتَبْطِنَنَّ أَحَدُكُمْ رِزْقَهُ؛ إِنَّ جَبْرِيلَ أَلْقَى فِي رُوعِي أَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَنْ يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْتَكْمِلَ رِزْقَهُ؛ فَاتَّقُوا اللَّهَ أَيُّهَا النَّاسَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، فَإِنْ اسْتَبْطَأَ أَحَدٌ مِنْكُمْ رِزْقَهُ؛ فَلَا يَطْلُبْهُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُنَالُ فَضْلُهُ بِمَعْصِيَتِهِ» (٣).

رواه الحاكم، وروى البزار نحوه من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤).

قال الجوهري في «الصحاح»: «الرُّوع - بالضم - : القلب والعقل، يُقَالُ: وَقَعَ ذَلِكَ فِي رُوعِي؛ أَي: فِي خَلْدِي وَبَالِي» (٥).

وكذا قال ابن منظور في «لسان العرب» (٦)، قَالَ: «وقال أبو عبيدة: معناه:

(١) «لسان العرب» (١١/ ١٢٧).

(٢) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦٥٨٣).

(٣) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٩٨٩١)، والحاكم في «المستدرک» (٢١٣٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» برقم (٣٤٣٣٢).

(٤) أخرجه البزار في «مسنده» (٢٩١٤)، قال الألباني: حسن صحيح. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١٧٠٢).

(٥) «مختار الصحاح» (ص ١٣١).

(٦) «لسان العرب» (ص ٢٠٢٤).

في نَفْسِي وَخَلَدِي وَنَحْوِ ذَلِكَ» (١).

وَمِنَ التَّرْغِيبِ فِي التِّجَارَةِ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ» (٢).

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مُخْتَصَرًا (٣).

وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَأَى أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَلَدِهِ وَنَشَاطِهِ مَا أَعْجَبَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ كَانَ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى وَلَدِهِ صِغَارًا؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى أَبَوَيْنِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ لِيَعْفَهَا؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى أَهْلِهِ؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى رِيَاءً وَمُفَاخَرَةً؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (٤)، قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: «وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ» (٥).

(١) «تاج العروس» (١٣١/٢١).

(٢) أخرجه الترمذي (١٢٠٩)، والدارمي (٢٥٨١)، والحاكم في «المستدرک» (٢١٤٣)، قال الألباني: صحيح لغيره. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١٧٨٢).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢١٣٩)، والطبراني في «الأوسط» (٧٣٩٤)، والدارقطني في «سننه» (٢٨١٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠٤١٦)، والحاكم في «المستدرک» (٢١٤٢)، وقال الألباني: حسن صحيح. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١٧٨٣).

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٨٣٥)، وفي «الصغير» (٩٤٠)، وفي «الكبير» (٢٨٢).

(٥) «الترغيب والترهيب» للمنذري (٣٣٥/٢) (٢٦١٠).

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الثلاثة، ورجال «الكبير» رجال الصحيح» (١).
قلت: وكذا رجال «الأوسط» والصغير؛ لأن الطبراني قد رواه في الثلاثة بإسناد واحد.

وقد روى البيهقي نحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «طلب الحلال واجب على كل مسلم».
رواه الطبراني في «الأوسط» (٣). قال المُنذري: «وإسناده حسن إن شاء الله» (٤).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أيما رجل كسب مالا من حلال، فأطعم نفسه، أو كساها، فمن دونه من خلق الله؛ فإن له بها زكاة».

رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥).

(١) «مجمع الزوائد» للهيتمي (٤ / ٣٢٥) (٧٧٠٩).

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٧٨٢٤).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٦١٠).

(٤) «الترغيب والترهيب» (٢٦٥٨).

(٥) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٢٣٦)، والحاكم في «المستدرک» (٧١٧٥)، والبيهقي في

«الشعب» (١١٧٦)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (٢٢٣٩).

وَالْأَحَادِيثُ فِي إِبَاحَةِ التَّكْسُبِ كَثِيرَةٌ، وَفِيمَا ذَكَرْتُهُ كِفَايَةٌ فِي الرَّدِّ عَلَى التَّبْلِيغِيِّينَ
الَّذِينَ يَذْمُونَ التَّكْسُبَ وَالسَّعْيَ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ الْحَلَالِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ
الْأَصْنَامِ وَالشُّرَكَ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ حَكَى إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ.
قَالَ الشَّيْخُ الْمَوْفِقُ فِي «الْمَغْنِي»^(١) وَالشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عُمَرَ فِي
«الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»^(٢): «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ فِي الْجُمْلَةِ، وَالْحِكْمَةُ
تَقْتَضِيهِ».

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ»: «جَوَازُ الْبَيْعِ مِمَّا تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ دَلَائِلُ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ»^(٣).
وَقَالَ الْحَصْنِيُّ فِي «كِفَايَةِ الْأَخْيَارِ»: «الْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْبَيْعِ: الْكِتَابُ،
وَالسُّنَّةُ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ»^(٤).

وَقَدْ حَكَى إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ سِوَى مَنْ
ذَكَرْتُهُمْ هَاهُنَا، وَقَدْ تَرَكْتُ ذِكْرَ أَقْوَالِهِمْ طَلَبًا لِلَاخْتِصَارِ.
وَفِيمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ أَبْلَغُ رَدٍّ عَلَى التَّبْلِيغِيِّينَ الَّذِينَ شَذَّوْا
عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَخَالَفُوا إِجْمَاعَهُمْ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ وَالسَّعْيِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ الْحَلَالِ،

(١) «الْمَغْنِي» لابن قدامة (٣/ ٤٨٠).

(٢) «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» (٣/ ٤).

(٣) «المجموع شرح المهذب» (٩/ ١٤٨).

(٤) «كفاية الأخيار» (ص ٢٣٢).

وجعلوا ذلك من قبيل الأصنام والشرك بالله تعالى.

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يجمعون في طلب الرزق، ويتعاطون البيع والشراء في الأسواق، ويسافرون إلى الأقطار البعيدة في طلب الرزق، وهم خير الناس بعد الأنبياء.

وقد روى الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» عن أم سلمة رضي الله عنها؛ قالت: «لقد خرج أبو بكر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تاجرًا إلى بصرى، لم يمنع أبا بكر من الضن برسول الله صلى الله عليه وسلم شحّه على نصيبه من الشُّخوص للتجارة، وذلك كان لإعجابهم كسب التجارة وحبهم للتجارة، ولم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر من الشُّخوص في تجارته لحبّه صحبته وضنه بأبي بكر؛ فقد كان بصحبته معجبًا؛ لاستحسان رسول الله صلى الله عليه وسلم للتجارة وإعجابه بها» (١).

قال الهيثمي: «رجال (الكبير) ثقات» (٢).

وإذا كان هذا عمل أبي بكر الصديق الذي هو أفضل هذه الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أقره رسول الله صلى الله عليه وسلم على السفر للتجارة، وكان مع ذلك مُستحسنًا للتجارة، ومُعجبًا بها؛ فهل يقول مُسلم عاقل: إن سفر أبي بكر وغيره من الصحابة في طلب الرزق وكسب التجارة غير جائز، وإنه من قبيل الشرك واتخاذ الأصنام؟! كلاً؛ لا يقول ذلك من له أدنى شيء من العقل والإيمان، وإنما يقوله الذين

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٧٤)، و«الأوسط» (٦٣٨٧)، وقال الألباني: صحيح. انظر:

«السلسلة الصحيحة» (٢٩٢٩).

(٢) «مجمع الزوائد» (٤/٦٢، ٦٣) (٦٢٣٢).

مُسَخَّتْ عقولُهم -التَّبْلِيغِيِّينَ وَغَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَةِ-؛ فَصَارُوا يَهْذُونَ بِالْأَبَاطِيلِ، وَلَا يَشْعُرُونَ بِمَا فِي هَذَا مِنْ الْمَحَادَّةِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَإِذَا عَلِمَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ مِنْ مَجَاوِزَةِ الْحَدِّ فِي ذَمِّ التَّكْسُّبِ وَالسَّعْيِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ الْحَلَالِ وَجَعْلِهِمْ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْأَصْنَامِ وَالشُّرْكِ بِاللَّهِ تَعَالَى؛ فَلْيُعْلَمَ -أَيْضًا- أَنَّ أَكْبَرَ التَّبْلِيغِيِّينَ قَدْ اسْتَبَدَلُوا عَنِ السَّعْيِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ الْحَلَالِ بِالسَّعْيِ فِي تَحْصِيلِ الْمَالِ الْحَرَامِ وَالْمَكَاسِبِ الْخَبِيثَةِ، وَذَلِكَ بِمَا يُجْمَعُ لَهُمْ مِنَ النُّذُورِ الشَّرِكِيَّةِ الَّتِي تُنذَرُ لِلْمَوْتِ مِنْ أَكْبَرِهِمْ، وَهُمْ مُحَمَّدٌ إِيَّاسُ وَابْنُهُ يَوْسُفُ وَأَسْرَتُهُمُ الَّذِينَ كَانَتْ قُبُورُهُمْ فِي نَاحِيَةٍ مِنْ مَسْجِدِهِمْ فِي مُحَلَّةِ نِظَامِ الدِّينِ الَّذِي هُوَ مَقَرُّ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ بِدِهْلِي.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُطَّلَعُونَ عَلَى خَفَايَا أَعْمَالِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا جَانِبًا يَجْمَعُ لَهُمُ النُّذُورَ الَّتِي تُنذَرُ لَهُؤُلَاءِ الْأَمْوَاتِ.

وَقَدْ جَاءَ فِي (ص ٢) مِنَ الرِّسَائِلِ الْمَسَمَّاةِ «حَقَائِقُ عَنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ» مَا نَصَّهُ: «وَرَأْسُ الطَّرِيقَةِ الْأَوَّلِ وَابْنُهُ الْمَيِّتُ بَعْدَهُ وَجَمِيعُ أُسْرَةِ الشَّيْخِ صَاحِبِ الطَّرِيقَةِ قُبُورُهُمْ فِي الْمَسْجِدِ، وَيُزَارُونَ، وَيُنذَرُ لَهُمْ، وَالسَّادَنُ الَّذِي عِنْدَ قَبْرِ الشَّيْخِ وَأَسْرَتِهِ هُوَ الَّذِي يَجْمَعُ النُّذُورَ وَيُسَلِّمُهَا لِإِنْعَامِ الْحَسَنِ خَلِيفَةِ الْخُلَفَةِ فِي الطَّرِيقَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا، وَإِنْعَامُ الْحَسَنِ الَّذِي فَوْقَهُ مُحَمَّدٌ زَكْرِيَّا لِهَمَّا جُبَاةٌ فِي الْهِنْدِ خَاصَّةً، يَجْمَعُونَ النُّذُورَ الَّتِي تُنذَرُ بِاسْمِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى مُشَايَخِهَا الْمَيِّتِينَ وَيَجْلِبُونَهَا لَهُمْ»، انْتَهَى.

وَجَاءَ فِي (ص ١٠) مِنَ الرِّسَائِلِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا مَا نَصَّهُ: «وَعِلَاوَةً عَلَى كُلِّ ذَلِكَ،

شيوخهم الأموات قبورهم في المسجد؛ يزورونهم، وينذرون لهم، والنذر للميت شرك وكفرٌ وخروجٌ عن شريعة محمد بن عبد الله رسول رب العالمين، وذلك باتفاق جميع أهل الكتاب والسنة من جميع المذاهب.

وإنعام الحسن الخليفة وخليفته محمد زكريا لهم جُباةً لجمع النذور المذكورة، ويأكلونها، وهي سحتٌ وحرامٌ، واللحم الذي نبت من الحرام؛ فالنار أولى به، انتهى.

وجاء في (ص ٢٢) ما نصه: «والكثير منهم -أي: من التبليغيين- يعظمون قبور الأولياء، والبناء عليها، والطواف والنذر لها، ولا ينكرون هذه الأشياء المنكرة»، انتهى.

وجاء في (ص ٢٦) ما نصه: «وإن قبور رؤسائهم في المسجد - أعني: قبر إلياس وقبر ابنه يوسف داخل المسجد -، وهؤلاء الجماعة - أعني: جماعة التبليغ - ينذرون لهؤلاء المقبورين في المسجد، ويستنصرون بهم في كل المهمات، وعندما يُنكر عليهم؛ يقولون في جوابهم: لَسْنَا وَهَابِيَّينَ»، انتهى.

وجاء في (ص ١٣) «أنهم لا يمتنعون عن الكسب الحرام، ولا الرشوة، ولا الربا، ولا المعاملات البنوكية، ولا التجارة المنحرفة، وأن المتوكلين عندهم التاركين للأسباب يأخذون الأموال من الأثرياء»، انتهى.

وفي هذه الحقائق المذكورة عن التبليغيين أبلغ رد عليهم، وفيها -أيضاً- بيان لما هم عليه من قلب الحقائق والتلبس على الجهال وتضليلهم بإظهار الحق في صورة الباطل والباطل في صورة الحق، وذلك أنهم قد تجاوزوا الحد في ذم

الْمَكَاسِبِ الْمُبَاحَةِ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْأَصْنَامِ وَالشُّرِكِ بِاللَّهِ، وَهُمْ مَعَ هَذَا يَأْخُذُونَ النُّذُورَ الشَّرَكِيَّةَ الَّتِي تُنْذِرُ لِلْمَوْتِ، وَيَسْتَحِلُّونَهَا، وَيَجْعَلُونَ لَهُمْ جَبَاةً يَجْمَعُونَهَا لَهُمْ؛ فَأَفْعَالُهُمْ هَذِهِ الَّتِي فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ قَبِيلِ الْأَصْنَامِ وَالشُّرِكِ بِاللَّهِ، وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ، وَلَوْ كَانَتْ لَهُمْ عَقُولٌ سَلِيمَةٌ؛ لَعَرَفُوا أَنَّ النَّذْرَ لِلْمَوْتِ مِنَ الشُّرِكِ الْأَكْبَرِ، وَأَنَّ أَكْلَ هَذِهِ النُّذُورِ مِنْ أَكْلِ السُّحْتِ وَمِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ.

فصل

قَالَ الْأَسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ:

«الصَّنَمُ الثَّانِي: الْقَرَابَاتُ وَالصَّدَاقَاتُ وَالْوَلَاءَاتُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا أَصْنَامٌ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الثَّانِيَةُ - أَيْضًا - تَلْهِي الْإِنْسَانَ عَنْ وَاجِبِهِ؛ إِلَّا إِذَا خَرَجَ مَعَهُمْ فِي التَّبْلِغِ مَثَلًا. وَهُنَا - أَيْضًا - جَعَلُوا الْمُبَاحَاتِ أَصْنَامًا وَإِشْرَاكَ بِاللَّهِ شِرْكًَا أَكْبَرًا! (اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى هَذَا الْغُلُوفِ الْمَغْرُضِ)».

قُلْتُ: لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ عِلْمٌ وَبَصِيرَةٌ مَا فِي هَذَا الْقَوْلِ الْبَاطِلِ مِنْ مَجَاوِزَةِ الْحَدِّ فِي ذِمِّ التَّوَاصِلِ بَيْنَ الْأَقْرَبَاءِ وَالْأَصْدِقَاءِ وَمَنْ كَانَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ مِنَ النَّاسِ مُوَالَاةٌ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي مَخَالَفَةِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ؛ سِوَى الْعَصَاةِ مِنْهُمْ، وَسِوَى مَنْ لَا عَقُولَ لَهُمْ مِنَ التَّبْلِغِيِّينَ الَّذِينَ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِمُ الْجَهْلُ بِالْأَحْكَامِ وَالْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَصَلَةِ الْأَرْحَامِ وَالْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَأَمَرَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَثَّ عَلَيْهِ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ،

وَحَرَّمَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الإِسَاءَةَ إِلَى الْوَالِدَيْنِ، وَحَرَّمَ -أَيْضًا- قَطِيعَةَ الرَّحِمِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَتَوَاتَرَتِ الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّحْذِيرِ مِنَ الْعُقُوقِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ وَالتَّشْدِيدِ فِي ذَلِكَ.

وَلَا يَخْفَى مَا فِي جَعْلِ الْقَرَابَاتِ وَالصَّدَاقَاتِ وَالْوَلَاءَاتِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا أَصْنَامًا مِنَ التَّحْرِيزِ عَلَى عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ وَقَطِيعَةِ الْأَرْحَامِ وَالْإِسَاءَةِ إِلَى الْأَصْدِقَاءِ وَمَنْ كَانَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ مِنَ النَّاسِ مَوَالَاةٌ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي مُحَادَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَقَدْ بَلَغَ الْجَهْلُ بِالتَّبْلِيغِيِّينَ إِلَى اسْتِدْرَاجِ السُّدُجِ مِنَ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَعْصِيَةِ آبَائِهِمْ وَأُمَّهَاتِهِمْ وَالْخُرُوجِ مَعَهُمْ - أَيْ: مَعَ التَّبْلِيغِيِّينَ - فِي سِيَاحَاتِهِمُ الْمُبْتَدَعَةِ.

وَلَيْسَ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ وَلَا عِنْدَ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ بِغَيْرِ رِضَى آبَائِهِمْ وَأُمَّهَاتِهِمْ مَبَالَاةٌ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّعَرُّضِ لِأَلِيمِ عِقَابِهِ؛ كَمَا قَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا: «رِضَا الرَّبِّ فِي رِضَا الْوَالِدِ، وَسَخَطُ الرَّبِّ فِي سَخَطِ الْوَالِدِ» (١).

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ بِهَذَا اللَّفْظِ مَرْفُوعًا، وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِيصِهِ» (٢).

وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ»، وَلَفْظُهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رِضَا

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٨٩٩)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٣٩٤)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الشَّعْبِ» (٧٤٤٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٣٩٤)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٣٩٤)، وَابْنُ خَلْفَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٣٩٤)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الشَّعْبِ» (٧٤٤٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٣٩٤)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٣٩٤).

(٢) الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٦٨/٤) (٧٢٤٩).

الله فِي رِضَا الْوَالِدِ، وَسَخَطُ اللَّهِ فِي سَخَطِ الْوَالِدِ» (١).

وَرَوَى الْبَزَّازُ وَنَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَدْ يَبْلُغُ الْجَهْلُ بَعْضَ الْأَبْنَاءِ إِلَى تَفْضِيلِ الْخُرُوجِ مَعَ التَّبْلِغِيِّينَ عَلَى خِدْمَةِ أَبِيهِ أَوْ أَحَدِهِمَا مَعَ احتياجهما إِلَى الْخِدْمَةِ وَالنَّظَرِ فِي مَصَالِحِهِمَا، وَهَذَا خَطَأٌ كَبِيرٌ؛ لِأَنَّ سَخَطَ وَالِدَيْهِ حِينَئِذٍ يَكُونُ أَعْظَمَ مِمَّا إِذَا لَمْ يَكُنَا مُحْتَاجِينَ إِلَى الْخِدْمَةِ وَالنَّظَرِ فِي مَصَالِحِهِمَا، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ سَخَطُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَعْظَمَ.

فَلْيَحْذَرِ الْمُؤْمِنُ النَّاصِحَ لِنَفْسِهِ مِنَ التَّعَرُّضِ لِسَخَطِ اللَّهِ وَسَخَطِ وَالِدَيْهِ، وَلَا يَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْهَيْئَةِ، وَلْيَعْلَمْ أَنَّ خِدْمَةَ وَالِدَيْهِ وَالنَّظَرَ فِي مَصَالِحِهِمَا وَالْإِحْسَانَ فِي صَحْبَتِهِمَا أَهَمُّ فِي حَقِّهِ مِنَ الْهَجْرَةِ وَالْجِهَادِ؛ كَمَا قَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَابْنُ خَرِيشٍ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْذِنُهُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «أَخِيَّ وَالِدَاكَ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ» (٢).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (٣).

قَالَ: «وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا» (٤).

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٢٩)، والبيهقي في «الشعب» (٧٤٤٥).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٧٧/١١) (٦٧٦٥)، والبخاري (٣٠٠٤)، ومسلم (٢٥٤٩)،

وأبو داود (٢٥٢٩)، والترمذي (١٦٧١)، والنسائي (٣١٠٣).

(٣) الترمذي (١٩١/٤) (١٦٧١).

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢١٦٣).

وفي رواية لمسلم: قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَبَايُكَ عَلَى الْهَجْرَةِ وَالْجِهَادِ أَبْتَغِي الْأَجْرَ مِنَ اللَّهِ. قَالَ: «فَهَلْ مِنْكَ وَالدَّيْكَ أَحَدٌ حَيٌّ؟»، قَالَ: نَعَمْ؛ بَلْ كِلَاهُمَا. قَالَ: «فَتَبْتَغِي الْأَجْرَ مِنَ اللَّهِ؟»، قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَارْجِعْ إِلَيَّ وَالدَّيْكَ فَأَحْسِنْ صُحْبَتَهُمَا» (١).

وَرَوَى: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبَايِعُهُ؛ قَالَ: جِئْتُ لَأُبَايِعَكَ عَلَى الْهَجْرَةِ وَتَرَكْتُ أَبَوَيَّ يَبْكِيَانِ. قَالَ: «فَارْجِعْ إِلَيْهِمَا فَأُضَحِّكُهُمَا كَمَا أَبْكَيْتَهُمَا» (٢).

قَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِيصِهِ» (٣).

وَبَعْضُ السُّدَّجِ الْمَخْدُوعِينَ بِشُبُهَاتِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَتَلْبِيسِهِمْ يَخْرُجُونَ مَعَ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي سِيَاحَتِهِمْ، وَيَتْرَكُونَ أَهْلِيهِمْ وَأَوْلَادَهُمْ الصَّغَارَ الَّذِينَ يَحْتَاجُونَ إِلَى التَّكْسُّبِ لَهُمْ وَالنَّظَرِ فِي مَصَالِحِهِمْ، وَرُبَّمَا غَابُوا الْمُدَّةَ الطَّوِيلَةَ مَعَ التَّبْلِيغِيِّينَ وَتَرَكُوا أَهْلَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ ضَائِعِينَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مَنْ يَتَكَسَّبُ لَهُمْ وَيَنْظُرُ فِي مَصَالِحِهِمْ، وَهَذَا خَطَأٌ كَبِيرٌ وَإِثْمٌ مُبِينٌ.

وَقَدْ رَوَى: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ؛ عَنْ عَبْدِ

(١) أخرجه مسلم (٦).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٢٦/١١) (٦٨٣٣)، أخرجه أبو داود (٢٥٢٨)، وابن ماجه

(٢٧٨٢)، والنسائي (٤١٦٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٤١٩)، وقال الألباني: صحيح.

انظر: «صحيح أبي داود» (٢٢٨١).

(٣) الحاكم في «المستدرک» (١٦٨/٤) (٧٢٥٠).

الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ» (١).

قَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِيصِهِ» (٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَالْحَاكِمِ وَالْبَيْهَقِيِّ عَنْ وَهْبِ بْنِ جَابِرٍ الْخِثْوَانِيِّ؛ قَالَ: شَهِدْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وَأَتَاهُ مَوْلَى لَهُ، فَقَالَ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَقِيمَ هَذَا الشَّهْرَ هَاهُنَا - يَعْنِي: رَمَضَانَ - . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ: هَلْ تَرَكْتَ لِأَهْلِكَ مَا يَقُوتُهُمْ؟ فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: أَمَّا لَا؛ فَارْجِعْ فَدَعْ لَهُمْ مَا يَقُوتُهُمْ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ» (٣).

قَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِيصِهِ» (٤).

وَقَدْ رَوَاهُ: مُسْلِمٌ، وَابْنُ حَبَّانٍ، وَالْبَيْهَقِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ خَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ قَالَ: «كُنَّا جُلُوسًا مَعَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا (فَذَكَرَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ وَهْبِ بْنِ جَابِرٍ)» (٥).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٦/١١) (٦٤٩٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٩٢)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٢٤٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الصَّغَرَى» (٢٨٨٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٥١٥)، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (٩٨٩): صَحِيحٌ.

(٢) الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٥٧٥/١) (١٥١٥).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٣١/١١) (٦٨٤٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبَرَى» (١٥٦٩٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٨٥٢٦).

(٤) الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٥٤٥/٤) (٨٥٢٦).

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٩٦)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٢٤١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبَرَى» (١٥٧٧٤).

فصل

قال الأستاذ سيف الرحمن:

«الصَّئِمُ الثَّالِثُ: النَّفْسُ الْأَمَّارَةُ بِالسُّوءِ: لِأَنَّهَا تَصُدُّهُ عَنِ الْخَيْرِ وَعَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَتَأْمُرُهُ مِثْلًا بَعْدَ مِثْلٍ مَعَ الْجَمَاعَةِ لِلتَّبْلِيغِ».

قلتُ: ما ذكره الأستاذ سيف الرحمن في هذه الجملة عن التَّبْلِيغِيِّينَ فهو من التَّلْبِيسِ وَقَلْبِ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ أَهْلُ بَدْعٍ وَجَهْلٍ وَضَلَالٍ، وَكِبَارُهُمْ مَفْتُونُونَ بِالْقُبُورِ وَالْمُرَاقَبَةِ عِنْدَهَا وَالتَّمَّاسِ الْفُيُوضِ الرُّوحِيَّةِ عِنْدَهَا، وَمَنْ كَانُوا بِهَذِهِ الصِّفَةِ الذَّمِيمَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُتَابِعُهُمْ، وَيَخْرُجُ مَعَهُمْ فِي سِيَاحَاتِهِمُ الْمُبْتَدَعَةِ، وَيُشَارِكُهُمْ فِي مَجْتَمَعَاتِهِمْ، وَيَتَلَقَّى عَنْهُمْ مَا يَلْقَوْنَهُ فِي بَيِّنَاتِهِمْ مِنَ الْخُرَافَاتِ الَّتِي يَزْعُمُونَ أَنَّهَا كَرَامَاتٌ، وَمَا يَذْكُرُونَهُ -أَيْضًا- مِنَ الْمَنَامَاتِ الَّتِي هِيَ فِي الْغَالِبِ مِنْ تَضْلِيلِ الشَّيْطَانِ لَهُمْ؛ إِلَّا مَنْ هُوَ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ وَأَبْعَدِهِمْ عَنِ الْخَيْرِ وَعَنْ سَبِيلِ اللَّهِ.

فلهؤلاء هم الجديرون بأن تكون نفوسهم من النفوس الأمارة بالسوء، وأمَّا الَّذِينَ يَخَالِفُونَ التَّبْلِيغِيِّينَ وَيَنَاقِضُونَ عَنْهُمْ وَيَحْذَرُونَ النَّاسَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي فُخُوحِهِمْ؛ فَإِنَّهُ يُرْجَى أَنْ تَكُونَ نَفُوسُهُمْ مِنَ النُّفُوسِ الطَّيِّبَةِ الَّتِي تَدْعُو إِلَى الْخَيْرِ وَتَنْهَى عَنِ الشَّرِّ وَأَهْلِهِ.

فصل

قال الأستاذ سيف الرحمن:

«الصَّنَمُ الرَّابِعُ: الهوى: لأنه سبب الردى، ودائمًا يعاكس الخير، ويميل إلى الراحة، فمثلاً يُمانع الخروج مع الجماعة للتبليغ».

قلت: إنَّ أتباع الهوى هو الذي قد وقع فيه التبليغيون وأتباعهم من الجهال؛ فالتبليغيون معدودون من أهل البدع والأهواء؛ لأنَّهم قد تشبَّثوا بأربع طُرُقٍ من طُرُق الصُّوفيَّة، وهي: الجشِّيَّة، والقادريَّة، والسهرورديَّة، والنقشبندية، وأميرهم إنعام الحسن يُبايع التَّابعين له على هذه الطُّرُق الأربعة.

ويُضاف إلى هذا ما تقدَّم ذكره عنهم من البدع الكثيرة، وفساد العقيدة، والافتتان بالقبور، وغير ذلك من منكرات الأقوال والأفعال، التي هي من نتائج اتِّباعهم للهوى وافتتانهم بصنمه.

فصل

قال الأستاذ سيف الرحمن:

«الصَّنَمُ الخامس: هو الشَّيْطَانُ: وهذا الأخير أكبر المانعين عن الخير، ومثلاً عن الخروج مع الجماعة للتبليغ.

فالخروج مع الجماعة للتبليغ تحطيمٌ لهذه الأصنام؛ بحكم التَّعلُّم والتَّعليم،

وبحكم إعطاء الوقت للواجب نحو الدين والمسلمين، ولا يجزئ شيء في صدد هذا الواجب غير الخروج معنا وعلى أصولنا؛ لأن الأمة والخلق في تعطش دائم، ولا رواء لهم بغير ما عندنا».

قال الأستاذ سيف الرحمن: «ولما يسمع المغفل هذا البيان وهذا التفسير للتوحيد؛ يظنه نادرة من نوادر التوحيد، وجوهرة من جواهر العلم، ولا يدري أنه شذوذ مغرض وخروج على الإجماع ومخالفة للنصوص وتشبه صريح بالخوارج حرفياً».

ولو قالوا في تفسير كلمة التوحيد: إن كل ما عبد من دون الله؛ فهو صنم يجب كسره، وكل من دعا إلى عبادة نفسه أو غيره سوى الله أو عبد وهو راض؛ فهو طاغوت يجب محاربته؛ فلو قالوا ذلك؛ لكان قولاً سليماً موافقاً لنصوص الكتاب والسنة ومذهب أهل السنة.

ويقول قائلهم: إن توحيد الربوبية فقط هو المطلوب منا، وهو كل شيء في باب التوحيد؛ بدليل قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] مستفتح الفاتحة، وبدليل الصيغة في سؤال الملكين - منكر ونكير - من ربك؟ حيث لم يأت السؤال بصيغة: من الهك. فدل ذلك على أن توحيد الألوهية ليس مطلوباً منا لزماً.

ويقول قائلهم: إن هذه الأقسام الثلاثة للتوحيد: الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات؛ من مصطلحاتكم أنتم، وليست من مصطلحات الكتاب والسنة».

قال الأستاذ سيف الرحمن: «ومن الغريب أن هذا قول عالم من علماء التبليغيين، وهذا علمه وتعليمه، ومبلغ علمه وتعليمه، فما بال أتباعهم وعامتهم

وجهاً لهم؟! إذن حدث ولا حرج.

مع أن الله جلَّ وعلا يقول: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وهل معناه: ليعبدوني ويعبدوا غيري؟! حاشا وكلّا! ثم حاشا وكلّا! بل معناه: ليعبدوني وخدي؛ أي: ليوحدوني بالعبادة؛ أي: يفرّدوني بالألوهيّة. وهذا هو عينُ توحيدِ الألوهيّة والإلهية والعبودية والعبادة.

ومعلومٌ علمياً وواقعياً أن توحيدَ الرّبوبيّة لا يتأتّى ولا يتمُّ ولا يحسُن ولا يُقبلُ إلّا مع توحيدِ الألوهيّة؛ حيث أنَّ توحيدَ الألوهيّة غايةُ التّخليق، وعينُ الإيمان، وتصديقُ لجميعِ أنواعِ التّوحيدِ وأركانِ الإيمان، وشاملٌ للإسلام كلّهِ والعباداتِ كلّها، وذلك واضحٌ في كلمةِ التوحيد (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ في الشّطرِ الأوّلِ من الكلمة الطّيبة وفي الرّكنِ الأوّلِ من الإسلام؛ بالنّفي والإثباتِ المفيدِ لمعنى الحصرِ التّامِّ، وكذلك واضحٌ من الآية المذكورة بأعلاه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ كذلك بالنّفي والإثباتِ.

فالحكمةُ في السّؤالِ بصيغة: مَنْ رَبُّكَ؟ قرعُ الأفهامِ بأنّ الَّذي لا يُؤمن بتوحيدِ الألوهيّة - أي: الَّذي لم يوحد الله في عبادته في دُنياءه - لا يوفّق للجواب قطعاً وبتاتاً، حتّى على هذا السّؤالِ السّهلِ في برزخه، انتهى^(١).

قلت: ليس الأمر على ما زعمه التّبليغيّون من كون الشيطان أكبر المانعين عن الخروج مع الجماعة للتبليغ، بل الَّذي لا يشكُّ فيه أن الشيطان هو أكبر المساعدين

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص: ٣٤ - ٣٦).

للتَّبْلِيغِيِّينَ عَلَى التبليغ، وأكبر الداعين إِلَى الانضمام إِلَيْهِم والخروج معهم؛ لما يترتب عَلَى ذلك من نشر البدع والخرافات والضلالات الَّتِي يَحُبُّهَا الشَّيْطَانُ وَيُؤْزِرُ إِلَيْهَا أَرَأَا.

وقَدْ ذَكَرْتُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ أَثْنَائِهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ التَّبْلِيغِيُّونَ مِنْ فسادِ العقيدة والجهلِ بتوحيدِ الألوهية؛ بحيثُ إِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مِنْ هَذَا التَّوْحِيدِ شَيْئًا، بَلْ يَجْعَلُونَ مَعْنَى تَوْحِيدِ الألوهية وتوحيدِ الربوبية شَيْئًا وَاحِدًا؛ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ لِلْأُمُورِ، وَقَدْ كَانَ الْمُشْرِكُونَ الْأَوَّلُونَ يَقْرَأُونَ بِهَذَا التَّوْحِيدِ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ عَنْهُمْ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَمْ يَنْفَعْهُمْ إِقْرَارُهُمْ بِهَذَا التَّوْحِيدِ، وَلَمْ يَدْخُلُوا بِهِ فِي الْإِسْلَامِ.

وَذَكَرْتُ عَنْهُمْ -أَيْضًا- مِنَ الْبِدْعِ فِي الْأَذْكَارِ وَالْأَوْرَادِ شَيْئًا كَثِيرًا.

وَذَكَرْتُ بَعْدَ الْقِصَّةِ السَّادَةِ عَشْرَةَ مِنَ الْقِصَصِ الَّتِي وَقَعَتْ مِنْهُمْ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ مَشَايِخِهِم الْكِبَارِ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، وَذَكَرْتُ نَحْوَ ذَلِكَ فِي ذِكْرِ أَسَالِيْبِهِمْ فِي مُخَالَفَةِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

وهذه المنكراتُ المذكورةُ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ؛ كُلُّهَا مِنْ أَعْمَالِ الشَّيْطَانِ؛ فَهُوَ الَّذِي يَدْعُوهُمْ إِلَيْهَا وَيَزِينُهَا لَهُمْ.

وبهذا يُعْلَمُ أَنَّ الصَّنَمَ الشَّيْطَانِيَّ قَدْ اسْتَحَوَذَ عَلَى التَّبْلِيغِيِّينَ وَتَحَكَّمَ فِيهِمْ غَايَةَ التَّحَكُّمِ، ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩].

وإنَّه لَيَنْطَبِقُ عَلَيْهِمْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا

إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١-١٢].

وقد شهد على التبليغيين بعض الذين فارقوهم بعدما شايعواهم وخرجوا معهم في سياحاتهم بما رأوه منهم من فساد العقيدة وما هم عليه من الشرك والبدع والانحراف عن طريقة أهل السنة، وقد جاء ذلك في عدة رسائل مذكورة في المجموعة المسماة «حقائق عن جماعة التبليغ»، وسأذكر منها شهادتين لرجلين قد عرفا جماعة التبليغ حق المعرفة، وقد ذكرا عنهم كثيرا من منكرات الأقوال والأفعال التي تدل على أن الصنم الشيطاني قد تمكن منهم غاية التمكّن واجتالهم عن دينهم حتى صاروا من جنوده وأعوانه.

الشهادة الأولى: في (ص ٢٥) من «الحقائق عن جماعة التبليغ»، وهذا نصها:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أشهد أنا الموقع اسمي فيه عبد الحميد بن آدم فلي عثمان البكري السيلاني بأن جماعة التبليغ المنتسبين إلى إلیاس أولاً وإلى إنعام الحسن الآن، والذي يرأسهم بمكة الآن سعيد بن أحمد الهندي خليفة صاحب الطريقة الجشتية المدعو إلیاس؛ بأنهم يدعون علم الغيب، وأن أعمالهم التي فيما بينهم - ويخفونها عن الناس - مخالفة للشريعة المحمدية، وأنهم لا يفرقون بين السنة والبدعة، بل يعززون البدع والشرك، ولا يعلمون من علم التوحيد شيئا، وإذا قيل لهم: اتركوا البدع واعملوا بالسنة؛ يجابون الناصح بقولهم: «نحن لسنا وهابيين»، وأنهم يضللون علماء الكتاب والسنة الداعين إلى التوحيد، وهذا الذي أعلمه فيهم وأشهد به، وعليه أوقع».

حرر في ١٥ / ٩ / ١٣٨٧ هـ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين:

الشَّاهِدُ بِذَلِكَ / التَّوْقِيعُ / عَبْدُ الْحَمِيدِ الْبَكْرِيُّ» (١).

الشَّهَادَةُ الثَّانِيَّةُ فِي (ص ٢٦ - ٢٧) مِنْ «الْحَقَائِقِ عَنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ»، وَهَذَا

نَصُّهَا:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أَشْهَدُ أَنَا الْوَاضِعُ اسْمِي فِيهِ وَالْمَوْقِعُ فِي آخِرِهِ، السَّيِّدُ عَبْدُ اللَّطِيفِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَدْنِيُّ؛ بَأَنَّ الْجَمَاعَةَ الْمَدْعُوَّةَ جَمَاعَةَ التَّبْلِيغِ، التَّابِعَةَ لِإِلْيَاسٍ صَاحِبِ الطَّرِيقَةِ الْجَشْتِيَّةِ، ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِهِ اتَّبَعَتْ ابْنَهُ يَوْسُفَ (دِيوبَنْد) صَاحِبَ الطَّرِيقَةِ الْجَشْتِيَّةِ النَّقْشَبَنْدِيَّةِ، ثُمَّ التَّابِعَةَ حَالِيًا لِإِنْعَامِ الْحُسَيْنِ (دِيوبَنْد) صَاحِبِ الطَّرِيقَةِ الْجَشْتِيَّةِ النَّقْشَبَنْدِيَّةِ، وَمِنْ ثُمَّ رَأْسِهِمْ بِمَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ سَعِيدِ بْنِ أَحْمَدَ الْهِنْدِيِّ صَاحِبِ الطَّرِيقَةِ الْجَشْتِيَّةِ النَّقْشَبَنْدِيَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ الْمَعْرُوفَةُ الَّتِي تَدُورُ فِي دَاخِلِ الْمَمْلَكَةِ، وَمَرْكَزُهَا بِمَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ وَالْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ، وَلَهَا تَجَوُّلَاتٌ بِجَدَّةَ وَالرِّيَاضِ وَالْمَنْطَقَةِ الشَّرْقِيَّةِ وَجَمِيعِ أَنْحَاءِ الْمَمْلَكَةِ السُّعُودِيَّةِ وَخَارِجِ الْمَمْلَكَةِ -أَيْضًا- بِالْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَغَيْرِهَا، أَعْرِفُهَا تَمَامًا حَقَّ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنِّي قَدْ خَرَجْتُ مَعَهُمْ فِي جَوْلَاتِ التَّبْلِيغِ سَتَيْنِ فِي دَاخِلِ الْمَمْلَكَةِ وَبِلَادٍ أُخْرَى، وَأَعْرِفُ عَقَائِدَهُمْ فَاسِدَةً: عَقِيدَةُ الْجَشْتِيَّةِ النَّقْشَبَنْدِيَّةِ الْبَدْعِيَّةِ الشَّرَكِيَّةِ، وَأَعْرِفُ مِنْهُمْ تَعْزِيزَ الْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ فِي كُلِّ الْمَجَالَاتِ، وَأَنَّهُمْ بَعِيدُونَ عَنِ التَّوْحِيدِ وَالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ التَّوْحِيدِ شَيْئًا، بَلْ هُمْ وَثَنِيُونَ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْعَمَلِ، وَقَدْ أَنْكَرْتُ عَلَيْهِمْ أَنَا شَخْصِيًّا مِرَارًا فِي الْعَقَائِدِ وَالْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ، وَلَكِنْ لَمْ يَسْمَعُوا مِنِّي أَيَّ شَيْءٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، بَلْ هُمْ أَلَدُّ الْخِصَامِ فِي طَرِيقَتِهِمُ الْبَاطِلَةِ، وَهَذَا مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ، جَهْلٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وبالرَّغم يُنْشَرُونَ فِي الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَغَيْرِهَا الْعَقَائِدَ الْفَاسِدَةَ الْوَثْنِيَّةَ الْجَشْتِيَّةَ
النَّقْشَبَنْدِيَّةَ الْبِدْعِيَّةَ الشَّرَكِيَّةَ، وَيُشَرِّدُونَ عِبَادَ اللَّهِ الْعَامَّةَ عَنِ التَّوْحِيدِ وَالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
بِطُرُقٍ غَرِيبَةٍ مِنْ أَقْوَالِ الْخُرَافِيِّينَ، وَهِيَ كَلِمَةُ (الْقُطْبِ)؛ بِقَوْلِهِمْ: الْقُطْبُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ،
وَيَتَصَرَّفُ كَيْفَ يَشَاءُ فِي الْكَوْنِ، وَأَنَّ قُبُورَ رُؤُسَائِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ - أَغْنِي: قَبْرَ إِيَّاسَ
وَقَبْرَ ابْنِهِ يَوْسُفَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ -.

وَهَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةُ - أَغْنِي: جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ - يَنْذِرُونَ لِهَؤُلَاءِ الْمَقْبُورِينَ فِي
الْمَسْجِدِ، وَيَسْتَنْصِرُونَ بِهِمْ فِي كُلِّ الْمُهَمَّاتِ، وَعِنْدَمَا يُنْكَرُ عَلَيْهِمْ؛ يَقُولُونَ فِي
جَوَابِهِمْ: لَسْنَا وَهَّابِيِّينَ، وَلَسْنَا عَلَى مَذْهَبِ الشَّيْخِ النَّجْدِيِّ، وَقَصْدُهُمُ الشَّيْطَانُ
الرَّجِيمُ، يُمَثِّلُونَ بِهِ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَرَحِمَهُ -.

وَأَعْرِفُ عَنْهُمْ كُلَّ عَمَلِهِمْ وَاجْتِهَادِهِمْ فِي إِخْفَاءِ التَّوْحِيدِ وَالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
وَدَعْوَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ إِلَيْهِمَا، كَمَا أَعْرِفُ عَنْهُمْ أَنَّ تَجَوُّلَهُمْ فِي أَرْضِ
اللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا لِنَشْرِ الْبِدْعِ وَالشَّرْكِ وَالطَّرْقِ الشَّيْطَانِيَّةِ بِأَسْلُوبٍ سَاحِرٍ لِلْعَوَامِّ
بِالتَّجَمُّعَاتِ فِي قَلْبِ الْجَزِيرَةِ وَغَيْرِهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ يَخْدَعُونَ بِهِ الْعَوَامَّ، حَتَّى يُدْخِلُوهُمْ
فِي مَذْهَبِهِمُ الْبَاطِلِ.

وَأَيْضًا أَعْلَمُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَشَرِّدُونَ عَنِ السَّلَفِيِّينَ الْمَتَّبِعِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَلِمَةِ وَهَّابِيَّةٍ، وَيُضِلُّلُونَ مَنْ سَلَكَ سَبِيلَ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنْ عُلَمَاءِ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا يُعْرِفُ ذَلِكَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمُ الَّتِي تُقْرَأُ فِي مَدَارِسِهِمْ؛ كـ (ديوبند)
وغيرها في الهند والباكستان وغيرها من البلدان، وَقَدْ أَثَرُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ عَوَامِّ النَّاسِ
بِأَسَالِيهِمُ الْغَرِيبَةِ، وَشَرَّدُوهُمْ عَنِ السَّلَفِيِّينَ بِكَلِمَةِ «وَهَّابِيَّة» دَاخِلَ الْمَمْلَكَةِ وَفِي الْبِلَادِ

الإسلامية وفي جميع أنحاء العالم شرقاً وغرباً.

وللعلم؛ قد كفرهم جماعة السلفيين أهل الحديث بالباكستان والهند، وهذا الذي أعرفه عنهم جميعاً حقيقياً، ولا أقول هذا إلا إحقاقاً للحق وعملاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وبيان الحق هو الواجب على جميع المسلمين لحماية الدين الحنيف من المبتدعة والمُشركين والمُلحدِين.

نسأل الله أن يَهْدِينَا إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، وهو نِعَمَ المَوْلَى ونِعَمَ النّصِيرِ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّم عَلَى النَّبِيِّ الأُمِّيِّ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

الموقع: السيد عبد اللطيف عبد الرحمن المدني، نزيل مكة المكرمة، في ١٨/١١/١٣٨٨ هـ.

كُلُّ ما ذُكِرَ فِي هذه الورقة صدقٌ وحقٌّ، وبِهِ نَشْهَدُ، وعليه نوقّع: عبد الأحد عبد السلام -عفي عنه-، عبد المجيد -عفي عنه-، مُحَمَّد شفيع -عفي عنه-، مُحَمَّد عطا الله، مُحَمَّد عبد الرؤوف مليباري» (١).

قلت: أمّا مُحَمَّد عبد الرؤوف المليباري؛ فَإِنِّي أعرفه حقَّ المعرفة، وقد كان ساكنًا في الرياض، ثمَّ انتقل إلى مكة، وقُتِلَ مع مَنْ قُتِلَ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ فِي الفِتْنَةِ الَّتِي وَقَعَتْ بِمَكَّةَ فِي أوَّلِ شَهْرِ المُحَرَّمِ سنة ١٤٠٠ هـ، وكان من المنتسبين إلى العلم، ومن العباد الذين تظهر عليهم آثارُ التقى والخير والصّلاح والصدق في الأقوال، وقد

خُتِمَ لَهُ بِالْقَتْلِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى أَيْدِي الْبُغَاةِ الَّذِينَ أَلْحَدُوا فِي الْحَرَمِ وَاسْتَحَلُّوا الْقَتْلَ وَالْقِتَالَ فِيهِ؛ فَهُوَ مِنَ الَّذِينَ تُرَجَى لَهُمُ الشَّهَادَةُ وَالْمَغْفَرَةُ.

وَأَمَّا شَهَادَتُهُ وَشَهَادَةُ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورِينَ مَعَهُ عَلَى صَدَقِ مَا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ عَبْدُ اللَّطِيفِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيُّ عَنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، وَأَنَّ كُلَّ مَا ذَكَرَهُ عَنْهُمْ فَهُوَ حَقٌّ؛ فَإِنَّهَا شَهَادَةٌ تُطَابِقُ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ قَدْ عَرَفُوا جَمَاعَةَ التَّبْلِيغِ حَقَّ الْمَعْرِفَةِ، وَكَتَبُوا الْكُتُبَ وَالرَّسَائِلَ الْكَثِيرَةَ فِي ذَمِّهِمْ وَذَمِّ عَقَائِدِهِمُ الْفَاسِدَةِ وَأَقْوَالِهِمُ الْبَاطِلَةِ، وَبَالَغُوا فِي التَّحْذِيرِ مِنْهُمْ وَمِنَ الْخُرُوجِ مَعَهُمْ، وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يَرُدَّهُمْ إِلَى الْحَقِّ، وَأَنْ يَقْطَعَ دَابِرَ الْمُعَانِدِينَ مِنْهُمْ؛ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

فصل

قَالَ الْأُسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ:

«الْأَصْلُ الثَّانِي:

وَفِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْحَجِّ وَالْأَعْيَادِ؛ فَعَمَلُهُمْ يُنَاقِضُ قَوْلَهُمْ وَمَا قَرَّرُوهُ لِأَنْفُسِهِمْ وَمَا عَاهَدُوهُ مَعَ رَبِّهِمْ وَخَلَقِهِ وَمَا جَعَلُوهُ دَعَايَةً لِحَرَكَتِهِمْ يُنَاقِضُ مَعَ كُلِّ ذَلِكَ.

فَهُنَا نَرَاهُمْ دَعَاةً مُجَدِّينَ إِلَى الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ، وَالتَّقْلِيدِ الْجَامِدِ الْأَصَمِّ، التَّقْلِيدِ الَّذِي يَرُدُّ النُّصُوصَ، وَيُحْدِثُ فِي الْأُمَّةِ تَحْزُبَاتٍ وَمَخَالَفَاتٍ وَمَشَاحِنَاتٍ وَمُطَاحِنَاتٍ، وَهُوَ تَقْلِيدٌ لِلْحَلَقَةِ وَالْجَمَاعَةِ أَكْثَرُ مِنْ تَقْلِيدِ الْمَذْهَبِ، بَلْ كَثِيرًا مَا يَكُونُ تَقْلِيدًا لِلْحَلَقَةِ، وَلَكِنْ بِاسْمِ الْمَذْهَبِ، وَهَذَا هُوَ السَّائِرُ عِنْدَهُمُ الْيَوْمَ.

ونراهم دعاةً إلى شقِّ عصا الطاعة، فتراهم في الهند يتحمَّسون لمنع الجمعة في القرى والمضافات، مع أنَّهم نادوا بعدم التعرُّض للمسائل الخلافية الجزئية، وقرروا بعدم التعرُّض للخلافيات والجزئيات ولما عدا الأصول الستة المذكورة لهم، وجعلوه كمبدأ لهم ولدعوتهم ولحركتهم، ومع ذلك؛ نراهم يتحمَّسون لهذه الجزئيات.

فمثلاً نراهم يمنعون الجمع بين الصلاتين في الأسفار - أي: الظهر والعصر، أو المغرب والعشاء -؛ يمنعون مطلق الجمع؛ إلا إذا نُوقشوا؛ فعندئذٍ يمنعون الجمع الحقيقي، ويُفتون بالجمع الصوري، وإذا رأوا عدم المعارضة لهم؛ فيمنعون الجمع مطلقاً.

ونراهم يمنعون الصلاة كلياً في الطائرات والأجواء، ونراهم يمنعون الجمع والقصر في عرفة ومزدلفة؛ يمنعونهما بكلِّ حماسٍ وعنفٍ، ويمنعون من الصلاة في مسجدٍ نمرة بعرفة.

ونراهم يمنعون الناس في رمضان من أداء الوتر خلف إمامٍ راتبٍ في الحرمين الشريفين وغيرهما، وهذا الخلاف والشقاق ما حدث في السعودية المصونة إلا منهم، ومن بعد ما تقووا في البلاد وصار لهم أعوان أمثال فلان وفلان وغيرهم. فينبغي التنبيه لهم، وعدم التغاضي عن حركتهم هذه» انتهى^(١).

وهو في (ص ٣٦ - ٣٧) من كتاب الأستاذ سيف الرحمن المسمي «نظرةً عابرةً اعتباريةً حول الجماعة التبليغية».

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص: ٣٦، ٣٧).

وَذَكَرَ - أَيْضًا - فِي (ص ٥٠ - ٥١) عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْوَهَّابِيَّةَ أخطرُ طائفةٍ فِي الْإِسْلَامِ، لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ إِلَّا لِمَنْ يُعِيدُ وَإِلَّا فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَهُمْ بِمِثَابَةِ أَكْلِ جِيفَةٍ، جَائِزٌ لِلْمُضْطَرِّ وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ بِحُكْمِ الْوَقْتِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الْجُمُعَةَ فِي الْقُرَى لَا تَجُوزُ، وَإِنَّ الْوُتْرَ عَلَى غَيْرِ صُورَةِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ لَا يَجُوزُ، وَإِنَّ الْوُتْرَ خَلْفَ غَيْرِ الْحَنْفِيِّ لِلْحَنْفِيِّ لَا يَجُوزُ، وَإِنَّ الْجَمْعَ وَالْقَصْرَ فِي الْأَسْفَارِ حَتَّى الْحَجِّ وَحَتَّى عَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ وَخَاصَّةً فِي الْحَجِّ وَفِي عَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ لَا يَجُوزُ، وَيَمْنَعُونَ النَّاسَ عَنِ الْإِشْرَاقِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةَ يَوْمَ الْوَقْفَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: «إِذَا كَانَ بَاسِطَاعَتِنَا؛ أَعَدْنَا الْمِيَاهَ إِلَى مَجَارِيهَا، وَأَقَمْنَا الْأَرْبَعَ الْمَصَلَّى بِالْحَرَمَيْنِ كَمَا كَانَ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالتَّمَنِّيَّاتِ وَالتَّكْهُنَاتِ، كَفَانَا اللَّهُ شَرَّهُمْ، وَكَفَى اللَّهُ السُّعُودِيَّةَ وَالْحَرَمَيْنِ شَرَّهُمْ آمِينَ.

قَالَ الْأَسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ: «وَمِمَّا يُعْرَفُ عَنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ يَبْنُونَ فِي كُلِّ مَنَاطِقٍ أَوْ مَدِينَةٍ مَسْجِدًا مَرْكَزًا لَهُمْ وَلِدَعْوَتِهِمْ، وَكَثِيرًا مَا يُسَمُّونَهَا مَسْجِدَ النُّورِ، وَيَدْعُونَ النَّاسَ إِلَيْهَا وَإِلَى الصَّلَاةِ فِيهَا وَإِلَى الْحُضُورِ فِي حَلَقَاتِهَا وَالْمَبِيتِ فِيهَا، وَيَرُونَ أَنَّ الصَّلَاةَ فِيهَا أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ، حَتَّى إِنَّهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْحَرَمَيْنِ، وَكَثِيرًا مَا يَبْتَغُونَ فِيهَا، خَاصَّةً لِيَالِي الْجُمُعَةِ إِلَى الصُّبْحِ، وَيُحْيُونَهَا بِأَذْكَارٍ وَأُورَادٍ وَدَعَوَاتٍ وَعِبَادَاتٍ ثَابِتَةٍ وَغَيْرِ ثَابِتَةٍ، وَمُرَاقِبَاتٍ وَضُرَبَاتٍ تَصُوفِيَّةٍ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْحُضُورَ فِي حَلَقَاتِهِمْ أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ، وَلَرُبَّمَا زَادَ عَنِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ وَالْجِهَادِ الْأَكْبَرِ، وَيُبَالِغُونَ فِي تَفْضِيلِ اجْتِمَاعَاتِهِمْ مَبَالِغَةً مُتَجَاوِزَةً إِلَى حَدِّ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ وَالْجِهَادِ الْأَكْبَرِ وَأَكْثَرَ، بَلْ وَيَزِيدُونَ وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ

الجهاد الأكبر حقيقةً، انتهى^(١).

قلت: ما ذكره الأستاذ سيف الرحمن عن التبليغيين من المخالفات والتغيير في أحكام الجمعة والوتر، ومنعهم الجمع والقصر في الأسفار وفي عرفة ومزدلفة في أيام الحج ومع الإمام في مسجد نمرة يوم عرفة، ومنعهم من الصلاة في الطائرات، وتفضيلهم الصلاة في مساجدهم على سائر العبادات وعلى الصلاة في الحرمين، والتزامهم بالبيتوتة فيها في ليالي الجمعة خاصة إلى الصبح، وتفضيلهم الحضور في حلقاتهم واجتماعاتهم على سائر أنواع العبادات؛ فكله من الشرع في الدين بما لم يأذن به الله، وإنه لينطبق عليهم قول الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٢١].

وقد ذكر في (ص ١٧) من «الحقائق عن جماعة التبليغ» نحو ما ذكره الأستاذ سيف الرحمن عن التبليغيين من المخالفات والتغيير في الأحكام الشرعية، وذكر أنهم لم يتركوا قرية ولا بلدة من هذه المملكة العربية السعودية وغيرها؛ إلا جعلوا فيه مسجداً يتخذونه مركزاً لدعوتهم، وكل مسجداً ينونه يُسمونه مسجداً النور، وفي الحقيقة أنه مسجداً الضرار، حيث إنه لم يؤسس على التقوى.

قال: «وَمِنْ أَعْظَمِ مَسَاجِدِهِمُ الَّتِي اتَّخَذُوهَا لِهَذَا الشَّانِ مَسْجِدُ جَامِعِ بَنُوهِ فِي الْحَفَائِرِ بِجَوَارِ مَسْجِدِ ابْنِ لَادِنٍ شَمَالاً عَنْ جَبَلِ عَمَرَ بِمَكَّةَ، وَالْآنَ تُقَامُ فِيهِ اجْتِمَاعَاتُهُمْ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، وَمِنْهُ تَخْرُجُ وَفُودُهُمْ».

(١) المصدر السابق (ص: ٥٠، ٥١).

قَالَ: «وَهَذَا الْمَسْجِدُ لَا تُقَامُ فِيهِ جَمَاعَةٌ، وَلَا يُتَنَفَّعُ بِهِ، وَلَا أَحَدٌ يُقِيمُ الصَّلَاةَ فِيهِ سِوَى لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ الَّتِي هِيَ لَيْلَةُ اجْتِمَاعِهِمْ، ثُمَّ يَبْقَى مُغْلَقًا إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى.

وَمِنْ ضَرَرِهِ أَنَّهُمْ يَصُدُّونَ النَّاسَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْحَرَمِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، وَيُطَالِبُونَهُمْ بِالْإِعْتِكَافِ فِيهِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يُفَرِّقُونَ الْجَمَاعَاتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ هَذَا الْمَسْجِدِ إِلَى الزِيْمَةِ وَالشَّرَايعِ وَبَحْرِهِ وَأَمِّ السَّلَامِ وَوَادِي فَاطِمَةَ، وَيَحْرَمُونَهُمْ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي الْحَرَمِ وَاسْتِمَاعِ الْفَائِدَةِ، وَيَقُولُونَ: إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ فِي الْحَرَمِ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ؛ فَلَا إِعْتِكَافَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ بِسَبْعِ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ» (١).

وَذَكَرَ -أَيْضًا- فِي (ص ٢٢) مِنْ «الْحَقَائِقِ عَنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ» أَنَّ رَئِيسَ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ فِي الْحِجَازِ سَعِيدَ بْنَ أَحْمَدَ الْهِنْدِيِّ يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ إِلَى مَسْجِدِ الشُّهَدَاءِ بِمَكَّةَ لَهُ أَجْرٌ سَبْعَةٌ أَضْعَافٍ مِّنَ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ بِقَصْدِ التَّبْلِيغِ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ فِي مَسْجِدِ النُّورِ بِالْمَدِينَةِ مِثْلَ ذَلِكَ»، انْتَهَى الْمَقْصُودُ مِمَّا ذَكَرَ فِي «الْحَقَائِقِ عَنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ» (٢).

وَكُلُّ مَا ذَكَرَ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ مِنَ الْاجْتِمَاعِ فِي مَسْجِدِهِمْ، وَالْإِعْتِكَافِ فِيهِ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ خَاصَّةً، وَتَفْضِيلِ الْإِعْتِكَافِ فِيهِ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِسَبْعَةِ أَضْعَافٍ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ فَكُلُّهُ مِنَ الشَّرْعِ فِي الدِّينِ بِمَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّرْقَاوِيُّ فِي (ص ٤٠) مِنْ بَحْثِهِ عَنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ أَنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ

(١) «الْحَقَائِقِ عَنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ» (ص: ١٧).

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (ص: ٢٢).

يهتمُّون بالصَّلَاةِ مع إهمالِ معرفةِ أركانِها وواجباتِها وسُنَنِها.

قلتُ: إذا كانَ المُصَلِّي جاهلاً بأركانِ الصَّلَاةِ وواجباتِها؛ فإنَّه قد يُخِلُّ ببعضِ أركانِها أو بعضِ واجباتِها وهو لا يدري، فتفسدُ صلاتُه، ولا ينفعُه الاهتمامُ بِها، بل تكونُ حالُه كحالِ مَنْ لم يصلِّ أصلاً.

وقد ثبتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي أَسَاءَ فِي صَلَاتِهِ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»؛ قَالَ ذَلِكَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ عَلَّمَهُ كَيْفَ يُصَلِّي.

وقد روى حديثَ المُسيءِ فِي صَلَاتِهِ: البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَهْلُ «السُّنَنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١). وَرَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالحَاكِمُ؛ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزَّرْقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وَقَالَ الحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِيصِهِ»^(٢).

وَإِذَا عَلِمَ مَا ذَكَرَ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَمُّونَ بِالصَّلَاةِ مَعَ إِهْمَالِهِمْ مَعْرِفَةَ أركانِها وواجباتِها وسُنَنِها؛ فليعلم -أيضاً- أَنَّهُمْ قَدْ أَهْمَلُوا مَعْرِفَةَ مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ وَأَعْظَمُ بِكَثِيرٍ جَدًّا، وَهُوَ تَوْحِيدُ الْأَلُوْهِيَّةِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ الْأَعْظَمُ لِلإِسْلَامِ، وَلَا تُقْبَلُ الصَّلَاةُ وَلَا غَيْرُهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ بِدُونِ الْإِسْتِمْسَاكِ بِهَذَا الْأَصْلِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٨٥٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٨٤)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٠٦٠).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٤٠ / ٤) (١٩٠١٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٨٥٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٢)، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٥٣)، وَالحَاكِمُ (٣٦٨ / ١) (٨٨١)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

العظيم وتطبيقه قولاً وعملاً.

وقد أهمل التبليغيون معرفة هذا الأصل العظيم، ولم يفرقوا بينه وبين توحيد الربوبية، بل جعلوا النوعين شيئاً واحداً لا فرق بينهما، وهو أن الله تعالى هو الخالق الرازق المدبر للأمور؛ فهم في هذا الباب لا يزيدون عما كان عليه أهل الجاهلية الذين بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن كانوا بهذه الصفة؛ فحري أن لا تقبل منهم الصلاة ولا غيرها من العبادات.

وقد ذكرت في أول الكتاب ما رواه ابن وضاح؛ قال: «أخبرني غير واحد أن أسد بن موسى كتب إلى أسد بن الفرات - فذكر كتابه إليه وفيه - : وقد وقعت اللعنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل البدع، وأن الله لا يقبل منهم صرفاً ولا عدلاً ولا فريضة ولا تطوعاً، وكلما زادوا اجتهاداً وصوماً وصلاةً؛ ازدادوا من الله بُعداً» (١).

ويشهد لهذا الأثر ما جاء في «الصحيحين» وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قال في الخوارج: «تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَأَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ» (٢)، ومع ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم عن الخوارج من الاجتهاد في الصلاة والصيام وسائر الأعمال؛ فقد أخبر صلى الله عليه وسلم أن صلاتهم لا تجاوز تراقيهم.

وإذا كانت صلاة الخوارج لا تجاوز تراقيهم من أجل ما هم عليه من البدعة ومفارقة أهل السنة والجماعة؛ فلا يأمن التبليغيون أن تكون صلاتهم مردودة من أجل

(١) «البدع» لابن وضاح (١/ ٣٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٥٨)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ما هم عليه من بدع الصوفية وغيرها من البدع التي قد استحسناها بعقولهم وآرائهم الفاسدة، وقد تقدم ذكر بعضها قريباً.

وأعظم من هذا ما تقدم ذكره عن بعض مشايخهم الكبار من الأفعال الشركية، وقد ذكرت بعض ذلك بعد القصة السادسة عشرة من القصص التي تقدم ذكرها عن التبليغيين، وذكرت ذلك -أيضاً- في ذكر أساليبهم في مخالفة (لا إله إلا الله)، ومن أراد الوقوف على أكثر من ذلك؛ فليطالع كتاب القائد ميان محمد أسلم الباكستاني المسمى «جماعة التبليغ: عقيدتها وأفكار مشايخها»؛

فقد ذكر عن بعض مشايخهم الكبار من الشريكات والخزعات ما تشمز منه قلوب أهل الإيمان.

ومن كانوا بهذه الصفة؛ فحري أن لا تقبل منهم صلاة ولا غيرها من العبادات؛ لأن الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

قال ابن الجوزي: «في المراد بـ (المتقين) قولان:

أحدهما: أنهم الذين يتقون المعاصي. قاله ابن عباس.

والثاني: أنهم الذين يتقون الشرك. قاله الضحاك» (١).

وقال ابن عطية: «إجماع أهل السنة في معنى هذه الآية أنها اتقاء الشرك، فمن اتقاه وهو موحد؛ فأعماله التي تصدق فيها نيته مقبولة، وأما المتقي للشرك

والمعاصي؛ فله الدَّرَجَةُ العُلْيَا مِنَ القَبُولِ والْحَتْمِ بِالرَّحْمَةِ»، انتهى^(١).

ومما يدلُّ على إحباطِ أعمالِ المتلوِّثينَ بالأعمالِ الشَّرَكِيَّةِ مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ وغيرِهِم:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ

عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

وقوله تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِإِبْرَاهِيمَ وَالْأَنْبِيَاءِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ: ﴿ذَلِكَ

هُدًى لِلَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

[الأنعام: ٨٨].

قال البغوي فِي الْكَلَامِ عَلَى الْآيَةِ الْأُولَى: «هَذَا خِطَابٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمُرَادُ مِنْهُ غَيْرُهُ^(٢)، وذكر ابنُ الجوزيِّ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: هَذَا أَدَبٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتهديدٌ لغيرِهِ؛ لأنَّ اللَّهَ

عَزَّوَجَلَّ قَدْ عَصَمَهُ مِنَ الشَّرِكِ. وقال غَيْرُهُ: إِنَّمَا خَاطَبَهُ بِذَلِكَ لِيُعَرِّفَ مَنْ دُونَهُ أَنَّ الشَّرِكَ

يَحْبُطُ الْأَعْمَالَ الْمُتَقَدِّمَةَ كُلَّهَا، وَلَوْ وَقَعَ مِنْ نَبِيٍّ»، انتهى^(٣).

فَلْيَتَأَمَّلِ الْمُتَلَوِّثُونَ بِالشَّرِكِ مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ وَغَيْرِهِمَ مَا جَاءَ فِي الْآيَتَيْنِ مِنَ التَّهْدِيدِ

لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَمَا جَاءَ فِيهِمَا -أَيْضًا- مِنَ النَّصِّ عَلَى إِحْبَاطِ أَعْمَالِ

الْمُشْرِكِينَ وَالنَّصِّ عَلَى أَنَّ مَا لَهُمْ يَكُونُ إِلَى الْخُسْرَانِ.

(١) «المحرر الوجيز» (٢/ ١٧٨، ١٧٩).

(٢) «تفسير البغوي» (٧/ ١٣٠).

(٣) «زاد المسير في علم التفسير» (٤/ ٢٥).

وَإِذَا تَأَمَّلُوا ذَلِكَ وَعَرَفُوهُ حَقَّ الْمَعْرِفَةِ؛ فَلْيَبَادِرُوا إِلَى التَّوْبَةِ النَّصُوحِ مِنْ جَمِيعِ الْأَعْمَالِ الشَّرَكِيَّةِ وَالْبِدْعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَنكَرَاتِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، وَلْيَعْلَمُوا أَنَّ مَنْ تَابَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صَادِقًا؛ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

وَلْيَعْلَمُوا -أَيْضًا- أَنَّ الْإِهْتِمَامَ بِمَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ الثَّلَاثَةِ وَالسَّيَرِ فِيهَا عَلَى مَنَهِاجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ أَوْلَى وَأَوْجِبُ مِنَ الْإِهْتِمَامِ بِالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ الْفِرْعَوِيَّةِ؛ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي تَبْنِي عَلَى صِحَّتِهِ وَسَلَامَتِهِ صِحَّةُ الْعِبَادَاتِ الْفِرْعَوِيَّةِ وَقَبُولُهَا، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

فصل

قَالَ الْأَسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ:

«الْأَصْلُ الثَّلَاثُ:

وَفِي الْعِلْمِ يَوْجِبُونَ الْعِلْمَ بِالْأَرْكَانِ الْخَمْسَةِ لِلْإِسْلَامِ، وَالْأَرْكَانِ السِّتَةِ لِلْإِيمَانِ، وَلَكِنْ طَبَعًا يَحْبِذُونَ أَنْ يَكُونَ... وَفِي الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ وَالْعَقَائِدِ الْكَلَامِيَّةِ وَالسَّلُوكِ الْخِرَافَاتِيَّةِ وَالْإِتِّجَاهِ الصُّوفِيَّةِ.. وَيُوجِبُونَ الرِّقَاقَ، وَالْعِلْمَ بِالْحِكَايَاتِ، وَأَكْثَرُهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ، وَأَكْثَرُهَا خُرَافَاتٌ وَمِنْ قَبِيلِ الْمَوْضُوعَاتِ أَوْ الْكَرَامَاتِ الْمَكْذُوبَةِ وَالْمُصْطَنَعَةِ، وَمِنْ حَكْمِي مَشَايِخِ الطَّرِيقِ أَوْ الْمُتَاجِرِينَ بِالْدِّينِ، وَيُوجِبُونَ الْإِكْثَارَ مِنْ عِلْمِ الْفَضَائِلِ وَالْعَمَلِ بِهَا، وَيُلَاحِظُ أَنَّ الْفَضَائِلَ مَبْنَاهَا التَّسَاهُلُ؛ كَمَا صَرَّحَ الْعُلَمَاءُ بِهِ، وَيَهْرَبُونَ مِنَ الْعِلْمِ بِالْمَسَائِلِ، وَلَا سِيَّما الْعِلْمُ بِالْأَدَلَّةِ، بَلْ وَيُحَارِبُونَ الْعِلْمَ بِالْمَسَائِلِ، وَيُحَارِبُونَ كَذَلِكَ الْعِلْمَ بِالْأَدَلَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيُسَمُّونَهَا جَدَلًا وَشَغَبًا وَخِصَامًا، وَيَقُولُونَ:

إِنَّ الْعِلْمَ كَهَذَا يَصْرَفُ الْإِنْسَانَ عَنِ الْعَمَلِ، وَيُسَمُّونَهَا كَذَلِكَ أَنَّهَا «الْقِيلُ وَالْقَالَ» الْمُنْهِي عَنْهُ الْمُبْطِئُ عَنِ الْعَمَلِ.

ويقولون: إِنَّ إِبْلِيسَ كَانَ عِلْمُهُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ؛ أَي: مِنْ قَبِيلِ الْمَسَائِلِ وَالْأَدَلَّةِ، وَيَجْعَلُونَ قَوْلَ إِبْلِيسَ: ﴿خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]: مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ بِالْمَسَائِلِ وَمِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ بِالْأَدَلَّةِ، وَذَلِكَ لَجَهْلِهِمُ الْمَطْبِقَ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا مَعَارِضَةُ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ إِبْلِيسَ كَانَ أَعْلَمَ مَنْ فِي الْأَرْضِ، بَلْ حَتَّى مَمَّنْ فِي عَالَمِ الْمَلَكَوَتِ، وَزِيَادَةٌ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ كَانَ مُعَلِّمَ الْمَلَكَوَتِ، وَلَكِنَّ عِلْمَهُ وَكَثْرَةَ عِلْمِهِ هَذَا أَذَاهُ إِلَى الضَّلَالِ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا يَقُولُ فِي إِبْلِيسَ: ﴿أَبَىٰ وَأَسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

فَهُمْ يُضِلُّونَ الْعِلْمَ بِالْمَسَائِلِ وَالْعِلْمَ بِالْأَدَلَّةِ وَأَهْلِهَا.. بَلْ وَقَاحَةٌ وَجَرَاءَةٌ جَهْلِيَّةٌ؛ فَهُمْ يُحَارِبُونَ الْعِلْمَ بِاسْمِ الْعِلْمِ وَبِاسْمِ التَّبْلِيغِ، وَبِذَلِكَ يُحَارِبُونَ الدِّينَ بِاسْمِ الدِّينِ وَبِاسْمِ تَبْلِيغِ الدِّينِ، وَبِطَبِيعَةِ الشَّيْءِ إِذَا كَانَتْ الْعَامَّةُ جَهَلَتْ مَسَائِلَ دِينِهَا؛ وَقَعَتْ فِي شَبَكَةِ كُبْرَائِهَا وَمَسَاوِمِهَا وَعِبَادَتِهِمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا بَقُوا عَلَىٰ جَهْلِهِمْ؛ عَظَّمُوا كِبَرَاءَهُمْ وَمَنْ يُتَاجَرُونَ فِي دِينِهِمْ، وَمَعْلُومٌ عِلْمِيًّا وَفِطْرِيًّا وَتَارِيخِيًّا آفَةُ التَّعْظِيمِ الْمُتَصَاعِدِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لِلْحَدِّ وَالنَّهَايَةِ مَعْنًى؛ فَتَعْظِيمُ كَهَذَا جُزْءٌ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَفَاتِحَةُ أَبْوَابِ لَهَا» انْتَهَى الْمَقْصُودُ مِنْ كَلَامِ الْأُسْتَاذِ سَيِّفِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ فِي (ص ٣٦) إِلَى (ص ٣٩) (١).

وَقَالَ -أَيْضًا- فِي (ص ٥٣) وَمَا بَعْدَهَا مَا مَلَخَّصُهُ: «وَمِمَّا يُعْرِفُ عَنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ قَدْ

صَنَّفَ شَيْخُهُمُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا كِتَابًا عَدِيدَةً فِي الْفَضَائِلِ بِاسْمِ فَضَائِلِ الصَّلَاةِ وَفَضَائِلِ رَمَضَانَ وَفَضَائِلِ التَّبْلِيغِ وَحِكَايَاتِ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَسَمَّاها «تَبْلِيغِي نَصَابٌ»؛ أَي: مَنْهَجُ التَّبْلِيغِ، أَوْ «المَقَرَّرُ فِي مَنْهَجِ التَّبْلِيغِ»، وَقَدْ جَمَعَ فِيهَا الْغَثَّ وَالصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ، حَتَّى الْأَكَاذِبَ وَالْخُزَعِلَاتِ وَالْمَوْضُوعَاتِ، وَجَمَعَ فِيهَا كُلَّ مَا هَبَّ وَدَبَّ؛ دُونَ تَنْقِيحٍ أَوْ اعْتِنَاءٍ بِالصَّحَاحِ، وَأَكْثَرَ فِيهَا مِنْ حِكَايَاتِ مَشَايِخِ الطُّرُقِ؛ فَهَذَا مَنْهَجُ تَبْلِيغِهِمْ، وَبِضَاعَةُ دِيَانَتِهِمْ، وَمَبْلَغُ عِلْمِهِمْ، وَرَأْسُ دِينِهِمْ، وَذِرْوَةُ سَنَامِ تَقْوَاهُمْ وَطَهَارَتِهِمْ.

وْخُلَاصَةُ الْقَوْلِ: أَنَّ كُلَّ اعْتِمَادِهِمْ فِي الدِّينِ لَيْسَ إِلَّا عَلَى الْأَقْوَالِ الصَّدْرِيَّةِ وَالرُّؤْيَا الْمَنَامِيَّةِ وَالْحِكَايَاتِ الْمَحْكِيَّةِ وَشَيْءٍ مِنْ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ النَّفْلِيَّةِ التَّطَوُّعِيَّةِ مَعَ الْإِعْرَاضِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعِلْمِ بِالْمَسَائِلِ فِي الْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ. هَذَا مِنْ نَاحِيَةٍ. وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى خَلَطُوا فِي دِينِهِمْ شَيْئًا كَثِيرًا مِنَ الدَّجْلِ وَالْخُرَافَاتِ وَالْجَهْلِ الْمُطَبَّقِ وَالْإِعْجَابِ بِالرَّأْيِ» (١).

وَقَالَ -أَيْضًا- فِي (ص ٥٥): «وَمِمَّا يَعْرِفُ عَنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ وَأَكْبَرَهُمْ لَيْسُوا مُتَفَقِّهِينَ فِي الدِّينِ، وَلَا مُتَضَلِّعِينَ بَعْلُومِهِ كَمَا يَنْبَغِي، وَلَا رَاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ حَقِيقَةً، وَلَكِنَّهُمْ خَلْفِيُّونَ؛ أَي: مُتَضَلِّعُونَ مِنْ عُلُومِ الْخَلْفِ، وَمُتَطَرِّفُونَ؛ أَي: وَاقِعُونَ عَلَى طَرَفٍ مِنْ عُلُومِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فَحَضَرَهُمُ الْمَهْمُ، وَغَابَ عَنْهُمْ الْأَهَمُّ، وَلِذَلِكَ أَكْثَرُ رُؤُسَائِهِمْ جَهَّالٌ، وَلَكِنَّهُمْ مُحَنِّكَونَ فِي شَيْئَيْنِ: فِي الْحِفَاطِ عَلَى خَلْقَتِهِمْ وَجَمَاعَتِهِمْ، وَفِي إِكْثَارِ سَوَادِهِمْ وَكَثَرَتِهِمْ» (٢).

(١) المصدر السابق (ص: ٥٣).

(٢) المصدر السابق (ص: ٥٥).

وقال -أيضاً- في (ص ٦٠) ما ملخصه: «إن التبليغيين مبنى ديانتهم الجهل، والإيمان بالخرافات والحكايات، والإكثار منها، وحب الجهل والجهلاء، وترجيح جهلائهم على علماء عامة المسلمين، ومُحاربة العلم والعلماء.

ومعلوم أن هؤلاء يتدرجون بالناس، ولاسيما أصحاب الفطر السليمة؛ يتدرجون بهم باسم التوحيد والدين والزهد وعدم الترف والورع والتبليغ والتقوى وحب الصالحين إلى تعظيم الأكابر والبدع والخرافات والجهل المطبق والتقليد الجامد والمسلك الجمودي والوقوع في الشبك التصوفي، وهذا قليل جداً من كثير جداً، انتهى» (١).

ونقل محمد أسلم الباكستاني في آخر كتابه المسمى «جماعة التبليغ» عن الشيخ عامر عثماني رئيس تحرير «مجلة التجلي الشهرية» بالأردية/ ديوبند، أحد كبار علماء ديوبند: أنه قال: «إنني وإن كنت أعلق بحلقة ديوبند.. لكن الحقيقة التي لا تنكر أن بعض الكتب المشهورة من الكتب الديوبندية (٢)؛ كـ «أرواح ثلاثة»، و«تذكرة الرشيد»، و«السوانح القاسمية»، و«أشرف السوانح»، وعدد خاص لـ «جريدة الجمعية» باسم «شيخ الإسلام»، و«الأنفاس القدسية»، وغيرها؛ قد جاءت فيها عجائب وغرائب وشطحات، والحقيقة أن القصص الفاحشة والروايات الخليعة ما

(١) المصدر السابق (ص: ٦٠).

(٢) الديوبندية: مدرسة فكرية أسسها مجموعة من علماء الهند وتنسب إلى بلدة ديوبند، والتي تحتضن جامعة دار العلوم، والديوبنديين: أحناف المذهب، صوفية المسلك، يتبعون الطريقة الجشتية، والعقيدة الماتريدية؛ فهي تجمع بين العديد من المدراس والأفكار الضالة المنحرفة.

أُضِرَّتْ قُرَاءُهَا كَمَا أُضِرَّتْ هَذَا الْمُؤَلَّفَاتِ قُرَاءُهَا، فَعَلَّمَتْهُمْ هَذِهِ الْكُتُبُ دُرُوسَ تَعْظِيمِ الْمَشَايخِ بَدَلِ عِبَادَةِ اللَّهِ وَالْوَهْيَةِ، دُرُوسًا لَمْ يَبْقَ لِإِزَالَةِ سُؤْمِهَا أَيْ شَيْءٍ، وَالتَّصَوُّفُ مَهْمَا يُخْتَارُ فِيهِ الْإِحْتِيَاظُ وَالْإِعْتِدَالُ؛ لَا بَدَّ أَنَّهُ يَأْتِي مَعَهُ سَحَرُ الْمَكَاشِفَاتِ وَالْكَرَامَاتِ وَالْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ وَالتَّصَرُّفَاتِ، ثُمَّ لَمَّا يَخْتَلِطُ مَعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ اعْتِقَادُ مَرِيدِي الْمَشَايخِ؛ تَتْرَاكُمُ الظُّلُمَاتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، حَتَّى تَكُونَ هَذِهِ الْأُمُورُ لِأَصُولِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَحْدِيًا، وَمِنْ هُنَا يَضْطَرُّ النُّقَادُ الَّذِينَ عَيَّارُهُمُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ التَّصَوُّفَ سُكْرٌ وَمَغْنَطَةٌ^(١) وَعَدُوٌّ لِلشَّرِيعَةِ.

وهؤلاء لَمَّا يَكْتُبُونَ وَيَبَيِّنُونَ أَحْوَالَ مَشَايخِهِمْ وَأَكَابِرِهِمْ؛ يَفْقَدُونَ جَمِيعَ صِلَاحِيَّةِ النَّقْدِ وَالبَصِيرَةِ مَا أَفْتَوْا وَقَضَوْا، حَتَّى أَفْتَوْا فِي يَوْمٍ مِنَ الْآيَامِ بِأَنَّ فِي الْفِكْرِ الدِّيُونَبِنْدِيِّ مَقْدَارًا عَظِيمًا مِنَ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى، وَالتَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ مَرَّةً لَكِنَّهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ مِثْلُهُ فِي الْمِثَّةِ.

وَكُلُّ مَنْ يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْفِكْرِ الدِّيُونَبِنْدِيِّ مِنَ الْعُلَمَاءِ يَعْتَقِدُ فِي نَفْسِهِ أَنَّ الَّذِي فَهِمَ الْقُرْآنَ فَهِمًا جَيِّدًا هُوَ شَيْخُنَا الْفُلَانِيُّ شَيْخُ التَّفْسِيرِ، وَإِنْ بَلَغَ أَحَدٌ إِلَى كُنْهِ الْحَدِيثِ؛ فَهُوَ الْمُحَدِّثُ الْفُلَانِيُّ مِنْ مَشَايخِنَا، وَإِنْ أَحْرَزَ أَحَدٌ أَسْرَارَ الْوِلَايَةِ وَالنُّبُوَّةِ وَمَعَارِفَ الطَّرِيقَةِ وَالتَّصَوُّفِ؛ فَهُوَ مِنْ مَشَايخِنَا.

وَمَعَ هَذَا الظَّنِّ الْحَسَنِ؛ اعْتَقَدُوا أَنَّ شُيُوخَهُمْ مَحْفُوظُونَ عَنِ الْخَطَأِ، وَلَا يُمَكِّنُ لَهُمُ الْقَوْلُ بِالْعِصْمَةِ؛ لِأَنَّ الْعَامِّيَّ يَعْرِفُ أَنَّ الْعِصْمَةَ مَخْتَصَّةٌ بِالْأَنْبِيَاءِ، لَكِنَّهُمْ بِهَذَا

(١) قوله: «مَغْنَطَةٌ لِلشَّرِيعَةِ»؛ أَي: شَدِيدُ الضَّرَرِ عَلَيْهَا. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي «الصَّحَاحِ» (٣/ ١١٧٥): «الْغِنَطُ: أَشَدُّ الْكَرْبِ، يُقَالُ: قَدْ غِنَطَهُ يَغْنُطُهُ غِنَطًا؛ أَي: جَهْدَهُ، وَشَقَّ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ مَغْنُوطٌ..»

الاصطلاح الجديد (أي: محفوظٌ من الخطأ) يزعمون أنَّ مشايخهم معصومون عن الخطأ عملاً، ويتيقنون أنَّ كلَّ واحدٍ من مشايخهم لا يقلُّ عن بقراط وسقراط في العلم والعقل مع الزهد والتقوى.

ثمَّ ذكرَ عن مشايخ الديوبندية أنَّهم يقولون عن أكابرهم الموجودين: إنَّهم يتيقنون أنَّ الكمالات المنسوبة إلى مشايخهم من علم الغيب والتصرفات الروحانية والمكاشفات والإلهامات حقٌّ وصدق قطعاً.

وذكر -أيضاً- أنَّ جماعة التبليغ من حُسن قصدِهِم حصلت مِنْهُمُ أغلاطٌ وأخطاءٌ تتنافى مع الكتاب والسنة وسير السلف، وبهذا يكون من انضمَّ على صحبتهم على حذر حتَّى لا يقع في نفس الأغلاط المنقولة عنهم من كتبهم.

إلى أن قال: «وفي الختام أقول: إنَّ دعوة الأنبياء وأتباعهم تتركز أولاً على تعليم التوحيد من الكتاب والسنة، وبعدَ تعلُّم التوحيد كما أمر الله يجب أن يتعلَّم الإنسان الأحكام التي يجبُ عليه أن يتعلَّمها من الحلال والحرام في كتاب الله وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتكون الصلاة وبقية أركان الإسلام هي المرحلة الثانية في دراسته، وبعدَ هذين يتعلَّم الأخلاق والآداب الشرعية التي بها كمال الإسلام» انتهى المقصود من كلامه باختصارٍ وتصرفٍ في بعض الكلمات التي فيها خللٌ في العبارة^(١).

وقال الشيخ محمد تقي الدين الهلالي ما ملخصه: «إنَّ محمد أسلم كشف عن مخبات طائفة التبليغ ليحاسب نفسه من أراد الله به خيراً منهم».

(١) «جماعة التبليغ» (ص: ٤٠-٤٢).

قَالَ: «وَأَكْثَرُهُمْ لَا يُرِيدُونَ إِلَّا الْخَيْرَ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا مَنْ يَنْبَهُهُمْ عَلَيْهِ، وَأَمَّا رُؤَسَاؤُهُمْ فِي الْهِنْدِ؛ فَعِنْدَهُمْ مَوَانِعُ قَوِيَّةٌ مِنْ قَبُولِ النَّصِيحَةِ، وَجُمُودٌ وَتَقْلِيدٌ شَدِيدٌ وَعَصَبِيَّةٌ لَا يَكَادُ يَخْرُقُ سَوْرَهَا مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ سَبَقَتْ لَهُ الْحُسْنَى» (١).

قُلْتُ: أَمَّا الْعَامَّةُ مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمُ الْهَلَالِيُّ: «إِنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا مَنْ يَنْبَهُهُمْ عَلَى الْخَيْرِ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ وَجَدُوا مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ يَنْبَهُهُمْ وَيَدُلُّهُمْ عَلَى الْخَيْرِ، وَلَكِنَّهُمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مَخْبَرًا عَنْ نَبِيِّهِ صَالِحٍ أَنَّهُ قَالَ لِقَوْمِهِ: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّصِيحَاتِ﴾ [الأعراف: ٧٩].

فَالْتَّبْلِيغِيُّونَ لَا يُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ فُتِنُوا بِتَعْظِيمِ كِبَرَائِهِمْ مِنْ أَمْرَائِهِمْ وَمَشَايِخِهِمْ، وَتَعْظِيمِ طَرَائِقِهِمُ الَّتِي يَأْمُرُونَهُمْ بِسُلُوكِهَا وَلِزُومِهَا؛ فَلِهَذَا لَا يَصْغُونَ إِلَى كَلَامِ النَّاصِحِينَ لَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ، بَلْ يُنْفَرُونَ مِنْهُمْ، وَيَمْنَعُونَهُمْ مِنَ الْكَلَامِ فِي مُجْتَمَعَاتِهِمْ بِمَا يُخَالِفُ طَرَائِقَهُمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى مَنَعِ النَّاصِحِينَ مِنَ النَّصِيحَةِ؛ انْفَضُّوا عَنْهُمْ، وَلَمْ يَسْتَمِعُوا إِلَى نَصَائِحِهِمْ، وَقَدْ وَقَعَ هَذَا مِنْهُمْ مَعَ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الدُّعَاةِ إِلَى الْخَيْرِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ وَالْمُدُنِ الْخَلِيجِيَّةِ وَالْهِنْدِ وَغَيْرِهَا، وَكَثِيرٌ مِنْ مُجْتَمَعَاتِهِمْ تَكُونُ مَعْمُورَةً بِالْقَاءِ الْبَيِّنَاتِ عَمَّا يَزْعُمُونَهُ مِنْ حَصُولِ الْكَرَامَاتِ لَهُمْ وَمَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ الْقِصَصِ الْخُرَافِيَّةِ وَالِدَّاعَوَى الْكَاذِبَةِ وَالْمَنَامَاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ تَضْلِيلِ الشَّيْطَانِ لَهُمْ وَتَلَاغِيهِ بِهِمْ.

وَأَمَّا رُؤَسَاءُ التَّبْلِيغِيِّينَ وَكِبَرَاؤُهُمْ مِنْ مَشَايِخِهِمْ وَأَمْرَائِهِمْ؛ فَقَدْ ذَكَرْتُ عَنْهُمْ

قصصًا كثيرةً ممَّا وقع منهم من الشُّرك والبدع والخُزَعِلات والترَّهات والخرافات والسخافات؛ فليراجع ذلك فيما بين القِصَّة السادسة عشرة من قصص المنكرات الَّتِي وقعت منهم وبينَ الفصل الَّذي ذكرتُ فيه أصولُ التَّبليغيِّين الستة؛ ففيما تقدَّم ذكره أوضحُ بيانٍ لما هم متَّصفون به من الجهالة والضَّلالة والإفلاسِ مِنَ العلوم النَّافعة، ولا سيَّما عِلْمُ التَّوْحِيدِ والعقيدة الصحيحة المأخوذة من أدلَّة الكتاب والسُّنة والآثار الثابتة عن الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وقد تقدَّم في أوَّل الفصل ما ذكره الأستاذ سيف الرحمن بن أحمد عنهم أنَّهم يُحاربون العِلْمَ بالأدلَّة من الكتاب والسُّنة، ويسمُّونها جدلاً وشغباً وخصاماً. إلى آخر ما ذكره عنهم من ذمِّ العلوم النَّافعة، ووصفها بالصفات الذِّميمة؛ لِيُنْفَرُوا أَتباعَهُم منها، ويصدُّوهم عن طلبها في الجامعات ومَجالسِ العُلَماء من أهل السُّنة. وحيثُ كانوا بهذه الصفة الذِّميمة؛ فإن جعلهم العلم أصلاً من أصولهم السُّتَّة، يكون لغواً لا فائدة فيه ولا حاصلٌ تحته.

وقد قال الأستاذ سيفُ الرَّحْمَنِ بنُ أَحْمَدَ في (ص ٤٥): «لا يخفى أنَّ أكابرَ هذه الجماعةِ التبليغية الشيخَ أَشْرَفَ عَلِيَّ التَّهَانَوِيَّ والشيخَ إِيَّاسَ مُؤَسِّسَ الحِركةِ والشيخَ زَكْرِيَّا خَتَنَ الشَّيْخِ إِيَّاسَ وَالشَّيْخَ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ النَّدَوِيَّ؛ هؤلاءُ كُلُّهُمْ غَرِيقُونَ فِي التَّصَوُّفِ الْمُبْعَدِ فِي الْخُرَافَاتِ، وهؤلاءُ عِلْمَاؤُهُمْ وَأَكَابِرُهُمْ، مع ما لديهم من البيعاتِ التصوفية الطُّرُقية، وليس في هذه الجماعةِ عُلَمَاءٌ إِلَّا قَلَاتُلٌ، وأكثرهم جُهَّالٌ يصدون النَّاسَ عَنِ الْعِلْمِ وَالْحَقِّ، وَيَشْغَلُونَهُمْ بِالْحِكَايَاتِ وَالْأَبَاطِيلِ وَالْخُرَافَاتِ، اللَّهُمَّ إِلَّا شَيْئاً مِنَ الْحَقِّ الْمَشْهُورِ وَالْمَمْزُوجِ بِرُوحِ الرَّهْبَانِيَةِ الْمَمْنُوعَةِ الْبَاطِلَةِ، ولذا؛

فقد صدّق مَنْ قَالَ: إنها جماعةٌ جُهَّالٌ» (١).

وقال الأستاذ -أيضاً- في (ص ٤٦): «ومِنَ بَعْضِ مِيزَاتِ الْجَمَاعَةِ وَأَكَابِرِهَا مَا عُرِفَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقْرُونَ بِالتَّوْحِيدِ، وَلَكِنَّ تَوْحِيدَهُمْ لَا يَزِيدُ عَنْ تَوْحِيدِ مُشْرِكِي مَكَّةَ؛ أَي: أَنَّ كَلَامَهُمْ يَطُولُ فِي جَانِبِ مَنْ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ فَقَطْ، وَبِصِبْغَةِ التَّصَوُّفِ وَفِلْسَفَةِ التَّصَوُّفِ فَقَطْ، وَأَمَّا تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَةِ وَالْعِبَادَاتِ؛ فَهُمْ فَقَرَاءُ مَعْدُمُونَ مُفْلِسُونَ، بَلْ بَصْرَاةٌ هُمْ مُشْرِكُونَ فِيهَا، وَأَمَّا تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ فَهُمْ بَيْنَ أَشَاعِرَةٍ وَمَاتَرِيدِيَّةٍ فِيهَا، وَإِلَى الثَّانِيَةِ هُمْ أَقْرَبُ»، انْتَهَى (٢).

فصل

قَالَ الْأُسْتَاذُ سَيِّفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ فِي (ص ٤٠): «وَفِي الذِّكْرِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَلَكِنْ أَمَرَنَا بِالذِّكْرِ أَكْثَرَ مِمَّا أَمَرَنَا بِالصَّلَاةِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الصَّلَوَاتِ فَرَضٌ، وَلَكِنَّ الْفَرَضَ لَا يُقْصَرُ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فَحَسَبَ، بَلْ هُنَاكَ أَمَرَنَا اللَّهُ بِالذِّكْرِ أَكْثَرَ مِمَّا أَمَرَنَا بِالصَّلَاةِ، وَهَذَا الذِّكْرُ الْمَأْمُورُ بِهِ غَيْرُ الصَّلَاةِ... إِلَى آخِرِ مَا يَقُولُونَ، وَمَعَ أَنَّ الصَّلَاةَ هِيَ الذِّكْرُ -أَيْضًا-، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]، وَلَكِنَّهُمْ يَعْنُونَ بِالذِّكْرِ الْأَوْرَادَ.

فَفِي مَبْدَأِ الْأَمْرِ يَفْسِرُونَ الذِّكْرَ بِالِاسْتِحْضَارِ؛ أَي: تَذَكُّرُ آيَاتِ اللَّهِ وَآلَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ وَاسْتِحْضَارِهَا وَعَدَمِ الْغَفْلَةِ عَنْهَا كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ خَلْفًا عَنْ

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص: ٤٥).

(٢) المصدر السابق (ص: ٤٦).

سلف، ثم يُفسرون الذكر بالأوراد المأثورة والمنقولة الثابتة، ثم يتدرّجون بها إلى غير الثابتة، ومنها إلى الأوراد المتخذة عند الصوفيّة؛ أي طريق كان من طرق الصوفيّة، وهكذا يتعيّن معنى الذكر ومِصداقه عندهم، وهكذا يتعيّن الواجب عندهم في باب الذكر؛ فالتدرّج أصل عمليّ عظيم في سياسة حلقتهم، انتهى^(١).

وقد ذكرتُ في أوّل الكتاب أنّ من أذكار التّبيغيين: (إلا الله)؛ أربع مئة مرّة، و(الله، الله)؛ ستّ مئة مرة يوميّاً، والأنفاس القدسيّة؛ عشر دقائق يوميّاً، وتحقّق بالتصاق اللسان في سقف الفم والذكر بإخراج النّفس من الأنف على صورة لفظ (الله)، والمراقبة الجشتية؛ نصف ساعة أسبوعيّاً، عند أحد القبور؛ بتغطية الرّأس والذكر بهذه العبارة (الله حاضر، الله ناظري).

ومن أذكارهم -أيضاً- أنهم يكرّرون كلمة (لا إله) ستّ مئة مرّة، ثم يكرّرون كلمة (إلا الله) أربع مئة مرّة.

ومن أذكارهم -أيضاً- الاقتصار على كلمة (هو، هو، هو) بدلاً عن قول (لا إله إلا الله)، والاقتصار على هذه الكلمة هو ذكر خاصّة الخاصّة عند الصوفيين وأتباعهم.

ومن أذكارهم وأورادهم التي يُداومون عليها قراءة «دلائل الخيرات»، وهو مشتمل على الغلوّ في النّبي صلى الله عليه وسلّم وإطرائه.

وهذه الأذكار كلّها بدعٌ وضلالة، ومن الشرع في الدين بما لم يأذن به الله،

وبعضها يتضمّن الكفر الصّريح ست مئة مرة، وذلك في تكريرهم قول: (لا إله) ست مئة مرة مع فصلها عن قول: (إلا الله) بزمّن متراخ بين أول كلمة التّوحيد وآخرها، وبعضها يتضمّن الشّرك الأكبر، وذلك في المراقبة الجشّية عند القبور والمرابطة عندها لانتظار الكشف والكرامات والفيوض الروحية من أهل القبور.

وهذه الأذكار التي قد فُتن بها التّبليغيّون كلها بدعٌ وضلالاتٌ وتلاعب بذكر الله واستهزاءً بالله وبذكره.

وإنّه لينطبق على التّبليغيّين قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهم مُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠].

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [٣٦] وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهم مُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٧].

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر: ٨].

فصل

قال الأستاذ سيف الرحمن بن أحمد:

«الأصل الرابع:

وفي إكرام المسلم يقولون: إن كل من يقرّب (لا إله إلا الله محمد رسول الله)؛ وجب منا الإكرام له، وإن رأينا منه الكبائر، أو أكبر الكبائر، فنحن لا نكره العاصي، ولكنّا نكره المعصية! ويغالون في هذا القول، ويتمادون في العمل به دون انتهاء،

وَيَتَنَكَّرُونَ لِكُلِّ حَدٍّ فِي هَذَا الصَّدَدِ بِالنَّسْبَةِ لِكُلِّ مَنْ يَنْتَمِي إِلَيْهِمْ أَوْ يُرْجَى مِنْهُ أَنْ يَأْتِيَ فِي شَبَكَتِهِمْ وَأَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ، حَتَّى تُؤَدِّي بِهِمُ الْمَسْأَلَةُ إِلَى مُوَالَاةٍ مِنْ حَادِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمُوَالَاةِ الْجُهَّالِ، وَمُنَاصَرَةِ الْجَهْلِ الْمُطْبِقِ.

وَلَا شَكَّ أَنََّّهُمْ يَشْجَعُونَ النَّاسَ عَلَى الْجَهْلِ الْمُطْبِقِ، وَعَلَى الْإِشْرَاكِ وَعِبَادَةِ الْقُبُورِ بِاسْمِ الزِّيَارَةِ وَالْأَدَبِ وَالْمُكَاشَفَةِ وَالْمُرَابِطَةِ وَالْمُرَاقَبَةِ، وَبِاسْمِ التَّوَسُّلِ وَأَخَذِ الْفُيُوضِ الرُّوحِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ، وَيَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى الْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ بِاسْمِ الْأَدَبِ وَحُبِّ الصَّالِحِينَ وَبِاسْمِ إِكْرَامِ الْمُسْلِمِ، شَأْنُهُمْ فِيهِ شَأْنُهُمْ فِي كُلِّ أَصْلٍ مِنْ أَصُولِهِمْ، وَشَأْنُ كُلِّ مَبْتَدِعٍ مَغْرَمٍ بِبِدْعَتِهِ يُؤَيِّدُ بِدْعَتَهُ وَيُتَوَصَّلُ إِلَيْهَا حَيْثُ كَانَ؛ فَهِيَ كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا الْبَاطِلُ، وَقَدْ يَنْتَهِي بِكُلِّ ذَلِكَ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ عَقِيدَةُ وَحْدَةِ الْوُجُودِ مِنْ مَسَاوَاةِ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ»، انْتَهَى (١).

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي فِي (ص ١٥) مِنْ كِتَابِهِ «السَّرَاجُ الْمُنِيرُ»: «الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ - وَهِيَ قَوْلُهُمْ: إِكْرَامُ كُلِّ مُسْلِمٍ - صَحِيحَةٌ لَوْ أَنََّّهُمْ يَطَبِّقُونَهَا، وَلَكِنَّهُمْ لَا يَطَبِّقُونَهَا؛ إِلَّا مَعَ مَنْ يَفْعَلُ بِدْعَتَهُمْ، وَهِيَ السِّيَاحَةُ، وَمَنْ تَنَزَّهَ عَنْهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُغَضُّونَهُ أَشَدَّ الْبُغْضِ»، انْتَهَى (٢).

قُلْتُ: قَدْ حَصَلَ مِنْهُمْ الْأَذَى لَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْمُخَالَفِينَ لَهُمْ وَالْمُنْكَرِينَ لِبِدْعِهِمْ، وَحَصَلَ مِنْ بَعْضِ أُمَرَائِهِمُ الْعُقُوبَةُ الشَّدِيدَةُ لِمَنْ عَابَ أَفْعَالَهُمْ وَسِيَاحَتَهُمْ؛ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْقِصَّةِ الْخَامِسَةِ عَشْرَةَ مِنْ قِصَصِهِمُ الْمُنْكَرَةِ، وَهِيَ قِصَّتُهُمْ مَعَ

(١) المصدر السابق (ص: ٤٠، ٤١).

(٢) «السراج المنير» (ص: ١٥).

فاروق حنيف؛ فلتراجع القصة، وليراجع التعليق عليها؛ فإنه مهم جداً (١)، وفيه بيان لمخالفتهم لأصلهم الذي زعموه، وهو إكرام المسلم.

وهذا الأصل يعدُّ معدوماً عند التبليغيين في حق المسلم المتمسك بالسنة، وإنما يعملون به مع الموافقين لهم والمتبعين لبذعتهم.

وقد ذكر محمد أسلم في (ص ٤٢): أن «جماعة التبليغ تؤمن بالطرق الأربع: الجشية، والنقشبندية، والقادرية، والسهروردية، وتزعم أنه لو مات أحد ولم يباع على يد شيخ الطريقة؛ لمات ميتة جاهلية»، انتهى (٢).

قلت: لا يخفى ما في هذه العبارة الخطيرة من الغلو الشديد في الطرق الأربع التي هي من شرع الشيطان وأولياء الشيطان، وما فيها -أيضاً- من التهور القبيح في الحكم على من لم يؤمن بها ولم يباع عليها بأنه يموت ميتة الجاهلية؛ أي: كما يموت أهل الجاهلية من الضلال والفرقة.

وعلى هذا القول الباطل؛ فإن من لم يباع على شيء من طرقهم الأربع يكون ممن ليس معه من الإسلام ما يستحق به الإكرام الذي قد جعله التبليغيون أصلاً من أصولهم الستة مع كل مسلم؛ لأنه -على حد زعمهم- من أهل الضلال والفرقة، وما يدري هؤلاء الهمج الرعاع أنهم هم المتصفون بالجهل والضلال والفرقة؛ لأنهم قد خالفوا المنهج الذي كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون لهم بإحسان، وسلكوا مناهج أهل البدع والأهواء من الصوفية وغيرهم، وتعلقوا بطرقهم

(١) (ص ٩٧٣).

(٢) «جماعة التبليغ» (ص: ٤٢).

الَّتِي أَحَدَثُوهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْعِ فِي الدِّينِ بِمَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ.
وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أُمَّتَهُ تَفْتَرُقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً. قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» (١).
فَهَذَا الْحَدِيثُ مِيزَانٌ عَدْلٍ تَوَزَنُ بِهِ أَقْوَالُ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ سَالِكًا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ؛ فَهُوَ مِنَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ، وَمَنْ كَانَ سَالِكًا سَبِيلًا غَيْرَ سَبِيلِهِمْ؛ فَهُوَ مِنَ الْفِرْقِ الْهَالِكَةِ شَاءَ أَمْ أَبَى.

وَمِنَ الطُّرُقِ الْجَائِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ: طُرُقُ التَّصَوُّفِ وَالتَّبْلِغِ؛ شَاءَ أَصْحَابُهَا أَمْ أَبَوَا، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَهُوَ عَلَى بَدْعِهِ؛ فَقَدْ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً.
وَقَدْ رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا: أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]: «وَلَيْسُوا مِنْكَ، هُمْ أَهْلُ الْبِدْعِ وَأَهْلُ الشُّبُهَاتِ وَأَهْلُ الضَّلَالَةِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ» (٢).



(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وحسنه الألباني.
(٢) «تفسير الطبري» (١٢ / ٢٧١)، ولا يصح مرفوعًا، قال ابن كثير في «تفسيره» (٣ / ٤٣٨): «لكن هذا إسناد لا يصح، فإن عباد بن كثير متروك الحديث، ولم يخلق هذا الحديث، ولكنه وهم في رفعه، فإنه رواه سفيان الثوري عن ليث -وهو ابن أبي سليم- عن طاوس، عن أبي هريرة في هذه الآية أنه قال: نزلت في هذه الأمة».

فصل

قال الأستاذ سيف الرحمن بن أحمد:

«الأصل الخامس:

وفي إخلاص النية يوجبون إخلاص النية لله وحده، وعدم الرياء والسُّمعة أو الأغراض الدنيوية، ولكن حسب فهمي لهم وتعبيري عنهم: إلا ما كان من باب شدّ أزر الحلقة والجماعة؛ فلا بأس؛ لأنّ ذلك يعتبرونه في سبيل الحقّ ودعم قضية التبليغ. هذا من جهة. ومن جهة أخرى حيث إنّ الإخلاص صعبُ المنال، وليس بسهل، ولا يتأتّى مع كلّ إنسان، ولا سيما في عصرنا هذا؛ فلذلك يحتاج إلى التصحيح والتعويد، ولا تصحيح ولا تعويد إلا بتمارين معلومة في التركيز وربط التوجّه في شيء معين عن طريق المراقبة وما إليها.

والظاهر أنّ هذا هو السرّ في كلمة (تصحيح النية) بدلاً من (إخلاص النية) أو معها، والسرّ في الانصراف عن معهود إلى غير معهود.

وحيث إنّ هذه الأشياء كلّها من أعمال القلوب، فاحتاجت إلى التّصوّف والسلوك مسلك أهل صفاء القلوب، وحيث إنّ إخلاص النية مع ما فيه من الخطورة والصّعوبة واجبٌ أساسيٌّ يتوقّف عليه الأجر والقبول؛ فبمقدار خطورته ووجوبه يجب التّأمين، ولا تأمين -أي: ولا ضمان- للتّصحيح والتّجريد والتعويد في أعمال القلوب إلا بهذا التّصوف والمسالك والطرق كما هو المجرب في زعمهم، ومن هنا

دَخَلْنَا فِي تَصَوُّفِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِكُلِّ سُهولةٍ، وَمِنْ حَيْثُ لَا نَذْرِي، وَأَصْبَحْنَا صُوفِيَاءَ، مَصْبُوغِينَ بِصِبْغَتِهِمْ، ضَارِبِينَ ضَرْبَاتِ تَصَوُّفِيَّةٍ فِي مَرَاقِبَاتِ سُلُوكِيَّةٍ، فَرَحِينَ بِهَا، مَطْمَئِنِينَ إِلَيْهَا، وَمَتَشَكِّرِينَ لَجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، حَيْثُ إِنَّهُمْ أَخْرَجُونَا مِنْ عَوَالِمِ غَيْرِنَا وَأَدْخَلُونَا فِي عَوَالِمِ أَنْفُسِنَا؛ فَلَا جِهَادَ إِلَّا مَعَ النَّفْسِ، وَلَا إِنكَارَ إِلَّا عَلَيْهِ، وَأَيُّ مَنْكَرٍ أَكْبَرُ مِنْهُ؟! وَأَيُّ طَاغُوتٍ أَطْغَى مِنْهُ؟! وَأَيُّ عِرَاكٍ أَعْرَكَ مِنْ مَعْرَكَةِ النَّفْسِ؟! فَهَذِهِ الضَّرْبَاتِ التَّصَوُّفِيَّةِ عَلَى النَّفْسِ وَالْهَوَى أَكْسَبُونَا كُلَّ شَيْءٍ، هَذَا زَعْمُهُمْ وَزَعْمُ أَتْبَاعِهِمْ وَالْمُنْحَرِفِينَ مَعَهُمْ، فَيَا لِلَّهِ الْعَجَبُ! وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ».

قال الأستاذ سيف الرحمن: «ويلاحظ أنَّ الذِّكْرَ وإِكْرَامَ الْمُسْلِمِ وَتَصْحِيحَ النِّيَّةِ - أي: هذه الأصول الثلاثة خاصَّةٌ - تفتح على كُلِّ مَنْ رَافَقَهُمْ بَابَ التَّصَوُّفِ عَلَى مِصْرَاعِيهِ، وَيَا لَيْتَهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ تَصَوُّفَ الْقُدَمَاءِ الَّذِي كَادَ أَنْ يَكُونَ شَبِيهًا بِالْإِحْسَانِ وَقَرِيبًا مِنْ تَأْصِيلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَكِنَّهُ مَعَ الْأَسْفِ الشَّدِيدِ الْمُقْلِقِ تَصَوُّفِ الْمُتَأَخِّرِينَ، الَّذِي دَخَلَ فِيهِ الشَّيْءُ الْكَثِيرُ مِنْ فِلْسَفَةِ الْأَعَاجِمِ: الْيُونَانِ، وَالْفَرَسِ، وَالْهِنْدِ، وَغَيْرِهِمْ».

قال الأستاذ سيف الرحمن: «ويلاحظُ كذلك أنَّ أصولَ الْجَمَاعَةِ هَذِهِ خَالِيَةٌ كُلُّ الْخُلُوفِ مِنْ أَصْلٍ عَظِيمٍ وَشَرْطٍ أَسَاسِيٍّ فِي الْقَبُولِ، وَهُوَ تَصْحِيحُ الْعَمَلِ، وَعَلَى مَا يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا الْفَرَاغَ كَانَ عَنْ قَصْدٍ مَقْصُودٍ»، انْتَهَى^(١).

قلتُ: قَدْ ذَكَرْتُ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْ أَمْرَاءِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَمَشَايِخِهِمُ الْكِبَارِ قِصَصًا كَثِيرَةً مِمَّا وَقَعَ مِنْهُمْ مِنَ الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ وَالْغُلُوِّ فِي الْقُبُورِ وَأَهْلِهَا وَالْمَرَابِطَةِ عَلَى الْقُبُورِ

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص: ٤١ - ٤٣).

لانتظار الكشف والكرامات والفيوض الروحية من أهل القبور، وذكرت عنهم -
أيضاً- من البدع والأباطيل والعقائد الفاسدة شيئاً كثيراً (١).

ولا شك أن الفساد الظاهر في أقوال التبليغيين وأعمالهم يدل على فساد
النيات عندهم، وبعدها عن الإخلاص لله.

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قال: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ
أَمْرٍ مَا نَوَى».

رواه: الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأهل «السُنَنِ»؛ من حديث عمر بن
الخطاب رضي الله عنه (٢).

قال بعض العلماء في الكلام على هذا الحديث ما ملخصه: «إِنَّ الْأَعْمَالَ تَتَّبِعُ
النِّيَّةَ» (٣).

وإذا كانت الأعمال تابعة للنيات؛ فإنَّ الشُّركَ بالله والمرابطة على القبور
لانتظار الكشف والكرامات والفيوض الروحية من أهل القبور لا تكون النية فيه
صالحةً وخالصةً لوجه الله، وإنما تكون خالصةً لمن تعلقت القلوب بهم من الموتى
وغيرهم في رجاء جلب النفع أو دفع الضرر، وهكذا سائر الأقوال والأعمال الفاسدة

(١) يراجع ذلك فيما بين القصة السادسة عشرة من غرائب المنكرات التي وقعت من التبليغيين
وبين الفصل الذي ذكرت فيه أصولهم (ص ٩٨٠-١١٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي
(٧٥)، وابن ماجه (٤٢٢٧).

(٣) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/١٣).

عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فَإِنَّهَا تَابِعَةٌ لِفَسَادِ النِّيَّاتِ عِنْدَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

قَالَ الْأُسْتَاذُ سَيِّفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ:

«الْأَصْلُ السَّادِسُ:

وَفِي التَّبْلِيغِ الْجَمَاعِيِّ يَقُولُونَ: إِنَّهُ الْجِهَادُ الْأَكْبَرُ، وَيَكْرَهُونَ كُلَّ دَعْوَةٍ لَا تَكُونُ عَلَى نَمَطِهِمْ هَذَا، وَيَمْنَعُونَ النَّاسَ عَنِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فِي حَلَقَتِهِمْ خَاصَّةً؛ إِلَّا فِي كَابُوسِ أَصُولِهِمْ وَتَعَالِيمِهِمْ وَمَنْهَجِهِمْ، وَإِلَّا فِي نِطَاقِ الْحِكَايَاتِ وَالْأَقْوَالِ وَالْأَحْلَامِ وَالرُّؤْيِ الصَّالِحَةِ وَالْفَضَائِلِ مِمَّا يُلَايِمُ عَقَائِدَهُمْ وَخُرَافَاتِهِمْ، وَيُبَالِغُونَ فِي خُرُوجِهِمُ الْجَمَاعِيِّ لِلتَّبْلِيغِ مُبَالِغَاتٍ عَجِيبَةٍ، وَيُغَالُونَ فِيهِ مُغَالَاةً مَا بَعْدَهَا مُغَالَاةً، يَتَجَاوَزُونَ فِيهَا الْحُدُودَ الْمَعْقُولَةَ وَالْمَنْقُولَةَ، وَيَقْصُرُ عَنْهَا الْبَيَانُ»، انْتَهَى (١).

وَفِيمَا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ سَيِّفُ الرَّحْمَنِ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنََّّهُمْ يَمْنَعُونَ النَّاسَ عَنِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، أَوْضَحَ دَلِيلٌ عَلَى فُسَادِ نِيَّاتِهِمْ، وَبَعْدَهَا عَنِ الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ، وَالْمُسَارَعَةِ إِلَى مَا يُرْضِيهِ مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ وَإِلَى كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ -أَيْضًا- فِي (ص ٢٤ - ٢٥) فِي ذِكْرِ مَسَاوِي التَّبْلِيغِيِّينَ: «وَمِنْهَا اعْتِقَادُهُمْ فِي خُرُوجِهِمُ لِلتَّبْلِيغِ أَنَّهُ الْجِهَادُ، بَلِ الْجِهَادُ الْأَكْبَرُ، وَتَطْبِيقُ أَحَادِيثِ الْجِهَادِ

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص: ٤٣).

الشَّرعي كُلِّها على خُرُوجِهِم للتَّبليغ، ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦] «(١)».

وقال -أيضاً- في (ص ٥١): «ومِمَّا يُعْرِفُ عن هؤلاءِ أَنَّهُم يَعْتَقِدُونَ أَنَّ مَنْ خَرَجَ مَعَهُمْ فِي التَّبليغِ الجَماعي؛ فَقَدْ جَاهَدَ جِهَادًا كَبِيرًا وَأَكْبَرَ، وَالَّذِي ما عليه من مَزِيدٍ؛ إِلَّا التَّكَرُّار منه؛ فَإِنَّهُمْ يَرُونَ الخُرُوجَ مَعَهُمْ فِي التَّبليغِ الجَماعي أَفْضَلَ مِنَ الجِهَادِ بالسَّيفِ والقَلَمِ، وَأَفْضَلَ مِنَ مُحارَبَةِ أعداءِ اللَّهِ ورسولِهِ وجِهَادِ فِي سبيلِهِ، وَأَفْضَلَ مِنَ الدِّفاعِ عَنْ بِيضَةِ الإسلامِ والمُسلمينَ، فَمَنْ أَتَى بِذلك؛ أَتَى بِسُنَّةِ الأنبياءِ والمُرسلينَ، وَأَتَى بِسُنَّةِ سَيِّدِ الأنبياءِ والمُرسلينَ، وَأَتَى بِالَّذِي وكالَّذِي خَرَجَ لَهُ الصَّحابةُ -رِضوانُ اللَّهِ عليهم أَجمعينَ- فِي المِعارِكِ ومِيادينِ الجِهَادِ»، انْتَهَى (٢).

وذكر مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عن الشَّيخِ إِيَّاسِ مُؤَسِّسِ جماعةِ التبليغِ: أَنَّهُ قالَ: «انْكَشَفَتْ على هذه الطَّرِيقَةِ للتَّبليغِ، وأَلْقَى فِي رُوعي فِي المَنامِ تَفْسيرُ الآيةِ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]: أَنَّكَ أُخْرِجْتَ لِلنَّاسِ مِثْلَ الأنبياءِ.

وفي تعبير هَذَا المَعْنَى بـ (أُخْرِجْتَ) إشارةٌ إلى أَنَّ العَمَلَ لا يَكُونُ فِي مَكانٍ واحِدٍ، بَلْ يَحْتَاجُ فِيهِ إلى رَحَلاتٍ إلى البلادِ، وَعَمَلُكَ الأَمْرَ بالمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ. وَأَشِيرَ بِقَوْلِهِ: (تُؤْمِنُونَ): أَنَّ نَفْسَ إِيْمانِكَ يَرْقى وَيَزْدَهْرُ، وإِلَّا؛ فَحُصولُ نَفْسِ الإِيْمانِ معلومٌ مِنْ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فَلَا تَقْصِدُ هِدايَةَ الآخرينَ، بَلْ ائْتِ بِنَفْعِ نَفْسِكَ.

(١) المصدر السابق (ص: ٢٤، ٢٥).

(٢) المصدر السابق (ص: ٥١).

والمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أُخْرِجَتِ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]: الأعاجِمِ سِوَى الْعَرَبِ؛
لأنَّه قِيلَ فِيهِمْ: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾
[الأنعام: ١٠٧]، وَالمُرَادُ مِنْ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠] الْعَرَبُ، وَالمُرَادُ مِنْ
﴿النَّاسِ﴾ غَيْرُهُمْ مِنَ الْأَعَاجِمِ.

وَالْقَرِينَةُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾
[آل عمران: ١١٠]، فَقَالَ هُنَاكَ: ﴿خَيْرًا لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ بَدَلًا: خَيْرًا لَكُمْ؛ لِأَنَّ
تَكْمِيلَ إِيْمَانِ الْمُبْلَغِ وَالدَّاعِي يَحْصُلُ بِالتَّبْلِيغِ، سِوَاءٍ قَبْلَ الْمَخَاطَبِ دَعْوَتُهُ أَمْ لَمْ
يَقْبَلْهَا، وَإِنْ تَأَثَّرَ الْمَخَاطَبُ بِالتَّبْلِيغِ، فَاشْتَغَلَ بِأَمْرِ الدَّعْوَةِ وَالتَّبْلِيغِ؛ اسْتِفَادَ شَخْصِيًّا،
فَلَا تَتَوَقَّفُ فَائِدَةُ الْمُبْلَغِ عَلَى قَبُولِ الدَّعْوَةِ وَعَدَمِ قَبُولِهَا^(١).

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي: «سَمِعْتُ أَنَّ التَّبْلِيغِيَّيْنَ يَحْتَجُّونَ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿أُخْرِجَتِ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ عَلَى الْخُرُوجِ لِلسَّيَاحَةِ الْمُبْتَدِعَةِ، وَلَكِنْ لَمْ
يَخْطُرْ بِبَالِي قَطُّ أَنَّ شَيْخَهُمُ مُحَمَّدَ إِيَّاسَ يَنْزِلُ إِلَى هَذِهِ الدَّرَكَةِ حَتَّى يَحْتَجَّ بِهَا عَلَى
ذَلِكَ»، انْتَهَى.

وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ عَنْ مُحَمَّدِ إِيَّاسَ: أَنَّهُ أَقَامَ بَعْدَ الْحَجِّ مَدَّةً فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ
فِي شَهْرِ شَوَالٍ ١٣٤٤ هـ، فَكَانَ يَقُولُ: «إِنِّي أُمِرْتُ فِي أَثْنَاءِ إِقَامَتِي فِي الْمَدِينَةِ بِالْقِيَامِ
بِالتَّبْلِيغِ، وَقِيلَ: نَسْتَخْدِمُكَ. فَقَضَيْتُ أَيَّامًا فِي قَلْقٍ وَاضْطِرَابٍ، كَيْفَ يَقُومُ مِثْلِي
الضَّعِيفُ بِهَذَا الْعَمَلِ؟! فَقَصَصْتُ هَذِهِ الْقِصَّةَ أَمَامَ عَارِفٍ، فَقَالَ: لِمَاذَا أَنْتَ فِي هَذَا
الْقَلْقِ وَالِاضْطِرَابِ؟! فَمَا قِيلَ لَكَ أَنْ تَقُومَ بِالْعَمَلِ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَكَ: نَسْتَخْدِمُكَ! فَمَنْ

(١) «ملفوظات إِيَّاس» لمحمد منظور النعماني (ص: ٤١٥)، ط. الرشيدية، ساهيवाल - باكستان.

يُرَدُّ أَنْ يَسْتَخْدِمَكَ فَلْيَسْتَخْدِمْ».

قال مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ: «وكان يقول الشيخ إلياس: إني إذا كنت أذكر؛ كنت أحس ثقلاً، فلما قلت للشيخ الكنكوهي (مرشده رشيد أحمد)، فترعد، وقال: شكى هذه الشكوى الشيخ مُحَمَّدٌ قاسم إلى حاجي إمداد الله».

ثم ذكر مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ شكوى الشيخ مُحَمَّدٌ قاسم نانوتوي إلى مُرْشِدِهِ، وهي أنه قال: «كلما وضعت السُّبْحَةَ في يدي؛ ابتليت بِمُصِيبَةٍ، وبلغ الثقل بحيث لو وضع عليَّ صخرات؛ كان كل صخرة منها مئة طنٍّ، ووقف اللسان والقلب. فقال الشيخ إمداد الله لمُريدِهِ محمد قاسم نانوتوي: إن هذا فيضان النبوة على قلبك، وهذا هو الثقل الذي كان يحسه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقت الوحي، فَيَسْتَخْدِمُكَ اللهُ بِعَمَلٍ كان يفعلُه الأنبياء» (١).

قال مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ: «ويكتبُ الشيخ إلياس في خطابٍ أرسله إلى أعضاء جَمَاعَتِهِ: إذا لم يُرد الله أن يقوم أحدٌ بعمل؛ فلا يُمكنُ حتَّى الأنبياء أن يبذلوا جهودهم فيقوموا بشيءٍ، وإذا أراد الله شيئاً؛ يَمُ أمثالكم الضُّعفاء بالعمل الذي لم يستطع الأنبياء» (٢).

قلت: قد اشتمل كلام مُحَمَّدٍ إلياس على طَوَامِّ عِظَامِ مِمَّا أَلْقَاهُ الشَّيْطَانُ إِلَيْهِ مِنْ طريقِ المُكَاشَفَةِ الَّتِي زَعَمَهَا، وهي من دعوى عِلْمِ الْغَيْبِ، وعند الصُّوفِيَّةِ والتَّبَلِغِيِّينَ أَنَّهَا مِنَ الْكَرَامَاتِ، وهي في الْحَقِيقَةِ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَتَلْعُبُهُ بِهِمْ، وكذلك ما زَعَمَ أَنَّهُ أُلْقِيَ

(١) «سوانح قاسمي» (١ / ٢٥٨ - ٢٥٩).

(٢) «مكاتب إلياس» (ص ١٠٧ - ١٠٨).

في رُوعه^(١) في المنام من التفسير الذي هو غاية في التخييط والقول في القرآن بغير علم؛ فهو -أيضاً- من تلعب الشيطان به في المنام؛ فقد تلعب به في اليقظة والمنام، وخدعه، وأغواه، وأغراه بنشر بدع التبليغ، حتى فشت وانتشرت في الأقطار الإسلامية وغير الإسلامية، وهذا مما يحبه الشيطان ويزيّنه لأوليائه ويحثهم عليه.

وقد روى أبو الفرج ابن الجوزي بإسناده إلى سفيان الثوري: أنه قال: «البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، المعصية يُتاب منها، والبدعة لا يُتاب منها»^(٢).

الطامة الأولى: تفسيره لقول الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]: بمجرد رأيه الفاسد وما تتطلع إليه نفسه من نشر بدعة التبليغ.

وحاصل تفسيره للآية يرجع إلى الافتراء على الله تعالى والإلحاد في آياته.

وقد قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى: «من فسّر القرآن أو الحديث وتأولّه على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين؛ فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، مُحَرِّفٌ للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام» انتهى كلامه، وهو في (ص ٢٤٣) من المجلد الثالث عشر من «مجموع الفتاوى»^(٣).

وقال الشيخ -أيضاً- في (ص ٣٦١) من المُجلد المذكور: «من عدل عن

(١) قال الجوهري في «الصحاح» (٣/ ١٢٢٣): «الرُوع: -بالضم- القلب والعقل، يُقال: وقع ذلك في روعي؛ أي: في خلدي وبالي».

(٢) «تلبس إبليس» (ص: ١٥).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٤٣).

مذاهب الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ كَانَ مُخْطِئًا فِي ذَلِكَ، بَلْ مُبْتَدِعًا، انْتَهَى^(١).

وقد ورد الوعيد الشديد لمن فسّر القرآن برأيه، وذلك فيما رواه: الإمام أحمد، والترمذي، وابن جرير، والبغوي؛ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بغيرِ عِلْمٍ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»^(٢).

وفي رواية لابن جرير: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ أَوْ بِمَا لَا يَعْلَمُ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٣).

وفي رواية للترمذي وابن جرير والبغوي: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»^(٤).

وروى ابن جرير -أيضا- عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٥).

وروى: أبو داود، والترمذي، وابن جرير، والبغوي؛ عن جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ

(١) المصدر السابق (١٣ / ٣٦١).

(٢) أخرجه أحمد (١ / ٢٣٣) (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٩٥٠)، والطبري في «تفسيره» (١ / ٧٨)، والبغوي في «تفسيره» (١ / ٤٥)، وضعفه الألباني.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١ / ٧٨)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٧٨٣).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٩٥١)، والطبري في «تفسيره» (١ / ٧٨)، والبغوي في «تفسيره» (١ / ٤٥)، وضعفه الألباني.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١ / ٧٨).

رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأِيَهُ فَأَصَابَ؛ فَقَدْ أَخْطَأَ» (١).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَكَذَا رُوي عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ شَدَّدُوا فِي هَذَا فِي أَنْ يَفْسِّرَ الْقُرْآنَ بِغَيْرِ عِلْمٍ» (٢).

وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: «لَقَدْ أَدْرَكْتُ فُقَهَاءَ الْمَدِينَةِ، وَإِنَّهُمْ لَيَعْظُمُونَ الْقَوْلَ فِي التَّفْسِيرِ، مِنْهُمْ: سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَنَافِعٌ» (٣).

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: «قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤): قَدْ جَاءَ الْوَعِيدُ فِي حَقِّ مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأِيَهُ، وَذَلِكَ فِيمَنْ قَالَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ»، انْتَهَى (٥).

الطَّائِمَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّلْوِيحُ بِدَعْوَى النُّبُوَّةِ مَعَ التَّسْتِيزِ بِدَعْوَى التَّبْلِيغِ، وَيَكَادُ التَّلْوِيحُ أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ مِنْ كَلَامِهِ:

الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: «إِنَّهُ أُخْرِجَ لِلنَّاسِ مِثْلُ الْأَنْبِيَاءِ»، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي دَعْوَى الْمُسَاوَاةِ بِالْأَنْبِيَاءِ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: «مِثْلُ: كَلِمَةٌ تَسْوِيَةٌ؛ يُقَالُ: هَذَا مِثْلُهُ وَمِثْلُهُ؛

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٢)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٧٨)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٤٥)، وضعفه الألباني.

(٢) «سنن الترمذي» (٥/ ٢٠٠).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ٨٥).

(٤) هو القاضي حسين بن محمد بن أحمد، أبو علي المروزي، صاحب «التعليقة في فقه الشافعية»، توفي في المحرم سنة اثنتين وستين وأربع مئة.

(٥) «تفسير البغوي» (١/ ٤٦).

كما يقال: شَبَّهُهُ وَشَبَّهُهُ؛ بِمَعْنَى «، انْتَهَى» (١).

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مِثْلُ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَقَدْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ، شَاءَ أَمْ أَبَى.

المَوْضِعُ الثَّانِي: قَوْلُهُ: «إِنَّهُ أُخْرِجَ إِلَى الْأَعَاجِمِ دُونَ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ فِيهِمْ:

﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]، ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧].

المَوْضِعُ الثَّلَاثُ: قَوْلُهُ: «إِنِّي أَمَرْتُ فِي أَثْنَاءِ إِقَامَتِي فِي الْمَدِينَةِ بِالْتَّبْلِيغِ،

وَقِيلَ: نَسْتَخْدِمُكَ».

فَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ التَّلْوِيحُ بِأَنَّهُ قَدْ أُوْحِيَ إِلَيْهِ بِالْقِيَامِ بِالْتَّبْلِيغِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ

وَحْيِ الشَّيْطَانِ إِلَيْهِ، فَأَمَّا وَحْيُ الرَّحْمَنِ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ عَنِ الْأَرْضِ بِمَوْتِ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا إِلَّا إِذَا نَزَلَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ؛ فَإِنْ

اللَّهُ تَعَالَى يُوْحِي إِلَيْهِ بِخُرُوجِ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ، وَيَأْمُرُهُ أَنْ يَحْرِزَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى الطُّورِ.

المَوْضِعُ الرَّابِعُ: فِي شَكْوَاهُ إِلَى الْكِنْكُوهِ أَنَّهُ كَانَ يُحْسُ ثِقَلًا عِنْدَ الذِّكْرِ، فَأَخْبَرَهُ

الْكِنْكُوهِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْقَاسِمِ نَانُوتُوِي كَانَ يَجِدُ الثَّقَلَ إِذَا وَضَعَ السُّبْحَةَ فِي يَدِهِ، فَقَالَ لَهُ

مُرْشَدُهُ إِمْدَادُ اللَّهِ: «إِنْ هَذَا فِضَانُ النُّبُوَّةِ عَلَى قَلْبِكَ، وَإِنَّ هَذَا هُوَ الثَّقَلُ الَّذِي كَانَ يُحْسُهُ

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقْتَ الْوَحْيِ، فَيَسْتَخْدِمُكَ اللَّهُ بِعَمَلٍ كَانَ يَفْعَلُهُ الْأَنْبِيَاءُ».

وَهَذَا الْجَوَابُ مِنْ إِمْدَادِ اللَّهِ لِتَلْمِيذِهِ صَرِيحٌ فِي دَعْوَاهُ النُّبُوَّةَ لَهُ، وَكَذَا يُقَالُ فِي

جَوَابِ الْكِنْكُوهِ لِمُحَمَّدٍ إِيَّاسَ؛ لِأَنَّ جَوَابَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَابِ إِمْدَادِ اللَّهِ، وَقَدْ أَقْرَهُ

عَلَيْهِ؛ فَهُوَ إِذْنٌ مِثْلُهُ.

ومما يزيد هذه الدعوى وضوحاً قوله: «فَيَسْتَخْدُمُكَ اللَّهُ بِعَمَلٍ كَانَ يَفْعَلُهُ
الأنبياء»، والذي يفعله الأنبياء - وهو من خصائصهم - تبليغ الوحي، فعلى ظاهر
كلام الدجالين أن النانوتوي وإلياس يُسْتَخْدَمَانِ بتبليغ الوحي الذي كان يفعله
الأنبياء، وهذه زلة خطيرة جداً.

وقد انعكست القضية عند إلياس وأتباعه، فكانوا يبلغون من وحي الشيطان
إليهم ما هو صريح في مخالفة هدي الأنبياء عامة وهدي نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
خاصة، وقد ذكرت جملة من مخالفاتهم في أول الفصل الذي ذكرت فيه أصولهم
الستة، وأول الفصل الذي بعده؛ فليراجع ذلك^(١)؛ فإنه مهم في الرد عليهم وبيان
مخالفاتهم، وليراجع - أيضاً - ما نقلته بعد ذلك عن الأستاذ سيف الرحمن بن أحمد
مما ذكره عنهم من المخالفات في أصلهم الثالث وما بعده^(٢)، ومن أعظم ذلك:

منعهم الناس من الدعوة إلى الله وإلى كتابه وسنة رسوله؛ إلا مع ما يلائم
أصولهم وتعاليمهم ومنهجهم، وإلا في نطاق الحكايات والأقوال والأحلام والرؤى
والفضائل مما يلائم عقائدهم وخرافاتهم. ذكر ذلك سيف الرحمن عنهم في
(ص ٤٣) من كتابه^(٣).

الطامة الثالثة: زعم إلياس أن أعضاء جماعته قد يقومون بالعمل الذي لم
يستطعه الأنبياء.

(١) (ص ١١٠٧).

(٢) (ص ١١٤٥).

(٣) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص: ٤٣).

وقد ذكر مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٦) مِنْ كِتَابِهِ «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ» نَحْوًا مِنْ هَذِهِ الطَّامَةِ الْعَظِيمَةِ عَنِ الشَّيْخِ قَاسِمِ النَّانُوتَوِيِّ، وَقَدْ ذَكَرْتُهَا وَذَكَرْتُ رَدَّ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِيِّ عَلَيْهَا مَعَ مَا ذَكَرْتُهُ عَنْ مَشَايِخِ التَّبْلِيغِيِّينَ مِنَ التَّرَهَاتِ الْكَثِيرَةِ؛ فَلْيَرَاجِعْ ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ (١).

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِيُّ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ «السَّرَاجُ الْمُنِيرُ»:
«إِنَّ السِّيَاحَةَ هِيَ الرُّكْنُ الْأَسَاسِيُّ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ، فَمَنْ قَبِلَهَا وَاشْتَغَلَ بِهَا؛ أَحْبَبُوهُ وَأَكْرَمُوهُ وَغَفَرُوا لَهُ ذُنُوبَهُ وَتَقَصِيرَهُ وَضَلَالَهُ وَبَدْعَتَهُ، وَمَنْ خَالَفَهُمْ فِيهَا؛ لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ شَيْئًا، وَإِنْ كَانَ مُؤَدِّيًّا لِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ، قَائِمًا بِالْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ، مُتَبِعًا لِأَقْوَمِ السُّنَنِ؛ فَهِيَ خُلَاصَةُ دِينِهِمْ، عَلَيْهَا يُؤَالُونَ أَوْ يُعَادُونَ، وَيُحِبُّونَ أَوْ يُبْغِضُونَ.

وَقَدْ تَرَبَّتْ عَلَى دَعْوَتِهِمْ مَفَاسِدُ عَظِيمَةٌ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا:

فَأَوَّلُهَا: الْإِبْتِدَاعُ فِي دِينِ اللَّهِ، وَمُخَالَفَةُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وِثَانِيهَا: تَضْيِيعُ الْعِيَالِ وَالْوَالِدِينَ وَالْأَزْوَاجِ وَإِهْدَارُ حُقُوقِهِمْ.

وَمِنْهَا: صَرْفُ الْمُتَعَلِّمِينَ عَنْ تَعَلُّمِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ فِي الدِّينِ.

وَمِنْهَا: تَعْطِيلُ تِجَارَةِ التُّجَّارِ، وَتَضْيِيعُ أَهْلِهِمْ وَمَنْ يَعِيشُ مَعَهُمْ أَوْ يَأْخُذُ مِنْهُمْ صَدَقَةً أَوْ زَكَاةً؛ فَكَمْ مِنْ أَوْلَادٍ فَصَلَوْهُمْ عَنْ آبَائِهِمْ وَأُمَّهَاتِهِمْ، وَكَمْ مِنْ بُعُولٍ فَصَلَوْهُمْ عَنْ أَزْوَاجِهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ، فَصَارَ هَؤُلَاءِ يَشْتَكُونَ إِلَى اللَّهِ، ثُمَّ إِلَى النَّاسِ مِنْ هَذَا الْإِفْسَادِ الْعَظِيمِ وَالتَّضْلِيلِ الْكَبِيرِ.

فَوَجَبَ عَلَى مَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ يُقَلِّلُ بِهِ شَرَّ هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَنْ يُبْرِزَ عِلْمَهُ وَأَنْ يُظْهِرَ لِلْمُسْلِمِينَ ضَلَالَتَهُمْ وَتَضْلِيلَهُمْ».

إِلَى أَنْ قَالَ: «إِنَّ الْأُمَّمَ السَّابِقَةَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ كَالْبَرْهَمِيَّةِ وَالْبُدِّيَّةِ كَانُوا يَتَعَبَّدُونَ بِالسِّيَاحَةِ الْمُجَرَّدَةِ؛ بِمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُفَارِقَ أَهْلَهُ وَأَحَبَّتَهُ وَيَسِيحُ فِي الْأَرْضِ مُتَحَمِّلًا كُلَّ مَا يُصِيبُهُ مِنْ جُوعٍ وَعَطَشٍ، مَاشِيًا عَلَى قَدَمَيْهِ، لَا يَرْكَبُ إِلَّا لِضَّرُورَةٍ، وَيُقَلِّلُ مِنَ الْأَكْلِ، وَيَتَعَرَّضُ لِلْحَرِّ وَالْقَرِّ وَلَفْحِ الشَّمْسِ وَنُزُولِ الْمَطَرِ، وَقَدْ فَعَلَ بُدٌّ هَذِهِ السِّيَاحَةِ، وَهَجَرَ زَوْجَهُ وَابْنَهُ، وَهَامَ عَلَى وَجْهِهِ خَمْسَ سِنِينَ» (١).

وَقَالَ -أَيْضًا- فِي (ص ٣٠ - ٣١): «يَا أَصْحَابَ التَّبْلِيغِ! إِنَّ هَذِهِ السِّيَاحَةَ الَّتِي فَتَنْتُمْ بِهَا النَّاسَ، وَقَطَعْتُمْ بِهَا الْأَرْحَامَ، وَضَيَّعْتُمْ بِهَا الْعِيَالَ؛ مِنَ الْأَوْلَادِ وَالْوَالِدِينَ وَالْوَالِدَاتِ، لَوْ لَمْ تَكُنْ مَأْخُودَةً مِنْ دِينِ الْبَرَاهِمَةِ؛ لَكَانَتْ بَدْعَةً مِنْ أَقْبَحِ الْبِدْعِ، وَضَلَالَةً مِنْ شَرِّ الضَّلَالَاتِ؛ فَكَيْفَ وَهِيَ عَمْدَةٌ دِينِ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ فِي الْهِنْدِ، بَلْ هِيَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُمْ، فَجَعَلْتُمُوهَا أَنْتُمْ كُلُّ شَيْءٍ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَهَذَا النَّشَاطُ وَهَذَا التَّعَاوُنُ يَجِبُ أَنْ تَضَرُّفُوهُمَا فِي الدَّعْوَةِ إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (٢).

وَذَكَرَ الْهَلَالِيُّ -أَيْضًا- فِي (ص ٣٢): أَنَّ «مَدَارِسَ التَّبْلِيغِيِّينَ كَثِيرَةٌ، وَلَكِنْ تَنْقُصُهَا سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى آرَاءِ الرِّجَالِ» انْتَهَى الْمَقْصُودُ مِنْ كَلَامِهِ مُلَخَّصًا (٣).

(١) «السراج المنير» (ص: ٥، ٦).

(٢) المصدر السابق (ص: ٣٠، ٣١).

(٣) المصدر السابق (ص: ٣٢).

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ سِيَاحَةَ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا لَا تَخْلُو مِنْ فَائِدَةٍ؛ فَقَدْ ذَكَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُ قَدْ أَسْلَمَ عَلَى أَيْدِيهِمْ أَعْدَادٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمِلَلِ الْمُخَالَفَةِ لِدِينِ الْإِسْلَامِ.

فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْفَائِدَةُ وَإِنْ كَانَتْ حَسَنَةً فِي مَبْدِئِهَا؛ فَإِنِهَا فِي الْغَالِبِ لَا تَخْلُو مِنَ الْمَسَاوِي فِي نَهَايَتِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ عَنِ الَّذِينَ يُسْلِمُونَ عَلَى أَيْدِي التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ يَتَمَسَّكُونَ بِالْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُونَ فِي الْغَالِبِ مُنْدمَجِينَ مَعَ التَّبْلِيغِيِّينَ وَتَمَسَّكِينَ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ وَالْخُرَافَاتِ، وَمَنْ كَانُوا بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْرَحُ بِإِسْلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ مِنَ الثَّنَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً الَّتِي أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا فِي النَّارِ، وَإِنَّمَا يُفْرَحُ بِإِسْلَامِ الَّذِينَ يَكُونُونَ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ تَمَسَّكِينَ بِالْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَهِيَ الْعَقِيدَةُ الَّتِي أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَجَاةِ أَهْلِهَا مِنَ النَّارِ؛ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّنِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً؛ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً»، قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي».

رَوَاهُ: التِّرْمِذِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ، وَالْحَاكِمُ، وَالْأَجْرِيُّ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ» (١).

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، وابن وضاح في «البدع» (١٦٧/٢) والأجري في «الشرعية»

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١).

وكيف يُفرح بإسلام أناسٍ يكونون أتباعاً لأناسٍ يَمْنَعُونَهُمْ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْكُفْرِ بالطَّاعُوتِ والنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَجْعَلُونَ هَذَا الْمَنْعَ أَضْلاً مِنْ أُصُولِهِمُ الَّتِي يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَيْهَا؟! وَمِنْ أُصُولِهِمْ -أَيْضاً- تَعْطِيلُ جَمِيعِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدَدِ الْكُفْرِ بِالطَّاعُوتِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ تَعْطِيلاً بَاتاً.

وكيف يُفرح بإسلام أناسٍ يكونون أتباعاً لأناسٍ كانوا يُرَابِطُونَ عَلَى الْقُبُورِ وَيَنْتَظِرُونَ الْكَشْفَ وَالْكَرَامَاتِ وَالْفِيَوْضَ الرُّوحِيَّةَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ، وَيَسْتَعْمِلُونَ التَّمَائِمَ وَالتَّعَاوِيزَ الشَّرَكِيَّةَ وَالشَّعْوَذَةَ وَالْأَحْوَالَ الشَّيْطَانِيَّةَ فِي الْإِسْتِشْفَاءِ مِنَ الْأَمْرَاضِ، عِلَاوَةً عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ وَفَسَادِ الْعَقِيدَةِ، وَلَا سِيماً فِي تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ، الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ أُصُولِ الْإِسْلَامِ؟!!

وَمَنْ كَانُوا بِهِذِهِ الصِّفَةِ الذَّمِيمَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْرَحُ بِإِسْلَامِ الَّذِينَ يُسْلَمُونَ عَلَى أَيْدِيهِمْ، وَيَكُونُونَ مُنْدَمَجِينَ مَعَهُمْ وَتَابِعِينَ لَهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ وَفَسَادِ الْعَقِيدَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ»: «أَنَّ مِهْيَارَ بْنَ مَرْزُوقَةَ الْكَاتِبُ الْفَارِسِيُّ - وَيُقَالُ لَهُ: الدَّيْلَمِيُّ - كَانَ مَجُوسِيًّا فَأَسْلَمَ؛ إِلَّا أَنَّهُ سَلَكَ سَبِيلَ الرَّافِضَةِ، وَكَانَ يَنْظُمُ

(١/٣٠٧)، والحاكم (١/٢١٨) (٤٤٤)، وحسنه الألباني. ولم أقف عليه عند ابن نصر.

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٢/٢٩)، وهو عند ابن ماجه (٣٩٩٣)، وصححه الألباني.

الشَّعَرَ الْقَوِيَّ فِي مَذَاهِبِهِمْ مِنْ سَبِّ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ، حَتَّى قَالَ لَهُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنِ بَرَهَانَ: يَا مَهْيَارُ! انْتَقَلْتَ مِنْ زَاوِيَةٍ فِي النَّارِ إِلَى زَاوِيَةٍ أُخْرَى فِي النَّارِ. قَالَ: كَيْفَ؟! قَالَ: لِأَنَّكَ كُنْتَ مَجُوسِيًّا فَأَسْلَمْتَ فَصِرْتَ تَسُبُّ الصَّحَابَةَ» (١).

وَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ - أَيْضًا - كَثِيرٌ مِنَ الْمُؤَرِّخِينَ مِمَّنْ كَانُوا قَبْلَ زَمَانِ ابْنِ كَثِيرٍ وَمِمَّنْ كَانُوا بَعْدَ زَمَانِهِ، وَلَمْ يَنْكَرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَوْلَ ابْنِ بَرَهَانَ لِمَهْيَارٍ، فَدَلَّ عَلَى مُوَافَقَتِهِمْ لَهُ وَرِضَاهُمْ بِقَوْلِهِ.

وَهَذِهِ الْقِصَّةُ مُطَابِقَةٌ لِحَالِ الَّذِينَ يَسْلِمُونَ عَلَى أَيْدِي التَّبْلِغِيِّينَ، ثُمَّ يَصِيرُونَ تَابِعِينَ لَهُمْ عَلَى الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ وَفَسَادِ الْعَقِيدَةِ؛ فَإِنَّهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ قَدْ انْتَقَلُوا مِنْ زَاوِيَةٍ فِي النَّارِ إِلَى زَاوِيَةٍ أُخْرَى فِي النَّارِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ عَنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ (٢).

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ التَّبْلِغِيِّينَ إِنَّمَا كَانُوا يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى الْإِسْلَامِ لِيُكْثِرُوا سَوَادَهُمْ فِي مَجَامِعِهِمْ بِكَثْرَةِ الْأَتْبَاعِ، وَلَيْسَ هَذَا بِبَعِيدٍ.

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي فِي (ص ١٠ - ١١) مِنْ كِتَابِهِ «السَّرَاجُ الْمُنِيرُ»: «أَنَّ أَحَدَ رُؤَسَاءِ التَّبْلِغِيِّينَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ أَقَامَ يَوْمًا وَلَيْلَةً فِي قُبَّةٍ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ الْمُتَّصِلِ بِهَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ، وَهُوَ يُعَلِّمُ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَعَنَ اللَّهُ

(١) «البداية والنهاية» (١٥ / ٦٦٥).

(٢) سبق تخريجه.

الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ؛ يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأُبْرَزَ قَبْرُهُ؛ غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا (١).

وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُمَا وَصِفَتَا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَنِيسَةً بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَذَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَمَا فِيهَا مِنْ تَصَاوِيرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ؛ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ» (٢).

فَلَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى إِنَّمَا وَقَعَ لِتَحْذِيرِ أُمَّتِهِ أَنْ يَعْمَلُوا مِثْلَ عَمَلِهِمْ، وَمَنْ صَلَّى عِنْدَ قَبْرِ؛ فَقَدْ اتَّخَذَ ذَلِكَ الْمَكَانَ مَسْجِدًا؛ أَيُّ: مَوْضِعَ سُجُودٍ، سِوَاءِ أَكَانَ عَلَيْهِ بِنَاءٌ أَمْ لَا.

فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ تَتْرُكُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ وَلَا تَخَافُ لَعْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ عَمِلَ ذَلِكَ الْعَمَلَ، وَمَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً حَتَّى خَرَجَ جَمِيعُ وَقْتِهَا؛ فَهُوَ كَافِرٌ بِاجْمَاعِ الصَّحَابَةِ؟!

فَلَمْ يَسْتَطِعْ جَوَابًا! وَلَوْ أَجَابَ وَأَفْشَى السَّرَّ؛ لَقَالَ: إِنِّي صَلَّيْتُ فِي ذَلِكَ الْوَثْنِ تَوَدُّدًا إِلَى الْمُشْرِكِينَ لِيَقْبَلُوا دَعْوَتِي لِلْخُرُوجِ إِلَى السِّيَاحَةِ، وَيَعْلَمُوا أَنِّي مُسَالِمٌ لَهُمْ، غَيْرُ مُنْكَرٍ عَلَيْهِمْ!

فَمَا أَشَدَّ شُؤْمَ هَذِهِ الدَّعْوَةِ النَّحْسَةِ عَلَى أَهْلِهَا، وَالَّتِي تُوقِعُهُمْ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ - وَهُوَ كُفْرٌ -، وَالصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّوْهَا عِنْدَ الْأَوْثَانِ بَاطِلَةٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٠)، ومسلم (٥٢٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٧)، ومسلم (٥٢٨).

لَعْنِ فاعليها» (١).

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ١٣) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ»: «أَنَّ شَيْخَ التَّبْلِيغِيِّينَ مُحَمَّدَ إِيَّاسَ كَانَ يَجْلِسُ فِي أَكْثَرِ الْأَحْيَانِ خَلْفَ قَبْرِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ الْكَنْكُوهِ، وَكَانَ يَجْلِسُ فِي الْخُلُوةِ قَرَبَ قَبْرِ نَوْرِ سَعِيدِ الْبَدَايُونِي، وَيُصَلِّي بِالْجَامِعَةِ هُنَاكَ» (٢).

فَهَذَا الْفِعْلُ مِنْ شَيْخِ التَّبْلِيغِيِّينَ مُحَمَّدِ إِيَّاسَ شَبِيهُ بِفِعْلِ الرَّئِيسِ التَّبْلِيغِيِّ الَّذِي أَنْكَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ الْهَلَالِيُّ وَشَدَّدَ عَلَيْهِ فِي صَلَاتِهِ عِنْدَ الْوُثْنِ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ صَلَاتَهُ عِنْدَ الْأَوْثَانِ بَاطِلَةٌ قَطْعًا.

ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيْخُ الْهَلَالِيُّ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ تَغْيِيرَ الْمُنْكَرِ خَوْضًا فِيمَا لَا يَعْني، وَفُضُولًا وَطَيْشًا، وَاللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، فَمَنْ مَنَعَ أَحَدَهُمَا؛ فَقَدْ مَنَعَ الْآخَرَ، وَمَنْ قَالَ: لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، سِوَاءُ أَكَانَ شِرْكًَا أَوْ بَدْعَةً أَوْ مَعْصِيَةً؛ فَقَدْ كَذَّبَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ.

قَالَ تَعَالَى فِي صِفَةِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٦٧﴾ وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٧-٦٨].

(١) «السراج المنير» (ص: ١٠، ١١).

(٢) «جماعة التبليغ» (ص: ١٣).

وَقَالَ تَعَالَى فِي صِفَةِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٧١﴾ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكَنٍ طَيِّبَةٍ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٍ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿[التوبة: ٧١-٧٢].

قَالَ مُحَمَّدٌ تَقِيُّ الدِّينِ: «فَلَا يَسْلَمُ مِنَ النِّفَاقِ وَيَتَّصِفُ بِالْإِيمَانِ إِلَّا مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا» انْتَهَى كَلَامُهُ (١).

فصل

وَقَدْ اغْتَرَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ بِدَعْوَةِ أَهْلِ التَّبْلِيغِ إِلَى الْخُرُوجِ مَعَهُمْ فِي سِيَاحَتِهِمْ الْمُبْتَدَعَةِ، وَظَنُّوا أَنَّهُمْ صَادِقُونَ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّهُ مِنَ الْجِهَادِ، بَلْ عَلَى حَدِّ زَعْمِهِمُ الْكَاذِبِ أَنَّهُ الْجِهَادُ الْأَكْبَرُ! وَلَوْ كَانَ الْاِغْتِرَارُ بِدَعْوَةِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَمَزَاعِمِهِمُ الْكَاذِبَةَ مَقْصُورًا عَلَى الْجَهَّالِ وَالْعَوَامِّ؛ لَكَانَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ أَخْفًى، وَلَكِنَّهُ - وَيَا لِلْأَسْفِ الشَّدِيدِ - قَدْ اسْتَوْلَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْعِلْمِ، وَصَارَ لَهُ أَثَرٌ بَالِغٌ فِيهِمْ.

وَقَدْ تَسَرَّبَ هَذَا الشَّرُّ الْمُسْتَطِيرُّ إِلَى قَلْبِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَطْرُودًا عَنْهَا مِنْذُ زَمَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي زَمَانِنَا.

ثُمَّ إِنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي زَمَانِنَا وَضَعُوا مَصَائِدَهُمْ لِأَهْلِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَوَقَعَ فِيهَا

كثيرٌ من السُّدَجِ والجهَّالِ، ووقعَ فيها -أيضًا- بعضُ المنتسبين إلى العلم، ولكنَّهم قليلٌ واللهِ الحمدُ.

وقد كانَ لبعضِ هؤلاءِ نشاطٌ في الدَّعوةِ إلى الخروجِ معَ التبليغيينَ في سياحاتهمُ المبتدعة، وهذا الضَّرْبُ ينبغي أن يُعامَلوا معاملةَ أهلِ البدعِ وأتباعهم، وذلكَ بإظهارِ البُغْضِ لهم، وهجرهم، واجتنابهم؛ ما داموا مع جماعةِ التبليغ.

ومنَ المنتسبينَ إلى العلمِ أناسٌ أحسنوا الظنَّ بجماعةِ التبليغ، وأكثرُوا من الثَّناءِ عليهم، والذَّبِّ عنهم؛ اعتمادًا على ما يذكرُهُ لهمُ المُتساهلونَ في نقلِ الأخبارِ عنهم ممَّا يرونَ أنَّه من محاسنهم، وهم معَ هذا يُعرضونَ عن ذكرِ ما يرونَ أنَّه من مساوئهم.

ولا شكَّ أنَّ مساوئَ التبليغيينَ تزيدُ على ما يُذكرُ عنهم من المحاسنِ بأضعافٍ مُضاعفةٍ، ويشهدُ لَهَذَا ما ذكرُهُ العلماءُ المُطَّلعونَ على أخبارهم وما عليه مشايخهم الكبارُ من فسادِ العقيدة، ولا سيَّما في توحيدِ الألوهيةِ الذي هو أعظمُ أصولِ الإسلام، وما هم عليه -أيضًا- من الافتتانِ بالقبورِ وأهلِها والمرابطةِ على القبورِ لانتظارِ الكشفِ والكراماتِ والفُيُوضِ الرُّوحيةِ من أهلِ القبورِ؛ علاوةً على ما هم عليه من الإيمانِ بالطُّرقِ الأربعِ من طُرُقِ الصُّوفيةِ، وهي: الجشَّيةُ، والنَّقشبنديةُ، والقادريةُ، والسَّهرورديةُ، وهم معَ إيمانهم بهذه الطُّرقِ يزعمونَ أنَّه لو مات أحدٌ ولم يبايعَ على يدِ شيخِ الطَّريقةِ؛ مات ميتةَ الجاهليةِ.

ذكرَ ذلكَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ في (ص ٤٢) من كتابهِ المُسمَّى «جماعةُ التبليغ».

وذكرَ -أيضًا- في (ص ٤٦ - ٤٧) عن الشيخِ عامرِ عُثماني -أحدِ كبارِ علماءِ

ديوبند-: أَنَّهُ قَالَ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ: «إِنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ شيوخَهُمْ مَحْفُوظُونَ عَنِ الْخَطَا؛ أَيُّ: مَعْصُومُونَ عَنْهُ، وَإِنَّ أَكْبَرَهُمُ الْمَوْجُودِينَ يَتَقَنَّنُونَ أَنَّ الْكَمَالَاتِ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى مَشَايخِهِمْ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالِاسْتِجَابَةِ وَالتَّصَرُّفَاتِ الرُّوحَانِيَّةِ وَالْمَكَاشِفَاتِ وَالْإِلَهَامَاتِ حَقٌّ وَصَدَقُ قَطْعًا» (١).

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ عَنْ مَشَايِخِ التَّبْلِيغِيِّينَ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرْكِ وَالْبَدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ وَالْخُرَافَاتِ الَّتِي تُخَالِفُ الْعَقْلَ وَالِدِّينَ وَتَشْمِزُّ مِنْ سَمَاعِهَا قُلُوبُ أَهْلِ الْإِيمَانِ.

وَمِنْ أَهَمِّ الْكُتُبِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِيهَا مَسَاوِيُ مَشَايِخِ التَّبْلِيغِيِّينَ الْكِبَارِ كِتَابُ سَيْفِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِيِّ الْمَسْمُومِ «نَظَرَةٌ عَابِرَةٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الْجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»، وَكِتَابُ الْقَائِدِ مُحَمَّدٍ أَسْلَمَ الْبَاكِسْتَانِيِّ الْمَسْمُومِ «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»، وَهَذَا الْكِتَابُ يَمْتَّازُ بِنَقْلِ مَسَاوِيِ مَشَايِخِ التَّبْلِيغِيِّينَ مِنْ كُتُبِهِمْ، وَذَكَرَ مَوَاضِعَهَا فِي تِلْكَ الْكُتُبِ؛ فَلِيرَاجِعُهُ الْمُعْجَبُونَ بِجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، وَالظَّائِنُونَ بِهِمْ الظُّنُونَ الْحَسَنَةَ؛ فَلَعَلَّهُمْ بَعْدَ الْإِطْلَاعِ عَلَى مَسَاوِيهِمْ الْكَثِيرَةِ يَرْجِعُونَ عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ تَصَدِيقِ الْأَقْوَالِ الْخَاطِئَةِ الَّتِي تَنْقُلُ إِلَيْهِمْ فِي مَدْحِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَتَعْدَادِ مُحَاسِنِهِمْ، وَيَبَدِّلُونَ الْمَدْحَ لَهُمْ وَالثَّنَاءَ عَلَيْهِمْ بِالْمُبَالِغَةِ فِي ذَمِّهِمْ وَذَكَرِ مَسَاوِيهِمْ، وَيَبَدِّلُونَ الذَّبَّ عَنْهُمْ بِالْمُبَالِغَةِ فِي التَّحْذِيرِ مِنْهُمْ وَالْحَثُّ عَلَى مُعَامَلَتِهِمْ بِمَا كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يُعَامِلُونَ بِهِ أَهْلَ الْبَدْعِ؛ فَقَدْ كَانُوا يُبَالِغُونَ فِي التَّحْذِيرِ مِنْهُمْ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ مُجَالَسَتِهِمْ وَمُصَاحَبَتِهِمْ وَسَمَاعِ كَلَامِهِمْ، وَيَأْمُرُونَ بِمُجَانِبَتِهِمْ وَمُعَادَاتِهِمْ وَبُغْضِهِمْ وَهَجْرِهِمْ،

وقد ذكرتُ جملةً من أقوالهم في ذلك في أوّل الكتاب^(١)؛ فلترجعُ فإنّها مهمّةٌ جدًّا.

وقد قال أبو داود: قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدع؛ أترك كلامه؟ قال: «لا، أو تعلمه أن الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة، فإن ترك كلامه فكلمه، وإلا فالحقه به. قال ابن مسعود: المرء بخذنه»^(٢).

وهذه الرواية عن الإمام أحمد ينبغي تطبيقها على الذين يمدحون التبليغيين ويجادلون عنهم بالباطل، فمن كان منهم عالماً بأن التبليغيين من أهل البدع والضلالات والجهالات، وهو مع هذا يمدحهم ويجادل عنهم فإنه يلحق بهم، ويعامل بما يعاملون به من البغض والهجر والتجنب، ومن كان جاهلاً بهم فإنه ينبغي إعلامه بأنهم من أهل البدع والضلالات والجهالات، فإن لم يترك مدحهم والمجادلة عنهم بعد العلم بهم فإنه يلحق بهم ويعامل بما يعاملون به.

وقد ذكرتُ في أثناء الكتاب قصصاً كثيرة عن أكابر مشايخ التبليغيين، وفيها من الشرك والبدع والضلالات والجهالات والخرافات شيءٌ كثيرٌ جدًّا؛ فليرجع ذلك فيما تقدّم^(٣)، وليرجع ما بعد ذلك من الصفحات إلى (ص ٢٢٧)^(٤)؛ ففيها بيانٌ كثيرٌ ممّا عليه التبليغيون من البدع والضلالات والجهالات التي تخالف العقل والدين.

وقد تركتُ كثيراً من هوسهم وخزعبلاتهم وضلالاتهم وجهالاتهم، فلم

(١) (ص ٩٥٠-٩٥٤).

(٢) كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٦٠).

(٣) (ص ٩٦٥) وما بعدها.

(٤) وهذا الموضع من هذه الطبعة (ص ٩٩٠).

أذكرها؛ لئلا يطول الكتاب بذلك، وفيما ذكرته عنهم كفاية إن شاء الله تعالى في بيان مساوئهم وفساد عقائدهم وجهلهم بالتوحيد الذي لا يصح الإسلام بدونه.

والله المسؤول أن يفتح على قلوب المعجبين بهم، وينور بصائرهم، حتى يعرفوا ما عليه التبليغيون من الزيغ والضلال والبعد عن الصراط المستقيم الذي كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون لهم بإحسان، وأنهم في الحقيقة ضالون مضلون، وإذا عرفوا هذا عنهم فينبغي أن يعاملوهم بمثل مُعاملة السلف لأهل البدع والأهواء، والله الموفق.

فصل

وقد رأيت صورة رسالة كتبها أحد أتباع التبليغيين وأرسلها إلى أميرهم في زماننا، وإلى من هم على شاكلته من علمائهم.

وهذا الرجل معروف بالانضمام إلى التبليغيين والسير في ركبهم منذ ثلاثين سنة أو أكثر، وله نشاط في الدعوة إلى الانضمام إليهم والخروج معهم في سياحاتهم المبتدعة، وقد جازف في مدحهم غاية المجازفة، وجاوز حد المعقول في إطرائهم ووصفهم بصفات التعظيم التي لا تنطبق عليهم؛ فقد زعم أنهم العلماء الأعلام! وأنهم القائمون بالدعوة إلى الله! وأنهم المتبعون لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم!! وأنهم من العلماء العاملين لإحياء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم!!

وهذه المجازفات ليس لها مستند صحيح، وإنما هي من قلب الحقائق، وإنه لينطبق على الكاتب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «حُبُّك الشيء يُعمي ويُصم».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

- فَأَمَّا زَعْمُهُ أَنَّهُمْ الْعُلَمَاءُ الْأَعْلَامُ؛ فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ لَيْسُوا بِعُلَمَاءَ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي غَايَةِ الْجَهْلِ بِأَشْرَفِ الْعُلُومِ وَأَعْلَاهَا مَرْتَبَةً، وَهُوَ الْعِلْمُ بِتَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ، الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْإِسْلَامِ، فَلَا يَصَحُّ الْإِسْلَامُ بِدُونِ هَذَا التَّوْحِيدِ، وَلَا يَوْصَفُ بِالْعِلْمِ مَنْ كَانَ جَاهِلًا بِهِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ عُلَمَاءَ التَّبْلِيغِيِّينَ مُفَلِّسُونَ غَايَةَ الْإِفْلَاسِ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ تَوْحِيدَهُمْ وَعِلْمَهُمْ بِالتَّوْحِيدِ مَقْصُورٌ عَلَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ فَهُمْ لَا يَزِيدُونَ فِي التَّوْحِيدِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُمْ -أَيْضًا- مُفَلِّسُونَ مِنَ الْعِلْمِ بِتَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ أَشَاعِرَةٌ^(٢) وَمَاتَرِيدِيَّةٌ^(٣)، وَهُمْ -أَيْضًا- مُفَلِّسُونَ مِنَ الْعِلْمِ بِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ

(١) أخرجه أحمد (١٩٤ / ٥) (٢١٧٤٠)، وأبو داود (٥١٣٠)، وضعفه الألباني.

(٢) الأشعرية نسبة إلى إمامها ومؤسسها أبي الحسن الأشعري، وقد مر أبو الحسن الأشعري بمراحل، كان في الأولى منها معتزليًا وبقي عليها نحوًا من أربعين سنة، ثم رجع عن الاعتزال إلى رأي عبد الله بن سعيد بن كُلاب، ثم إلى مذهب أهل السنة والجماعة، لكن أتباعه ما زالوا يتبعونه في أقواله المخالفة لمنهج أهل السنة قبل رجوعه، كتأويل الصفات، وغيرها من العقائد التي خالفوا فيها أهل السنة، وقد تصدى لرد أباطيلهم وضلالهم العلماء في كثير من المنصفات قديمًا وحديثًا ومن أبرزهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كثير من مصنفاته.

(٣) الماتريدية: فرقة كلامية بدعية، تُنسب إلى أبي منصور الماتريدي، قامت في أصل أمرها: على استخدام البراهين والدلائل العقلية والكلامية في محاجة خصومها، من المعتزلة والجهمية وغيرهم، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية.

والجماعة على وجه العموم، ومن كانوا بهذه الصفات من الجهل فليسوا من العلماء؛ فضلاً عن أن يكونوا من العلماء الأعلام.

- وأما زعمه أنهم القائمون بالدعوة إلى الله؛ فالجواب عنه أن يقال: إن هذه الصفة لا تنطبق عليهم؛ لأن دعوتهم ونشاطهم فيها قائم على بث البدع والضلالات والجهالات والخرافات، وكتبهم التي يعتمدون عليها تشهد عليهم بذلك، وكذلك أعمالهم في محافلهم واجتماعاتهم؛ لأنها تكون معمورة بإلقاء البيانات عما يزعمونه من حصول الكرامات لهم، ومعمورة -أيضاً- بإلقاء القصص الخرافية والمنامات والدعاوى الكاذبة، وما كان بهذه الصفة فليس من الدعوة إلى الله، وإنما هو من الدعوة إلى سبل الضلال.

- وأما زعمه أنهم المتبعون لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فالجواب عنه أن يقال: إن مشايخ التبليغيين مفلسون من هذه الصفة غاية الإفلاس؛ لأنهم قد جهلوا التوحيد الذي هو أعظم أصول الإسلام، وجهلوا العمل به، ومن كانوا جاهلين بهذا الأصل العظيم وبالعمل به فهم بعيدون كل البعد عن اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمله في مكة مقصوراً على الدعوة إلى التوحيد والنهي عن الشرك، ثم لما فرضت الصلاة في آخر مقامه بمكة كان يأمر بإقامتها مع الدعوة إلى التوحيد والنهي عن الشرك.

وقد تقدم عن كبار مشايخ التبليغيين أنهم كانوا يربطون على القبور، ويصلون عندها، وينتظرون الكشف والكرامات والفيوض الروحية من أهل القبور.

وتقدّم في أوّل الكتاب عن إنعام الحسن وعمر بالنبوريّ الذي يُعتبر لسان الدّعوة التّبليغيّة النّاطق أنّهما استعملّا التّعاويد الشّركيّة والتّمائم في دفع السّحر عنهما، واستعملّا -أيضاً- السّعوذة والأحوال الشّيطانيّة للاستشفاء ممّا توهم كلّ منهما أنّه قد أصيب به من السّحر.

وتقدّم في القصص عن غيرهما من كبار مشايخ التّبليغيّين كثيرٌ من أنواع الشّرك الأكبر ومن البدع والضّلالات والجهالات والخرافات.

وهذه الأشياء مُخالفةٌ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلّم أعظم المخالفة، فالمتلوّثون بها بعيدون كلّ البعد عن اتّباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

- وأمّا زعمه أنّهم من العلماء العاملين لإحياء سنة الرّسول صلى الله عليه وسلّم؛ فالجواب عنه أن يُقال: إنّ مشايخ التّبليغيّين بعيدون كلّ البعد عن اتّباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلّم؛ فضلاً عن العمل لإحيائها، وإنّما هم في الحقيقة يحيون البدع والضّلالات والجهالات والخرافات، ولا سيّما طرائقهم الأربع التي هي: الجشّيّة، والنّقشبندیّة، والقادريّة، والسّهرورديّة؛ فهم يؤمنون بهذه الطّرق الأربع، ويبيعون أتباعهم عليها، ويزعمون أنّه لو مات أحدٌ ولم يُباع على يد شيخ الطّريقة مات ميتة جاهليّة.

ومن بدعهم التي يُحافظون على إحيائها عمارةٌ محافلهم ومجامعهم بإلقاء البيانات عمّا يزعمونه من حصول الكرامات لهم، وعمارتهما -أيضاً- بذكر القصص الخرافيّة والمنامات والدّعاوى الباطلة؛ فهذه هي سنن التّبليغيّين التي يحرصون كلّ الحرص على إحيائها، فأما إحياء سنة الرّسول صلى الله عليه وسلّم فإنّه من أعمال أئمة أهل السنّة والجماعة، وليس من أعمال التّبليغيّين.

- ومن مجازفات الكاتب -أيضاً- في مدح التّبليغيّين زعمه أنّ دعوتهم لها

محاسن وفوائد لا يستطيع أحد أن يحصرها مهما بلغ من الفصاحة والبيان.

- والجواب أن يُقال: هذه المجازفة مردودة بما تقدم ذكره عنهم من المساوي الكثيرة التي هي أضعاف أضعاف ما يُقال فيهم من المحاسن؛ فليراجع ذلك في (ص ٣٨ إلى ص ١٥٠) (١)؛ ففي هذه الصفحات من القصص السيئة ما تسمُّ من سماعه قلوب أهل الإيمان، وليراجع ما قبل هذه الصفحات وما بعدها؛ ففيه من قصصهم السيئة شيء كثير.

وكل ما ذكر عنهم من المساوي فهو منقول من كتبهم، أو من كتب المطلعين على أخبارهم، ولا سيما كتاب سيف الرحمن بن أحمد الدهلوي المسمى «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية»، وكتاب محمد أسلم الباكستاني المسمى «جماعة التبليغ: عقيدتها وأفكار مشايخها»؛ ففي هذين الكتابين أبلغ رد على مجازفة الكاتب في مدح التبليغيين ومدح دعوتهم ووصفها بما هي بعيدة عن الاتصاف به.

- ومن مجازفاته -أيضا- زعمه أن بعض دعاة التبليغيين الكبار جاهدوا في سبيل الله لإنجاح هذه الدعوة، حتى حصل على أيديهم خير كثير، واهتدى بدعوتهم خلق كثير.

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها أن يُقال: إن الجهاد في سبيل الله تعالى هو جهاد الكفار بالسيف والسنان، وجهاد المنافقين بالحجة والبيان؛ فهذا هو الجهاد الذي أمر الله به رسوله صلى الله عليه وسلم في آيتين من سورة براءة وسورة التحريم، وهما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة: ٧٣].

(١) وهذا الموضع من هذه الطبعة (ص ٩٥٦) وما بعدها.

وهذا الجهاد ليس للتبليغيين فيه نصيبٌ ألبتة، وإنما جهادهم الذي يتشدقون به هو السّياحة المحدثّة في الإسلام لاصطياد السّدج من المسلمين؛ ليكونوا من أتباعهم، ويدخلوا في دائرتهم وحلقتهم.

وهذه السّياحة المحدثّة يجب رُدّها وجهاد القائمين بها؛ عملاً بقول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ؛ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(١).

وفي روايةٍ لأحمدَ ومُسْلِمٍ وَالبُخَارِيُّ تعليقاً مجزوماً به: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢)؛ أي: مردودٌ.

وفي روايةٍ لأحمدَ: «مَنْ صَنَعَ أَمْرًا مِنْ غَيْرِ أَمْرِنَا فَهُوَ مردودٌ»^(٣).

وهذه الروايةُ إسنادهَا صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَهْلُ «السُّنَنِ»، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ»؛ مِنْ حَدِيثِ الْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعُضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

(١) أخرجه أحمد (٢٤٠/٦) (٢٦٠٧٥)، والبخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤).

(٢) أخرجه أحمد (١٤٦/٦) (٢٥١٧١)، ومسلم (١٧١٨)، والبخاري معلقاً (١٠٧/٩).

(٣) أخرجه أحمد (٧٣/٦) (٢٤٤٩٤).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَصَحَّحَهُ - أَيْضًا - الْحَاكِمُ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالذَّهَبِيُّ (١).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ - أَيْضًا - وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهَ وَالْدَّارِمِيُّ؛ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خُطِبَ يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ» (٢).

وَقَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَلَفْظُهُ: «إِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعٌ، وَكُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» (٣).

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٤).

وَإِذَا عَرَضْنَا سِيَاحَةَ التَّبْلِيغِيِّينَ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَعَرَضْنَا - أَيْضًا - مَا ابْتَدَعُوهُ لَهَا مِنْ تَحْدِيدِ وَقْتِ الْخُرُوجِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الشَّهْرِ، وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي السَّنَةِ، وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فِي الْعَمْرِ؛ وَجَدْنَا ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الشَّرْعِ فِي الدِّينِ بِمَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، وَمَا أَعْظَمَ الْخَطَرَ فِي ذَلِكَ! وَوَجَدْنَاهُ - أَيْضًا - مُخَالَفًا لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُنَّتِهِ وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٢٦) (١٧١٨٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٠٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٦)، وَابْنُ مَاجَهَ

(٤٢)، وَابْنُ حِبَانَ (٥)، وَالْحَاكِمُ (١/ ١٧٤) (٣٢٩)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣١٠) (١٤٣٧٣)، وَمُسْلِمٌ (٨٦٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٥)، وَالْدَّارِمِيُّ (٢٨٩/١).

(٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٥٧٨)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٥)، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

المهديين في جهاد المشركين وأهل الكتاب، وما كان بهذه الصفة الذميمة فإنه يجب جهاد القائمين به، والأخذ على أيديهم، وأطرهم على الحق.

الوجه الثاني أن يُقال: إن سبيل الله التي أمر عباده المؤمنين بالجهاد فيها هي ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدعوة إلى توحيد الألوهية، وإفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادة، والنهي عن الشرك كبيره وصغيره، والنهي عن البدع والمحدثات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبذل الجهد في إعلاء كلمة الله، ونشر ما بعثه الله به من الهدى ودين الحق، ورفع علم الجهاد لقتال المشركين وأهل الكتاب حتى يدخلوا في الإسلام أو يؤدّي أهل الكتاب الجزية، وأما المشركون فإنهم يقتلون إذا أبوا أن يدخلوا في الإسلام.

فهذه هي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد، وهي طريقة الخلفاء الراشدين المهديين وغيرهم من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وليس للتبليغيين من هذه الطريقة نصيب ألبتة.

وقد تقدّم ما ذكره الأستاذ سيف الرحمن بن أحمد عن التبليغيين أنهم «يمنعون الناس عن الدعوة إلى الله وإلى كتابه وسنة رسوله في حلقهم الخاصة؛ إلا في كابوس أصولهم وتعاليمهم ومنهجهم، وإلا في نطاق الحكايات والأقوال والأحلام والرؤى الصالحة والفضائل ممّا يلائم عقائدهم وخرافاتهم». انتهى، وهو في (ص ٤٣) من كتابه (١).

فهذا هو سبيل التبليغيين الذي يدعون إليه، وهو من سبل الضلال، وليس من

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص: ٤٣).

سبيل الله في شيء ألبته.

ومن سبل الضلال التي يدعو إليها التبليغيون -أيضا- ترك الصراحة بالكفر بالطاغوت، وترك الصراحة بالنهي عن المنكر، وتعطيل جميع النصوص الواردة في الكتاب والسنة بصدد الكفر بالطاغوت وبصدد النهي عن المنكر تعطيلًا باتًا، والتجنب بشدة، بل المنع بعنف عن الصراحة بالكفر بالطاغوت وعن الصراحة بالنهي عن المنكر، وتعليل ذلك بأنه يورث العناد لا الصلاح.

ومن سبل الضلال التي قد افتتن بها كثير من أكابر مشايخ التبليغيين مُرابطتهم على القبور، وصلاتهم عندها، وانتظارهم الكشف والكرامات والفيوض الروحية من أهل القبور، واستعمالهم التمام والتعاويد الشركية.

ومن سبل الضلال التي يُحافظ عليها التبليغيون إيمانهم بالطرق الأربع من طرق الصوفية، وهي: الجشئية، والنقشبندية، والقادرية، والسهروردية، ويزعمون أنه لو مات أحد ولم يُبايع على يد شيخ الطريقة مات ميتة جاهلية.

إلى غير ذلك من سبل الضلال التي يعمل بها التبليغيون ويدعون إلى العمل بها، وهي كثيرة جدًا، وقد ذكر الأستاذ سيف الرحمن بن أحمد ومحمد أسلم في كتابيهما كثيرًا منها، وقد ذكرت بعض ذلك في عدة مواضع من هذا الكتاب.

والمقصود هنا بيان أن التبليغيين بعيدون كل البعد عن الجهاد في سبيل الله، وأنهم واقعون في سبل الضلال التي يدعو إليها الشيطان ويُرغب فيها؛ فهي سبلهم التي يعملون بها ويدعون إليها ويُجاهدون فيها.

الوجه الثالث أن يُقال: ما زعمه الكاتب من حصول الخير الكثير على أيدي

بعض دعاة التبليغيين الكبار، وأنه قد اهتدى بدعوتهم خلق كثير؛ فكلُّهُ من المُجازفات والدَّعاوى التي لا أساس لها من الصَّحَّة، والأدلة على بُطلانها كثيرةٌ جدًا.

فمنها ما هو معلومٌ عن التبليغيين من الجهل بتوحيد الألوهية الذي هو أعظم أصول الإسلام؛ فهم لا يعرفون هذا الأصل العظيم الذي لا يصحُّ الإسلام بدونه، بل يجعلون معناه معنى توحيد الربوبية الذي قد أقرَّ به المُشركون، ولم ينفعهم إقرارهم به، ولم يدخلوا بذلك في الإسلام، ومن كانوا جاهلين بأعظم أصول الإسلام لا يعرفونه ولا يدعون إليه فلا شكَّ أن دعوتهم ستكون خاليةً من الخير والهدى.

ومنها ما ذكره الأستاذ سيفُ الرَّحمن بنُ أحمدَ عن التبليغيين أنَّهم يمنعون النَّاسَ من الدَّعوة إلى الله وإلى كتابه وسنة رسوله... إلى آخر ما ذكره عنهم في هذا الموضوع، وتقدَّم ذكره في الوجه الثاني، ومن كانوا بهذه الصِّفة الذميمة فلا شكَّ أن دعوتهم ستكون خاليةً من الخير والهدى.

ومنها ما ذكره الأستاذ سيفُ الرَّحمن بنُ أحمدَ عن التبليغيين أنَّ من أصولهم التي يدعون النَّاسَ إليها ترك الصِّراحة بالكفر بالطَّاغوت والنهي عن المنكر، وتعطيل جميع النصوص الواردة في الكتاب والسنة بصدد الكفر بالطَّاغوت والنهي عن المنكر تعطيلًا باتًا، والتَّجَنُّب بشدَّة بل المنع بعنفٍ عن الصِّراحة بالكفر بالطَّاغوت وعن الصِّراحة بالنهي عن المنكر، وتعليل ذلك بأنَّه يُورثُ العناد لا الصِّلاح، ومن كانوا بهذه الصِّفة الذميمة فلا شكَّ أن دعوتهم ستكون خاليةً من الخير والهدى.

وأني يكونُ الخير والهدى في دعوة قوم ليس لهم نصيبٌ من الاستمساك بالعروة الوثقى؛ لأنَّهم قد تركوا شرطًا من شروط الاستمساك بها، وهو الكفر بالطَّاغوت؟!!

وَأَتَى يَكُونُ الْخَيْرُ وَالْهَدَى فِي دَعْوَةِ قَوْمٍ قَدْ خَالَفُوا دَعْوَةَ الْمُرْسَلِينَ جَمِيعًا،
وَذَلِكَ بِتَعْطِيلِهِمْ جَمِيعَ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدَدِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ
وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ!؟

وَمِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا
الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَن هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَن حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا
عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾
[الأعراف: ١٥٧] الآية.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ
عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي ذِكْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ: ﴿مَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ
آيَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾.

وَالْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ بِصَدَدِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ كَثِيرَةٌ جَدًّا،
وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهَا، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى بُطْلَانِ مَا زَعَمَهُ الْكَاتِبُ مِنْ
حُصُولِ الْخَيْرِ الْكَثِيرِ عَلَى أَيْدِي بَعْضِ دُعَاةِ التَّبْلِيغِيِّينَ الْكِبَارِ، وَأَنَّهُ قَدْ اهْتَدَى بِدَعْوَتِهِمْ
خَلْقٌ كَثِيرٌ.

وَمِنْ الْأَدَلَّةِ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا الزَّعْمِ -أَيْضًا- مَا هُوَ مَعْرُوفٌ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ مِنْ

ترويج الكتبِ المشتملةِ علىِ الأباطيلِ وأنواعِ الضلالِ؛ مثلُ كتابِ «تبليغي نصاب» وغيره من كتبِ مشايخِ التبليغيينَ، وهي كثيرةٌ، ولا حاجةَ إلى ذكرها.

وكذلك ترويجهم لكتبِ الأذكارِ والأورادِ المبتدعة؛ كـ«الحزبِ الأعظم»^(١) و«دلائل الخيرات»^(٢) و«قصيدة البردة»^(٣) وما شاكل ذلك من الأذكارِ والأورادِ المبتدعة التي قد افتنن بها التبليغيونَ، وافتتنوا بترويجها في أسفارهم للدعوة والتبليغ، وزعموا أنها تُرَقِّقُ القلوبَ.

ومن كانَ اعتمادُهُم على الكتبِ والأذكارِ والأورادِ المشتملةِ على الشُّركِ والبدعِ والضلالِ؛ فلا شكَّ أنَّ دعوتَهُم ستكونُ خاليةً من الخيرِ والهدى.

وقد ذكرتُ في أثناءِ الكتابِ قصصاً كثيرةً من قصصِ الشُّركِ الأكبرِ وفسادِ العقيدةِ وغير ذلك من أنواعِ الضلالِ الذي قد وقعَ من كبارِ مشايخِ التبليغيينَ؛ فليراجعَ ما تقدَّم^(٤)؛ ففيه أبلغُ ردٍّ على من مدحهم ومدحَ دعوتهم وزعمَ أنَّه قد

(١) كتاب «الحزب الأعظم والورد الأفخم» للإمام مُلا علي القاري، به العديد من الأحاديث الضعيفة، والأوراد المخالفة للشرع.

(٢) «دلائل الخيرات وشوارق الأنوار في ذكر الصلاة على النبي المختار»، كتاب من تأليف محمد بن سليمان الجزولي المتوفى سنة (٨٧٠هـ)، جمع فيه صيغ في الصلاة على رسول الإسلام محمد، وهو يعدّ من أشهر الكتب في هذا المجال خصوصاً عند الصوفية، فجعلوه جزءاً من أورادهم التي يقرءونها صباحاً ومساءً.

(٣) قصيدة «البردة» للبوصيري في مدح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها الكثير من المغالاة والمعتقدات الباطلة، وقام العلماء بالرد عليها والتصدي لها؛ كمثّل الشيخ عبد العزيز آل عبد اللطيف، وغيره.

(٤) (ص ٩٥٦-٩٨١).

حصلَ على أيديهم خيرٌ كثيرٌ واهتدى بدعوتهم خلقٌ كثيرٌ.

وبعد؛ فنحنُ لا ننكرُ أن يكونَ قد أجابَ التبليغيينَ إلى الإسلامِ أعدادٌ كثيرةٌ منَ المشركينَ وغيرهم منَ أهلِ المللِ، ولكنْ لا عبرةَ بإظهارِ الإسلامِ معَ البقاءِ على ما يُناقضُهُ منَ الشُّركِ والعقائدِ الفاسدةِ، وقد كانَ المنافقونَ يُظهرونَ الإسلامَ وهم في الباطنِ على خلافِهِ، وكذلك الباطنيةُ وغيرهم منَ أهلِ المللِ والنحلِ التي ينتسبُ أهلُها إلى الإسلامِ وهم في الباطنِ على خلافِهِ؛ فهؤلاءِ لا ينفعُهم إظهارُهم للإسلامِ شيئاً ما داموا على خلافِهِ.

وقد ذكرتُ قريباً أنَّه لم يُذكرَ عن الذينَ يُسلمونَ على أيدي التبليغيينَ أنَّهم بعدَ إسلامِهِم يتمسَّكونَ بالعقيدةِ الصحيحةِ التي كانَ عليها السلفُ الصالحُ منَ الصحابةِ والتابعينَ لهم بإحسانٍ، وإنَّما يكونونَ في الغالبِ مُدمجينَ معَ التبليغيينَ ومُتمسكينَ بما هم عليه منَ البدعِ والضلالاتِ والجهالاتِ والخرافاتِ.

ومنَ كانوا بهذه الصِّفةِ فإنَّه لا يُفرَّحُ بإسلامِهِم؛ لأنَّهم يكونونَ منَ الثنتينِ وسبعينَ فرقةً التي أخبرَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّها في النارِ؛ فليراجعُ ما تقدَّم (١) فإنَّه مهمٌّ جدًّا.

فصل

ثمَّ إنَّ الرَّجُلَ المفتونَ بالتبليغيينَ عادَ باللائمةِ على أميرِ التبليغيينَ وغيرِهِ منَ علمائِهِم الكبارِ، وذكرَ في رسالتهِ إليهم أشياءَ كثيرةً منَ بدعِهِم وأعمالِهِم السيئةِ،

وَنَقَدَهَا نَقْدًا جَيِّدًا، وَقَالَ فِي آخِرِ رِسَالَتِهِ: «إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ نَعْرَضَ جَمِيعَ اعْتِقَادَاتِنَا وَأَعْمَالِنَا وَأَقْوَالِنَا وَأَحْوَالِنَا عَلَى مَنَهِجِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»!

وَبِهَذَا يَكُونُ الرَّجُلُ الْمَفْتُونُ بِالتَّبْلِيغِيِّينَ قَدْ نَقَضَ مَا قَدَّمَهُ مِنَ الْمُجَازِفَاتِ فِي مَدْحِهِمْ وَمَدَحِ دَعْوَتِهِمْ، وَوَصَفِهِمْ بِصِفَاتِ التَّعْظِيمِ الَّتِي لَا تَنْطَبِقُ عَلَيْهِمْ.

وَسَأَذْكُرُ هَاهُنَا مُلَخَّصَ مَا جَاءَ فِي رِسَالَتِهِ مِنَ النِّقَدِ لِبَدْعِهِمْ وَأَعْمَالِهِمُ السَّيِّئَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ نَقْدُهَا مَبْسُوطًا وَمُكْرَّرًا فِي كَلَامِ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُطَّلَعِينَ عَلَى أَخْبَارِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وَذَلِكَ لَمَّا فِي تَكَرُّرِ النِّقَدِ مِنْ زِيَادَةِ الْإِيضَاحِ لِأَحْوَالِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُمْ وَمِنْ بَدْعِهِمْ وَضَلَالَاتِهِمْ وَجَهَالَاتِهِمْ وَخُرَافَاتِهِمُ الَّتِي قَدْ فَشَتْ فِي الْمُسْلِمِينَ وَافْتَنَّ بِهَا كَثِيرٌ مِنَ السُّدَّاجِ وَالْجَهَّالِ الَّذِينَ هُمْ أَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِقٍ.

- الْأُولَى مِنْ كَلِمَاتِهِ فِي النِّقَدِ:

قَوْلُهُ فِي آخِرِ (ص ٢) وَمَا بَعْدَهَا إِلَى أَوَّلِ (ص ٥): «١ - إِنَّ بَعْضَ الدُّعَاةِ الْكِبَارِ الَّذِينَ جَاهَدُوا لِإِنْجَاحِ هَذِهِ الدَّعْوَةِ؛ لَا يَزَالُ هَؤُلَاءِ الدُّعَاةُ الْقُدَامَى يَقُومُونَ بِبَعْضِ الْأَذْكَارِ الصُّوفِيَّةِ الْمُخَالَفَةِ لِهَدْيِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الْأَمْرُ الَّذِي يَمْنَعُ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ مِنَ الدُّخُولِ بِهَذِهِ الدَّعْوَةِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ إِنَّمَا يَتَأَثَّرُونَ بِالسُّلُوكِ الشَّخْصِيِّ أَكْثَرَ مِمَّا يَتَأَثَّرُونَ بِالْكَلَامِ وَالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ؛ لِهَذَا فَقَدْ شَاهَدْنَا أَنَّ بَعْضَ مَنْ دَخَلُوا فِي الدَّعْوَةِ خَرَجَ عَنْهَا لِهَذَا السَّبَبِ، وَلِأَنَّ هَؤُلَاءِ الدُّعَاةَ يَقُولُونَ لِلنَّاسِ دَائِمًا: إِنَّ فَلَاحَنَا وَنَجَاحَنَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِاتِّبَاعِ أَوْامِرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى طَرِيقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ هُمْ سَرًّا يَقُومُونَ بِأَعْمَالٍ لَيْسَ عَلَيْهَا أَمْرُ اللَّهِ وَلَا أَمْرُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إِذْ لَمْ يَعْمَلْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا عَمَلُهَا أَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

مِنْ بَعْدِهِ، وَلَا عَمَلَهَا كَذَلِكَ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَلَا عَرَفَهَا كَذَلِكَ الْأُئِمَّةُ الْكِرَامُ أَمْثَالُ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأُئِمَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذِهِ الْأَذْكَارَ الْمَحْدَثَةَ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ الْآنَ لَيْسَتْ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَخْتَلَفِ فِيهَا فَيَعْذَرُ أَصْحَابُهَا، وَكَانَ الْمَطْلُوبُ مِنَ الدُّعَاةِ أَنْ يَتَجَنَّبُوا كُلَّ شَيْءٍ يُخَالِفُ سُنَّةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ هَذَا مِمَّا يَتَحَتَّمُ، وَأَنْ يَكُونَ بَاطِنُهُمْ مِثْلَ ظَاهِرِهِمْ؛ كَمَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَلَا يَخْفَى عَلَيْنَا حَدِيثُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبِرُّ حَسَنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١)، وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ، الْبِرُّ مَا أَطْمَأْنَنْتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ»^(٢).

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ لِلشَّخْصِ عَمَلَانِ؛ أَحَدُهُمَا ظَاهِرٌ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ، وَالْآخَرُ بَاطِنٌ يُخْفِيهِ عَنِ النَّاسِ؛ فَهَذَا لَا يَتَّفِقُ مَعَ حَالِ الْمُؤْمِنِ، وَأَعَاذَنَا اللَّهُ جَمِيعًا مِنْ حَالِ أَهْلِ النِّفَاقِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النساء: ١٠٨].

إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُخَفِ عَنْ أُمَّتِهِ شَيْئًا، حَتَّى أَحْوَالَهُ الدَّاخِلِيَّةَ؛ كَانَ نَسَاؤُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَرَوْنَهَا لِلنَّاسِ، وَكَانَ أَصْحَابُهُ -أَيْضًا- كَذَلِكَ، فَكَانَ

(١) أخرجه مسلم (٢٥٥٣) من حديث النواس بن سمعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٨/٤) (١٨٠٣٥)، الدارمي (١٦٤٩/٣) من حديث وابصة بن معبد الأسدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كُلُّ فَرْدٍ مِنْهُمْ كَمَا قِيلَ:

فَسِرِّي كَاغْلَانِي وَتِلْكَ خَلِيقَتِي وَظُلْمَةٌ لَيْلِي مِثْلُ ضَوْءِ نَهَارِي

وَأَعَاذَنَا اللَّهُ جَمِيعًا مِنْ أَحْوَالِ الْمُنْحَرِفِينَ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، الَّذِينَ خَرَجُوا عَنِ الْإِسْلَامِ زَاعِمِينَ أَنَّ لِلْإِسْلَامِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا؛ مِثْلَ غُلَاةِ الشَّيْعَةِ الَّذِينَ يُسَمِّيهِمْ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ بَاطِنِيَّةً؛ كَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ وَالْمَتَصَوِّفَةِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَتَشَبَّهَ بِأَهْلِ الْبَاطِلِ، وَلَا بِوَاحِدٍ فِي الْمَائَةِ، وَلَا نَنْسِيَ الْأَثَرَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَنْ يُصْلِحَ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا» (١)، وَأَرَانِي قَدْ قَسَوْتُ عَلَى حَضْرَاتِكُمْ بِذَلِكَ» (٢).

- الثَّانِيَةُ مِنْ كَلِمَاتِهِ فِي النَّقْدِ:

قَوْلُهُ فِي أَوَّلِ (ص ٥): «٢- أَخَذَ الْبَيْعَةَ عَلَى بَعْضِ الطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ الْمَشْهُورَةِ: الْجَشْتِيَّةِ، وَالْقَادَرِيَّةِ، وَالسَّهْرُورِيَّةِ، وَالنَّقْشَبَنْدِيَّةِ؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ لَهَا دَلِيلٌ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ مِنْ الْمَعْرُوفِ أَنَّهَا مِنْ الْمَحْدَثَاتِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» (٣).

وَلِئِنْ فَعَلْتَ وَأَخَذْتَ الْبَيْعَةَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ خَشْيَةً مِنْ بَعْضِ النَّاسِ أَوْ خَوْفًا مِنْ بَعْضِهِمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُخْشَى وَأَنْ يُخَافَ مِنْهُ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(١) كما في «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٤١).

(٢) «تبليغي نصاب» (ص: ٢- ٥).

(٣) سبق تخريجه.

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنِ التَّمَسَّ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَسَخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ، وَمَنِ التَّمَسَّ رِضَا اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسُ» (١) (٢).

- الثالثة مِنْ كلماتِهِ:

قوله فِي آخر (ص ٥) إِلَى أثناء (ص ٦): «٣- «تبليغي نصاب»: لَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ احتَوَى عَلَى مَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ مِنْ بعضِ البدعِ وطلبِ الشَّفَاعَةِ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاستغاثة بِهِ وطلبِ الاستغفارِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومعلومٌ أَنَّ هَذَا يُنافِي حَقِيقَةَ التَّوْحِيدِ (توحيدِ العبادَةِ)، وَلَا يَخْفَى مَنْعُ ذَلِكَ بَعْدَ مَمَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَمَّا فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ وَفَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ، وَكَذَلِكَ طَلِبُهَا مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللَّهِ»؛ قَالَ ذَلِكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَيَاتِهِ حِمَايَةً لِحَبَابِ التَّوْحِيدِ.

وَكَذَلِكَ فِيهِ خُرَافَةٌ أَحْمَدَ الرَّفَاعِيِّ الَّذِي يُنسَبُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يزْعُمُ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ناولَهُ يَمِينَهُ فَقَبَّلَهَا.

فالمرجُو مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ مِنْكُمْ أَنَّ تُشَكَّلَ نُخْبَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُخْتَصِّينَ بِفَهْمِ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ وَالْحَدِيثِ فِيْهِذَّبُوهُ، وَيُزِيلُوا مِنْهُ كُلَّ مَا لَا يَتَّفَقُ مَعَ الشَّرِيعَةِ، أَوْ يُسْتَبَدَّلُ بِكِتَابٍ أَنْسَبَ مِنْهُ؛ مِثْلَ «رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» (٣).

(١) أخرجه ابن حبان (٢٧٦)، وصححه الألباني.

(٢) «تبليغي نصاب» (ص: ٥).

(٣) «تبليغي نصاب» (ص: ٥).

– الرَّابِعَةُ مِنْ كَلِمَاتِهِ:

قوله في (ص ٦) إِلَى أَوَّلِ (ص ٧): «٤ – التَّحَلُّقُ لقراءة سورة (يس)، أو قراءتها بصورة انفرادية، ثم الدعاء بعدها؛ إذ لم يرد بذلك دليل من كتاب ولا سنة صحيحة، وليس ذلك واحداً من الأشياء التي نلتزمها في (٢٤) ساعة؛ فليس هذا من الدعوة، ولا من التعلُّم والتَّعليم، ولا من العبادات، ولا من الخدمة، وليس هو على ترتيب الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولئن ظنَّ بعض النَّاسِ أَنَّهُ جُرِّبَ فاستُفيدَ منه؛ فإنَّ الدينَ ليس بالتَّجربة؛ لأنَّ الدينَ كاملٌ، وكلُّ البدعِ الموجودةِ الآنَ في الدُّنيا عِنْدَ الشَّيعةِ وغيرهم من المبتدعة يقولون كذلك، وقد يدعُو إنسانٌ صاحبَ قبرٍ، ويُظهِرُ فاقتهُ وضرورتهُ، فيعطيه اللهُ سُؤْلَهُ، ويظنُّ أَنَّهُ مِنْ صاحبِ القبرِ؛ لأنَّ كلَّ أهلِ القبورِ يزعمونَ للنَّاسِ أَنَّ صاحبَ القبرِ قد جُرِّبَ فَقَضَى حاجاتهم.

وعلى فرضِ أَنَّهُ ليس ببدعة، فيجبُ أن يُتركَ للخلاف؛ إذ من المعلوم أن من أهمِّ الأصولِ في هذه الدَّعوة تركُ المسائلِ الخلافيةِ حالَ الخروجِ، ولا سيَّما المراكزُ العامةُ التي يأتي إليها النَّاسُ ليرَوْا كيفَ تطبَّقُ السُّنَّةُ، وليرَوْا أعمالَ الصَّحابةِ، فهل كانَ هذا من عملِ الصَّحابةِ؟!» (١).

قلتُ: ما ذكره صاحبُ الرِّسالةِ من التَّحَلُّقِ لقراءة سورة (يس) أو قراءتها بصورة انفرادية ثم الدعاء بعدها فهو من البدع؛ لأنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يفعل ذلك، ولم يأمر به، ولم يفعلهُ الصَّحابةُ ولا التَّابعونَ لهم بإحسانٍ، والبدعُ لا يدخلها الفرضُ والتَّقديرُ، ولا تلحقُ بالمسائلِ الخلافيةِ كما قد توهمَ ذلك صاحبُ الرِّسالةِ،

(١) المصدر السابق (ص: ٦).

بَلْ يَجِبُ رَدُّهَا عَمَلًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ؛ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(١).

وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ وَالبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا مَجْزُومًا بِهِ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢)؛ أَي: مُرَدُّودٌ.

وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «مَنْ صَنَعَ أَمْرًا مِنْ غَيْرِ أَمْرِنَا فَهُوَ مُرَدُّودٌ»^(٣).

وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ إِسْنَادُهَا عَلَى شَرَطِ مُسْلِمٍ.

وَيَجِبُ - أَيْضًا - التَّحْذِيرُ مِنْ هَذِهِ الْبَدْعَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْبَدْعِ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُحَذِّرُ مِنَ الْبَدْعِ كُلِّهَا، وَيُبَالِغُ فِي التَّحْذِيرِ مِنْهَا؛ كَمَا قَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَهْلُ «السُّنَنِ»، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالحَاكِمُ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَالدَّهَبِيُّ^(٤).

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ - أَيْضًا - وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهَ وَالْدَّارِمِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خُطِبَ يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ»^(١).

ورواه النسائي بنحوه، وزاد: «وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»^(٢).

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لِيرَوْا كَيْفَ تَطَبَّقَ السُّنَّةُ وَلِيرَوْا أَعْمَالِ الصَّحَابَةِ».

فجوابه أن يُقال: هَذَا مِنَ الْمُجَازَفَاتِ وَمُجَاوِزَةِ الْحَدِّ فِي مَدْحِ التَّبْلِيغِيِّينَ بِمَا لَيْسَ فِيهِمْ، وَهَذِهِ الْمُجَازَفَاتُ مُرَدُودَةٌ بِمَا ذَكَرَهُ عَنْهُمْ مِنَ الْبَدْعِ وَالضَّلَالَاتِ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَمُرَدُودَةٌ - أَيْضًا - بِمَا ذَكَرَهُ الْمُطَّلِعُونَ عَلَى أَحْوَالِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَأَعْمَالِهِمْ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا كَانُوا يُحَافِظُونَ عَلَى تَطْبِيقِ الْبَدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ، فَأَمَّا السُّنَّةُ؛ فَإِنَّهُمْ بَعِيدُونَ عَنْ تَطْبِيقِهَا غَايَةَ الْبُعْدِ، وَكَذَلِكَ هُمْ بَعِيدُونَ غَايَةَ الْبُعْدِ عَنْ مُشَابَهَةِ الصَّحَابَةِ فِي أَعْمَالِهِمْ.

وَمَنْ شَكَّ فِي هَذَا فَلْيُرَاجِعْ مَا ذَكَرْتُهُ فِي (ص ٣٨ إِلَى ص ١٥٠)^(٤) وَمَا بَعْدَهَا، فَقَدْ ذَكَرْتُ عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِهِمُ الْكِبَارِ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ وَالْبَدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ مَا تَشْمِزُّ مِنْ سَمَاعِهِ قُلُوبُ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَفِيمَا ذَكَرْتُهُ عَنْهُمْ أُبْلَغُ رَدًّا عَلَى

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) وهذا الموضع من هذه الطبعة (ص ٩٥٦) وما بعدها.

مُجَازَفَاتٍ صَاحِبِ الرِّسَالَةِ وَزَعَمِهِ أَنَّهُمْ يُطَبِّقُونَ السُّنَّةَ وَأَعْمَالَ الصَّحَابَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ التَّبْلِيغِيَّيْنَ يَهْتَمُّونَ بِالصَّلَاةِ وَيُحَافِظُونَ عَلَيْهَا.

فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا قَدْ ذُكِرَ عَنْهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ مَعَ اهْتِمَامِهِمْ بِالصَّلَاةِ وَمُحَافَظَتِهِمْ عَلَيْهَا قَدْ أَهْمَلُوا مَعْرِفَةَ أَرْكَانِهَا وَوَاجِبَاتِهَا وَسُنَنِهَا، وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا عَنْهُمْ، وَذَكَرْتُ أَكْثَرَ مِنْهُ بِكَثِيرٍ مِنْ مُخَالَفَاتِهِمْ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَصْلِ الثَّانِي مِنْ أُصُولِهِمْ وَهُوَ: (الصَّلَاةُ).

فَلْيُرَاجَعْ مَا ذَكَرْتُهُ عَنِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مَهْمٌ جَدًّا، وَلْيُرَاجَعْ -أَيْضًا- مَا ذَكَرْتُهُ فِيهِ عَنِ ابْنِ وَضَّاحٍ أَنَّهُ رَوَى عَنْ أُسَدِ بْنِ مُوسَى أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أُسَدِ بْنِ الْفُرَاتِ كِتَابًا جَاءَ فِيهِ: «إِنَّ اللَّعْنَةَ وَقَعَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا وَلَا فَرِيضَةً وَلَا تَطَوُّعًا، وَكَلَّمَا زَادُوا اجْتِهَادًا وَصَوْمًا وَصَلَاةً زَادُوا مِنْ اللَّهِ بُعْدًا» (١).

وَيَشْهَدُ لِهَذَا الْأَثَرِ مَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرِهِمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الْخَوَارِجِ: «تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَأَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ» (٢).

وَأَخْبَرَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّ صَلَاةَ الْخَوَارِجِ لَا تُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، وَأَمَرَ بِقَتْلِهِمْ، وَقَالَ: «لَنْ أُدْرِكْتُهُمْ لِأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ» (٣).

(١) «البدع» لابن وضاح (٣٢ / ١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فليتأمل صاحب الرسالة هذه الأحاديث حق التأمل، ولا يأمن أن يكون ممن تنطبق عليه وعلى الجماعة التي ينتمي إليها ويُعدُّ داعيةً من الدعاة إليها.

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ قَالَ: «المرء مع من أحب».

رواه الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم؛ من حديث ابن مسعود^(١) وأبي موسى^(٢) وأنس^(٣) رضي الله عنهم. ورواه الترمذي من حديث أنس^(٤) وصفوان بن عسال^(٥) رضي الله عنهما، وصحَّح كلا من الحديثين.

وروى الإمام أحمد عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «ثَلَاثُ أَحْلَفُ عَلَيْهِنَّ...» فذكر الحديث، وفيه: «وَلَا يُحِبُّ رَجُلٌ قَوْمًا إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ عَرَجًا مَعَهُمْ»^(٦).

وفي رواية: «وَلَا يُحِبُّ رَجُلٌ قَوْمًا إِلَّا جَاءَ مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٧).

فليتأمل صاحب الرسالة هذه الأحاديث حق التأمل، وليفر من متابعة التبليغيين ومُصاحبتهم إن استطاع الفرار، وليسأل الله أن يُريه الحقَّ حقًّا ويرزقه اتِّباعه، ويُرِيه الباطل باطلاً ويرزقه اجتنابه، ولا يتهاون بمتابعة التبليغيين ومُصاحبتهم مع ما ذكره

(١) أخرجه أحمد (٣٩٢ / ١) (٣٧١٨)، والبخاري (٦١٦٨)، ومسلم (٢٦٤٠).

(٢) أخرجه أحمد (٣٩٢ / ٤) (١٩٥١٤)، والبخاري (٦١٧٠)، ومسلم (٢٤٥٠).

(٣) أخرجه أحمد (١٠٤ / ٣) (١٢٠٣٢)، والبخاري (٦١٧٠)، ومسلم (٢٦٣٩).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٣٨٥)، وصححه الألباني.

(٥) أخرجه الترمذي (٢٣٨٧)، وحسنه الألباني.

(٦) أخرجه أحمد (١٤٥ / ٦) (٢٥١٦٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٠٢١).

(٧) أخرجه أحمد (١٦٠ / ٦) (٢٥٣١٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٣٨٧).

عنهم في رسالته من البدع والضلالات والجهالات التي لم يزالوا مُصرِّين عليها، وإن لم يفارقهم فهو شريك لهم في أعمالهم الباطلة؛ لأن الرَّاضي بالذَّنْبِ كفَاعِلِهِ.

– الخامسة من كلماته:

قوله في (ص ٧): «٥- قد يذكر بعض العلماء في بياناتهم محبة الله تعالى أو محبة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد يذكرون بعض الأحيان البيتين لمجنون ليلي:

أَمْرٌ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارِ لَيْلَى أَقْبَلُ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارَا
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مِنْ سَكَنِ الدِّيَارَا

فسبب هذين البيتين نرى كثيراً من جهلة المسلمين من يُقبِلُ الجدران - جدران القبور - أو الشَّبابيكِ الموضوعَ على بعض الأماكن المقدَّسة، حتَّى آل الأمرُ إلى عبادة القبور، وهذا يفتح باب البدع على مصراعيه، حتَّى يقع النَّاسُ فِي الشُّرْكِ الأكبرِ كما وقعوا فيه في الماضي؛ فهو من جُملةِ العوامِلِ المؤدِّيةِ إلى ذلك» (١).

قلت: ما ذكره صاحب الرسالة عن جهلة المسلمين من تقبيل جدران القبور والشَّبابيكِ ليس هو على الإطلاق كما هو ظاهر كلامه، وكان ينبغي له أن يقيّد ذلك بالجهال من أتباع التبليغيين؛ فإنَّهم هم الذين افتتنوا بالقبور تبعاً لمشايخهم الكبار الذين قد ثبت عنهم أنَّهم كانوا يُرابطون على القبور، وينتظرون الكشف والكرامات والفيوض الروحية من أهلها، فأما جهال المسلمين الذين قد سلّموا من الانضمام إلى التبليغيين والافتتان بهم وبأمثالهم من الصُّوفيّة والقبوريّين فإنَّه لم يذكر عنهم أنَّهم يتمسّحون بالقبور فضلاً عن تقبيل جدرانها وشبابيكها.

(١) «تبليغي نصاب» (ص: ٧).

ولو كان التبليغيون يطبقون السنة ويعملون مثل أعمال الصحابة - كما زعم ذلك صاحب الرسالة في آخر كلمته الرابعة - لما تركوا قبراً مشرفاً إلا سوؤه بالأرض؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر علي بن أبي طالب رضي الله عنه بتسوية القبور.

قال أبو الهياج الأسدي: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته».

رواه الإمام أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي (١).

وقد قام علي رضي الله عنه بتنفيذ ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاء ذلك في رواية لأحمد عن أبي محمد الهذلي عن علي رضي الله عنه أنه انطلق إلى المدينة، ثم رجع فقال: «يا رسول الله! لم أدع بها وثناً إلا كسرته، ولا قبراً إلا سويته، ولا صورة إلا لطختها» (٢).

- السادسة من كلماته:

قوله في (ص ٧ - ٨): «٦ - قد يأتي في بيانات بعض العلماء ذكر عالم الأرواح، وهذا لا دليل عليه من كتاب ولا سنة صحيحة، ولا دليل على ذلك بالآية الكريمة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية، ولا دليل - أيضاً - بالحديث الشريف

(١) أخرجه أحمد (٩٦/١) (٧٤١)، ومسلم (٩٦٩)، وأبو داود (٣٢١٨)، والترمذي (١٠٤٩)، والنسائي (٢٠٣١).

(٢) أخرجه أحمد (٨٧/١) (٦٥٧)، وصححه الألباني بمجموع الطرق في «إرواء الغليل» (٣/٢١٠).

الَّذِي مَعْنَاهُ أَنَّهُ تَعَالَى أَخْرَجَهُمْ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ أَمْثَالِ الذَّرِّ، فَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدَ؛ فَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَرْوَاحَ كَانَتْ موجودَةً قَبْلَ خَلْقِ الْعَالَمِ، فَهِيَ نَظَرِيَّةٌ لِبَعْضِ الْفَلَسَفَةِ الْمُنْحَرِفِينَ أَمْثَالِ ابْنِ سِينَا وَغَيْرِهِ مِنْ غُلَاةِ الشَّيْعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْقَائِلِينَ بِالتَّنَاسُخِ، وَلَا يَقُولُ بِهِ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَأَكْثَرُ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الدُّرُوسَ مِنَ الْعَوَامِّ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَكَادُ يُمَيِّزُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ نَخْرُجَ عَنِ الْأَصُولِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَعْتَبِرُونَ أَنَّ كُلَّ مَا يَسْمَعُونَهُ حَقٌّ» (١).

قلتُ: إِنَّمَا يَرِيدُ مَشَايخُ التَّبْلِيغِيِّينَ بِذِكْرِ عَالَمِ الْأَرْوَاحِ مَا يَزْعَمُونَهُ مِنْ اسْتِحْضَارِ بَعْضِهِمْ لِأَرْوَاحِ الْمَوْتَى أَوْ اسْتِحْضَارِهِمْ لِلْجَنِّ، وَكَلَا الْأَمْرَيْنِ مِنْ أَعْمَالِ الشَّيَاطِينِ. وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي (ص ١٢٩) (٢) نَقْلًا عَنْ مُحَمَّدٍ أَسْلَمَ الْبَاكْسْتَانِي أَنَّهُ ذَكَرَ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ يَوْسُفِ الْبَنُورِيِّ الدِّيُونَبَدِيِّ الْجَشْتِيِّ - وَهُوَ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ دِيُونَبَدَ وَجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ - أَنَّهُ كَانَ يَدَّعِي اسْتِحْضَارَ الْأَرْوَاحِ، وَقَدْ رَدَدْتُ عَلَى هَذِهِ الْمَخْرَقَةِ وَالتَّضْلِيلِ فِي (ص ١٣٢) (٣)؛ فَلْيُرَاجَعْ؛ فَإِنَّهُ مَهْمٌ جَدًّا.

- السَّابِعَةُ مِنْ كَلِمَاتِهِ:

قَوْلُهُ فِي (ص ٨): «٧- التَّأَكُّدُ مِنْ صَحَّةِ الْأَحَادِيثِ وَعَدَمِ مُخَالَفَتِهَا لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَصَحِيحِ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ وَالضَّعِيفَةِ تُخَالِفُ نُصُوصَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ؛ فَعَلَيْنَا التَّثَبُّتُ مِنْ صَحَّتِهَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحَدِيثَ

(١) «تبليغي نصاب» (ص: ٧، ٨).

(٢) وهذا الموضوع من هذه الطبعة (ص ١٠٧٥).

(٣) وهذا الموضوع من هذه الطبعة (ص ١٠٧٨).

الصَّحِيحَ إِذَا عَارَضَ الْقُرْآنَ أَوْ عَارَضَ مَا هُوَ أَقْوَى سَنَدًا مِنْهُ وَلَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَيَتْرُكُ؛ فَكَيْفَ بِالْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ وَالضَّعِيفِ؟!» (١).

قلتُ: مَنْ الْمَعْلُومُ بِالتَّبَعِ وَالِاسْتِقْرَاءِ أَنَّ مَشَايخَ التَّبْلِيغِيِّينَ مُفَلِّسُونَ غَايَةَ الْإِفْلَاسِ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ مِنْهُ وَغَيْرِ الصَّحِيحِ، وَفِي تَصَانِيفِهِمُ الْمَشْهُورَةِ عَنْهُمْ أَكْبَرُ شَاهِدٍ بِذَلِكَ، وَلِهَذَا تَجَدُّهُمْ يَعْتَمِدُونَ فِيهَا عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ وَالضَّعِيفَةِ، وَيَعْمَلُونَ بِهَا، وَيَحْثُونَ أَتْبَاعَهُمْ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا، وَيُكْثِرُونَ فِيهَا مِنَ الْحِكَايَاتِ الْمَكْذُوبَةِ وَالْخُرَافَاتِ وَالْخَزَعْبَلَاتِ.

وَمَنْ شَكَّ فِي هَذَا فَلْيُطَالِعْ كِتَابَهُمُ الْمَعْظَمَةَ عَنْهُمْ، وَلَا سِيَّمَا كِتَابُ «تَبْلِيغِي نَصَاب»؛ أَيُّ: مِنْهَجُ التَّبْلِيغِ، فَفِيهِ مِنَ الْأَكَاذِبِ وَالْخُرَافَاتِ وَالْجَهَالَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ وَالضَّعِيفَةِ الْمُنْكَرَةِ مَا يَكْفِي لِمَعْرِفَةِ مَنَاجِزِهِمُ الْبَاطِلَةِ وَقِلَّةِ بَضَاعَتِهِمْ مِنْ عِلْمِ الشَّرِيعَةِ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي (ص ١٩٩ - ٢٠٥) (٢) مَا ذَكَرَهُ عَنْهُمْ الْأُسْتَاذُ سَيِّفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِيِّ وَالْقَائِدُ مُحَمَّدُ أَسْلَمَ الْبَاكِسْتَانِيُّ فِي كِتَابَيْهِمَا؛ فَلْيُرَاجِعْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ جَدًّا لِمَعْرِفَةِ مَنَاجِزِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ، وَفِيمَا ذَكَرَاهُ عَنْهُمْ أَبْلَغُ تَحْذِيرٍ مِنْهُمْ وَمِنْ كِتَابِهِمْ.

- الثَّامِنَةُ مِنْ كَلِمَاتِهِ:

قَوْلُهُ فِي (ص ٩ - ١١): «٨- الْاهْتِمَامُ بِتَحْقِيقِ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ الَّذِي هُوَ

(١) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (ص: ٨).

(٢) وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِنْ هَذِهِ الطَّبْعَةِ (ص ١١٥٧ - ١١٦٥).

معنى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مباشرة، وهو توحيدُ العبادة؛ أي: توحيدُ الله بأفعالِ العبادة، وهذا الأصل؛ وإن كان يدلُّ عليه الصِّفةُ الخامسةُ من الصِّفاتِ السِّتِّ، وهو إخلاصُ النِّيَّةِ لله تعالى، لكن بما أنَّه هو معنى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) بالدرجة الأولى، وهو الَّذي يُطلقُ عليه بعضُ العلماءِ توحيدَ الألوهية؛ فكيف يجوزُ لنا أن نغفلَ عنه عندَ ذكرِ الكلمةِ الطَّيِّبةِ» (١).

ثم ذكرَ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ والأدلةَ عليه من القرآن، وذكرَ أن الشُّركَ الحقيقيَّ إنما وقعَ في بني آدم في شركِ العبادة، وهو دعوةُ الله ودعوةُ غيره معه، إلى أن قال: «وبالجملة؛ فيجبُ أن نعرضَ جميعَ اعتقاداتنا وأعمالنا وأقوالنا وأحوالنا على منهجِ الرِّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فما وافقَ منها بقي، وما خالفَ نرمي به عرضَ الحائط، ولو عملَ به أكثرُ النَّاسِ؛ فالحقُّ ليسَ دائماً مع الأكثرية، يقولُ تعالى: ﴿وإن تُطعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]»، انتهى المقصودُ من كلامِ صاحبِ الرِّسالةِ مُلخَّصًا.

وقد ذكرَ بعضُ المطلَّعينَ على أخبارِ مشايخِ التَّبليغيِّينَ أنَّهم رفضوا الإجابةَ على الرِّسالةِ الَّتِي تقدَّمَ ذكرُها والنَّقلُ منها، ولعلَّ السَّببَ في ذلك أنَّهم لم يزالوا مُصرِّينَ على ما هم عليه من البدعِ والضَّلالاتِ والجَهالاتِ الَّتِي ذكرها الكاتبُ في رِسالتهِ إليهم؛ فلذلك لم يستحسنوا إنكاره عليهم وإظهاره لمعاييبهم!

ولو كانوا يُطبِّقونَ السُّنَّةَ ويعملونَ بأعمالِ الصَّحابةِ - كما زعمَ ذلك صاحبُ الرِّسالةِ في آخرِ الكلمةِ الخامسةِ من كلماتِه - لبادروا إلى التوبةِ والإقلاعِ عن جميعِ ما

هَمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبِدْعِ وَالْأُمُورِ الْمُخَالَفَةِ لِلسُّنَّةِ وَأَعْمَالِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُصَرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ، وَلِبَادَرُوا -أَيْضًا- إِلَى إِجَابَةِ صَاحِبِ الرِّسَالَةِ عَلَى رِسَالَتِهِ، وَشَكَرُوهُ عَلَى نَصِيحَتِهِ لَهُمْ، وَاعْتَذَرُوا إِلَيْهِ بِالْجَهْلِ بِمَا هُمْ وَاقِعُونَ فِيهِ مِنَ الْمُخَالَفَاتِ، وَأَنَّهُمْ سَيُغَيَّرُونَ مَا هُمْ وَاقِعُونَ فِيهِ مِنْهَا، وَيُبَدِّلُونَ السَّيِّئَاتِ بِالْحَسَنَاتِ، وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ اسْتَحُوذَ عَلَيْهِمْ، فَسَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ أَخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠].

وَهَذِهِ الْآيَاتُ مُطَابِقَةٌ لِحَالِ مَشَايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَتَمَّ الْمُطَابَقَةِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى هَذَا مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَنْهُمْ مِنَ الْقَصَصِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى الشَّرِكِ وَالْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ وَالْخُرَافَاتِ، وَلَمْ يُذَكَّرْ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ نَزَعُوا عَنْهَا وَتَابُوا وَاسْتَغْفَرُوا مِنْهَا، وَإِذَا كَانُوا مُصَرِّينَ عَلَى أَعْمَالِهِمُ السَّيِّئَةِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهَا مِنَ السَّيِّئَاتِ؛ فَوَيْلٌ لَهُمْ مِنَ الْإِصْرَارِ عَلَيْهَا.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي صِفَةِ الْمُتَّقِينَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

فَهَذِهِ صِفَةُ الْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُطَبِّقُونَ السُّنَّةَ وَيَعْمَلُونَ بِأَعْمَالِ الصَّحَابَةِ.

وَأَمَّا الْمُصَرُّونَ عَلَى الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهَا مِنَ السَّيِّئَاتِ؛ فَقَدْ جَاءَ

الوعيدُ الشَّدِيدُ لَهُمْ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى الْمَنَبَرِ: «وَيْلٌ لِلْمُصْرِّينَ الَّذِينَ يُصِرُّونَ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَإِسْنَادُ كُلِّ مِنْهُمَا حَسَنٌ، وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» وَالطَّبْرَانِيُّ^(١).

فصل

ثُمَّ إِنَّ صَاحِبَ الرِّسَالَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا كَتَبَ كُتَيْبًا صَغِيرًا بَعْدَ خَمْسَةِ أَشْهُرٍ مِنْ تَارِيخِ كِتَابَتِهِ الْأُولَى، وَجَعَلَهُ رَدًّا عَلَى الَّذِينَ يَذُمُّونَ التَّبْلِيغِيِّينَ وَيُحَذِّرُونَ مِنْهُمْ، وَقَدْ بَنَاهُ عَلَى دَعَائِمٍ مِنَ الْأَبَاطِيلِ وَالْأَضَالِيلِ:

- الدَّعَامَةُ الْأُولَى:

الْمُجَازَفَةُ فِي مَدْحِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَوَصْفِهِمْ بِالصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَنْطَبِقُ عَلَيْهِمْ؛ كَمَا قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي كِتَابَتِهِ الْأُولَى، وَتَنَاسَى مَا ذَكَرَهُ عَنْهُمْ فِي كِتَابَتِهِ الْأُولَى مِنَ الْأَبَاطِيلِ وَالْمُنْكَرَاتِ الَّتِي لَا يَجُوزُ مَدْحُهُمْ وَالتَّنْوِيهُ بِذِكْرِهِمْ مَا دَامُوا مُصْرِّينَ عَلَيْهَا، بَلِ الْوَاجِبُ ذَمُّهُمْ وَالتَّحْذِيرُ مِنْهُمْ حَتَّى يَنْزِعُوا عَنْهَا وَيَسْلُكُوا سَبِيلَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مِنَ الشَّرِّ إِلَّا الْإِصْرَارُ عَلَى الطُّرُقِ الْأَرْبَعِ مِنْ طُرُقِ التَّصَوُّفِ - وَهِيَ: الْجَشْتِيَّةُ، وَالنَّقْشَبَنْدِيَّةُ، وَالْقَادَرِيَّةُ، وَالسَّهْرَوَرْدِيَّةُ - وَزَعَمُهُمْ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ أَحَدٌ وَلَمْ يُبَايِعْ عَلَى يَدِ شَيْخِ الطَّرِيقَةِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً؛ لَكَانَ ذَلِكَ كَافِيًا عَلَى التَّحْرِيزِ عَلَى ذَمِّهِمْ

(١) أخرجه أحمد (١٦٥ / ٢) (٦٥٤١)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (ص: ١٣١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٣٣ / ٢)، وصححه الألباني.

والتحذير منهم، فكيف وفيهم من الشر والبلاء ما لا تتسع الأوراق الكثيرة لذكره؟! ونحيل القارئ إلى مطالعة كتابين من أهم الكتب التي ذكرت فيها شُرور التبليغيين وبلاياهم العظيمة، وهما: كتاب الأستاذ سيف الرحمن بن أحمد الدهلوي المسمى «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية»، وكتاب محمد أسلم الباكستاني المسمى «جماعة التبليغ: عقيدتها وأفكار مشايخها».

وقد ذكرت جملة من ذلك في هذا الكتاب، فليطالع من أوله إلى آخره، ولا سيما ما هو مذكور في (ص ٣٨ إلى ص ١٥٠)^(١)؛ فإن الاطلاع عليه مهم جداً، وفيه أبلغ رد على كل من نصب نفسه للذب عن التبليغيين والجدال عنهم بالباطل.

– الدعاة الثانية:

المغالطة والتلبس على ضعف البصيرة، وإيهامهم بخلاف الواقع المعروف عن التبليغيين، وهذا واضح من قوله في (ص ٦): «إن كل من مشى معهم -أي: مع التبليغيين- وهو متجرد من الهوى، لا يكاد أن يثبت أمراً واحداً يخالف الشرع».

والجواب أن يقال: هذه المغالطة مردودة بما ذكره الكاتب عنهم في رسالته التي أرسلها إلى إناعام الحسن ومن سواه من علماء التبليغيين؛ فقد قال في آخر (ص ٢): «إن بعض الكبار الذين جاهدوا لإنجاح هذه الدعوة، لا يزال هؤلاء الدعاة القدامى يقومون ببعض الأذكار الصوفية المخالفة لهدى الرسول صلى الله عليه وسلم».

ثم قال في (ص ٣): «إن هؤلاء الدعاة يقولون للناس دائماً: إن فلاحنا ونجاحنا في الدنيا والآخرة باتباع أوامر الله تعالى على طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم هم

(١) وهذا الموضع من هذه الطبعة (ص ٩٥٦) وما بعدها.

سَرًّا يَقُومُونَ بِأَعْمَالٍ لَيْسَ عَلَيْهَا أَمْرُ اللَّهِ وَلَا أَمْرُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إِذْ لَمْ يَعْمَلْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا عَمَلُهَا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ بَعْدِهِ، وَلَا عَمَلُهَا كَذَلِكَ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَلَا عَرَفَهَا كَذَلِكَ الْأَئِمَّةُ الْكَرَامُ أَمْثَالُ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذِهِ الْأَذْكَارَ الْمُحَدَّثَةَ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ الْآنَ لَيْسَتْ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا فَيَعْذَرُ أَصْحَابُهَا.

وَكَانَ الْمَطْلُوبُ مِنَ الدُّعَاةِ أَنْ يَتَجَنَّبُوا كُلَّ شَيْءٍ يُخَالِفُ سُنَّةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ هَذَا مِمَّا يَتَحَتَّمُ، وَأَنْ يَكُونَ بَاطِنُهُمْ مِثْلَ ظَاهِرِهِمْ؛ كَمَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ لِلشَّخْصِ عَمَلَانِ؛ أَحَدُهُمَا ظَاهِرٌ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ، وَالْآخَرُ بَاطِنٌ يُخْفِيهِ عَنِ النَّاسِ؛ فَهَذَا لَا يَتَّفَقُ مَعَ حَالِ الْمُؤْمِنِ «إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْفَصْلِ».

ثُمَّ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ أَخْذَ الْبَيْعَةِ عَلَى بَعْضِ الطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ الْمَشْهُورَةِ: الْجَشْتِيَّةِ، وَالْقَادِرِيَّةِ، وَالسَّهْرُورِيَّةِ، وَالنَّقْشَبَنْدِيَّةِ؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ لَهَا دَلِيلٌ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلِ الْمَعْرُوفُ أَنَّهَا مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

ثُمَّ قَالَ مُخَاطَبًا لِإِنْعَامِ الْحَسَنِ: «وَلَيْتُنْ فَعَلْتَ وَأَخَذْتَ الْبَيْعَةَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ خَشْيَةً مِنْ بَعْضِ النَّاسِ أَوْ خَوْفًا مِنْ بُعْدِهِمْ؛ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُخْشَى وَأَنْ يُخَافَ مِنْهُ...».

ثُمَّ أَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الْعَمَلَ بِكِتَابِ «تَبْلِيغِي نَصَاب»، وَقَالَ: «لَا يَخْفَى أَنَّ قَدْ احْتَوَى عَلَى مَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ مِنْ بَعْضِ الْبَدْعِ وَطَلَبِ الشَّفَاعَةِ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

والاستغاثة به وطلب الاستغفار منه، ومعلوم أن هذا يُنافي التَّوْحِيدَ (توحيد العبادة)، ولا يخفى منع ذلك بعد مماته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلك فيه خرافةُ أحمدَ الرَّفَاعِيِّ الَّذِي يُنسَبُ إليه أنه يزعم أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ناوله يمينه فقبلها.

ثم أنكر عليهم التَّحَلُّقَ لقراءة سورة (يس) ثم الدُّعاءَ بعدها؛ إذ لم يردْ بذلك دليل من كتاب ولا سنة صحيحة.

ثم أنكر عليهم ما يأتي في بيانات بعضهم من ذكر البيتَيْن لمجنونٍ ليلي:
أَمْرٌ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارٍ لَيْلَى أَقْبَلُ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارَا
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

ثم قال: «فسبب هذين البيتَيْن نرى كثيراً من جهلة المسلمين من يُقبلُ الجدرانَ جدران القبورِ أو الشَّبابيكَ الموضوعة على بعض الأماكن المقدَّسة، حتَّى آل الأمرُ إلى عبادة القبورِ، وهذا يفتح باب البدع على مصراعيه، حتَّى يقع النَّاسُ في الشُّركِ الأكبرِ كما وقعوا فيه في الماضي، فهو من جملة العوامل المؤدِّية إلى ذلك».

ثم أنكر عليهم ما يأتي في بيانات بعضهم من ذكر عالم الأرواح؛ أي: ما يزعمونه من استحضار أرواح الموتى أو استحضار الجن، وكلا الأمرين من أعمال الشَّياطين.

وفيما ذكرته من كلام صاحب الكتيب أبلغ ردَّ على مُغالطته ومُجازفته في تبرئة التبليغيين من الأمور التي تُخالف الشرع، بل كل جملة من كلامه فيها أبلغ ردَّ عليه، ومن تأمل رسالته إلى إنعام الحسن وأصحابه من علماء التبليغيين وما جاء فيها من النِّقدِ الجيِّد لبدعهم وأعمالهم التي تُخالف الشرع، وقابل بين نقده لها وبين مُغالطته

وَمُجَازَفَتِهِ فِي تَبَرُّثِهِمْ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تُخَالِفُ الشَّرْعَ لَمْ يَشْكُ أَنَّ الرَّجُلَ مُصَابٌ فِي أَمَانَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ.

وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»؛ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَلَّمَا خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا قَالَ: «لَا إِيْمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ» (١).

وَلِيَعْلَمَ طَالِبُ الْعِلْمِ أَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي تُخَالِفُ الشَّرْعَ كَثِيرَةٌ جَدًّا فِي أَقْوَالِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَأَعْمَالِهِمْ، وَقَدْ ذَكَرَ الْأُسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ وَمُحَمَّدُ أَسْلَمَ الْبَاكِسْتَانِيُّ كَثِيرًا مِنْهَا فِي كِتَابَيْهِمَا اللَّذَيْنِ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا قَرِيبًا، وَقَدْ ذَكَرْتُ مِنْ ذَلِكَ قِصَصًا كَثِيرَةً جَدًّا، وَهِيَ قِصَصٌ تَدُورُ عَلَى الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ وَالْبَدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْخِرَافَاتِ وَالْجَهَالَاتِ، وَفِيهَا أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ مِنَ الطَّوَامِّ الْكِبَارِ، وَفِي كُلِّ قِصَّةٍ مِنْهَا أُبْلَغُ رَدًّا عَلَى مُغَالَطَةِ صَاحِبِ الْكِتَابِ وَمُجَازَفَتِهِ فِي تَبَرُّثِهِ التَّبْلِيغِيِّينَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تُخَالِفُ الشَّرْعَ.

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ عَامِرُ عُثْمَانِي -وَهُوَ أَحَدُ كِبَارِ عُلَمَاءِ دِيُوبَنْدَ-: «إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ أَتَعَلَّقُ بِحَلَقَةِ دِيُوبَنْدَ، لَكِنَّ الْحَقِيقَةَ الَّتِي لَا تُنْكَرُ أَنَّ بَعْضَ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ مِنَ الْكُتُبِ الدِّيُوبَنْدِيَّةِ كَ«أَرْوَاحِ ثَلَاثَةٍ» وَ«تَذَكُّرَةِ الرَّشِيدِ» وَ«السَّوَانِحِ الْقَاسِمِيَّةِ» وَ«أَشْرَفِ السَّوَانِحِ» وَ«عَدَدِ خَاصٍّ لِـ«جَرِيدَةِ الْجَمْعِيَّةِ» بِاسْمِ «شَيْخِ الْإِسْلَامِ» وَ«الْأَنْفَاسِ الْقُدْسِيَّةِ» وَغَيْرَهَا؛ قَدْ جَاءَتْ فِيهَا عَجَائِبُ وَغَرَائِبُ وَشَطَحَاتٌ.. أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ.. أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَلِكَ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْقِصَصَ الْفَاحِشَةَ وَالرَّوَايَاتِ الْخَلِيعَةَ مَا أَضَرَّتْ قِرَاءَهَا كَمَا أَضَرَّتْ هَذِهِ الْمَوْلُفَاتُ قِرَاءَهَا؛ فَعَلَّمَتْهُمْ هَذِهِ الْكُتُبُ دُرُوسَ تَعْظِيمِ الْمَشَايِخِ بَدَلِ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٣٥ / ٣) (١٢٤٠٦)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٩٤)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِي.

عبادة الله وألوهيته، دروساً لم يبق لإزالة سُموها أي شيء، والتَّصَوُّفُ مهمًا يُختارُ فيه الاحتياطُ والاعتدالُ، لا بُدَّ أن يأتي معه سحرُ المُكاشفاتِ والكراماتِ والأُمُورِ الغيبيةِ والتَّصَرُّفاتِ، ثمَّ لَمَّا يَختلطُ مع هذه الأشياءِ اعتقادُ مريدي المشايخِ تراكمُ الظُّلُماتُ بعضها فوقَ بعضٍ، حتَّى تكونَ هذه الأُمُورُ لأصولِ الشَّريعةِ الإسلاميةِ تحدِّياً...».

إلى أن قال: «ولا يدري مشايخنا الديوبنديون أن يعترفوا بأخطائهم، وإنَّما تعلَّمُوا أن يقولوا ما يريدون، لا يسمحون لأحدٍ، ولم ينطق لسانُ أحدٍ منهم: أننا بُرَّاءُ من هذه الخرافاتِ الموجودةِ في كتبِ مشايخنا، وأمرُ البراءةِ بعيدٌ؛ فأكابرنا الموجودون يتيقنون أن الكمالاتِ المنسوبةِ إلى مشايخهم من علمِ الغيبِ والاستجابةِ والتَّصَرُّفاتِ الرُّوحانيةِ والمُكاشفاتِ والإلهاماتِ حقٌّ وصدقٌ قطعاً». انتهى المقصودُ من كلامه مُلَخَّصاً، وقد تقدَّم بأبسط من هذا^(١)؛ فليراجع، فإنه مهمٌّ جداً.

وقد صدع فيه بإظهارِ الحقِّ، والتَّنديدِ بالكتبِ المشهورةِ من كتبِ التَّبَلِغِيِّينَ، والتحذيرِ ممَّا جاءَ فيها من الأُمُورِ الَّتِي تُخالفُ الشرعَ، وفي كلامه أبلغُ ردٍّ على مُغالطةِ المُداهِنِ للتَّبَلِغِيِّينَ ومُجازفتهِ في تبرئتهم من الأُمُورِ الَّتِي تُخالفُ الشرعَ.

– الدَّعَامَةُ الثَّالِثَةُ:

التَّنَاقُضُ المَبْنِي عَلَى المُغالطةِ والتَّلْبِيسِ والإيهامِ بخلافِ الأمرِ الواقعِ من أُمراءِ التَّبَلِغِيِّينَ، وذلكَ ظاهرٌ في إنكارِهِ البيعةَ من بعضِ شيوخِ الطُّرُقِ، قال: «وهذا القولُ في الحقيقةِ مَبْنِيٌّ عَلَى الظَّنِّ».

قَالَ: «وَعَلَىٰ فَرَضٍ أَنَّ عِنْدَهُمْ بَيْعَةٌ يَقُومُونَ بِهَا سِرًّا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ؛ فَمَا ذَنْبٌ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ مِمَّنْ رَافَقَهُمْ وَقَصَدَ إِصْلَاحَهُمْ وَمَنْعَهُمْ مِمَّا يُخَالِفُ الشَّرْعَ إِنْ تَبَيَّنَ لَهُ؟!».

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: مَا أَقْبَحَ التَّلَوُّنَ وَالتَّذْدِيبَ فِي الرَّجُلِ، وَإِنْكَارَهُ لِلْحَقِيقَةِ الَّتِي قَدْ اعْتَرَفَ بِوُقُوعِهَا مِنْ أَمِيرِ التَّبْلِغِيِّينَ وَأَنْكَرَهَا عَلَيْهِ!

وَيَكْفِي فِي الرَّدِّ عَلَىٰ هَذِهِ الْمُغَالِطَةِ وَبَيَانِ مَا فِيهَا مِنَ التَّنَاقُضِ وَالتَّلْبِيسِ عَلَىٰ ضَعْفَاءِ الْبَصِيرَةِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ نَقْدِ الْمُدَاهِنِ لِبَدْعِ التَّبْلِغِيِّينَ وَأَعْمَالِهِمُ السَّيِّئَةِ؛ فَقَدْ أَنْكَرَ فِيهَا عَلَىٰ أَمِيرِ التَّبْلِغِيِّينَ أَخْذَهُ الْبَيْعَةَ عَلَىٰ بَعْضِ الطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ الَّتِي هِيَ: الْجَشْتِيَّةُ، وَالْقَادَرِيَّةُ، وَالسَّهْرُورِيَّةُ، وَالنَّقْشَبَنْدِيَّةُ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَنْ فَعَلْتَ وَأَخَذْتَ الْبَيْعَةَ عَلَىٰ بَعْضِ النَّاسِ خَشِيَةً مِنْ بَعْضِ النَّاسِ أَوْ خَوْفًا مِنْ بُعْدِهِمْ؛ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُخْشَىٰ وَأَنْ يُخَافَ مِنْهُ، فَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ التَّمَسَّ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَسْخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ، وَمَنْ التَّمَسَّ رِضَا اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَىٰ عَنْهُ النَّاسُ» (١).

وَقَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٢٧ - ٢٨) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «جَمَاعَةُ التَّبْلِغِ» طَرِيقَةَ الْبَيْعَةِ عِنْدَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ يُونُسَ الْكَانْدَهْلَوِيِّ الَّذِي كَانَ أَمِيرًا لِلتَّبْلِغِيِّينَ بَعْدَ أَبِيهِ مُحَمَّدِ الْيَاسِ؛ قَالَ: «كَانَتْ طَرِيقَةُ الْبَيْعَةِ عِنْدَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ يُونُسَ نَفْسَ طَرِيقَتِهَا عِنْدَ الْمَشَايِخِ الْآخَرِينَ، لَكِنْ مَعَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ كَانَتْ عِنْدَهُ عِدَّةُ أَشْيَاءَ زَائِدَةٌ عَلَيْهَا كَمَا كَانَتْ عِنْدَ أَبِيهِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْيَاسِ، وَكَانَ عِنْدَهُ حِفْلٌ مِنَ الْمُبَايَعِينَ وَقَتَ الْبَيْعَةِ، وَيَرَىٰ كَأَنَّ

الحفل كله يُباع على يده، فبايعه عدّة المئتين والآلاف من الناس، ورُبِطت أردية كثيرة بعضها مع بعض، ثم نُشِرت إلى مكانٍ بعيد، فأخذها جميعُ الناسِ كبيرهم وصغيرهم، ثم أتموا البيعة، وكذلك جمٌ غفيرٌ من النساءِ كنَّ يُبايعن بأخذِ مثلِ تلكِ الأردية» (١).

يُسَطرُ محمدُ أشرف البيشاوري صورةَ إحدى بيعاته بأنه بايعَ عليه جمعٌ كثيرٌ في براي وند (مقرّ جماعة التبليغ في باكستان قريب لاهور)، وكان في أيديهم عمائمُ وأرديةٌ وغيرها، وبلغت كثرتها إلى حدٍّ أن عدّةً من الناسِ كانوا يُصوّتونَ كصوتِ المُكَبِّرِ، فيبلغونَ كلماتِ البيعةِ إلى المبايعين، وكان منظرًا عجيبيًا.

وذكرَ محمدُ أسلم -أيضًا- في (ص ٢٢) عن أبي الحسنِ عليّ الندويّ الجشتي الصوفيّ -وهو من كبار علماء جماعة التبليغ-: «أنّه بايعَ الشّيخ عبد القادرِ راي فوري الذي هو من مشايخ السلسلة الجشتية».

وذكرَ -أيضًا- في (ص ٢٣) عن أبي الحسنِ الندويّ أنّه قال: «أقولُ بطريقةِ المبايعَةِ الجشتية والنقشبندية والقادرية والسهروردية وأعملُ عليها».

قال: «وقد بايعَ على يديه في المسجدِ النبويّ بعضُ طلبةِ الجامعة وغيرهم في السّنة الرّاهنة حينما حضرَ المدينة المنورة في مؤتمرِ الدّعوة، والشّاهدُ بهذه البيعة الطالبُ بالجامعة حفيظُ الرّحمن الباكستاني، السّنة الثّالثة/ فصلُ ب/ كُليّة الشّريعة».

قالَ محمدُ أسلم: «ويُلاحَظُ أنّه هو الذي جاء بالطريقة النقشبندية من بلادِ الهند، وروّجها في البلادِ العربيّة» (٢).

(١) «جماعة التبليغ» (ص: ٢٧، ٢٨).

(٢) المصدر السابق (ص: ٢٣).

وذكر مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ فِي (ص ٤٢) تحتَ عنوانِ «جماعةُ الخرافاتِ» عنِ الشَّيْخِ سردار مُحَمَّد باكَسْتَانِي/ بابُ المجيديّ/ المدينةُ المنورةُ- أَنَّهُ قَالَ: «هذهِ تجربةٌ معَ جماعةِ التَّبليغِ في مدَّةِ عشرِ سنواتٍ على وجهِ التَّقريبِ... إِنَّ الجماعةَ تُقلِّدُ أبا حنيفةَ ومشايخَهَا وعلماءَهَا تقليدًا أعمى، وتغلُّو معهم في الصُّلحاءِ الآخرينَ، وإنَّ كُلَّ مَا صدرَ منْ أفواهِ المشايخِ والعلماءِ يُحمَلُ على الخَيْرِ ويُوَوَّلُ، ولو كانَ ضدَّ الكتابِ والسُّنَّةِ صريحًا، وكُلُّ مَا صدرَ منَ الَّذِينَ لَا يَتعلَّقُونَ بجماعتِهِمْ؛ فيُدَوِّنُونَ في أقوالِهِمْ ويُدخلُونَ منْ أكاذيبِ الأقوالِ وافتراءِهَا، وَلَا يجدُونَ في أنفسهم أنْ يُعطُوا هَذَا المخالفَ المقامَ اللَّائقَ، ويحملُوا قولَهُ على النِّيَّةِ الصَّادقةِ؛ فإنَّا لله على هذهِ الفكرةِ الخاطئةِ وعلى هَذَا الفهمِ الضَّيِّقِ للإسلامِ وعلى هَذَا التَّعصُّبِ المذهبيِّ البغيضِ... ثمَّ إِنَّا لله وإليه راجعونَ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]».

ثمَّ قَالَ: «إِنَّ جماعةَ التَّبليغِ تُؤمنُ بالطُّرقِ الأربعِ: الجشَّيَّةِ، والنَّقشبنديةِ، والقادريةِ، والسَّهرورديةِ، وتزعمُ أَنَّهُ لو ماتَ أحدٌ ولمْ يُبايِعْ على يدِ شيخِ الطَّريقةِ لماتَ ميتةً جاهليَّةً.

ومنْ طريقتِهِمْ أَنَّهُمْ يذكُرُونَ ذِكْرًا جهريًّا يُخالفُ السُّنَّةَ حسبَما أرشدَهُمُ الشَّيْخُ، وَيَرْتكبُونَ معصيةَ اللهِ أحيانًا في طاعةِ الشَّيْخِ والعياذُ باللهِ، وقدْ تَفُوقُ محبَّةُ الشَّيْخِ على محبَّةِ اللهِ ومحبَّةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والعياذُ باللهِ، وَيُخَافُ منْ سخطِ الشَّيْخِ وغضبهِ كَمَا يُخَافُ منْ سخطِ اللهِ وسخطِ رسولهِ، وكثيرًا مَا يعملُونَ على تصوُّرِ الشَّيْخِ والمُراقبةِ عِنْدَ قُبُورِ المشايخِ، وهُمْ يُوقِنُونَ على المُكاشفةِ، ويعملُونَ لَهَا عمليَّاتٍ، ويقصرونَ مفهومَ العبادةِ؛ فهمُ في وقتٍ واحدٍ وآنٍ واحدٍ يُقلِّدونَ في الفروعِ

أبا حنيفة، وفي العقيدة الأشعرية أو الماتريدية، ويلزمون أنفسهم البيعة على شيخ من الطرق الأربع؛ فهي جماعة تبليغية حنيفة أشعرية ماتريدية ديوبندية جشتية نقشبندية سهروردية قادريّة.

قال: «وإنَّ العقيدة التي في حقِّ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحقُّ الأولياءِ لله شركٌ تكونُ في المشايخِ الديوبندية من جماعة التبليغ إيمانًا وإسلامًا؛ فهناك شريعتان متقابلتان متوازيتان، شريعة في حقِّ الأنبياء والأولياء، وشريعة في حقِّ مشايخهم»، انتهى كلامه (١).

فليتأملهُ المفتونون بجماعة التبليغ حقَّ التأملِ ولينظروا إلى الحقائق التي ذكرها عن جماعة التبليغ، وما ذكره عنهم من البدع الخطيرة، وخصوصًا بدعة البيعة على الطرق الأربع، وما هم عليه من الإيمان بها والغلو فيها، وما هم عليه -أيضًا- من الغلو الشديد في مشايخهم وتقديم طاعتهم على طاعة الله وطاعة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... إلى غير ذلك مما ذكره عنهم من العظائم المخالفة لدين الإسلام.

وقد ذكر ذلك عن خبرة تامة بجماعة التبليغ، وتجربة معهم في نحو عشر سنين كان مرافقًا لهم فيها، فجزاه الله خير الجزاء؛ فلقد أدّى ما يجب عليه من النصيحة والتحذير من جماعة التبليغ ومن بدعهم وضلالاتهم، ولم تأخذه لومة لائم في بيان الحق وكشف معائب التبليغيين والتنديد بهم.

وهذا بخلاف حال المذهبن الذي أنكر على أمير التبليغيين ومشايخهم ما هم واقعون فيه من البدع والضلالات والجَهالات، وكتب لهم في ذلك رسالة مؤرخة في

٢٩ / ٢ / ١٤٠٧ هـ، ولمّا رفضوا الإجابة على رسالته رجّع عمّا قدّمه من الإنكار عليهم، وكتب كتيبه الذي يمدحهم فيه، ويجادل عنهم بالباطل، ويبدّل جهده في ستر بدعهم ومعايهم، وتناسى إنكاره عليهم قبل ذلك بخمسة أشهر، وهذه نكسة خطيرة جداً، ويخشى على صاحبها من زيغ القلب وعمى البصيرة.

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ بالله من الحور بعد الكور. رواه الإمام أحمد، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي؛ من حديث عبد الله بن سرجس رضي الله عنه.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» (١).

وفي روايته ورواية مسلم: «أنه كان يتعوذ من الحور بعد الكون» (٢)؛ أي: بالنون بدل الراء.

قال الترمذي: «ومعنى قوله: «الحور بعد الكون أو الكور» - وكلاهما له وجه - إنما هو الرجوع من الإيمان إلى الكفر، أو من الطاعة إلى المعصية؛ إنما يعني الرجوع من شيء إلى شيء من الشر، انتهى» (٣).

وقال ابن منظور في «لسان العرب»: «وقولهم: «نعوذ بالله من الحور بعد الكور»: قيل: الحور: النقصان والرجوع، والكور: الزيادة، أخذ من كور العمامة؛

(١) أخرجه أحمد (٨٢ / ٥) (٢٠٧٩٠)، ومسلم (١٣٤٣)، والترمذي (٣٤٣٩)، والنسائي (٥٤٩٨)، وابن ماجه (٣٨٨٨)، والدارمي (١٧٤٨ / ٣).

(٢) كما عند مسلم (١٣٤٣).

(٣) «سنن الترمذي» (٤٩٨ / ٥).

يقول: قَدْ تَغَيَّرَتْ حَالُهُ وَانْتَقَضَتْ كَمَا يَنْتَقِضُ كَوْرُ الْعِمَامَةِ بَعْدَ الشَّدِّ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الرُّجُوعِ بَعْدَ الْإِسْتِقَامَةِ وَالنُّقْصَانِ بَعْدَ الزِّيَادَةِ»، انْتَهَى (١).

وَمِنْ الْحَقَائِقِ الثَّابِتَةِ عَنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ مِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْعَةِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ يُوْسُفَ الْكَانْدَهْلَوِيِّ الَّذِي كَانَ أَمِيرًا لِلتَّبْلِيغِيِّينَ بَعْدَ أَبِيهِ مُحَمَّدٍ الْيَاسِ، وَأَنَّهُ قَدْ بَايَعَهُ آلَافٌ مِنَ النَّاسِ مِنَ الْكِبَارِ وَالصَّغَارِ، وَبَايَعَهُ -أَيْضًا- جَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ النِّسَاءِ، وَأَنَّهُمْ فِي إِحْدَى بَيْعَاتِهِ كَانُوا يُصَوِّتُونَ كَصَوْتِ الْمُكَبَّرِ لِتَبْلِيغِ كَلِمَاتِ الْبَيْعَةِ مِنْ أَجْلِ كَثَرَةِ النَّاسِ.

وَمَا ذَكَرَهُ -أَيْضًا- عَنْ أَبِي الْحَسَنِ النَّدَوِيِّ أَنَّهُ بَايَعَ الشَّيْخَ عَبْدَ الْقَادِرِ رَايَ فُورِي الَّذِي هُوَ مِنْ مَشَايِخِ السَّلْسَلَةِ الْجَشْتِيَّةِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِطَرِيقَةِ الْمَبَايَعَةِ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ مِنْ طُرُقِ الصُّوفِيَّةِ وَيَعْمَلُ عَلَيْهَا، وَأَنَّهُ قَدْ بَايَعَ عَلَى يَدَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بَعْضَ طَلَبَةِ الْجَامِعَةِ.

وَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ سَرْدَارُ مُحَمَّدٍ الْبَاكْسْتَانِي عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ يُلْزَمُونَ أَنْفُسَهُمْ الْبَيْعَةَ عَلَى شَيْخٍ مِنَ الطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْمُطَّلَعِينَ عَلَى أَخْبَارِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّ بَعْضَ السُّعُودِيِّينَ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ دُعَاةِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ اعْتَرَفُوا لَهُ بِأَنَّهُمْ بَعْدَ سَنِينَ مِنَ الثَّبَاتِ عَلَى الدَّعْوَةِ وَالْإِلْتِمَامِ بِمَنْهَجِهَا اسْتَدْرَجُوا وَأَوْقَعُوا فِي الْبَيْعَةِ الصُّوفِيَّةِ الطَّرِيقَةِ بِسَلْسَلَتِهَا الرَّبَاعِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي الْهِنْدِ: الْجَشْتِيَّةِ، وَالْقَادِرِيَّةِ، وَالنَّقْشَبَنْدِيَّةِ، وَالسَّهْرُورْدِيَّةِ؛ مَفْتَحَةً بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ

فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ ﴿١٠﴾، وهذه البيعةُ يتَّصلُ سندُها من إنعام الحسنِ إلى محمَّدِ إلياس مؤسسِ جماعةِ التبليغِ.

وذكر -أيضاً- عن الشيخِ محمَّدِ عُمر -وهو الرَّجُلُ الثَّانِي فِي مَرْكَزِ دِلْهِي- أَنَّهُ اعْتَرَفَ لِلشَّيْخِ رَجَبِ الزَّهْرَانِيِّ بِالْبَيْعَةِ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَرْبَعِ.

وهذه الحقائقُ الثَّابِتَةُ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِيهَا أَبْلَغُ رَدٍّ عَلَى الْمُدَاهِنِ الَّذِي زَعَمَ أَنَّ الْقَوْلَ بِوُجُودِ الْبَيْعَةِ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ مَبْنِيٌّ عَلَى الظَّنِّ، وَأَنَّهُ عَلَى فَرْضِ وُجُودِ الْبَيْعَةِ عِنْدَهُمْ فَهِيَ سَرٌّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ صَرِيحٌ فِي الْمُكَابَرَةِ فِي إِنْكَارِ الْحَقَائِقِ الثَّابِتَةِ!

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَخِفْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١).

وَالْمَعْنَى عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ: أَنَّ مَنْ لَا يَمْنَعُهُ الْحَيَاءُ يَقُولُ وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَسَاوِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، وَلَا يُبَالِي بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْإِثْمِ وَالْجَرَحِ فِي الْعَدَالَةِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مُطَابِقٌ لِحَالِ الْمُدَاهِنِ الَّذِي عَدَلَ عَنْ قَوْلِ الصِّدْقِ فِي وَجُودِ الْبَيْعَةِ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُثَبَّتًا لَوْجُودِهَا عِنْدَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ بِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ، وَإِذَا

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢١) (١٧١٣٩)، والبخاري (٣٤٨٣)، وأبو داود (٤٧٩٧)، وابن ماجه

كَانَ قَدْ تَنَاسَى رِسَالَتَهُ لِأَمِيرِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَغَيْرِهِ مِنْ مَشَايِخِهِمُ الْكِبَارِ وَمَا جَاءَ فِيهَا مِنْ
إِنْكَارِ الْبَيْعَةِ الَّتِي يَأْخُذُونَهَا عَلَى أَتْبَاعِهِمْ فَإِنَّ اعْتِرَافَهُ بِوُجُودِهَا عِنْدَهُمْ وَإِنْكَارُهُ عَلَيْهِمْ
الْعَمَلُ بِهَا مَوْجُودٌ فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي كَتَبَهَا بِيَدِهِ، وَهِيَ مَحْفُوظَةٌ لِرَدِّ مَا قَدْ يَطْرَأُ عَلَيْهِ مِنَ
الْإِنْكَارِ لِمَا جَاءَ فِيهَا.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي ذِكْرِ الْبَيْعَةِ لِبَعْضِ السُّعُودِيِّينَ أَنَّ الْبَيْعَةَ افْتَتَحَتْ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ اللَّهُ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى
نَفْسِهِ﴾ [الفتح: ١٠].

وَقَدْ أَخْطَأَ التَّبْلِيغِيُّونَ فِي هَذَا الْإِفْتِتَاحِ خَطَأً كَبِيرًا، حَيْثُ جَعَلُوا بَيْنَهُمُ الَّتِي هِيَ
مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ شَبِيهَةً بِمُبَايَعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ فِي غَزْوَةِ
الْحُدَيْبِيَّةِ وَمُثَاقَلَةٍ لَهَا، وَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْبَيْعَتَيْنِ؛ أَمَّا بَيْعَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لِأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَإِنَّهَا بَيْعَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَكَانَتْ تُسَمَّى بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، وَقَدْ نَوَّهَ اللَّهُ بِهَا
فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ يَدَهُ فَوْقَ أَيْدِي الْمُبَايِعِينَ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا
يُبَايِعُونَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَخْبَرَ - أَيْضًا - أَنَّهُ قَدْ رَضِيَ عَنِ الْمُبَايِعِينَ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
وَأَنَّهُ قَدْ أَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ، وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا.

وَأَمَّا بَيْعَةُ التَّبْلِيغِيِّينَ فَإِنَّهَا مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يُحَذِّرُ مِنْهَا، وَيَصِفُهَا بِالشَّرِّ وَالضَّلَالَةِ، وَيَأْمُرُ بِرَدِّهَا.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْبَيْعَةَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ وَخُطَوَاتِهِ الَّتِي يَأْمُرُ بِاتِّبَاعِهَا، وَلَا شَكَّ
- أَيْضًا - أَنَّ يَدَ الشَّيْطَانِ فَوْقَ أَيْدِي التَّبْلِيغِيِّينَ وَالْمُبَايِعِينَ لَهُمْ، فَمَنْ نَكَثَ مِنْهُمْ بَيْعَةَ
الشَّيْطَانِ وَأَعْوَانِهِ فَقَدْ أَحْسَنَ فِي ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ بِالْبُعْدِ مِنْهُمْ، وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ

الشَّيْطَانُ وَأَعْوَانُهُ فَلَهُ الْخَبِيئَةُ وَالْخُسْرَانُ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ، قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ

أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦].

- الدَّعَامَةُ الرَّابِعَةُ:

التَّجَاهُلُ بِالْأُمُورِ الَّتِي لَا يَجْهَلُهَا مِثْلُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَجَاهَلَ عِدَاوَةَ كُلِّ مِنْ حُسَيْنٍ أَحْمَدَ الدِّيُونْبَدِيِّ وَأَنُورِ شَاهِ الْكَشْمِيرِيِّ الدِّيُونْبَدِيِّ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَجَاهَلَ مَا صَرَّحَ بِهِ كُلُّ مِنْهُمَا مِنَ السَّبِّ لَهُ وَالْوَقِيعَةِ فِيهِ، مَعَ أَنَّ سَبَّهُمَا لَهُ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ «الشَّهَابِ الثَّاقِبِ» لِحُسَيْنِ أَحْمَدَ، وَفِي كِتَابِ «فَيْضِ الْبَارِي» لِأَنُورِ شَاهٍ، وَمَعَ وَجُودِ السَّبِّ فِي هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ مِنْ كِتَابِ الدِّيُونْبَدِيِّينَ؛ فَقَدْ قَالَ الْمُتَجَاهِلُ لِهَذَا الْأَمْرِ الْوَاقِعِ مَا نَصَّهُ: «هَذَا إِذَا صَحَّ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ خَطَأٌ فَاحِشٌ».

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَنْهُمَا وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي كِتَابَيْهِمَا وَمَشْهُورٌ

عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؟!

وَإِنَّهُ لَيَبْعُدُ كُلَّ الْبَعْدِ أَنْ يَكُونَ الْمُدَاهَنُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى سَبِّهِمَا لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ إِمَّا

فِي كِتَابَيْهِمَا أَوْ فِي بَعْضِ كِتَابِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ ذَكَرُوا ذَلِكَ عَنْهُمَا.

وَعَلَى هَذَا؛ فَلَيْسَ مِنَ الْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ التَّشْكِيكُ فِيمَا هُوَ ثَابِتٌ عَنْهُمَا مِنَ السَّبِّ

لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الشَّكَّ وَلَا التَّشْكِيكَ، وَقَدْ ذَكَرْتُ كَلَامَ

حُسَيْنِ أَحْمَدَ وَمَا فِيهِ مِنَ الْإِقْدَاعِ فِي سَبِّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَكَثْرَةِ الْإِفْتِرَاءِ عَلَيْهِ، وَرَدَدْتُ عَلَى

كُلِّ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ إِفْكِ وَبُهْتَانٍ؛ فَلْيُرَاجَعْ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ جَدًّا (١).

وذكرت -أيضاً- كلامَ أنور شاه الكشميريِّ وما فيه من السَّبِّ لشيخ الإسلام، ورددتُ عليه؛ فلْيُرَاجَعْ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ جَدًّا (٢).

ولْيُرَاجَعْ الْمُدَاهِنُ الْمَفْتُونُ بِالتَّبْلِيغِيِّينَ كُلَّ مَا ذَكَرْتُهُ عَنْ حُسَيْنِ أَحْمَدَ وَأَنُورَ شَاهٍ إِنْ كَانَ صَادِقًا فِي تَجَاهُلِهِ لِعِدَاوَتِهِمَا لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَسَبِّهِمَا لَهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صَادِقٍ فِي تَجَاهُلِهِ لِهَذَا الْأَمْرِ الثَّابِتِ عَنِ الرَّجُلَيْنِ فَلَا شَكَّ أَنََّّهُ قَدْ اسْتَحَلَّ الْكَذِبَ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْكَاذِبِينَ.

- الدَّعَاةُ الْخَامِسَةُ:

إقرارُ المداهنِ للمسؤولِ فِي جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ عَلَى التَّهَاوُنِ بِتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ جَمَاعَتِهِ، وَتَرْكُهُ الْإِنْكَارَ عَلَى الْمَسْئُولِ الَّذِي أَقَرَّ صَاحِبَ الْمُنْكَرِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَهْتَمْ بِتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ.

فَقَدْ ذَكَرَ فِي (ص ٩): أَنَّهُ رَأَى وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ فِي الْهِنْدِ قَامَا بِالذِّكْرِ الْمُبْتَدِعِ، فَأُنْكَرَ ذَلِكَ، وَرُفِعَ الْأَمْرُ إِلَى الْمَسْئُولِ فِي الْجَمَاعَةِ، فَقَالَ لَهُ الْمَسْئُولُ: إِنَّ هَذَا وَأَمْثَالَهُ جَدِيدٌ فِي الدَّعْوَةِ، وَسَوْفَ يَتْرُكُ هَذِهِ الْبِدْعَةَ إِذَا تَدَرَّبَ عَلَى عَمَلِ الدَّعْوَةِ، فَإِنَّ مِنْ أَصُولِ الْجَمَاعَةِ الْمَعْرُوفَةِ تَرْكُ أَيِّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا خِلَافٌ حَتَّى لَا يَحْصَلَ تَفَرُّقٌ فِي الْجَمَاعَةِ (٣).

(١) (ص ٩٩٨).

(٢) (ص ١٠٣٥).

(٣) «تبليغي نصاب» (ص: ٩).

والجوابُ عنْ هَذَا مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِعْرَاضَ عَنْ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ وَالتَّهَافُونَ بِهَذَا الْأَمْرِ الْوَاجِبِ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ التَّبْلِيغِيِّينَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْأُسْتَاذُ سَيِّفُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِيُّ فِي (ص ١١) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «نَظَرَةٌ عَابِرَةٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الْجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ» أَنَّ مِنْ أَصُولِ التَّبْلِيغِيِّينَ تَرْكَ الصَّرَاحَةِ بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ (١).

وَذَكَرَ فِي (ص ١٣) أَنَّ مِنْ أَصُولِهِمْ تَعْطِيلَ جَمِيعِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدْدِ الْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَبَصَدْدِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ تَعْطِيلًا بَاطِلًا.

وَذَكَرَ -أَيْضًا- مِنْ أَصُولِهِمْ التَّجَنُّبَ بِشِدَّةٍ -بِلِ الْمَنْعِ بِعَنْفٍ- مِنَ الصَّرَاحَةِ بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ، وَمِنْ الصَّرَاحَةِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْلِيلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُورِثُ الْعِنَادَ لَا الصَّلَاحَ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ التَّجَارِبُ. انْتَهَى (٢).

فَمِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْأَصُولِ الْبَاطِلَةِ الْمُخَالَفَةِ لِدِينِ الْإِسْلَامِ أَعْظَمَ الْمُخَالَفَةِ تَرْكَ الْمَسْئُولِ فِي جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ تَغْيِيرَ الْمُنْكَرِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ جَمَاعَتِهِ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ صَاحِبَ الْبِدْعَةِ الْجَدِيدِ فِي الدَّعْوَةِ، وَسَوْفَ يَتْرُكُ الْبِدْعَةَ إِذَا تَدَرَّبَ عَلَى عَمَلِ الدَّعْوَةِ.

وَهَذَا التَّعْلِيلُ بَاطِلٌ مُرَدُّودٌ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ».

(١) «نَظَرَةٌ عَابِرَةٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الْجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ» (ص: ١١).

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (ص: ١٣).

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَأَهْلُ «السُّنَنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (١).

فَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ مَنْ رَأَى مُنْكَرًا أَنْ يُبَادِرَ إِلَى تَغْيِيرِهِ عَلَى حَسَبِ
اسْتِطَاعَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ عُذْرًا فِي تَرْكِ التَّغْيِيرِ عَلَى مَنْ كَانَ جَدِيدًا فِي الدَّعْوَةِ
وَالدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَوْ كَانَ تَرْكِ التَّغْيِيرِ عَلَى مَنْ كَانَ جَدِيدًا فِي الدَّعْوَةِ جَائِزًا لَمَا
تَرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيَانَ ذَلِكَ لِأُمَّتِهِ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ مُمْتَنِعٌ.
وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَنْكَرَ عَلَى الَّذِينَ قَالُوا لَهُ: اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ
أَنْوَاطٍ (٢)، وَغَلْظَ عَلَيْهِمْ فِي الْإِنْكَارِ، مَعَ أَنَّهُمْ كَانُوا جَدِيدِينَ فِي الْإِسْلَامِ.
وَأَنْكَرَ عَلَى الَّذِي تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ جَدِيدٌ فِي الْإِسْلَامِ (٣).
وَأَنْكَرَ عَلَى الَّذِي حَلَفَ بِأَبِيهِ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الْإِسْلَامِ (٤).
وَأَنْكَرَ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي قَالَ لَهُ: إِنَّا نَسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، وَغَلْظَ عَلَيْهِ فِي
الْإِنْكَارِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ» (٥).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٩ / ٣) (١١٤٧٨)، وَمُسْلِمٌ (٤٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٤٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٧٢)،
وَالنَّسَائِيُّ (٥٠٠٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٢٧٥).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٨٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي
«الْمَشْكَاةِ» (٥٤٠٨).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٣٧) مِنْ حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: «إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ
مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَرْمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ...» الْحَدِيثُ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٤٧)، وَمُسْلِمٌ (١٦٤٦) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٢٦) مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي

وأنكر على الذين قالوا له: أنت سيدنا (١).

إلى غير ذلك من الوقائع التي أنكر النبي صلى الله عليه وسلم فيها على من قال قولاً منكراً أو فعل فعلًا منكراً، ولم يمنعه من الإنكار عليهم كونهم جديدين في الإسلام. وفي هذا أبلغ رد على المسؤول التبليغي الذي ترك الإنكار على من جاهر بالبدعة، وعلل ذلك بأنه كان جديداً في دعوتهم! ولم يُبال بما يترتب على ذلك من المخالفة لهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته.

وما أشدَّ الخطر في هذا! لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

قال الإمام أحمد: «أتدري ما الفتنة؟ الفتنة الشرك، لعله إذا ردَّ بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزَّيغ فيهلك»، ثم جعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] (٢).

الوجه الثاني أن يُقال: إنَّ الإعراض عن إنكار المنكر من أفعال اليهود، وقد ذمَّهم الله تعالى على ذلك ولعنهم؛ فقال تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (٧٨) كانوا لا يتناهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿[المائدة: ٧٨-٧٩].

«الضعيفة» (٢٦٣٩).

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٠٦) من حديث مطرف عن أبيه، وصححه الألباني.

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١١ / ١٠٧)، و«الصارم المسلول» لابن تيمية (ص: ٥٧).

وقد تشبّه التبليغيّون باليهود في ترك التّناهي عن المنكر، وبالغوا في ذلك، حتّى جعلوه أصلاً من أصول دعوتهم؛ كما تقدّم بيان ذلك في الوجه الأوّل، وهذا أمرٌ خطيرٌ جدّاً؛ لأنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلّم قال: «مَنْ تشبّه بقوم فهو منهم».

رواه الإمام أحمد، وأبو داود؛ من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وإسناده جيّدٌ (١).

وقال صلى الله عليه وسلّم: «إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَقْصُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ فيقول له: اتّقِ الله ودع ما تصنع؛ فإنّه لا يحلُّ لك! ثمّ يلقاه من الغد فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض»، ثمّ قال: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾، إلى قوله: ﴿فَسِقُوتٌ﴾ [المائدة: ٧٨ - ٨١]، ثمّ قال: «كلّا؛ والله لتأمرنّ بالمعروف ولتنهونّ عن المنكر، ولتأخذنّ على يدي الظّالم، ولتأطرنّه على الحقّ أطراً، ولتقصرنّه على الحقّ قصراً».

رواه أبو داود من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (٢).

ورواه -أيضاً- بنحوه، وزاد: «أو ليضربنّ الله بقلوب بعضكم على بعض، ثمّ ليلعننكم كما لعنهم» (٣).

(١) أخرجه أحمد (٥٠ / ٢) (٥١١٤)، وأبو داود (٤٠٣١)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (١٢٦٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٣٦)، والترمذي (٣٠٤٧)، وضعفه الألباني.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٣٣٧)، وضعفه الألباني.

فليتأملِ التَّبْلِيغِيُّونَ وَأَتْبَاعُهُمْ مَا جَاءَ فِي الْآيَاتِ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ، وَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِي ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلِيَتَّقُوا اللَّهَ وَيُطِيعُوهُ وَيُطِيعُوا رَسُولَهُ إِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ.

وَلِيَعْلَمْ طَالِبُ الْعِلْمِ أَنَّ التَّبْلِيغِيَّيْنَ لَمْ يَكْتَفُوا بِمُشَابَهَةِ الْيَهُودِ فِي تَرْكِ التَّنَاهِي عَنْ الْمُنْكَرِ، بَلْ زَادُوا عَلَيْهِمْ بَزِيَادَاتٍ مِنَ الشَّرِّ وَالْعِنَادِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لَهُمْ أَصُولًا بَاطِلَةً يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا فِي تَرْكِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهِيَ تَرْكُ الصَّرَاحَةِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْطِيلُ جَمِيعِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدْدِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ تَعْطِيلًا بَاتًّا، وَالتَّجَنُّبُ بِشِدَّةٍ وَالْمَنْعُ بِعَنْفٍ مِنَ الصَّرَاحَةِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُورِثُ الْعِنَادَ لَا الصَّلَاحَ؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ التَّجَارِبُ.

وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ التَّبْلِيغِيَّيْنَ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْيَهُودِ فِي تَرْكِ التَّنَاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهَذَا مِمَّا يَدْعُو إِلَى بُغْضِهِمْ وَالْبُعْدِ عَنْهُمْ وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُمْ.

الوجهُ الثالثُ: أَنَّ قَوْلَ الْمَسْئُولِ فِي جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ «إِنَّ مِنْ أَصُولِ جَمَاعَتِهِمُ الْمَعْرُوفَةِ تَرْكُ أَيِّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا خِلَافٌ حَتَّى لَا يَحْصَلَ تَفَرُّقٌ فِي الْجَمَاعَةِ» صَرِيحٌ فِي تَصَدِيقِ مَا ذَكَرَهُ عَنْهُمْ الْأَسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ مِنَ الْأَصُولِ الْبَاطِلَةِ فِي تَرْكِ الصَّرَاحَةِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْطِيلِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدْدِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ تَعْطِيلًا بَاتًّا، وَالتَّجَنُّبُ بِشِدَّةٍ وَالْمَنْعُ بِعَنْفٍ مِنَ الصَّرَاحَةِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُورِثُ الْعِنَادَ لَا الصَّلَاحَ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ التَّجَارِبُ.

الوجهُ الرَّابِعُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَصْلَ التَّبْلِيغِيَّيْنَ فِي تَرْكِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مُخَالَفٌ لِلنُّصُوصِ الْكَثِيرَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا خَالَفَ نُّصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَهُوَ مُرَدُّودٌ

على أصحابه، ومَضْرُوبٌ به عَرْضُ الحائِطِ.

وقَدْ رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ عَنْ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ: «التَّارِكُ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ كَنَابِذِ كِتَابِ اللَّهِ وَرَاءَ ظَهْرِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَتَّقِيَ تُقَاةً»، قِيلَ: وَمَا تُقَاتُهُ؟ قَالَ: «يَخَافُ جَبَّارًا عَنِيدًا أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْهِ أَوْ أَنْ يَطْغَى» (١).

الوجهُ الخامسُ: أَنَّ تَرْكَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مَعَ الْقُدْرَةِ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَائِرِ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي كِتَابِهِ «الزَّوْجَرُ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ»، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا جَاءَ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ عَلَى تَرْكِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مَعَ الْقُدْرَةِ.

الوجهُ السَّادِسُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي وَجُوبِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى حَسَبِ الْإِسْطَاعَةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» (٢).

وَهَذَا الْحَدِيثُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، وَرَدُّ مَا خَالَفَهُ مِنْ أَقْوَالِ النَّاسِ وَأَفْعَالِهِمْ وَأُصُولِهِمْ الْبَاطِلَةِ.

– الدَّعَامَةُ السَّادِسَةُ:

تَضْلِيلُ الْجَهَّالِ وَالسُّدْجِ مِنَ النَّاسِ وَالتَّلْبِيسُ عَلَيْهِمْ بِذِكْرِ الدَّعَاوِي الَّتِي لَا حَقِيقَةَ

(١) «حلية الأولياء» (٣/ ١٤٠).

(٢) سبق تخريجه.

لَهَا فِي الْوَاقِعِ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فِي (ص ١٠): «إِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ لَدَى الْجَمِيعِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ يَسِيرُونَ فِي الدَّعْوَةِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَأَنَّهُمْ يَتَجَنَّبُونَ كُلَّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُنْفَرِ النَّاسَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَأَنَّ فِي حُسْنِ أُسْلُوبِهِمْ مِنْ جَذْبِ النَّاسِ عَنِ الْمَعَاصِي وَالْبَدْعِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالتَّوْحِيدِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ الْكَثِيرِ مِنَ الْمَوَافِقِينَ وَالْمَخَالِفِينَ، وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْوَاقِعِينَ فِي الْمَعَاصِي عِنْدَمَا يُرَافِقُونَهُمْ وَيَعِيشُونَ مَعَهُمْ فِي الْبَيْتَةِ الصَّالِحَةِ يُصْبِحُونَ دَعَاةً إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُضَحُّونَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَوْقَاتِهِمْ فِي سَبِيلِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ حَسَبَ اسْتَطَاعَتِهِمْ» (١).

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَا ذَكَرَهُ الْمُدَاهِنُ الْمَفْتُونُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ فَهُوَ مِنَ الْمُجَازَفَاتِ وَالْمُغَالَطَاتِ وَالتَّلْبِيسِ عَلَى ضَعْفَاءِ الْبَصِيرَةِ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ.

- فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ لَدَى الْجَمِيعِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ يَسِيرُونَ فِي الدَّعْوَةِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ»...

فجوابه أن يُقَالَ: هَذِهِ الدَّعْوَى لَا أَسَاسَ لَهَا مِنَ الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُحَافِظُونَ عَلَى عِمَارَةِ مَحَافِلِهِمْ وَمَجَامِعِهِمْ بِإِلْقَاءِ الْبَيَانَاتِ عَمَّا يَزْعُمُونَهُ مِنْ حُصُولِ الْكَرَامَاتِ لَهُمْ، وَيَعْمَرُونَهَا - أَيْضًا - بِالْقَصَصِ الْخُرَافِيَّةِ وَالْمَنَامَاتِ الَّتِي هِيَ فِي الْغَالِبِ مِنْ تَضْلِيلِ الشَّيْطَانِ لَهُمْ وَتَلَاغِبِهِ بِهِمْ، وَيَعْمَرُونَهَا - أَيْضًا - بِالدَّعَاوَى الْكَاذِبَةِ، فَهَذِهِ الْأَبَاطِيلُ وَأَمْثَالُهَا مِمَّا يَسِيرُ عَلَيْهَا التَّبْلِيغِيُّونَ فِي دَعْوَتِهِمْ هِيَ الَّتِي يَزْعُمُ الْمَفْتُونُ بِالتَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهَا مِنَ الْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَهِيَ

مِمَّا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كَرَّابٍ بَقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾ [النور: ٣٩].

وقد ذكرتُ في أوّل الكتابِ قصصًا للتَّبْلِغِيِّينَ، وفي القِصَّةِ الخامسة عشرة منها ذكرُ اجتماعٍ لهم عظيمٍ في شارلوروا^(١)، وقد ذكرَ صاحبُ القِصَّةِ أَنَّهُمْ جَلَسُوا يَسْتَمْعُونَ إِلَى بَيَانَاتِ مَشَايِخِ التَّبْلِغِ طِيلَةَ يَوْمِ السَّبْتِ إِلَى صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَأَنَّهُمْ لَمَّا سَأَلُوهُ عَمَّا يَرَاهُ تَجَاهَ عَمَلِهِمْ فِي هَذَا الْجَمَاعِ قَالَ: إِنِّي أَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ خُرُوجِي لَتَعْلَمَ الْعَرَبِيَّةَ وَالْحَدِيثَ وَالْفَقْهَ فِي الدِّينِ، وَلَا أَرْغَبُ فِي السَّمْعِ إِلَى الْخُرَافَاتِ وَالْمَنَامَاتِ الَّتِي لَا شَأْنَ لِي بِهَا... وَذَكَرَ بَقِيَّةَ قِصَّتِهِ مَعَهُمْ، وَأَنَّهُمْ عَذَّبُوهُ عَذَابًا شَدِيدًا مِنْ أَجْلِ اعْتِرَاضِهِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ السَّخِيفَةِ، وَعَدَمِ رَغْبَتِهِ فِي السَّمْعِ إِلَى خُرَافَاتِهِمْ وَمَنَامَاتِهِمْ الَّتِي يُضِلُّونَ بِهَا السُّدَجَ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْهَا؛ فَلْتَرَجَعَ^(٢) الْقِصَّةُ، فِيهَا أَبْلَغُ رَدٍّ عَلَى قَوْلِ الْمُفْتَوْنَ بِالتَّبْلِغِيِّينَ: إِنَّ الْجَمَاعَةَ يَسِيرُونَ فِي الدَّعْوَةِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ!

وَيُقَالُ -أَيْضًا-: إِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالسَّيْرِ فِي الدَّعْوَةِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ إِلَّا مَنْ كَانَ مُتَّبِعًا لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدَّعْوَةِ وَمُتَمَسِّكًا بِسُنَّتِهِ وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾

[يوسف: ١٠٨].

(١) شارلوروا: هي مدينة بلجيكية وهي موجودة في الإقليم الوالوني في مقاطعة هينو.

(٢) (ص ٩٧٣).

قال ابن جرير: «يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: قُلْ يَا مُحَمَّدُ: هَذِهِ الدَّعْوَةُ الَّتِي أَدْعُو إِلَيْهَا، والطَّرِيقَةُ الَّتِي أَنَا عَلَيْهَا مِنَ الدُّعَاءِ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ، وَإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لَهُ دُونَ الْأَلْهَةِ وَالْأَوْثَانِ، وَالِانْتِهَاءِ إِلَى طَاعَتِهِ وَتَرْكِ مَعْصِيَتِهِ سَبِيلِي وَطَرِيقَتِي وَدَعْوَتِي، أَدْعُو إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، عَلَى بَصِيرَةٍ بِذَلِكَ، وَيَقِينٍ وَعِلْمٍ مِنِّي بِهِ، أَنَا، وَيدْعُو إِلَيْهِ عَلَى بَصِيرَةٍ -أَيْضًا- مَنْ اتَّبَعَنِي وَصَدَّقَنِي وَآمَنَ بِي»، انْتَهَى (١).

ثُمَّ رَوَى عَنْ ابْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: «حَقُّ وَاللَّهِ عَلَى مَنْ اتَّبَعَهُ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى مَا دَعَا إِلَيْهِ، وَيُذَكِّرَ بِالْقُرْآنِ وَالْمَوْعِظَةِ، وَيَنْهَى عَنْ مَعَاصِي اللَّهِ» (٢).

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: «البصيرة: هي المعرفة الَّتِي يُمَيِّزُ بِهَا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ» (٣).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥].

قال ابن كثير: «يقول تعالى أمراً رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم أن يدعو الخلق إلى الله بالحكمة. قال ابن جرير: وهو ما أنزله عليه من الكتاب والسنة. والموعظةُ الحسنةُ أي: بما فيه من الزَّوَجِرِ وَالْوَقَائِعِ بِالنَّاسِ؛ ذَكَرَهُمْ بِهَا لِيَحْذَرُوا بِأَسَ اللَّهِ»، انْتَهَى (٤).

وَإِذَا عُلِمَ أَنَّ الدَّعْوَةَ لَا تَتَّصِفُ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى بَصِيرَةٍ وَعِلْمٍ وَيَقِينٍ، وَعَلَى طَرِيقَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَلِكَ بِالدُّعَاءِ إِلَى تَوْحِيدِ

(١) «تفسير الطبري» (١٦ / ٢٩١).

(٢) «تفسير الطبري» (١٦ / ٢٩٢).

(٣) «تفسير البغوي» (٢ / ٥١٨).

(٤) «تفسير ابن كثير» (٤ / ٦١٣).

الله، وإخلاص العبادَةِ لَهُ دُونَ مَا سِوَاهُ، والأَمْرِ بِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، والنَّهْيِ عَنْ مَعْصِيَتِهِ، وَعُلْمٍ -أَيْضًا- أَنَّ دَعْوَةَ التَّبْلِيغِيِّينَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى إِقَاءِ الْبَيِّنَاتِ عَنِ الْكِرَامَاتِ الْمَزْعُومَةِ وَالْقِصَصِ الْخُرَافِيَّةِ وَالْمَنَامَاتِ الْمُضِلَّةِ؛ فَهَلْ يَقُولُ عَاقِلٌ: إِنَّ دَعْوَتَهُمْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أُسَاسٍ صَحِيحٍ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّهَا قَدْ جَاءَتْ عَلَى وَفْقِ الْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَدْعَوْهَا وَكَانَ يَسِيرُ عَلَيْهَا فِي دَعْوَتِهِ؟!

كَلَّا؛ لَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ أَدْنَى مُسْكَةٍ مِنْ عَقْلِ، وَإِنَّمَا يَقُولُهُ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ، وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ، وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ، وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً. - وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُمْ يَتَجَنَّبُونَ كُلَّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُنْفِرَ النَّاسَ عَنِ الْإِسْلَامِ»...

فجوابُهُ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَعْرُوفَ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَجَنَّبُونَ كُلَّ مَا يَرُونَ أَنَّهُ يُنْفِرُ النَّاسَ عَنْ مُتَابَعَتِهِمْ وَالانْضِمَامِ إِلَيْهِمْ، حَتَّى وَلَوْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَرْكِ رَكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ أَوْ وَاجِبٍ مِنْ وَاجِبَاتِهِ.

وَلِهَذَا؛ فَإِنَّهُمْ يَقْبَلُونَ كُلَّ مَنْ انْضَمَّ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمَشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْبَدْعِ وَالْفُسُوقِ وَالْعَصْيَانِ، وَيَكْتَفُونَ مِنْهُمْ بِمَجَرَّدِ الْإِنْتِسَابِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَيَتْرَكُونَ كَلًّا مِنْهُمْ عَلَى مَا هُوَ مُعْتَادٌ عَلَيْهِ مِنْ شَرِكٍ أَوْ بَدْعَةٍ أَوْ فُسُوقٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ، وَيُعَلِّلُونَ ذَلِكَ بِأَنَّ التَّابِعِينَ لَهُمْ سَوْفَ يَتْرَكُونَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَالَفَاتِ إِذَا تَدَرَّبُوا عَلَى عَمَلِ الدَّعْوَةِ.

وَصَنِعُوهُمْ هَذَا مُخَالَفٌ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُقَرُّ أَحَدًا عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمُخَالَفَاتِ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ، بَلْ كَانَ يَأْمُرُهُمْ بِكُلِّ مَا يَجِبُ فِي

الإسلام، وينهاهم عن كل ما ينهى عنه الإسلام، ومن خالف هدي النبي صلى الله عليه وسلم فقد أساء غاية الإساءة، وتعرض للعقوبة الشديدة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

الوجه الثاني أن يقال: إن من أصول التبليغيين ترك الصراحة بالكفر بالطاغوت والنهي عن المنكر، ومن أصولهم -أيضاً- تعطيل جميع النصوص الواردة في الكتاب والسنة بصدد الكفر بالطاغوت والنهي عن المنكر تعطيلًا باتًا، ومن أصولهم -أيضاً- التجنب بشدة والمنع بعنف من الصراحة بالكفر بالطاغوت والنهي عن المنكر، وتعليل ذلك بأنه يُورث العناد لا الصلاح؛ كما دلت عليه التجارب.

ولا يخفى ما في هذه الأصول الثلاثة من المبالغة في التنفير من الاستمسك بالعروة الوثقى، وهي شهادة أن لا إله إلا الله، وهذه الكلمة العظيمة هي أعظم أصول الإسلام، فلا يصح الإسلام بدون الاستمسك بها، ولا بد في الاستمسك بها من الكفر بالطاغوت والإيمان بالله؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦].

وقد دلت الآية الأولى على أن من لم يجمع بين الكفر بالطاغوت والإيمان بالله فليس بمسلم؛ لأنه لم يستمسك بالعروة الوثقى.

ودلت الآية الثانية على أن شرائع الرسل كلها متفقة على الأمر باجتنب الطاغوت، وفي هذا أبلغ رد على التبليغيين الذين يُنفرون الناس من الكفر

بالطَّاعوتِ، وَلَا يُبَالُونَ بِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمُخَالَفَةِ لِجَمِيعِ شَرَائِعِ الرُّسُلِ.

الوجهُ الثالثُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ المعروفَ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ يَجْتَنِبُونَ النَّهْيَ عَنِ المنكرِ، وَيَأْمُرُونَ أَتْبَاعَهُمْ بِاجْتِنَابِهِ، وَيُشَدِّدُونَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ.

وَلَا يَخْفَى مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ السَّيِّئِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ لِهَدْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَدْيِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا يَخْفَى - أَيْضًا - مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ تَنْفِيرِ النَّاسِ عَنِ الْعَمَلِ بِهَذَا الْوَاجِبِ مِنْ واجباتِ الإسلامِ.

وَمَا أَعْظَمَ الْخَطَرَ فِي هَذَا! لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَعَنَ الْيَهُودَ عَلَى تَرْكِ التَّنَاهِي عَنِ المنكرِ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَدَّدَ فِي تَرْكِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ المنكرِ وَالْأَخْذِ عَلَى أَيْدِي الظُّلْمَةِ وَالسُّفْهَاءِ وَأَطْرَهُمْ عَلَى الْحَقِّ وَقَصَرَهُمْ عَلَيْهِ، وَحَذَرَ مَنْ وَقَعَ اللَّعْنُ عَلَى مَنْ تَرَكَ النَّهْيَ عَنِ المنكرِ وَتَهَاوَنَ بِهِ.

الوجهُ الرَّابِعُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ مَعْرُوفُونَ بِالنُّفُورِ مِنَ الْكَلَامِ فِي بَيَانِ تَوْحِيدِ الْأَلُوْهِيَّةِ وَإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ، وَمَعْرُوفُونَ - أَيْضًا - بِالنُّفُورِ مِنَ الْكَلَامِ فِي بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَعْرُوفُونَ - أَيْضًا - بِالسَّبِّ لِأَعْلَامِ الْأُئِمَّةِ الَّذِينَ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَعْرُوفُونَ بِالنُّفُورِ مِنْهُمْ وَتَنْفِيرِ أَتْبَاعِهِمْ عَنْهُمْ، وَلَا سِيَّما شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ الْقَيِّمِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَهَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةُ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ بِمَنْزِلَةِ الشَّجَى فِي الْحَلْقِ (١).

(١) الشجى: هو ما اعترض في الحلق من عظم ونحوه. انظر: «تاج العروس» (٣٨/ ٣٥٢).

وقد تقدّم في القصّة الرّابعة من قصص التّبليغيّين أنّ أحد أُمرائهم قال: «والله؛ لو كان لي من الأمر شيءٌ لأحرقتُ كتبَ ابنِ تيميّة وابنِ القيم وابنِ عبد الوهاب، ولم أترك على وجه الأرض منها شيئاً»!

والجوابُ أن يُقال لهذا الفاسق: ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩].

وتقدّم في القصّة السّادسة من قصصهم أنّ أحد أُمرائهم وقادتهم أحرق كتاب «الجامع الفريد» من أجل ما فيه من بيان التّوحيد والدّعوة إليه، والتّحذير من الشّرك والبدع.

ويظهر من حماقة هذا الفاسق أنّه أراد شفاء قلبه من الغيظ على الأئمّة المؤلّفين لكتب التّوحيد التي قد جمعت في «الجامع الفريد»، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيميّة وشيخ الإسلام محمّد بن عبد الوهاب رحمهما الله تعالى، ونرجو من الله أن يُميت الفاسق بغِيظه.

وله -أيضاً- هدف آخر خبيث، وهو تنفير الجماعة الذين كانوا معه من كتب التّوحيد ومن المصنّفين لها، والله المسؤول أن يُعامله بعدله.

وتقدّم في القصّة السّابعة من قصص التّبليغيّين: «أنّ بعض الأساتذة في كليّة الشريعة بالمدينة المنورة خرج مع التّبليغيّين لإرشاد الحجاج وتوجيههم، فقال له أميرهم: إنّه يجب عليك أن تتجنّب في حديثك الكلام في الشّركيّات وأنواع البدع؛ لأنّ سبب انحسار دعوة الشيخ محمّد بن عبد الوهاب هو الاهتمام الزائد في ذلك. قال الأستاذ: فجعلتُ كلامي على قول الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] الآيات. قال: ومع ذلك؛ فقد غادر أكثر هذه الجماعة المكان -يعني: جماعة التّبليغ-

وبقيت مع الحجيح برهة من الزمن».

وتقدّم في القصة الثامنة والقصة التاسعة أنّ أحد كبار العلماء في المدينة المنورة ألقى موعظة في مسجد التبليغيين في المدينة، وهو الذي يُسمونه مسجد النور، فانفضّ التبليغيون، وخرجوا من المسجد، ولم يستمعوا إلى كلامه وموعظته، وفي القصة -أيضاً- أنّ العالم المشار إليه ألقى موعظة في مسجد صياف في الحرّة الشّرقية بالمدينة؛ فانفضّ التبليغيون، ولم يستمعوا إلى كلامه وموعظته.

وتقدّم في القصة العاشرة أنّ أحد كبار العلماء في المدينة المنورة ذهب إلى المقرّ الرئيس للتبليغيين بدلهي في الهند، وأراد أن يلقي عليهم دروساً في بيان العقيدة السّلفية وتوحيد الألوهية والتّحذير من الشّرك والبدع، وليبين لهم وجوب الكفر بالطّاغوت ووجوب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، فأظهروا له الجفاء، ومنعوه من الكلام في مقرّهم.

وتقدّم في القصة الثالثة عشرة أنّ الحسامي لما بدأ يتكلّم في بيان التّوحيد والتّحذير من الشّرك اعتدى عليه أربعة من التبليغيين وقالوا له: أنت شيطان ناطق، وأنت تريد أن تُخرّب جماعة التبليغ! ثمّ أخذوا فيوز الميكروفون.

وتقدّم في القصة الرابعة عشرة أنّ صاحب القصة لما تكلم في بيان التّوحيد وإخلاص العبادّة لله؛ قال له أحد المسؤولين في جماعة التبليغ: لماذا تُفسد عقول المسلمين الصّافية بآراء ابن تيمية ومحمّد بن عبد الوهاب الباطلة؟! ثمّ طردوه وطرّدوا أصحابه من المكان الذي كانت فيه جماعتهم.

وتقدّم كلامُ حُسَيْنِ أَحْمَدِ الدِيوبَنْدِيِّ^(١) فِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ
الْوَهَّابِ وَإِقْدَاعُهُ فِي سَبِّهِ وَالطَّعْنِ عَلَيْهِ وَعَلَى أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ.

وتقدّم كلامُ أَنُورِ شَاهِ الْكَشْمِيرِيِّ^(٢) فِي سَبِّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ
الْوَهَّابِ...

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْبَذِيئَةِ الَّتِي يُصَرِّحُونَ
فِيهَا بِسَبِّ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَيُسَمُّونَهُمُ الْوَهَّابِيِّينَ؛ تَقْلِيدًا لَدَحْلَانَ
وَأَمْثَالِهِ مِنَ الدَّجَالِينَ، وَإِنَّمَا يَقْصِدُونَ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ وَبِكُلِّ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَنْهُمْ التَّنْفِيرَ
مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَمِنْ عَقِيدَتِهِمُ الصَّحِيحَةِ السَّلِيمَةِ مِنْ شَوَائِبِ الشُّرْكِ وَالْبَدْعِ
وَالضَّلَالَاتِ وَالْخُرَافَاتِ الَّتِي قَدْ تَلَوَّثَ بِهَا التَّبْلِيغِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَهْلِ
وَالضَّلَالِ.

- وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ فِي حُسْنِ أَسْلُوبِهِمْ مِنْ جَذْبِ النَّاسِ عَنِ الْمَعَاصِي وَالْبَدْعِ
إِلَى الْإِسْلَامِ وَالتَّوْحِيدِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ الْكَثِيرِ مِنَ الْمَوَافِقِينَ وَالْمُخَالَفِينَ»...

(١) حسين أحمد الفيض آبادي المشهور بالمدني، عالم ديوبندي، من أهل الهند، وُلِدَ ببلدة بانكر
مئو، والتحق بجامعة ديوبند، وأخذ عن ذي الفقار علي الديوبندي، و خليل أحمد
السهارنبوري، والمفتي عزيز الرحمن الديوبندي، وغيرهم، وتوفي ببلدة ديوبند، من آثاره:
«نقش حيات»، و«الشهاب الثاقب». انظر: «نزهة الخواطر» (٨ / ١٢١٤ - ١٢١٦).

(٢) هو أنور شاه بن معظم شاه الحسيني الحنفي الكشميري، ولد سنة (١٢٩٢هـ) في قرية بدوده
من أعمال الكشمير، أخذ عن أبيه، ومحمود حسن الديوبندي، وغيرهما. توفي بديوبند، له من
المصنفات: «تعليقات على فتح القدير لابن الهمام»، و«فيض الباري في شرح صحيح
للبخاري». انظر: «نزهة الخواطر» (٨ / ١١٩٨ - ٢٠٠٠).

فجوابه أن يُقال: إِنَّ هَذَا مِنَ الدَّعَاوَى الَّتِي يَشْهَدُ الْوَاقِعُ بِأَنَّهَا مِنَ الْمُجَازَفَةِ وَالْمُغَالِطَةِ؛ فَأَمَّا أُسْلُوبُ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي الدَّعْوَةِ فَإِنَّهُ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ وَمَا تَوْصَفُ بِهِ الْحَيَّةُ مِنْ كَوْنِهَا لَيِّنَةً الْمَلَمَسِ مَعَ وُجُودِ السُّمِّ النَّاقِعِ فِي أَنْيَابِهَا.

وَأَمَّا جَذْبُ النَّاسِ عَنِ الْمَعَاصِي وَالْبَدْعِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالتَّوْحِيدِ فَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَعْرُوفَةِ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَلَيْسَ مَعْرُوفًا عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَكْتَفُونَ مِنَ الْمَدْعُوعِينَ بِمَجَرَّدِ الْإِنْتِسَابِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَيَتْرَكُونَ كُلًّا مِنْهُمْ عَلَى مَا هُوَ مُعْتَادٌ عَلَيْهِ مِنْ شُرْكِ أَوْ بَدْعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ، وَيُعَلِّلُونَ ذَلِكَ بِأَنَّ التَّابِعِينَ لَهُمْ سَوْفَ يَتْرَكُونَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَالَفَاتِ إِذَا تَدَرَّبُوا عَلَى عَمَلِ الدَّعْوَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الرَّدُّ عَلَى هَذَا الصَّنِيعِ، وَبَيَانُ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَمِنْ عَجِيبِ أَمْرِ الْمُفْتُونَ بِالتَّبْلِيغِيِّينَ زَعْمُهُ أَنَّهُمْ يَجْذِبُونَ النَّاسَ عَنِ الْبَدْعِ إِلَى التَّوْحِيدِ، وَهَذَا مِنَ الدَّعَاوَى الَّتِي لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ عِنْدَ الْمُطَّلَعِينَ عَلَى أَخْبَارِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ مُتَضَلِّعُونَ مِنَ الْبَدْعِ وَالضَّلَالَاتِ غَايَةَ التَّضَلُّعِ، وَأَنَّهُمْ مُفَلْسُونَ مِنْ تَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ وَعِلْمِهِ غَايَةَ الْإِفْلَاسِ، وَمَنْ كَانُوا بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَكَيْفَ يُقَالُ عَنْهُمْ: إِنَّهُمْ يَجْذِبُونَ النَّاسَ عَنِ الْبَدْعِ وَهُمْ مِنْ أَهْلِهَا؟! وَكَيْفَ يُقَالُ عَنْهُمْ: إِنَّهُمْ يَجْذِبُونَ النَّاسَ إِلَى التَّوْحِيدِ وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ تَوْحِيدَ الْأُلُوْهِيَّةِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ أَصُولِ الْإِسْلَامِ وَلَا يَصِحُّ الْإِسْلَامُ بِدُونِهِ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُونَ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ الَّذِي كَانَ الْمُشْرِكُونَ الْأَوَّلُونَ يَعْرِفُونَهُ وَيُقَرُّونَ بِهِ، وَلَمْ يَنْفَعَهُمْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَدْخُلُوا بِهِ فِي الْإِسْلَامِ؟!!

- وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْوَاقِعِينَ فِي الْمَعَاصِي عِنْدَمَا يُرَافِقُونَهُمْ وَيَعِيشُونَ مَعَهُمْ يُصْبِحُونَ دَعَاءً إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُضْحُّونَ بِأَمْوَالِهِمْ

وأوقاتهم في سبيل الدعوة إلى الله.

فجوابه من وجوه:

أحدها أن يُقال: إن هذا من المُجازفة والزعم الذي لا صحة له في الواقع، وذلك أنه لا يُعرف عن أحدٍ ممن انضم إلى التبليغيين أنه أصبح داعياً إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، بل إن المفتون بهم قد انضم إليهم منذ أكثر من ثلاثين سنة، ومع هذا فإنه لم يُصبح داعياً من الدعوة إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإنما أصبح داعياً من الدعوة إلى الانضمام إلى التبليغيين وتكثير سوادهم، وأصبح من المُجادلين عنهم بالباطل، وذلك أنه كتب رسالة إلى أميرهم ومن معه من مشايخهم، وذكر فيها أشياء مما هم واقعون فيه من البدع والضلالات، ونقد أعمالهم السيئة نقداً جيداً، ولما استهانوا به ولم يردُّوا جواباً على كتابه نكص على عقبه، وكتب كتباً يمدحهم فيه ويصفهم بالأوصاف التي لا تنطبق عليهم، وقد نقض في كتبه كل ما قدمه من الإنكار عليهم والنقد لأعمالهم السيئة، نعوذ بالله من الحور بعد الكور، ومن تقديم رضا المخلوقين على رضا الخالق.

الوجه الثاني أن يُقال: قد ذكر الأستاذ سيف الرحمن بن أحمد الدهلوي في (ص ٣٨) من كتابه المُسمَّى «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية»: أن التبليغيين يهربون من العلم بالمسائل، ولا سيَّما العلم بالأدلة، بل ويُحاربون العلم بالمسائل، ويُحاربون العلم بالأدلة من الكتاب والسنة، ويُسمونها جدلاً وشغباً وخصاماً، ويقولون: إن العلم بهذا يصرف الإنسان عن العمل، ويُسمونها كذلك أنها القيل والقال المنهي عنه المبطى عن العمل.

إِلَى أَنْ قَالَ: «فَهُمْ يُضِلُّونَ الْعِلْمَ بِالْمَسَائِلِ وَالْعِلْمَ بِالْأَدَلَّةِ وَأَهْلَهَا». انْتَهَى الْمَقْصُودُ مِنْ كَلَامِهِ^(١)، وَفِيهِ أُبْلَغُ رَدٌّ عَلَى الْمَفْتُونِ الَّذِي وَصَفَ التَّبْلِيغِيِّينَ بِمَا لَيْسَ مِنْ صِفَاتِهِمْ.

الوجه الثالثُ أَنْ يُقَالَ: قَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا بَيَانُ مَا عَلَيْهِ التَّبْلِيغِيُّونَ مِنَ النُّفُورِ عَنِ الْكَلَامِ فِي تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ وَبَيَانِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَالنُّفُورِ مِنَ الْأُئِمَّةِ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَلْيُرَاجَعْ مَا ذَكَرَ عَنْهُمْ؛ فَإِنَّ فِيهِ أُبْلَغَ رَدٍّ عَلَى الْمَفْتُونِ الَّذِي مَدَحَهُمْ بِالْبَاطِلِ، وَوَصَفَهُمْ بِالصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَنْطَبِقُ عَلَيْهِمْ.

- الدَّعَاةُ السَّابِعَةُ:

مُجَانِبَةُ الصَّدَقِ فِي الْقَوْلِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فِي (ص ١١): «إِنَّ أَغْلَبَ إنْكَارٍ مَنْ يَنْكُرُ عَلَى هَؤُلَاءِ الدَّعَاةِ - يَعْنِي: التَّبْلِيغِيِّينَ - مَبْنِيٌّ عَلَى الظَّنِّ»^(٢).

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَفْتُونِ قَدْ ذَكَرَ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى أَمِيرِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَبَعْضِ مَشَايِخِهِمْ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً مِمَّا هُمْ وَاقِعُونَ فِيهِ مِنَ الْبَدْعِ وَالضَّلَالَاتِ، وَقَدْ أَنْكَرَهَا عَلَيْهِمْ وَنَقَدَهَا نَقْدًا جَيِّدًا، ثُمَّ نَقَضَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَا جَزَمَ بِهِ فِي رِسَالَتِهِ إِلَيْهِمْ، فزَعَمَ أَنَّ أَغْلَبَ إنْكَارٍ مَنْ يَنْكُرُ عَلَيْهِمْ مَبْنِيٌّ عَلَى الظَّنِّ، وَلَا يَخْلُو مِنْ تَعَمُّدِ الْكَذِبِ فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ؛ إِمَّا فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي جَزَمَ فِيهَا بِوُقُوعِ مَا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِمْ، وَإِمَّا فِي هَذِهِ

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص: ٣٨).

(٢) «تبليغي نصاب» (ص: ١١).

الجملة، وهذا هو الأقرب والأشبه بحال الرجل الذي لا يُبالي بالتذبذب والتناقض.
الوجه الثاني أن يُقال: إن كثيراً من المنكرات المذكورة عن مشايخ التبليغيين ودعاتهم موجود في كثير من كتبهم، ولا يستطيع المفتون إنكار ما هو موجود في كتبهم، وقد ذكر محمد أسلم الباكستاني كثيراً منها في كتابه المسمى «جماعة التبليغ: عقيدتها وأفكار مشايخها»، وذكر مواضعها في كتب مشايخ التبليغ؛ فليراجع كتابه فإن فيه أبلغ رد على المفتون الذي يجادل عن التبليغيين بالباطل.

ومن كتب التبليغيين المملوءة بالباطل والخرافات كتاب «تبليغي نصاب»، وقد اعترف المفتون في رسالته إلى أمير التبليغيين أن هذا الكتاب قد احتوى على ما يخالف الشرع من بعض البدع وطلب الشفاعة من الرسول والاستغاثة به وطلب الاستغفار منه، وفيه خرافة أحمد الرفاعي، وفي هذا الاعتراف أبلغ رد على قوله: «إن أغلب إنكار من ينكر على هؤلاء الدعاة مبني على الظن».

الوجه الثالث: قد ذكر تقريباً عن الشيخ عامر عثمانى -وهو أحد كبار علماء ديوبند-: أنه قال: «إني وإن كنت أتعلق بحلقة ديوبند، لكن الحقيقة التي لا تُنكر أن بعض الكتب المشهورة من الكتب الديوبندية كـ«أرواح ثلاثة» و«تذكرة الرشيد» و«السوانح القاسمية» و«أشرف السوانح» وعدد خاص لـ«جريدة الجمعية» باسم «شيخ الإسلام» و«الأنفاس القدسية» وغيرها؛ قد جاءت فيها عجائب وغرائب وشطحات».

قال: «والحقيقة أن القصص الفاحشة والروايات الخليفة ما أضرت قراءها كما أضرت هذه المؤلفات قراءها، فعلمتهم هذه الكتب دروس تعظيم المشايخ بدل

عبادة الله وألوهيته...» إلى آخر كلامه الذي نقد فيه مشايخ التبليغيين وكتبهم نقدًا جيدًا؛ فليراجع^(١)؛ فإنه مهم جدًا، وفيه أبلغ رد على المفتون الذي زعم أن أغلب إنكار من ينكر على التبليغيين مبني على الظن.

- الدعاة الثامنة:

إظهار التَّجاهل بوجود البدع والخرافات عند بعض مشايخ التبليغيين أو بعض أفرادهم، وذلك في قوله في (ص ١٢): «إننا لا نستطيع أن نبرئهم كلهم من البدع والخرافات التي لم تظهر لنا، بل نقول: يحتمل أن عند بعضهم شيئًا من ذلك يفعلهُ سرًّا؛ لا نقطع بنفي ولا إثبات»^(٢).

والجواب أن يُقال للمفتون: ارجع إلى رسالتك التي كتبتها لإنعام الحسن ومن معه من مشايخ التبليغيين؛ فإن فيها أبلغ رد على ما في هذه الجملة من التَّجاهل بوجود البدع والخرافات عند مشايخ التبليغيين وبعض أفرادهم، ولا تكن من الذين قال الله فيهم: ﴿وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر: ٥]، واعلم أن رسالتك إلى أمير التبليغيين محفوظة، وهي تشهد عليك بكل ما اعترفت به فيها من بدع التبليغيين وخرافاتهم، ثم أنكرته بعد ذلك بنحو من خمسة أشهر، وظننت أن هذا يخفى على الناس!

أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لو أن أحدكم يعمل في صخرة صماء ليس لها باب ولا كوة لخرج عمله للناس كائنًا ما كان»؟!

(١) (ص ١٢١٤-١٢١٥).

(٢) «تبليغي نصاب» (ص: ٢١٢).

رواه الإمام أحمد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وصححه ابن حبان
والحاكم والذهبي (١).

– الدعاة التاسعة:

قلّة المبالاة بأداء الأمانة العلميّة، وذلك فيما ذكره في (ص ١٦) عن الشيخ
محمد بن إبراهيم آل الشيخ أنّه قد أيدّ دعوة التبليغيين وحثّ عليها!

والجواب أن يُقال: إنّ مشايخ التبليغيين ذوو مكرٍ وخديعة، وذلك أنّهم في أوّل
أمرهم كانوا يحرصون على كتمان بدعهم وضلالتهم، ويظهرون للناس أنّهم من
الدعاة إلى العمل بالكتاب والسنة، وقد جاء بعضهم إلى الشيخ محمد بن إبراهيم
رحمه الله تعالى، فطلبوا منه كتاباً إلى العلماء في الأحساء والمقاطعة الشرقيّة؛
ليمكنوهم من الوعظ والإرشاد في المساجد، فكتب معهم الشيخ كتاباً يطلب فيه
تمكينهم من ذلك بناءً على حسن ظنه بهم، وهذا الكتاب مؤرّخ في ١٩ / ٥ /
١٣٧٣ هـ، ثمّ لما تبين له أنّهم أهل بدع وضلالت كتب كتاباً آخر صرّح فيه بأنّهم أهل
بدعة وضلالة، وحذّر منهم، وهذا الكتاب ناسخ للكتاب الأوّل، ومبطل لما ذكر فيه
من تحسين حالهم، وهو مؤرّخ في ٢٩ / ١ / ١٣٨٢ هـ.

وهذا نصّ الكتاب الأوّل:

«بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد بن إبراهيم إلى من يراه من علماء
الأحساء والمقاطعة الشرقيّة، جعلني الله وإياهم من المتعاونين على البرّ والتقوى،

(١) أخرجه أحمد في (٢٨ / ٣) (١١٢٤٦)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٨٠٧).

وَمِنَ الْمُعِينِينَ الْمُسَاعِدِينَ لِمَنْ عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ يَنْشِطُ وَيَقْوَى، آمِينَ..

سَلامٌ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَبَعْدُ:

فَحَامِلُ هَذَا الْكِتَابِ سَعِيدٌ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ الْبَاكِسْتَانِيُّ وَرَفَقَاؤُهُ كَانُوا مِنْ جَمْعِيَّةِ التَّبْلِيغِ فِي بَاكِسْتَانٍ، وَمَهْمَّتُهُمُ الْعِظَةُ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْإِرْشَادُ، وَالْحَثُّ وَالتَّحْرِيسُ عَلَى التَّوْحِيدِ وَحُسْنِ الْمَعْتَقَدِ، وَالْحَثُّ عَلَى الْعَمَلِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مَعَ التَّحْذِيرِ مِنَ الْبِدْعِ وَالْخِرَافَاتِ مِنْ عِبَادَةِ الْقُبُورِ وَدُعَاءِ الْأَمْوَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْبِدْعِ وَالْمُنْكَرَاتِ، كَتَبْتُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ طَلَبًا لِمُسَاعَدَتِهِمْ مِنْ إِخْوَانِهِمْ بِالْتَّمَكِينِ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ، سَائِلًا اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَرْزُقَهُمْ حُسْنَ النِّيَّةِ وَالتَّوْفِيقَ لِلنُّطْقِ بِالْحَقِّ وَالسَّلَامَةَ مِنَ الزَّلَلِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِإِرْشَادِهِمْ وَبَيَانِهِمْ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ».

وَهَذَا الْكِتَابُ لَمْ يُوضَعْ مَعَ فِتَاوَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ لَمَّا طُبِعَتْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَجَعَ عَنْهُ بِمَا صَرَخَ بِهِ فِي كِتَابِهِ الْأَخِيرِ الَّذِي هُوَ نَاسِخٌ لِمَا كَانَ قَبْلَهُ، وَكِتَابُهُ الْأَخِيرُ مَذْكُورٌ فِي (ص ٢٦٧ - ٢٦٨) مِنَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ فِتَاوَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَهَذَا نَصُّهُ:

«مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ إِلَى حَضْرَةِ صَاحِبِ السُّمُوءِ الْمَلِكِيِّ الْأَمِيرِ خَالِدِ بْنِ سُعُودٍ رَئِيسِ الدِّيَّانِ الْمَلِكِيِّ الْمَوْقَرِّ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَبَعْدُ:

فَقَدْ تَلَقَّيْتُ خُطَابَ سُمُوءِكُمْ (رَقْم ٣٧ / ٤ / ٥ - د فِي ٢١ / ١ / ١٣٨٢ هـ) وَمَا بَرَفَقْتِهِ، وَهُوَ الْإِلْتِمَاسُ الْمَرْفُوعُ إِلَى مَقَامِ حَضْرَةِ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ الْمُعْظَمِ مِنْ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْحَامِدِ الْقَادِرِيِّ وَشَاهِ أَحْمَدَ نُورَانِي وَعَبْدِ السَّلَامِ الْقَادِرِيِّ وَسُعُودَ أَحْمَدَ

دهلويّ حول طلبهم المساعدة في مشروع جمعيتهم التي سمّوها «كَلِيَّةُ الدَّعْوَةِ والتَّبْلِيغِ الإسلاميَّة»، وكذلك الكُتُبَاتُ الثَّلَاثَةُ المرفوعةُ ضمنَ رسالتهم، وأعرِضُ لِسُموِّكم أنَّ هذه الجمعية لا خيرَ فيها؛ فإنَّها جمعيَّةٌ بدعةٌ وضلالةٌ، وبقراءةِ الكُتُبَاتِ المرفقةِ بخطابهم وجدناها تشتملُ على الضَّلالِ والبدعةِ والدَّعوةِ إلى عبادةِ القبورِ والشُّركِ، الأمرُ الَّذي لا يسعُ السُّكوتُ عنه، ولذا فسنقومُ إن شاء الله بالردِّ عليها بما يكشفُ ضلالَها ويدفعُ باطلَها، ونسألُ الله أن ينصرَ دينه، ويُعليَ كلمته، والسَّلامُ عليكم ورحمةُ الله.

ص - م - ٤٠٥... في ٢٩ / ١ / ١٣٨٢ هـ.

وإذا عَلِمَ هَذَا؛ فليُعلمَ -أيضاً- أنَّ اقتصارَ المفتونِ على ما جاء في الكتابِ الأوَّلِ مِنْ تأييدِ الشَّيخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ لدعوةِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وإعراضه عَمَّا جاء في كتابهِ الأخيرِ مِنَ الذَّمِّ لَهُمْ ولكتِبِهِمْ والتَّحذِيرِ مِنْهُمْ وَمِنْ كُتُبِهِمْ، ظاهرٌ في قِلَّةِ مُبالاةِ بَأداءِ الأمانةِ العلميَّةِ، وقصدهِ الغشُّ والتَّلبِيسُ على ضُعفاءِ البصيرةِ.

وقد رَوَى الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»؛ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَلَّمَا خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا قَالَ: «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ» (١).

وَرَوَى الإِمَامُ أَحْمَدُ -أيضاً-، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (٢).

(١) أخرجه أحمد (١٣٥ / ٣) (١٢٤٠٦)، وابن حبان (١٩٤)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (٤١٧ / ٢) (٩٣٨٥)، ومسلم (١٠١)، وأبو داود (٣٤٥٢)، والترمذي

قَالَ: «وفي الباب عن ابنِ عُمَرَ وأبيِ الحمراءِ وابنِ عَبَّاسٍ وبُرَيْدَةَ وأبيِ بردةِ بنِ نيارٍ وحذيفةَ بنِ اليمانِ».

قلتُ: وفي الباب -أيضاً- عن عائشةَ وابنِ مسعودٍ وأبيِ موسى والبراءِ بنِ عازبٍ وأنسٍ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

فليتأمل المفتونُ ما جاء في هذه الأحاديثِ حقَّ التأملِ، وليتقِ اللهَ تعالى، وليبادِرْ إلى التَّوْبَةِ النَّصُوحِ وبيانِ الحقِّ والرَّدِّ على أهلِ البدعِ والضَّلالاتِ مِنَ التَّبْلِغِيِّينَ وغيرِهِمْ، وليحذِرْ أشدَّ الحذرِ مِنَ الإصرارِ على الغشِّ والتدليسِ والتَّلبِيسِ على ضعفاءِ البصيرةِ، وتقديمِ رضا مشايخِ التَّبْلِغِيِّينَ على رضا اللهِ تعالى، وإنَّ لم يفعلْ فلا يأمنُ مِنْ زيغِ القلبِ وانتكاسِهِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الصف: ٥].

- الدَّعَامَةُ العاشرةُ:

قلبُ الحقيقةِ المعروفةِ عن جماعةِ التبليغِ، وذلك في قولِهِ في (ص ١٦): «والظاهرُ لمن يتأملُ أحوالَ جماعةِ التبليغِ أنَّهم إنَّما يُريدونَ بدعوتِهِمُ الخيرَ والنُّصحَ لأنفسِهِم وللمسلمينَ عامَّةً، وأنَّهم لا يُريدونَ ببذلِ جهدهمُ إلَّا الإصلاحَ، وليسوا معصومينَ عن الخطأ، لكنَّهم يعتقدونَ جازمينَ أنَّهم على الحقِّ، طالما أنَّهم يدعونَ النَّاسَ إلى التَّمسُّكِ بالكتابِ والسُّنَّةِ والرُّجوعِ إلى ما عليه سلفُ الأُمَّةِ، كيفَ لا وهمُ يُعلنونَ دائماً قائلينَ: إنَّ فلاحنا ونجاحنا في الدُّنيا والآخرةِ بامثالِ أوامرِ اللهِ تعالى

على طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم...».

إلى أن قال: «ولكن الذي يغلب على الظن أن من كان يبذل ماله ووقته وفكره في خدمة الإسلام فإنه إذا وفقه الله تعالى يقبل الحق إذا تبين له أنه على خطأ في بعض ما يتصوره صواباً، وهذا ما لمسناه»^(١).

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها أن يقال: إن كل ما ذكره المفتون في هذه الجملة عن التبليغيين على وجه الثناء عليهم فكلأمة في رسالته إلى إنعام الحسن وغيره من مشايخ التبليغيين يناقض ذلك ويبطله، وذلك أنه ذكر عنهم أشياء كثيرة من البدع والأعمال السيئة، وأنكرها عليهم، ونقدها نقداً جيداً؛ فليراجع ذلك في الفصل الذي قبل هذا الفصل^(٢)، ففيه كفاية في الرد على ما جاء في هذه الجملة من المغالطة والتدليس والتلبس على ضعفاء البصيرة.

الوجه الثاني أن أقول: قد ذكرت في أثناء الكتاب عن مشايخ التبليغيين أشياء كثيرة من الشرك الأكبر وأشياء كثيرة من البدع والضلالات والخرافات والجهالات التي تناقض الثناء الكاذب الذي أثنى به المفتون عليهم، ولا سيما في زعمهم أنهم يدعون الناس إلى التمسك بالكتاب والسنة والرجوع إلى ما عليه سلف الأمة؛ فليراجع ما تقدم ذكره عنهم^(٣)، ففيه أبلغ رد على ما جاء في هذه الجملة المبنية على

(١) «تبليغي نصاب» (ص: ١٦).

(٢) (ص ١١٩٤).

(٣) (ص ١٢٠٩).

التدليس والتلبيس.

ويُقال -أيضاً-: قد ذكر الأستاذ سيف الرحمن بن أحمد الدهلوي عن التبليغيين أنهم يحاربون العلم بالأدلة من الكتاب والسنة، ويسمونها جدلاً وشغباً وخصاماً، ومن كانوا بهذه الصفة الذميمة فلا شك أنهم بعيدون غاية البعد عن دعوة الناس إلى التمسك بالكتاب والسنة، والرجوع إلى ما عليه سلف الأمة، وبعيدون -أيضاً- عن إرادة الخير والإصلاح والنصح لأنفسهم وللمسلمين.

ويُقال -أيضاً-: إن المعروف عن التبليغيين أنهم يحرصون على دعوة الناس إلى الانضمام إليهم وتكثير سوادهم، ولا يُبالون بإصرارهم على ما هم واقعون فيه من شرك أو بدعة أو فسوق أو عصيان، بل يتركون كلاً منهم على ما هو معتاد عليه من المنكرات، ويعملون ذلك بأن التابع لهم سوف يترك ما هو واقع فيه من المخالفات إذا تدرّب على عمل الدعوة، ولو كانوا يدعون إلى التمسك بالكتاب والسنة والرجوع إلى ما عليه سلف الأمة لما تركوا المسيئين على أعمالهم السيئة، بل كانوا يأخذون على أيديهم، ويأطرونهم على الحق أطراً؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر بذلك، وشدد في تركه، وتوعد التاركين له باللعن، وقد قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

الوجه الثالث أن يُقال: إن المفتون قد ذكر في رسالته إلى إناعام الحسن وغيره من مشايخ التبليغيين كثيراً مما هم واقعون فيه من البدع والمنكرات، وطلب منهم أن يعرضوا جميع اعتقاداتهم وأعمالهم وأقوالهم وأحوالهم على منهج الرسول صلى الله عليه وسلم، وذكر لهم أنه ينتظر الجواب منهم.

وقد ذكر بعض المُطَّلَعينَ عَلَى أخبارِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهُمْ رَفَضُوا الإِجَابَةَ عَلَى رِسَالَتِهِ، وَفِي هَذَا أَبْلَغُ رَدٍّ عَلَى قَوْلِهِ: «وَهَذَا مَا لِمَسْنَاهُ»، وَلَوْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ اللَّئَمِ صَحِيحًا لَمَا رَفَضُوا الإِجَابَةَ عَلَى رِسَالَتِهِ.

وَفِي رَفْضِهِمُ الإِجَابَةَ عَلَى رِسَالَتِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا مُصَرِّينَ عَلَى البدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ الَّتِي أَنْكَرَهَا عَلَيْهِمْ وَطَلَبَ مِنْهُمْ الإِقْلَاعَ عَنْهَا.

وَفِيهِ -أَيْضًا- دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ بَعِيدُونَ غَايَةَ البُعْدِ عَنْ إِرَادَةِ الخَيْرِ والإِصْلَاحِ والنُّصْحِ لأنْفُسِهِمْ ولِلْمُسْلِمِينَ، وَعَنْ دَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالرُّجُوعِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ، وَأَنَّ مَا يُعْلَنُونَهُ دَائِمًا بِأَنَّ فَلَاحَهُمْ وَنَجَاحَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بَامْتِثَالِ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى طَرِيقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ قَوْلٍ يَخْدَعُونَ بِهِ أَتْبَاعَهُمْ وَيُخَالِفُونَهُ بِأَفْعَالِهِمْ.

- الدَّعَامَةُ الحَادِيَةُ عَشْرَةَ:

دَفَاعُهُ بِالشُّبُهَاتِ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِاقتصَارِهِمْ عَلَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَاكْتِفَائِهِمْ بِهِ عَنْ تَوْحِيدِ الألوهِيَّةِ، وَذَلِكَ فِيمَا ذَكَرَهُ فِي (ص ١٨)، حَيْثُ ابْتَدَأَ بِتَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ بِنَوْعِيهِ تَقْرِيرًا حَسَنًا، ثُمَّ عَقَّبَ ذَلِكَ بِالمُدَافَعَةِ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ، فَنَقَضَ بِمُدَافَعَتِهِ عَنْهُمْ بِالشُّبُهَاتِ مَا قَدَّمَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ الْحَسَنِ فِي تَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ بِنَوْعِيهِ، فَكَانَ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا.

فَأَمَّا تَقْرِيرُهُ لِلتَّوْحِيدِ؛ فَهُوَ فِي قَوْلِهِ: «بَلْ كَلَامُنَا كُلُّهُ يَدُورُ عَلَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَاهَا تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ فَحَسْبُ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ بَيِّقِينَ أَنَّ مُشْرِكِي الْعَرَبِ مُقَرَّرُونَ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى بِفِعْلِهِ الَّذِي هُوَ تَوْحِيدُ

الرُّبُوبِيَّةَ، وَأَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ التَّوْحِيدِ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا تَوْحِيدَ اللَّهِ بِأَفْعَالِ الْعِبَادَةِ الَّذِي هُوَ تَوْحِيدُ الْأُلُوْهِيَّةِ»^(١)، انْتَهَى كَلَامُهُ الْحَسَنُ.

وبعدَهُ شَرَعَ فِي التَّلْبِيسِ وَالْمُغَالَطَةِ فِي مُدَافَعَتِهِ عَنِ التَّبْلِغِيِّينَ، فَقَالَ: «وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ أَصْحَابِ الرِّسَائِلِ إِلَى أَنَّهُمْ لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا عَنْ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَلَا يَذْكُرُونَ تَوْحِيدَ الْأُلُوْهِيَّةِ، فَأَقُولُ: نَعَمْ؛ قَدْ لَا يَذْكُرُونَ نَوْعِي التَّوْحِيدِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ (تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ كَذَا، وَتَوْحِيدُ الْأُلُوْهِيَّةِ كَذَا)، وَلَكِنَّهُمْ يَأْتُونَ بِهِمَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بِتَعْبِيرٍ آخَرَ، إِذْ مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي يَمْشُونَ عَلَيْهَا إِخْلَاصُ النِّيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى فِي جَمِيعِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، وَهَذَا يَعْنِي فِي الْحَقِيقَةِ تَوْحِيدَ الْأُلُوْهِيَّةِ الَّذِي هُوَ تَوْحِيدُ اللَّهِ بِأَفْعَالِ الْعِبَادَةِ».

قَالَ: «وَأَنْتَ إِذَا صَحَبْتَهُمْ فِي خُرُوجِهِمْ لِلدَّعْوَةِ وَجَدْتَ أَنَّ دَعَاءَهُمْ وَأَعْمَالَهُمْ لَا تَخْرُجُ عَنْ تَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ؛ لِحَرِصِهِمُ الشَّدِيدِ عَلَى أَنْ لَا تَخْرُجَ أَعْمَالُهُمْ وَأَقْوَالُهُمْ عَنْ أَعْمَالِ وَأَقْوَالِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

قَالَ: «وَلِتَمَامِ الْفَائِدَةِ نَذْكُرُ هُنَا كَلَامًا لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَجْلَدِ الْأَوَّلِ مِنَ «الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ» (ص ٦٧ - ٦٨) مَا نَصُّهُ:

فَاعْلَمْ أَنَّ الرُّبُوبِيَّةَ وَالْأُلُوْهِيَّةَ يَجْتَمِعَانِ وَيَفْتَرِقَانِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ۝١ مَلِكِ النَّاسِ ۝٢ إِلَهِ النَّاسِ ۝﴾ [الناس: ١-٣]، وَكَمَا يُقَالُ: رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَإِلَهُ الْمُرْسَلِينَ. وَعِنْدَ الْإِفْرَادِ يَجْتَمِعَانِ؛ كَمَا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: مَنْ رَبُّكَ؟ مِثَالُهُ: الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ نَوْعَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ

(١) «تبليغي نصاب» (ص: ١٨).

وَالْمَسْكِينِ ﴿[التوبة: ٦٠]، ونوعٌ واحدٌ في قوله: «افترض عليهم صدقةً تؤخذ من أغنيائهم فتردُّ إلى فُقرائهم».

إذا ثبتَ هذا؛ فقولُ الملكين للرجل في القبر: مَنْ رَبُّكَ؟ معناه: مَنْ إِلَهُكَ؟ لأنَّ الرُّبُوبِيَّةَ الَّتِي أَقَرَّ بِهَا الْمُشْرِكُونَ مَا يُمْتَحَنُ أَحَدٌ بِهَا، وكذلك قوله: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠]، وقوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَلَّمُوا﴾ [فصلت: ٣٠]؛ فالرُّبُوبِيَّةُ فِي هَذَا هِيَ الْأُلُوهِيَّةُ، لَيْسَتْ قَسِيمَةً لَهَا كَمَا تَكُونُ قَسِيمَةً لَهَا عِنْدَ الْاِقْتِرَانِ، فَيَنْبَغِي التَّفْطُنُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ» (١).

والجوابُ أَنْ يُقَالَ: أَمَّا قَوْلُهُ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ: «إِنَّهُمْ لَا يَذْكُرُونَ نَوْعِي التَّوْحِيدِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ (تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ كَذَا، وَتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ كَذَا)».

فجوابُهُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا مِنْ أَوْضَحِ الْأَدْلَةِ عَلَى جَهْلِ التَّبْلِيغِيِّينَ بِالتَّوْحِيدِ، بَحِثْ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ الْفَرْقَ بَيْنَ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وَتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ؛ فَلِهَذَا كَانُوا يُفَسِّرُونَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) بِمَعْنَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، فيقولون: معناه أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُحْيِي الْمُمِيتُ الْمُدَبِّرُ لِلْأُمُورِ، وَبِهَذَا التَّفْسِيرِ كَانَ تَوْحِيدُهُمْ مُطَابِقًا لِمَا كَانَ عَلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِذَلِكَ عَنْهُمْ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

وقوله تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١].

وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣].

إلى غير ذلك من الآيات التي أخبر الله فيها عن المشركين أنهم كانوا يُقرُّون بتوحيد الربوبية، ولم ينفعهم ذلك، ولم يدخلوا به في الإسلام.

ولا يخفى على مَنْ له علم وبصيرة وما يترتب على مُشابهة المشركين وسلوك سبيلهم في باب التوحيد وغيره من الأحكام الصارمة.

وأما قوله: «ولكنهم يأتون بهما من حيث المعنى بتعبير آخر، إذ من الأصول التي يمشون عليها إخلاص النية لله تعالى في جميع الأقوال والأفعال، وهذا يعني في الحقيقة توحيد الألوهية الذي هو توحيد الله بأفعال العباد».

فجوابه أن يقال: ما ذكره المفتون في هذه الجملة فكله من المبالغة في تحسين وضع التبليغيين في باب التوحيد، وتغطية ما هم عليه من مُشابهة المشركين وموافقتهم في الإقرار بتوحيد الربوبية مع الإعراض عن توحيد الألوهية.

وقد ذكرت في أثناء الكتاب عن أمراء التبليغيين ومشايخهم الكبار قصصاً كثيرة مما وقع منهم من الشرك الأكبر والغلو في القبور وأهلها والمُرابطة على القبور لانتظار الكشف والكرامات والفيوض الروحية من أهل القبور، وذكرت عنهم - أيضاً - من البدع والأباطيل والعقائد الفاسدة شيئاً كثيراً، وهذا يدل على فساد نيّاتهم، وبُعدهم عن توحيد الألوهية وعن الإخلاص لله وحده؛ فليُراجَع ما تقدّم^(١)، ففيه

أبلغ ردَّ على مُغالطة المفتون في تحسين وضع التبليغيين في باب التوحيد، وليراجع -أيضاً- ما ذكرته عنهم في إخلاص النية^(١)، ففيه أبلغ ردَّ عليه أيضاً.

ويقال -أيضاً-: إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَدَلَّةِ عَلَى بُعْدِ التَّبْلِيغِيِّينَ عَنْ تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ وَإِفْلَاسِهِمْ مِنْهُ مَا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ سَيْفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِيِّ فِي (ص ١١) وَ(ص ١٣) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «نَظَرَةٌ عَابِرَةٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الْجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»؛ فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ «مِنْ أَصُولِهِمُ الَّتِي يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَيْهَا تَرْكُ الصَّرَاحَةِ بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْطِيلُ جَمِيعِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصُدُورِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ تَعْطِيلًا بَاتًا، وَالتَّجَنُّبُ بِشِدَّةٍ بَلِ الْمَنْعِ بِعَنْفٍ مِنَ الصَّرَاحَةِ بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُورَثُ الْعِنَادَ لَا الصَّلَاحَ؛ كَمَا دَلَّتِ التَّجَارِبُ»، انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَمَنْ كَانُوا بِهِذِهِ الصِّفَةِ الذَّمِيمَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا سَيْفُ الرَّحْمَنِ فَكَيْفَ يَقُولُ الْمَفْتُونُ: إِنَّهُمْ يَمْشُونَ عَلَى إِخْلَاصِ النِّيَّةِ فِي جَمِيعِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، وَأَنَّ هَذَا يَعْنِي فِي الْحَقِيقَةِ تَوْحِيدَ الْأُلُوهِيَّةِ؟!

أَمَّا عَلِمَ الْمَجَادِلُ عَنْهُمْ بِالْبَاطِلِ أَنَّ الْكَفَرَ بِالطَّاغُوتِ شَرْطٌ مِنْ شَرْطِي الْإِسْتِمْسَاكِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى الَّتِي هِيَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ وَأَعْظَمُ أَصُولِهِ، وَلَا يَتِمُّ الْإِسْلَامُ لِأَحَدٍ حَتَّى يَسْتَمْسِكَ بِهَا؟!

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦].

ويُقال -أيضاً-: لا يخفى ما في أصول التبليغيين التي ذكرها سيف الرحمن من المعارضة للقرآن والسنة وما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، ومن عمل بأصول التبليغيين أو بواحد منها فلا شك أنه مفلس من توحيد الألوهية غاية الإفلاس.

ومما يدل على إفلاس التبليغيين من توحيد الألوهية ما ذكره محمد أسلم عن الشيخ عامر عثمان، وهو أحد كبار علماء ديوبند: أنه ذكر عدة كتب من كتب الديوبنديين، ثم قال: «إنها أضرت قراءها، وعلمتهم دروس تعظيم المشايخ بدل عبادة الله وألوهيته، دروساً لم يبق لإزالة سُموها أي شيء».

قال: «والتصوف مهما يختار فيه الاحتياط والاعتدال لا بد أن يأتي معه سحر المكاشفات والكرامات والأمور الغيبية والتصرفات، ثم لما يختلط مع هذه الأشياء اعتقاد مُريدي المشايخ تراكم الظلمات بعضها فوق بعض، حتى تكون هذه الأمور لأصول الشريعة الإسلامية تحدياً».

ثم ذكر عن أكابرهم أنهم يتيقنون أن الكمالات المنسوبة إلى مشايخهم من علم الغيب والاستجابة والتصرفات الروحانية والمكاشفات والإلهامات حق وصدق قطعاً.

انتهى المقصود من كلامه ملخصاً، وقد تقدم بأبسط من هذا، فليراجع^(١)، فإنه

مهمٌ جدًّا، وفيه أبلغ ردٌّ على مُغالطة المفتون في تحسين وضع التبليغيين في توحيد الألوهية.

وأما قوله: «وأنت إذا صحبتهم في خروجهم للدعوة وجدت أن دعاءهم وأعمالهم لا تخرج عن توحيد الألوهية؛ لحرصهم الشديد على أن لا تخرج أعمالهم وأقوالهم عن أعمال وأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم».

فجوابه أن يُقال: إن المفتون قد صحب التبليغيين أكثر من ثلاثين سنة، وانخدع بهم غاية الانخداع، ثم لما كان في آخر شهر صفر من سنة (١٤٠٧ هـ) تاب إليه رُشدُه مدَّة يسيرة، فكتب إلى أميرهم إنعام الحسن وغيره من مشايخهم رسالة يُنكر فيها أشياء كثيرة ممَّا هم واقعون فيه من أنواع الضلال، ونقدَهم في رسالته نقدًا جيّدًا، ولمَّا رفضوا الإجابة على رسالته نكص على عقبيه، ورجع يستعطفهم ويطرّضاهم بالمدح والثناء الكاذب في كتبه الذي كتبه بعد الرسالة بخمسة أشهر!!

ومن ذلك قوله: «إنك إذا صحبتهم وجدت أعمالهم لا تخرج عن توحيد الألوهية، وأنهم يحرصون حرصًا شديدًا على أن لا تخرج أعمالهم وأقوالهم عن أعمال وأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه».

والجواب أن يُقال: إن المفتون قد تناسى وتجاهل ما ذكره في رسالته إلى إنعام الحسن وغيره من مشايخ التبليغيين وما أنكره عليهم من الأقوال والأعمال التي تُنافي توحيد الألوهية وتُخالف أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأعماله وأقوال الصحابة وأعمالهم.

فأمَّا النسيانُ لذلك فهو بعيدٌ جدًّا؛ لقصر المدَّة التي كانت بين كتابة الرسالة

وبينَ كتابَةِ الكُتُبِ.

وإنَّه لِيُخَشَى عَلَى الْمُفْتُونِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أُصِيبَ بِتَقْلِيلِ الْقَلْبِ؛ فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّوَجَلَّ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ؛ يُصَرِّفُ كَيْفَ يَشَاءُ».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(١).

وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَلْبُ ابْنِ آدَمَ عَلَى أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الْجَبَّارِ عَزَّوَجَلَّ، إِذَا شَاءَ أَنْ يُقْلِبَهُ قَلْبَهُ»^(٢).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ - أَيْضًا - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعِي الرَّحْمَنِ، إِنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْلِبَ قَلْبَ عَبْدٍ قَلْبَهُ»^(٣).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ - أَيْضًا -، وَالتِّرْمِذِيُّ؛ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ آدَمِيٍّ إِلَّا وَقَلْبُهُ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ مَا شَاءَ أَقَامَ، وَمَا شَاءَ أَزَاغَ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»^(٤).

(١) أخرجه أحمد (١٦٨ / ٢) (٦٥٦٩)، ومسلم (٢٦٥٤).

(٢) أخرجه أحمد (١٧٣ / ٢) (٦٦١٠) وقال الشيخ شعيب: «صحيح وهذا إسناد ضعيف لضعف رشدين».

(٣) أخرجه أحمد (٢٥٠ / ٦) (٢٦١٧٦)، وقال الشيخ شعيب: «صحيح لغيره وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد».

(٤) أخرجه أحمد (٣١٥ / ٦) (٢٦٧٢١)، والتِّرْمِذِيُّ (٣٥٢٢)، وصححه الألباني.

وروى الترمذي - أيضًا - عن أنسٍ رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنَّ القلوبَ بينَ أصبعينِ من أصابعِ الله يقلبها كيف يشاء».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن» (١).

وروى ابنُ ماجه بإسنادٍ صحيحٍ عنِ النَّوَّاسِ بنِ سَمْعَانَ الكلابيِّ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ؛ إِنْ شَاءَ أَقَامَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَزَاغَهُ».

ورواه ابنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» وَصَحَّحَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ عَلَى تَصْحِيحِهِ (٢).

إِذَا عُلِمَ هَذَا؛ فَلْيُعَلِّمْ - أَيْضًا - أَنَّ الْمُفْتُونَ قَدْ أَنْكَرَ الْأَذْكَارَ الصُّوفِيَّةَ الَّتِي يَقُومُ بِهَا الدُّعَاةُ الْقُدَامَى الْكِبَارُ مِنَ التَّبْلِغِيِّينَ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ ذَكَرَ عَنِ الدُّعَاةِ الْقُدَامَى الْكِبَارِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِلنَّاسِ دَائِمًا: إِنَّ فَلَاحَنَا وَنَجَاخَنَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِاتِّبَاعِ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى طَرِيقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ: «ثُمَّ هُمْ سِرًّا يَقُومُونَ بِأَعْمَالٍ لَيْسَ عَلَيْهَا أَمْرُ اللَّهِ وَلَا أَمْرُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إِذْ لَمْ يَعْمَلْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا عَمَلُهَا أَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ بَعْدِهِ، وَلَا عَمَلُهَا كَذَلِكَ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَلَا عَرَفَهَا كَذَلِكَ الْأَئِمَّةُ الْكِرَامُ أَمْثَالُ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ».

(١) أخرجه الترمذي (٢١٤٠)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٩٩)، وابن حبان (٩٤٣)، والحاكم (٧٠٦/١) (١٩٢٦)، وصححه الألباني.

قَالَ: «وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذِهِ الْأَذْكَارَ الْمَحْدَثَةَ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ الْآنَ لَيْسَتْ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا فَيَعْذَرُ أَصْحَابُهَا، وَكَانَ الْمَطْلُوبُ مِنَ الدُّعَاةِ أَنْ يَتَجَنَّبُوا كُلَّ شَيْءٍ يُخَالِفُ سُنَّةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ هَذَا مِمَّا يَتَحَتَّمُ، وَأَنْ يَكُونَ بَاطِنُهُمْ مِثْلَ ظَاهِرِهِمْ، كَمَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ لِلشَّخْصِ عَمَلَانِ؛ أَحَدُهُمَا ظَاهِرٌ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ، وَالْآخَرُ بَاطِنٌ يُخْفِيهِ عَنِ النَّاسِ، فَهَذَا لَا يَتَّفَقُ مَعَ حَالِ الْمُؤْمِنِ، وَأَعَاذَنَا اللَّهُ جَمِيعًا مِنْ حَالِ أَهْلِ النِّفَاقِ».

هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِهِ فِي الْكَلِمَةِ الْأُولَى مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي أَنْكَرَ فِيهَا بَعْضُ أَعْمَالِ الْقُدَامَى الْكِبَارِ مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ وَنَقَدَهُمْ فِيهَا نَقْدًا جَيِّدًا.

وَمِمَّا أَنْكَرَهُ الْمُفْتُونَ عَلَى إِنْعَامِ الْحَسَنِ: أَخْذُهُ الْبَيْعَةَ عَلَى بَعْضِ الطَّرِيقِ مِنْ طُرُقِ الصُّوفِيَّةِ، وَهِيَ: الْجَشْتِيَّةُ، وَالْقَادَرِيَّةُ، وَالسَّهَرُورِيَّةُ، وَالنَّقْشَبَنْدِيَّةُ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهَا مِنَ الْمَحْدَثَاتِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» (١).

قَالَ: «وَلَئِنْ فَعَلْتَ وَأَخَذْتَ الْبَيْعَةَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ خَشِيَةً مِنْ بَعْضِ النَّاسِ أَوْ خَوْفًا مِنْ بُعْدِهِمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُخْشَى وَأَنْ يُخَافَ مِنْهُ».

وَمِمَّا أَنْكَرَهُ الْمُفْتُونَ عَلَى إِنْعَامِ الْحَسَنِ وَمَنْ مَعَهُ مِنْ كِبَارِ مَشَايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ: اعْتِمَادُهُمْ عَلَى كِتَابِ «تَبْلِيغِي نَصَاب»، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَدْ احْتَوَى عَلَى مَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ

من بعض البدع، وطلب الشفاعة من الرسول والاستغاثة به وطلب الاستغفار منه.

قال: «ومعلوم أن هذا يُنافي حقيقة التوحيد؛ توحيد العبادة، ولا يخفى منع ذلك بعد مماته صلى الله عليه وسلم».

قال: «وكذلك فيه خرافة أحمد الرفاعي الذي يُنسب إليه أنه يزعم أن الرسول صلى الله عليه وسلم ناوله يمينه فقبلها».

ثم طلب المفتون من إناعام الحسن ومشايخ التبليغيين أن يُشكلوا نخبة من العلماء ليُهدّبوا «تبليغي نصاب» ويُزيلوا منه كل ما لا يتفق مع الشريعة.

ومما أنكره المفتون على إناعام الحسن وكبار مشايخ التبليغيين: التخلُّق لقراءة سورة (يس)، ثم الدعاء بعدها، وعلل ذلك بأنه لم يرد به دليل من كتاب ولا سنة، وليس من العبادات، وليس هو على ترتيب الرسول صلى الله عليه وسلم.

ومما أنكره المفتون على علماء التبليغيين ما رآه من كثير من الجهال أنهم يقبلون جدران القبور والشبابيك الموضوعة على بعض الأماكن المقدسة، حتى آل الأمر إلى عبادة القبور، وقد ذكر أن ذلك بسبب ما يذكره بعض علماء التبليغيين في بياناتهم من شعر مجنون ليلي وقوله:

أَمْرٌ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارٍ لَيْلَى أَقْبَلُ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارَا
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مِنْ سَكَنِ الدِّيَارَا

ومما أنكره المفتون على علماء التبليغيين ما قد يأتي في بياناتهم من ذكر عالم الأرواح، وعلل ذلك بأن هذا لا دليل عليه من كتاب ولا سنة، وأن هذه نظرية لبعض الفلاسفة المنحرفين أمثال ابن سينا وغيره من غلاة الشيعة وغيرهم من القائلين بالتناسخ.

ثُمَّ إِنَّ الْمَفْتُونَ حَثَّ التَّبْلِغِيِّينَ عَلَى التَّأَكُّدِ مِنْ صَحَّةِ الْأَحَادِيثِ، وَعَدَمِ مُخَالَفَتِهَا لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَصَحِيحِ السُّنَّةِ، وَحَثَّهُمْ -أَيْضًا- عَلَى الْإِهْتِمَامِ بِتَحْقِيقِ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

قَالَ: «هُوَ تَوْحِيدُ الْعِبَادَةِ؛ أَيُّ: تَوْحِيدُ اللَّهِ بِأَفْعَالِ الْعِبَادَةِ».

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الشِّرْكَ الْحَقِيقِيَّ إِنَّمَا وَقَعَ فِي بَنِي آدَمَ فِي شِرْكِ الْعِبَادَةِ، وَهُوَ دَعْوَةُ اللَّهِ وَدَعْوَةُ غَيْرِهِ مَعَهُ.

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَبِالْجُمْلَةِ؛ فَيَجِبُ أَنْ نَعْرِضَ جَمِيعَ اعْتِقَادَاتِنَا وَأَعْمَالِنَا وَأَقْوَالِنَا وَأَحْوَالِنَا عَلَى مَنْهَجِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَا وَافَقَ مِنْهَا بَقِي، وَمَا خَالَفَ نَرْمِي بِهِ عَرْضَ الْحَائِطِ، وَلَوْ عَمِلَ بِهِ أَكْثَرُ النَّاسِ».

انْتَهَى مُلَخَّصًا مِنْ رِسَالَتِهِ إِلَى إِنْعَامِ الْحَسَنِ وَمَنْ مَعَهُ مِنْ مَشَايخِ التَّبْلِغِيِّينَ، فَإِنْ كَانَ قَدْ تَنَاسَى رِسَالَتَهُ وَتَجَاهَلَهَا فَلْيَعْلَمْ أَنَّهَا مُحْفُوظَةٌ عِنْدَنَا، وَفِيهَا أُبْلَغُ رَدٍّ عَلَى تَنَاقُضِهِ وَمُغَالَطَتِهِ وَتَلْبِيسِهِ عَلَى ضَعْفَاءِ الْبَصِيرَةِ وَإِخْلَالِهِ بِالْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ.

وَأَمَّا كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأُلُوهِيَّةِ فَإِنَّمَا أوردَهُ الْمَفْتُونَ لِيَسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى مُغَالَطَتِهِ فِي تَحْسِينِ وَضْعِ التَّبْلِغِيِّينَ فِي تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ، وَلِيُلَبِّسَ بِهَذَا الدَّسَّ عَلَى ضَعْفَاءِ الْبَصِيرَةِ، وَيُوهَمَهُمْ أَنَّ تَعَلُّقَ التَّبْلِغِيِّينَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وَاقْتِصَارَهُمْ عَلَيْهِ يَجْمَعُ لَهُمُ التَّوْحِيدَيْنِ مَعًا: تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ، وَتَوْحِيدَ الْأُلُوهِيَّةِ.

وَهَذَا خَطَأٌ كَبِيرٌ، وَكَلَامُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- لَا يَحْتَمِلُ هَذَا الدَّسَّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ أَنَّ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ وَتَوْحِيدَ الْأُلُوهِيَّةِ يَجْتَمِعَانِ عِنْدَ الْإِفْرَادِ؛ مِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ:

مَنْ رَبُّكَ؟ (أَيُّ مَنْ إِلَهَكَ الَّذِي تَعْبُدُ؟)، وكذلك قولُ الملكين للرجل في القبر: مَنْ رَبُّكَ؟ معناه: مَنْ إِلَهَكَ الَّذِي تَعْبُدُ؟ ثُمَّ وَضَحَ ذَلِكَ بِأَنَّ الرُّبُوبِيَّةَ الَّتِي أَقَرَّ بِهَا الْمُشْرِكُونَ مَا يُمْتَحَنُ بِهَا أَحَدٌ، وكذلك قوله تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغِيرَ حَقِّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠]، وقوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغَى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ [فصلت: ٣٠].

قَالَ: «فَالرُّبُوبِيَّةُ فِي هَذَا هِيَ الْأُلُوْهِيَّةُ، لَيْسَتْ قَسِيْمَةً لَهَا كَمَا تَكُونُ قَسِيْمَةً لَهَا عِنْدَ الْاِقْتِرَانِ».

وَفِي قَوْلِ الشَّيْخِ: «إِنَّ الرُّبُوبِيَّةَ الَّتِي أَقَرَّ بِهَا الْمُشْرِكُونَ مَا يُمْتَحَنُ بِهَا أَحَدٌ»: أْبْلَغُ رَدٍّ عَلَى مَنْ حَمَلَ كَلَامَهُ عَلَى غَيْرِ الْمَرَادِ بِهِ، وَتَوَهَّمَ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ يَجْمَعُ التَّوْحِيدَيْنِ مَعًا.

وَلِلشَّيْخِ عِدَّةُ رَسَائِلَ مَذْكُورَةٌ فِي «مَجْمُوعَةِ التَّوْحِيدِ» وَفِي «الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ»، قَدْ قَرَّرَ فِيهَا الْفَرْقَ بَيْنَ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وَتَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا: إِنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ يَجْمَعُ التَّوْحِيدَيْنِ مَعًا.

وَإِذَا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا مُقَرَّرِينَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وَلَمْ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَدْخُلُوا بِهِ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَلْيُعْلَمْ -أَيْضًا- أَنَّ مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمْ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِهِمْ شَاءَ أَمْ أَبَى.

وَكَمَا أَنَّ إِقْرَارَ الْمُشْرِكِينَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يَكُنْ مُتَضَمِّنًا لِلْإِقْرَارِ بِتَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ؛ فَكَذَلِكَ إِقْرَارُ التَّبْلِيغِيِّينَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ لَا يَكُونُ مُتَضَمِّنًا لِلْإِقْرَارِ بِتَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ.

ويزيدُ هذا وضوحاً أنَّ مِنْ أصولِ التَّبْلِيغِيِّينَ الَّتِي يدعونَ النَّاسَ إِلَيْهَا تركَ الصَّراحَةِ بالكُفْرِ بالطَّاعُوتِ، وتجنُّبَ ذلكَ بشدَّةٍ والمنعَ منه بعنفٍ، وتعطيلَ جميعِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكُفْرِ بالطَّاعُوتِ؛ فهذهِ الأصولُ الباطلةُ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ تقطعُ الطَّرِيقَ عَلَى المفتونِ بِهِمْ، وتُبطلُ جميعَ مُحاولاتِهِ فِي تحسينِ وضعِهِمْ فِي توحيدِ الألوهِيَّةِ؛ لأنَّها أصولٌ صريحةٌ فِي تركِ الاستمساكِ بالعُرْوَةِ الوثْقَى الَّتِي هِيَ أعظمُ أصولِ الإسلامِ، وَلَا يَتِمُّ توحيدُ الألوهِيَّةِ إِلَّا بالاستمساكِ بِهَا، وَمَنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ بِهَا فَهُوَ مُفْلِسٌ غَايَةَ الإفلاسِ مِنْ توحيدِ الألوهِيَّةِ.

– الدَّعَاةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ:

مُجَانِبَةُ الصَّدَقِ فِي وصفِ أَعْمَالِ التَّبْلِيغِيِّينَ بِالصِّفَةِ الَّتِي يَشْهَدُ الْوَاقِعُ بِخِلَافِهَا، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فِي (ص ٢٢): «إِنَّ أَعْمَالَ الْجَمَاعَةِ كُلَّهَا ظَاهِرَةٌ مَكْشُوفَةٌ وَمُعْلَنَةٌ أَمَامَ أَنْظَارِ جَمِيعِ النَّاسِ؛ كَمَا قِيلَ:

فَسِرِّي كَاِغْلَانِي وَتِلْكَ خَلِيقَتِي وَظُلْمَةٌ لَيْلِي مِثْلُ ضَوْءِ نَهَارِي

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَلَامَ الْمَفْتُونِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ صَرِيحٌ فِي قَلْبِ الْحَقِيقَةِ وَالتَّلْبِيسِ عَلَى الْأَغْيَاءِ مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ مَرْدُودٌ بِكَلَامِهِ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى إِنْعَامِ الْحَسَنِ وَمَنْ مَعَهُ مِنْ كِبَارِ مَشَايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ.

فَقَدْ قَالَ فِي (ص ٢ - ٤) مَا مُلَخَّصُهُ: «إِنَّ الدَّعَاةَ الْكِبَارَ مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ لَا يَزَالُونَ يَقُومُونَ بِبَعْضِ الْأَذْكَارِ الصُّوفِيَّةِ الْمُخَالَفَةِ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الْأَمْرُ الَّذِي يَمْنَعُ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ مِنَ الدُّخُولِ بِهَذِهِ الدَّعْوَةِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ إِنَّمَا يَتَأَثَّرُونَ بِالسُّلُوكِ الشَّخْصِيِّ أَكْثَرَ مِمَّا يَتَأَثَّرُونَ بِالْكَلامِ.

لهذا؛ فقد شاهدنا أن بعض من دخلوا في الدعوة خرج منها لهذا السبب، ولأن هؤلاء الدعوة يقولون للناس دائماً: إن فلاحنا ونجاحنا في الدنيا والآخرة باتّباع أوامر الله تعالى على طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم هم سرّاً يقومون بأعمال ليس عليها أمر الله ولا أمر رسوله صلى الله عليه وسلم؛ إذ لم يعملها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا عملها أصحابه رضي الله عنهم، ولا عملها كذلك السلف الصالح من التابعين وغيرهم، ولا عرفها كذلك الأئمة الكرام أمثال أبي حنيفة وغيره من الأئمة.

ومن المعلوم أن هذه الأذكار المحدثّة على الكيفيّة الموجودة الآن ليست من المسائل المختلف فيها فيعذر أصحابها، وكان المطلوب من الدعوة أن يتجنبوا كلّ شيء يخالف سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، بل هذا ممّا يتحتّم، وأن يكون باطنهم مثل ظاهرهم؛ كما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم.

إلى أن قال: «وأما أن يكون للشخص عملاً؛ أحدهما ظاهر يدعو الناس إليه، والآخر باطن يخفيه عن الناس، فهذا لا يتفق مع حال المؤمن، وأعادنا الله جميعاً من حال أهل النفاق الذين قال الله فيهم: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النساء: ١٠٨].

إذ من المعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يخف عن أمته شيئاً، حتّى أحواله الداخليّة كان نساؤه رضي الله عنهن يرونها للناس، وكان أصحابه -أيضاً- كذلك، فكان كلّ فرد منهم كما قيل:

فَسِرِّي كَأَعْلَانِي وَتِلْكَ خَلِيقَتِي وَظُلْمَةُ لَيْلِي مِثْلُ ضَوْءِ نَهَارِي

وأعادنا الله جميعاً من أحوال المنحرفين عن الصراط المستقيم، الذين خرجوا

عَنِ الْإِسْلَامِ زَاعِمِينَ أَنَّ لِلْإِسْلَامِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا؛ مِثْلَ غَلَاةِ الشَّيْعَةِ الَّذِينَ يُسَمُّهُمْ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ بَاطِنِيَّةً؛ كَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ^(١) وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَتَشَبَّهَ بِأَهْلِ الْبَاطِلِ، وَلَا بِوَاحِدٍ فِي الْمَائَةِ»، انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَهُوَ شَاهِدٌ عَلَيْهِ بِاتِّبَاعِ الْهَوَى وَمُجَانِبَةِ الصَّدَقِ فِي وَصْفِهِ لأَعْمَالِ التَّبْلِيغِيِّينَ بِأَنَّهَا ظَاهِرَةٌ مَكْشُوفَةٌ وَمُعْلَنَةٌ أَمَامَ أَنْظَارِ جَمِيعِ النَّاسِ، وَأَنَّ سَرَّهُمْ مُطَابِقٌ لِعَلَانِيَتِهِمْ.

وَلَيْسَ اتِّبَاعُهُ لِلْهَوَى وَمُجَانِبَتُهُ لِلصَّدَقِ مَقْصُورًا عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنْ كَلَامِهِ، بَلْ كُلُّ مَا ذَكَرَ قَبْلَهَا مِنْ دَعَائِمِ الْبَاطِلِ فَهُوَ مِمَّا اتَّبَعَ فِيهِ الْهَوَى وَجَانِبَ قَوْلِ الصَّدَقِ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ؛ فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصَّدَقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صَدِّيقًا. وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) الإسماعيلية: إحدى فرق الشيعة وثاني أكبرها بعد الاثني عشرية. يشترك الإسماعيلية مع الاثني عشرية في مفهوم الإمامة، إلا أن الانشقاق وقع بينهم وبين باقي الشيعة بعد موت الإمام السادس جعفر الصادق، إذ رأى فريق من جمهور الشيعة أن الإمامة في ابنه الأكبر الذي أوصى له إسماعيل المبارك، بينما رأى فريق آخر أن الإمام هو أخوه موسى الكاظم لثبوت موت إسماعيل في حياة أبيه وشهادة الناس ذلك.

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (١).

قَالَ: «وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

فَلْيَتَأَمَّلْ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَذَا الْحَدِيثَ حَقَّ التَّأَمُّلِ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي نَفْسِهِ وَفِي الَّذِينَ يَنْخَدِعُونَ بِقَوْلِهِ وَيَضِلُّونَ بِسَبَبِهِ، وَلَا يَنْسَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ (١٠٧) يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾ هَآنُكُمْ هَهُنَا جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿١٠٩﴾ [النساء: ١٠٧-١٠٩].

وَهَذِهِ الْآيَاتُ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ نَزَلَتْ فِي شَأْنِ بَعْضِ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّ عُمومَهَا يَشْمَلُ كُلَّ مَنْ تَشَبَّهَ بِهِمْ فِي التَّظَاهُرِ بِالصَّلَاحِ وَهُوَ فِي الْبَاطِنِ عَلَى خِلَافٍ مَا يُظْهَرُهُ لِلنَّاسِ.

وَمِنْ عَجِيبِ أَمْرِ الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ شَبَّهَ أَحْوَالَ التَّبْلِغِيِّينَ بِأَحْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي مُطَابَقَةِ سِرِّهِمْ لِعَلَانِيَتِهِمْ، وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ عِنْدَ ذِكْرِ أَعْمَالِ التَّبْلِغِيِّينَ كَمَا أَنْشَدَهُ عِنْدَ ذِكْرِ أَحْوَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَبَيْنَ التَّبْلِغِيِّينَ! فَأَمَّا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَإِنَّ الْبَيْتَ مُطَابِقٌ لِأَحْوَالِهِمْ غَايَةَ الْمُطَابَقَةِ، وَأَمَّا التَّبْلِغِيُّونَ فَإِنَّهُ مُجَانِبٌ لِأَعْمَالِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ غَايَةَ الْمُجَانِبَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُسِرُّونَ مِنَ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ خِلَافَ مَا

(١) أخرجه أحمد (٣٨٤ / ١) (٣٦٣٨)، والبخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧)، وأبو داود (٤٩٨٩)، والترمذي (١٩٧١).

يُظهِرُونَهُ لِلنَّاسِ، وَيَكْفِي فِي بَيَانِ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي رِسَالَةِ الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ إِلَى إِنْعَامِ الْحَسَنِ وَمَنْ مَعَهُ مِنْ مَشَايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فَلْيُرَاجَعْ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ رِسَالَتِهِ^(١)، فَفِيهِ أْبْلَغُ رَدٍّ عَلَيْهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ سَلِيمُ بْنُ حُسَيْنٍ الْعَقَبِيُّ، وَكَانَ مِنَ الَّذِينَ شَايَعُوا التَّبْلِيغِيِّينَ وَكَثُرُوا سَوَادَهُمْ وَذَهَبُوا مَعَهُمْ إِلَى الْهِنْدِ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنْ عَلَيْهِ بِالتَّخْلُصِ مِنْ بَرَاثِنِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَمُنَابَذَتِهِمْ وَالسُّخْطِ لِأَعْمَالِهِمْ، فَكَتَبَ رِسَالَةً جَيِّدَةً جَدًّا فِي بَيَانِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْغَيِّ وَالضَّلَالِ، وَحَذَّرَ مِنْهُمْ، وَبَالَغَ فِي التَّحْذِيرِ، وَذَكَرَ فِي آخِرِ رِسَالَتِهِ أَنَّهُ كَاتَبَ صَاحِبَ الْكِتَابِ الْمَشْهُورِ وَنَاصَحَهُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ بِأَنْ يَكْتُمَ مَوْضِعَ الْهُنُودِ! قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِثَارِهِ لِرِضَا الْهُنُودِ عَلَى رِضَا اللَّهِ تَعَالَى.

وَذَكَرَ آخَرَ مِنَ الَّذِينَ شَايَعُوا التَّبْلِيغِيِّينَ وَكَثُرُوا سَوَادَهُمْ فِي نَحْوِ مِنْ ثَمَانِ سَنِينَ، وَذَهَبُوا مَعَهُمْ إِلَى الْهِنْدِ.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنْ عَلَيْهِ بِالتَّخْلُصِ مِنْ بَرَاثِنِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَمُنَابَذَتِهِمْ، فَكَتَبَ رِسَائِلَ كَثِيرَةً جَيِّدَةً جَدًّا فِي بَيَانِ أَحْوَالِهِمُ الذَّمِيمَةِ، وَحَذَّرَ مِنْهُمْ، وَبَالَغَ فِي التَّحْذِيرِ، وَذَكَرَ فِي بَعْضِ رِسَائِلِهِ أَنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ الْمَشْهُورِ قَدْ رَافَقَ التَّبْلِيغِيِّينَ بِضَعِّ سَنِينَ، ثُمَّ تَرَكَهُمْ.

قَالَ: «وَذَكَرَ لِي أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ تَرْكِهِ إِيَّاهُمْ مَا رَأَى مِنْهُمْ مِنْ مُخَالَفَاتٍ شَرْعِيَّةٍ».

قَالَ: «ثُمَّ إِنَّهُ عَادَ إِلَيْهِمْ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ اسْتِحْبَابِ الْعَمَى عَلَى الْهُدَى».

وقد أنكر صاحب الرسالة على صاحب الكتيب المشؤوم ما استجازه من تبرئة التبليغيين من كل عيب، وأنكر قوله: «إن أعمالهم ظاهرة مكشوفة، يصدق عليها قول الشاعر: فسري كإعلاني...» إلى آخر البيت الذي تقدم ذكره، ثم رد عليه فأجاد وأفاد، جزاه الله خير الجزاء، وكثر في المسلمين من أمثاله.

وقد ذكرت في أول الكتاب جملة من أقوال السلف الصالح في التحذير من أهل البدع والنهي عن مجالستهم ومصاحبتهم وسماع كلامهم والأمر بمجانبتهم ومعاداتهم وبغضهم وهجرهم.

وذكرت عن الفضيل بن عياض أنه قال: «من عظم صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام، ومن أعان صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام، ومن أحب صاحب بدعة أحبط الله عمله، وأخرج نور الإسلام من قلبه»^(١).

وقال الفضيل -أيضاً-: «علامة النفاق أن يقوم الرجل ويقعد مع صاحب بدعة»^(٢).

وقال -أيضاً-: «من جلس إلى صاحب بدعة فاحذرؤه»^(٣).

قال: «وأدركت خيار الناس -كلهم أصحاب سنة- وهم ينهون عن أصحاب البدعة»^(٤).

(١) كما في «شرح السنة» للبرهاري (ص: ١٣٧).

(٢) كما في «التذكرة في الوعظ» لابن الجوزي (ص: ٩٧).

(٣) كما في «تلييس إبليس» (ص: ١٥).

(٤) كما في «حلية الأولياء» (٨ / ١٠٤).

إلى غير ذلك مما تقدّم ذكره في أوّل الكتاب؛ فليراجع^(١)، فإنّه مهمّ جدًّا.

وقد قال أبو داود: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أرى رجلاً من أهل السنّة مع رجل من أهل البدع؛ أترك كلامه؟ قال: «لا، أو تعلمه أنّ الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة؛ فإن ترك كلامه فكلّمه، وإلا فالحقه به. قال ابن مسعود: المرء بخدنه»^(٢).

فليتأمل صاحب الكتيب المشووم هذه الرواية عن الإمام أحمد، وليتأمل ما قبلها من أقوال الفضيل بن عياض، وما ذكرته في أوّل الكتاب من أقوال السلف الصالح في التحذير من أهل البدع والنهي عن مجالستهم ومُصاحبتهم وسماع كلامهم والأمر بمُجانبتهم ومُعاداتهم وبُغضهم وهجرهم، وليتق الله تعالى، وليحذر من الإصرار على مُصاحبة التبليغيين والجدال عنهم بالباطل، ولا ينس قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ويل للمُصرّين، الَّذِينَ يَصْرُون عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ»^(٣)، ولا ينس رسالته إلى إنعام الحسن ومن معه من مشايخ التبليغيين وما أنكره عليهم من الشّرك والبدع والضّلالات والجّهالات، ولا ينس أنّهم رفضوا الإجابة على رسالته، لأنّها لم تُصادف قبولاً منهم، ومن كانوا بهذه الصّفة الذّميّة فإنّه ينبغي له أن يُنابذهم ويُعاديهم ويتقرّب إلى الله ببُغضهم وهجرهم، وحيث إنّهُ كان على العكس من ذلك؛ فإنّه ينبغي لأهل السنّة أن يُلحقوه بأهل البدع، ويُعاملوه بما يُعاملونهم به من البُغض والهجر والتّجنّب، حتّى يتوب وتظهر توبته.

(١) (ص ٩٥٢).

(٢) كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٦٠).

(٣) سبق تخريجه.

فصل

وقد رأيتُ مقالاً لبعضِ المُتَسَبِّينَ إِلَى العلمِ، ألقاهُ فِي المَرْكَزِ العامِّ لجماعةِ التَّبْلِيغِ بالدَّوْحَةِ فِي دولةِ قَطَرٍ، وَقَدْ بذَلَ جَهِدُهُ فِي تَأْيِيدِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَالْجِدَالِ عَنْهُمْ بِالْبَاطِلِ، وَقَدْ ذُكِرَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ عَلَى التَّبْلِيغِيِّينَ وَيُبَالِغُونَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ إِنَّهُ أُصِيبَ بِالْحَوَرِ بَعْدَ الْكَوْرِ، فَصَارَ يَمْدُحُهُمْ، وَيُطَرِّحُهُمْ، وَيُجَادِلُ عَنْهُمْ بِالْبَاطِلِ، وَيَتَعَسَّفُ فِي تَطْبِيقِ الْآيَاتِ عَلَى بَدْعِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ الَّتِي شَرَعُوهَا لَأَنْفُسِهِمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ.

وقد قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ أَوْ الْحَدِيثَ وَتَأَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ التَّفْسِيرِ الْمَعْرُوفِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَهُوَ مُفْتَرٍ عَلَى اللَّهِ، مُلْحَدٌ فِي آيَاتِ اللَّهِ، مُحَرِّفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَهَذَا فَتْحٌ لِبَابِ الزُّنْدَقَةِ وَالْإِلْحَادِ، وَهُوَ مَعْلُومُ الْبُطْلَانِ بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ» انْتَهَى كَلَامُهُ، وَهُوَ فِي (ص ٢٤٣) مِنَ الْمُجَلَّدِ الثَّلَاثِ عَشَرَ مِنْ «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١).

وَقَالَ الشَّيْخُ -أَيْضًا- فِي (ص ٣٦١) مِنَ الْمُجَلَّدِ الْمَذْكُورِ: «مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئًا، بَلْ مُبْتَدِعًا»، انْتَهَى (٢).

وَقَدْ وَرَدَ الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ لِمَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ وَذَلِكَ فِيمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ

(١) «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٣ / ٢٤٣).

(٢) «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٣ / ٣٦١).

أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَالبَغَوِيُّ؛ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بغيرِ عِلْمٍ فليتبوأْ مقعدهُ مِنَ النَّارِ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (١).

وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ جَرِيرٍ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ أَوْ بِمَا لَا يَعْلَمُ فليتبوأْ مقعدهُ مِنَ النَّارِ» (٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ، وَابْنِ جَرِيرٍ، وَالبَغَوِيُّ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فليتبوأْ مقعدهُ مِنَ النَّارِ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ» (٣).

وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ -أَيْضًا- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فليتبوأْ مقعدهُ مِنَ النَّارِ» (٤).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَالبَغَوِيُّ؛ عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ» (٥).

وَرَوَى أَبُو يَعْلَى بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بغيرِ عِلْمٍ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَمًا بِلِجَامٍ مِنَ النَّارِ» (٦).

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) أخرجه أبو يعلى (٤/٤٥٨)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٤/٢٦٦).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَكَذَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ شَدَّدُوا فِي هَذَا؛ فِي أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنُ بِغَيْرِ عِلْمٍ» (١).

وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَقَدْ أَدْرَكْتُ فَقَهَاءَ الْمَدِينَةِ وَإِنَّهُمْ لَيُعْظَمُونَ الْقَوْلَ فِي التَّفْسِيرِ؛ مِنْهُمْ: سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَنَافِعٌ» (٢).

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ جَاءَ الْوَعِيدُ فِي حَقِّ مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، وَذَلِكَ فِيمَنْ قَالَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، انْتَهَى (٣).

فَلْيَتَأَمَّلْ صَاحِبُ الْمَقَالِ مَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ لِمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَلْيَتَأَمَّلْ -أَيْضًا- كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَصِيبٌ مِمَّا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ وَكَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَلِيُحَاسِبَ نَفْسَهُ عَلَى الْقَوْلِ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ قَبْلَ أَنْ يُحَاسِبَهُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

- وَقَدْ سَبَقَ لَصَاحِبِ الْمَقَالِ أَنَّهُ كَتَبَ تَفْسِيرًا لِلْقُرْآنِ، وَاسْتَنْبَطَ مِنْ كَلَامِ فِرْعَوْنَ وَالسَّحَرَةِ قَبْلَ أَنْ يُؤْمِنُوا حَكَمِينَ أَدْخَلَهُمَا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ (١١٣) قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿[الأعراف: ١١٣، ١١٤].

(١) سبق ذكره.

(٢) في «تفسيره» (١ / ٨٥).

(٣) «تفسير البغوي» (١ / ٦٧).

ثُمَّ قَالَ: «مِنْ هِدَايَةِ الْآيَاتِ:

١ - طلبُ الأجرِ عَلَى العملِ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْإِنْسَانُ خَارِجًا عَنْ نِطَاقِ الْعِبَادَةِ.

٢ - مشروعِيَةُ التَّرَقِّيَاتِ الْحُكُومِيَّةِ لِذِي الْخِدْمَةِ الْجُلِّيِّ لِلدَّوْلَةِ».

انْتَهَى الْمَقْصُودُ مِنْ كَلَامِهِ الَّذِي قَدْ بَلَغَ النَّهَايَةَ فِي الْغَرَابَةِ وَالْهَجْنَةِ.

وإنَّ اسْتِنْبَاطَهُ الْأَحْكَامَ مِنْ كَلَامِ عَدُوِّ اللَّهِ فِرْعَوْنَ لِيُذَكِّرُنَا بِالْقِصَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْ بَعْضِ الْمُغَفَّلِينَ أَنَّهُ وَعَظَ قَوْمًا، وَقَالَ فِي آخِرِ مَوْعِظَتِهِ: وَإِنِّي أَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]! (١).

فَتَوَهَّمْ هَذَا الْمُغَفَّلُ أَنَّ فِرْعَوْنَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِنْ أَجْلِ قَوْلِهِ لِقَوْمِهِ: ﴿وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]! وَمَا عَلِمَ الْوَاعِظُ الْمُتَكَلِّفُ أَنَّ فِرْعَوْنَ بَعِيدٌ كُلُّ الْبُعْدِ عَنِ الصَّلَاحِ، وَأَنَّهُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ كُفْرًا وَعُتُوًّا وَعَدَاوَةً لِلَّهِ وَلِرُسُلِهِ!

وَفِي قِصَّةِ صَاحِبِ التَّفْسِيرِ الَّذِي اسْتَنْبَطَ الْأَحْكَامَ مِنْ كَلَامِ فِرْعَوْنَ وَالسَّحَرَةِ شَبَهُ قَرِيبٌ مِنْ قِصَّةِ الْوَاعِظِ الْمُتَكَلِّفِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ صَاحِبَ التَّفْسِيرِ قَدْ زَلَّ زَلَّةً خَطِيرَةً جَدًّا، حَيْثُ أَقْدَمَ عَلَى الْقَوْلِ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، وَاسْتَنْبَطَ الْأَحْكَامَ مِنْ كَلَامِ عَدُوِّ اللَّهِ فِرْعَوْنَ، وَتَعَرَّضَ لِلْوَعْدِ الشَّدِيدِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْأَحَادِيثِ، وَتَعَرَّضَ - أَيْضًا - لِلاتِّصَافِ بِالصِّفَاتِ الذَّمِيمَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ.

(١) كما في «أدب المجالسة» لابن عبد البر (ص: ٧٣).

- وَمِنْ أَخْطَائِهِ فِي مَقَالِهِ الَّذِي أَلْقَاهُ فِي مَرْكَزِ التَّبْلِيغِيِّينَ قَوْلُهُ: «مَنْ تَرَكَ ذَكَرَ اللَّهِ وَشُكْرَهُ فَجَرِيْمَتُهُ أَنَّهُ دَمَّرَ الْمَلَكُوتَ الْأَعْلَى بِكُلِّ مَا فِيهِ، وَخَرَّبَ الْعَالَمَ السُّفْلِيَّ بِكُلِّ مَا فِيهِ».

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا كَلَامٌ غَيْرٌ مَعْقُولٍ، وَهُوَ بِالْهَذْيَانِ أَشْبَهُ مِنْهُ بِكَلَامِ ذَوِي الْعُقُولِ.

وَيُقَالُ -أَيْضًا-: لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ يَقْدِرُ عَلَى تَدْمِيرِ الْمَلَكُوتِ الْأَعْلَى بِكُلِّ مَا فِيهِ وَتَخْرِيبِ الْعَالَمِ السُّفْلِيِّ بِكُلِّ مَا فِيهِ، وَلَوْ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى هَذَا لَمَّا قَدَرُوا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا اللَّهُ وَحْدَهُ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى تَغْيِيرِ الْعَالَمِ الْعُلَوِيِّ وَالْعَالَمِ السُّفْلِيِّ، وَسَيَكُونُ ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِذَلِكَ فِي آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَخْبَرَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ.

فَأَمَّا الْآيَاتُ فَكَثِيرَةٌ؛ مِنْهَا:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ﴾ [التكوير: ١١].

وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ۖ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾ [الانفطار: ١، ٢].

وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۖ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۖ﴾ (١) ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ۖ﴾ (٢) وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ۖ﴾ (٤) وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۖ﴾ [الانشقاق: ١-٥].

وقوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ۖ﴾ (١٤) ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۖ﴾ (١٥) وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ۖ﴾ [الحاقة: ١٤-١٦].

وأما الأحاديث فكثيرة -أيضا-؛ منها:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يقبض الله الأرض يوم القيامة، ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟». رواه الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وابن ماجه (١).

ومنها حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديث أبي هريرة.

رواه: البخاري، ومسلم، وابن ماجه (٢).

ومنها حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: جاء خبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد! -أو يا أبا القاسم- إن الله تعالى يمسك السماوات يوم القيامة على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك، أنا الملك. فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجباً مما قال الخبر تصديقاً له، ثم قرأ:

(١) أخرجه أحمد (٣٧٤ / ٢) (٨٨٥٠)، والبخاري (٤٨١٢)، ومسلم (٢٧٨٧)، وابن ماجه (١٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤١٢)، ومسلم (٢٧٨٨)، وابن ماجه (١٩٨).

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ (١).

وَإِذَا عَلِمَ هَذَا؛ فَلْيَعْلَمْ -أَيْضًا- أَنَّ جَرَائِمَ الْمُعْرِضِينَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَشُكْرِهِ إِنَّمَا يَكُونُ وَبَالَهَا عَلَيْهِمْ لَا عَلَى غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا نُزِرُ وَأَنْزَرُ وَزَرًا أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَعَّيْكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [يونس: ٢٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾ [الروم: ٤٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦].

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَسَاءَ فَإِنَّمَا يَعُودُ وَبَالُ ذَلِكَ عَلَيْهِ دُونَ النَّاسِ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ؛ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (٢).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٥٧/١) (٤٣٦٨)، وَالبُخَارِيُّ (٧٤٥١)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٨٦).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٩٨/٣) (١٦١٠٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٥٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٦٩)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

ورُوي نحوه من حديث أبي رمثة وأسامة بن شريك والخشخاش العنبري وأبي رزين العقيلي رضي الله عنهم (١).

وفيما ذكرته من الآيات والأحاديث أبلغ رد على هذين صاحب المقال.

- ومن أخطائه -أيضا- مُجادلته بالباطل عما ابتدعه التبليغيون من خروج ثلاثة أيام، وخروج أربعين يوما، وخروج أربعة أشهر، وخروج عام، فزعم صاحب المقال أن هذا الخروج أصوله ومصادره وينابيعه في شريعة الإسلام.

والجواب أن يُقال: هذا من الافتراء على الشريعة؛ إذ ليس فيها ما يدل على شيء من بدع التبليغيين في تحديد خروجهم في سياحاتهم التي شرعوها لأنفسهم ما أنزل الله بها من سلطان، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث الدعاة إلى أحياء العرب، ويبعث الجيوش والسرايا لقتال الكفار، ولم يذكر عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يحدد لهم الخروج بثلاثة أيام، ولا أربعين يوما، ولا أربعة أشهر، ولا عام.

وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ

وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ

عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

(١) حديث أبي رمثة رضي الله عنه: أخرجه أبو داود (٤٤٩٥)، والنسائي (٤٨٣٢)، وصححه الألباني.

وحديث أسامة بن شريك رضي الله عنه: أخرجه ابن ماجه (٢٦٧٢)، وحسنه الألباني.

وحديث الخشخاش العنبري رضي الله عنه: أخرجه ابن ماجه (٢٦٧١) وصححه الألباني.

وحديث أبي رزين العقيلي رضي الله عنه: أخرجه أحمد (١٣/٤) (١٦٢٥١)، وقال الألباني في «إرواء

الغليل» (٣٣٦/٧): «إسناده لا بأس به في الشواهد».

وَبُثَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ؛ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(١).

وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ وَالبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا مَجْزُومًا بِهِ: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢)؛ أَي: مُرَدُّودٌ.

وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «مَنْ صَنَعَ أَمْرًا مِنْ غَيْرِ أَمْرِنَا فَهُوَ مُرَدُّودٌ»^(٣).

وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ إِسْنَادُهَا عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا- وَأَهْلُ السُّنَنِ عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ؛ تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَصَحَّحَهُ -أَيْضًا- الْحَاكِمُ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالذَّهَبِيُّ^(٤).

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، وَمُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجَهَ؛ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خُطِبَ يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ»^(١).

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِنَحْوِهِ، وَزَادَ: «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»^(٢).

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣).

وَفِي الْآيَتَيْنِ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ وَسُورَةِ النُّورِ وَمَا ذُكِرَ بَعْدَهُمَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أُبْلَغُ رَدًّا عَلَى بَدْعِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي تَحْدِيدِ خُرُوجِهِمْ فِي سِيَاحَاتِهِمْ بِحُدُودٍ لَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ بِهَا فِي كِتَابِهِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ تَكُنْ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا مِنْ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّدِينَ، وَإِنَّمَا هِيَ ضَلَالَةٌ مِنَ الضَّلَالَاتِ؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَكُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ».

وَفِيهَا -أَيْضًا- أُبْلَغُ رَدًّا عَلَى صَاحِبِ الْمَقَالِ الْبَاطِلِ الَّذِي افْتَرَى عَلَى الشَّرِيعَةِ وَزَعَمَ أَنَّ بَدْعَ التَّبْلِيغِيِّينَ لَهَا أَصُولٌ وَمَصَادِرُ وَبِنَايِعُ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا مِنْ اتِّبَاعِهِ لَخُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ عَنْ اتِّبَاعِهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [النور: ٢١].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّاسُ كُلُّوْا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

الشَّيْطَانُ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴿البقرة: ١٦٨، ١٦٩﴾.

- ثمَّ إِنَّ صَاحِبَ الْمَقَالِ الْبَاطِلِ ذَكَرَ مَا زَعَمَ أَنَّهَا أَصُولٌ وَمَصَادِرُ وَينابيعُ لخروجِ التَّبْلِغِيِّينَ، فَقَالَ:

«أَمَّا قَالَ تَعَالَى: [قُلْ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ]؟! نَعَمْ.

أَمَّا عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ أَقَامَ بَدَارِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَصْبَحَ مُقِيمًا، وَعَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ صَلَاتَهُ وَلَا يَقْصِرَهَا؟ بِدَايَةِ الْأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ يُتِمُّ الْمُؤْمِنُ صَلَاتَهُ إِنْ نَوَاهَا وَعَزَمَ عَلَى إِقَامَتِهَا، الثَّلَاثَةُ أَيَّامٍ مُسَافِرٌ.

فَرَأَى الَّذِي وَضَعَ هَذَا الْمَنْهَجَ جَعَلَ الثَّلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهَا أَقَلُّ مَدَّةِ الْقَصْرِ.

الرَّابِعُونَ يَوْمًا: حَفِظْنَا عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهُ: «مَنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ أَرْبَعِينَ يَوْمًا لَا تَفُوتُهُ صَلَاةٌ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بَرَاءَةً مِنَ النِّفَاقِ وَبَرَاءَةً مِنَ الْعَذَابِ» (١).

لِمَ اخْتَارَ الشَّرْعُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا؟ لِأَنَّ هَذِهِ الْفِتْرَةَ تَتَغَيَّرُ فِيهَا الطَّبَاعُ، تَتَبَدَّلُ فِيهَا الْعَادَاتُ، يَكْتَسِبُ صَاحِبُهَا عَادَاتٍ جَدِيدَةً؛ لِأَنَّهَا فِتْرَةٌ سَبَقَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاهَا لِمُوسَى؛ إِذْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]؛ أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

إِذَنْ.. وَالْأَرْبَعَةُ أَشْهُرٌ: لِمَ مِنْ نِظَامِ الدَّعْوَةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ؟ عَرَفْنَا أَنَّ الْإِيلَاءَ - وَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَطْأَ امْرَأَتَهُ - لَهُ أَنْ لَا يَحْنُثَ وَلَا يُكْفِرَ الشَّهْرَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي

والثالث والرابع، إذا كملت الأربعة أشهرٍ إمّا أن يكفر عن يمينه ويطأ زوجته، وإمّا أن تقول: طلقني، ووجب طلاقها.

﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۖ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧].

فالحكيم الذي وضع هذا النظام رأى أن من الناس من تزول غفلته بثلاثة أيام، تعود إليه صحته، إذن.. ندخله المصححة ثلاثة أيام، آخر مرضه أصعبُ أشد: أربعين يوماً في المستشفى، يخرج بحمد الله معافى، آخر مرضه متأصل يحتاج إلى أربعة أشهر، يرجع بعدها حياً سليماً.

فمن يعيب عليكم هذا النظام أعدّه غافلاً أو جاهلاً؛ إمّا لغفله ما تأمل في الشريعة، وإمّا لجهله بها.

والجواب أن يُقال: ليس في الأصول والمصادر والينابيع التي ذكرها ما يدلّ لبعد التبليغيين وتحديدهم مدة الخروج البتّة، وإنّما هو محض التكلف والتعسف في تأويل الآيات على غير تأويلها، والاستدلال بها وبغيرها من الأحكام الشرعية على ما لا تدلّ عليه، وما أشدّ الخطر في هذا!

- فأما قوله: «أما قال الله تعالى: [قُلْ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ]؟»...

فجوابه أن يُقال: إنّه قد أخطأ في إيراد هذه الآية خطأين؛ الأول: تغييره للكلمة الأولى؛ حيث قال: [قُلْ تَمَتَّعُوا]، والصواب: ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا﴾ [هود: ٦٥].

الخطأ الثاني: تطبيقه عمل التبليغيين في تحديدهم مدة الخروج بثلاثة أيام على

مدة إنظار الله لثمود ثلاثة أيام قبل العذاب!!

وهَذَا مِنْ أَغْرَبِ الاستِدْلَالِ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ أَبْعَدُ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَلَا يَتِمُّ لَهُ هَذَا الاستِدْلَالُ وَيَكُونُ مُطَابِقًا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُشَبَّهَ التَّبْلِغِيُّ بِشُمُودَ، فيَقُولُ لَهُمْ: تَمَتَّعُوا بِالْخُرُوجِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ ارْتَقِبُوا الْعَذَابَ؛ كَمَا فَعَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ صَالِحٍ!

فَأَمَّا جَعْلُ الْآيَةِ أَصْلًا وَمَصْدَرًا وَيَنْبُوْعًا لِبَدْعَةِ التَّبْلِغِيِّينَ؛ فَهَذَا مِنْ الْقَوْلِ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَقَدْ جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ قَرِيبًا؛ فَلْيُرَاجَعْ، وَلْيُرَاجَعْ - أَيْضًا - كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي مَنْ يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ أَوْ الْحَدِيثَ عَلَى غَيْرِ التَّفْسِيرِ الْمَعْرُوفِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ فَفِيهِ أُبْلَغُ رَدٍّ عَلَى صَاحِبِ الْمَقَالِ الْبَاطِلِ.

وَأَمَّا تَحْدِيدُ مَدَّةِ قَصْرِ الصَّلَاةِ لِلْمُسَافِرِ؛ فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ صَاحِبُ الْمَقَالِ فِي تَحْدِيدِ خُرُوجِ التَّبْلِغِيِّينَ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْضُ التَّكْلُفِ، وَالْقَوْلُ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَالاستِدْلَالُ بِهَا عَلَى مَا لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ.

- وَأَمَّا قَوْلُهُ: «حَفِظْنَا عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهُ: «مَنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ أَرْبَعِينَ يَوْمًا لَا تَفُوتُهُ صَلَاةٌ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بَرَاءَةً مِنَ النِّفَاقِ وَبَرَاءَةً مِنَ الْعَذَابِ»...»

فجوابه من وجوه:

أحدها أن يُقَالَ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَلَّى لِلَّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى؛ كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَتَانِ: بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ النِّفَاقِ» (١).

هَذَا لَفْظُهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَقَدْ غَيَّرَ صَاحِبُ الْمَقَالِ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ فِيهِ!

الوجهُ الثَّانِي: أَنَّ التِّرْمِذِيَّ قَالَ بَعْدَ إِيرَادِهِ: «هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ» (١).

وَفِي هَذَا رَدُّ لِقَوْلِ صَاحِبِ الْمَقَالِ: «حَفِظْنَا عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهُ...».

الوجهُ الثَّالِثُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَزْمُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا إِذَا كَانَ إِسْنَادُهُ صَحِيحًا مُتَّصِلًا مِنْ رِوَايَةِ الْأَثْبَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ فِي الْإِسْنَادِ عِلَّةٌ تَمْنَعُ مِنْ تَصْحِيحِ الْحَدِيثِ فَإِنَّ الْمُحَدِّثِينَ يَذْكُرُونَهُ بِصِيغَةِ التَّمْرِيطِ، فيقولون: «رُويَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ كَذَا»، وَ«يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ كَذَا»، وَلَا يَجْزَمُونَ بِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ ثَابِتٍ عَنْهُ.

وَإِذَا كَانَ صَاحِبُ الْمَقَالِ قَدْ حَفِظَ الْحَدِيثَ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ كَمَا زَعَمَ ذَلِكَ، وَثَبَتَ عِنْدَهُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا زَعَمَ ذَلِكَ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ لَهُ إِسْنَادًا صَحِيحًا مُتَّصِلًا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِيَذْكُرَ مَنْ صَحَّحَهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ؛ حَتَّى يَبْرَأَ مِنْ عُهْدَةِ الْحَدِيثِ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَصِيبٌ مِنَ التَّقْوِيلِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد ثبت عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ (١).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، وَابْنُ مَاجَهَ؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ (٢).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ ذَلِكَ أَيْضًا (٣).

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ أَيْضًا (٤).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ؛ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْفِرْيِ أَنْ يَدَّعِيَ الرَّجُلُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ يُرِي عَيْنَهُ فِي الْمَنَامِ مَا لَمْ تَرِيَا، أَوْ يَقُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ». هَذَا لَفْظُ أَحْمَدَ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ (٥).

(١) أخرجه أحمد (٤٧/٤) (١٦٥٥٣)، والبخاري (١٠٩).

(٢) أخرجه أحمد (٤١٠/٢) (٩٣٠٥)، وابن ماجه (٣٤)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه أحمد (١٥٩/٢) (٦٤٨٦)،

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٥)، وحسنه الألباني.

(٥) أخرجه أحمد (١٠٦/٤) (١٧٠٢١)، والبخاري (٣٥٠٩).

فليتأمل صاحبُ المقالِ هذه الأحاديثَ حقَّ التأملِ، ولا يأمنُ أن يكونَ له نصيبٌ ممَّا ذَكَرَ فيها مِنَ الوعيدِ الشَّدِيدِ.

الوجهُ الرَّابِعُ أن يُقَالَ: لو فرضنا أنَّ الحديثَ الَّذِي ذَكَرَهُ صاحبُ المقالِ كانَ صحيحًا ثابتًا عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَا كَانَ فِيهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ صاحبُ المقالِ فِي تَأْيِيدِ بدعةِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي تحديدهمُ الخروجَ بأربعينَ يومًا؛ إذ ليسَ مِنَ الأصولِ وَلَا المَصادرِ وَلَا الينابيعِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى هَذِهِ البدعةِ لَا بالنَّصِّ وَلَا بِالظَّاهِرِ وَلَا بِالإِشَارَةِ وَلَا بِالِإِيْمَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ وَارِدٌ فِي الْحَثِّ عَلَى التَّكْبِيرِ إِلَى الصَّلَاةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَإِدْرَاكِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِمَامِ، وَقَدْ بَوَّبَ التِّرْمِذِيُّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: «بَابُ فِي فَضْلِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى».

وحيثُ إِنَّهُ لَا مُتَعَلَّقٌ لَصَاحِبِ الْمَقَالِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّ اسْتِدْلَالَهُ بِهِ عَلَى بدعةِ التَّبْلِيغِيِّينَ ظَاهِرٌ فِي التَّكْلُفِ وَالتَّعَسُّفِ وَتَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

- وَأَمَّا اسْتِدْلَالَهُ عَلَى تحديدِ مدَّةِ الخروجِ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ بأربعةِ أَشْهُرٍ بِأَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِمَدَّةِ الْإِيْلَاءِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَحْلِفُ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَطَأَ امْرَأَتَهُ؛ فَإِنَّهُ يُؤَجَّلُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ فَاءَ بَعْدَهَا، وَإِلَّا أُمِرَ بِالطَّلَاقِ...

فجوابُهُ أن يُقَالَ: ليسَ فِي حُكْمِ الْإِيْلَاءِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ صاحبُ المقالِ الْبَاطِلِ فِي تَأْيِيدِهِ لبدعةِ التَّبْلِيغِيِّينَ، إذ ليسَ هُوَ مِنَ الْأَصُولِ وَلَا الْمَصادرِ وَلَا الينابيعِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ بَدْعِهِمْ أَلْبَتَّةَ، وَقِيَاسُ مدَّةِ الخروجِ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ بأربعةِ أَشْهُرٍ عَلَى مدَّةِ الْإِيْلَاءِ مِنْ أَفْسَدِ الْقِيَاسِ، وَلَوْ أَنَّ صاحبَ المقالِ الْبَاطِلِ قَاسَ ذَلِكَ عَلَى مدَّةِ تَأْجِيلِ الْمُشْرِكِينَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ يَسِيحُونَ فِيهَا فِي الْأَرْضِ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ سُورَةِ بَرَاءَةِ

لكان أقرب إلى الصواب.

- وأما قوله: «إنَّ الحكيمَ الَّذي وضعَ هذا النظامَ رأى أنَّ منَ الناسِ مَنْ تزولُ غفلتهُ بثلاثةِ أيَّامٍ، تعودُ إليه صحَّتهُ، إذا؛ ندخله المصحَّة ثلاثةَ أيَّامٍ، آخرُ مرضه أضعفُ، أشدُّ، أربعينَ يومًا في المستشفى يخرجُ بحمدِ الله مُعافًى، آخرُ مرضه مُتأصِّلٌ، يحتاجُ إلى أربعةِ أشهرٍ يرجعُ بعدها حيًّا سليماً، فمنَ يعيبُ عليكم هذا النظامَ أعدُّه غافلاً أو جاهلاً؛ إمَّا لغفلتهِ ما تأملَ في الشريعةِ، وإمَّا لجهلهِ بها».

والجوابُ عن هذا من وجوه:

أحدها أن يُقال: إنَّ الَّذي وضعَ النظامَ للتبليغيينَ ليسَ بحكيمٍ كما زعمَ ذلك صاحبُ المقالِ الباطلِ، ولكنَّهُ منَ رؤوسِ أهلِ البدعِ الَّذينَ شرَّعوا منَ الدينِ ما لم يأذن به الله.

وإنَّهُ لينطبقُ عليه ما جاء في الحديثِ الَّذي رواه مُسلمٌ عن حذيفةَ بنِ اليمانِ رضيَ اللهُ عنهُما أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «يكونُ بعدي أئمةٌ؛ لا يهتدونَ بهدائي، ولا يستنونَ بسنَّتي، وسيقومُ فيهمُ رجالٌ قلوبُهُم قلوبُ الشَّياطينِ في جُثمانِ إنسٍ» (١).

وفي روايةٍ له -أيضاً- أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال في صفةِ هذا الضَّربِ الرَّدِّيِّ: «دعاةٌ على أبوابِ جهنَّمَ، منَ أجابَهُم إليها قذفوه فيها»، قال حذيفةُ رضيَ اللهُ عنهُ: فقلتُ: يا رسولَ الله! صِفْهُم لنا. قال: «نعم؛ قومٌ من جلدتنا، ويتكلمونَ بألسِنَتنا» (٢).

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٧).

فَهَذَا الْحَدِيثُ يَنْطَبِقُ عَلَى الْمُفْتُونَ الَّذِي وَضَعَ لِلتَّبْلِيغِيِّينَ نِظَامًا لَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ بِهِ وَلَا رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني أن يُقَالَ: كيف يكون حكيماً مَنْ كَانَ يُرَابِطُ عَلَى الْقُبُورِ، وَيُصَلِّي بِالْجَمَاعَةِ عِنْدَهَا، وَيَنْتَظِرُ الْكُشُوفَ وَالْكَرَامَاتِ وَالْفَيُوضَ الرُّوحِيَّةَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ؟! وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ عَنْهُ وَعَنِ ابْنِهِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَكْبَرِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي عِدَّةٍ مَوَاضِعَ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا.

وكيف يكون حكيماً مَنْ كَانَ هُوَ وَخَلَفَاؤُهُ وَأَتْبَاعُهُمْ يُؤْمِنُونَ بِالطُّرُقِ الْأَرْبَعِ مِنْ طُرُقِ الصُّوفِيَّةِ -وهي: الجشّيَّةُ، والنَّقْشَبَنْدِيَّةُ، والقَادِرِيَّةُ، والسَّهَرُورْدِيَّةُ- ويزعمون أَنَّهُ لَوْ مَاتَ أَحَدٌ وَلَمْ يُبَايَعْ عَلَى يَدِ شَيْخِ الطَّرِيقَةِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً؟! إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الطَّامَّاتِ وَالْبَلَايَا الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا عَنْهُمْ؛ فَلْيُرَاجَعْ ذَلِكَ (١).

وَمَنْ كَانُوا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الذَّمِيمَةِ؛ فَرِئْسُهُمُ الَّذِي وَضَعَ لَهُمُ الْبِدْعَ وَشَرَعَ لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ بَعِيدٌ كُلُّ الْبُعْدِ عَنِ الْحِكْمَةِ، وَلَا يَصِفُهُ بِالْحِكْمَةِ إِلَّا مَنْ هُوَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ غِبَاوَةً، بَحِيثٌ لَا يَعْرِفُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَكِيمِ الَّذِي قَدْ تَمَسَّكَ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَعَضَّ عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ وَبَيْنَ الْمُفْتُونَ الَّذِي قَدْ تَمَسَّكَ بِالْبِدْعِ وَدَعَا النَّاسَ إِلَيْهَا وَجَعَلَهَا سُنَّةً لَهُ وَلَا تَبَاعَهُ!

الوجه الثالث أن يُقَالَ: إِنَّ الْأَمْرَ فِي الْوَاقِعِ بِخِلَافِ مَا زَعَمَهُ صَاحِبُ الْمَقَالِ الْبَاطِلِ؛ كَمَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَحْوَالُ السُّدْجِ الَّذِينَ يَقْعُونَ فِي مَصَايِدِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَفُخُوحِهِمْ؛ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ تَسْتَحْكُمُ غَفْلَتُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَتَغْلِبُ عَلَيْهِ أَمْرَاضُ

التَّبْلِيغِيِّينَ وبدعهم وشبههم وضلالتهم وجهالاتهم وخرافاتهم، وتُفَارِقُهُ صَحَّةُ العقيدة السَّليمة الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ الانضمامِ إِلَيْهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا تَغْلِبُ عَلَيْهِ أَمْرَاضُ التَّبْلِيغِيِّينَ إِلَّا إِذَا صَحِبَهُمْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا تَغْلِبُ عَلَيْهِ أَمْرَاضُهُمْ إِلَّا إِذَا صَحِبَهُمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.. وَحِينَئِذٍ يَرْجِعُ الْمَسْكِينُ مَيِّتَ الْقَلْبِ، لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا إِلَّا مَا أَشْرَبَ قَلْبُهُ مِنْ بَدْعِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَشُبَّهِهِمْ وَضَلَالَتِهِمْ وَجَهَالَتِهِمْ وَخَرَافَاتِهِمْ؛ فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْبَصِيرَةُ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَاتِّبَاعِهِمْ، لَا مَا يَهْدُو بِهِ صَاحِبُ الْمَقَالِ الْبَاطِلِ وَأَشْبَاهُهُ مِنَ الْمُدَاهِنِينَ لِلتَّبْلِيغِيِّينَ.

- وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ مَنْ يَعِيبُ هَذَا النِّظَامَ عَلَى التَّبْلِيغِيِّينَ فَإِنَّهُ يَعْدُهُ غَافِلًا أَوْ جَاهِلًا؛ إِمَّا لَغَفْلَتِهِ مَا تَأَمَّلَ فِي الشَّرِيعَةِ، وَإِمَّا لَجَهْلِهِ بِهَا»...

فجوابه أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْغَافِلَ الْجَاهِلَ فِي الْحَقِيقَةِ مَنْ يَمْدَحُ الْبَدْعَ وَأَهْلَهَا، وَيَجَادِلُ عَنْهُمْ بِالْبَاطِلِ، وَلَا يُبَالِي بِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأُئِمَّتُهَا.

فَأَمَّا مُخَالَفَتُهُ لِلْكِتَابِ؛ ففِي مُجَادَلَتِهِ عَنِ التَّبْلِيغِيِّينَ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ، فَيُظْهِرُونَ لِلنَّاسِ بِالْمَظْهَرِ الْحَسَنِ، وَيَسْتَخْفُونَ عَنْهُمْ بِالْبَدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَأَنْوَاعِ الْمُخَالَفَاتِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ نَمُودَجٍ مِنْ ذَلِكَ فِي الرِّسَالَةِ الَّتِي أَرْسَلَهَا بَعْضُ الْمَفْتُونِينَ بِهِمْ إِلَى إِنْعَامِ الْحَسَنِ وَمَنْ مَعَهُ مِنْ أَكَابِرِ مَشَايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فَلْيُرَاجَعْ^(١) مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الرِّسَالَةِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهَا؛ فَفِيهِ بَيَانٌ مَا كَانَ عَلَيْهِ مَشَايخُ التَّبْلِيغِيِّينَ مِنْ مُشَابَهَةِ الَّذِينَ نَهَى

الله ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُجَادَلَةِ عَنْهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ (١٠٧) يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾ هَآأَنَتُمْ هَآؤُلَآءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿النساء: ١٠٧-١٠٩﴾.

وأما مُخَالَفَتُهُ لِلسُّنَّةِ؛ ففي ثنائِهِ عَلَى الْمُخَالِفِينَ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَةِ، وَرَمَى مَنْ يَعِيبُ نِظَامَهُمُ الَّذِي شَرَعُوهُ لِأَنْفُسِهِمْ وَلِأَتْبَاعِهِمْ بِالْغَفْلَةِ أَوْ الْجَهَالَةِ، وَقَدْ تَنَاسَى مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ حَثَّ أُمَّتَهُ عَلَى التَّمَسُّكِ بِسُنَّتِهِ وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَأَنَّهُ حَذَّرَهُمْ مِنْ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ وَبَالَغَ فِي التَّحْذِيرِ مِنْهَا، وَأَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِرَدِّ الْمُحَدَّثَاتِ وَالْأَعْمَالِ الَّتِي لَيْسَ عَلَيْهَا أَمْرُهُ.

وقد تقدّم ذكرُ الأحاديثِ الواردةِ في ذلكَ قريبًا، فلتراجعْ؛ ففيها أبلغُ ردٍّ عَلَى صاحبِ المقالِ الباطلِ الَّذِي قد بذلَ جهدهُ فِي الدِّفَاعِ عَنِ التَّبْلِغِيِّينَ وَعَنْ نِظَامِهِمُ الْمُبْتَدِعِ.

وأما مُخَالَفَتُهُ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأُئِمَّتُهَا؛ ففي مُدَاهَنَتِهِ لِلتَّبْلِغِيِّينَ، وَاسْتِحْسَانِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُبَالِغُونَ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ مُجَالَسَتِهِمْ وَمُصَاحَبَتِهِمْ وَسَمَاعِ كَلَامِهِمْ، وَكَانُوا يَأْمُرُونَ بِمُجَانِبَتِهِمْ وَمُعَادَاتِهِمْ وَبُغْضِهِمْ وَهَجْرِهِمْ.

وقد ذكرتُ بعض الآثار الواردة عنهم في ذلك في أوّل الكتاب، فلترجع^(١)؛
ففيها أبلغ ردّ على صاحب المقال الباطل الذي شدّ عن أهل السنّة والجماعة وظاهر
أهل البدعة والضلالة.

- ومن أخطاء صاحب المقال الباطل: زعمه أنّ التبليغيين يدعون إلى التوحيد
عملياً؛ أي: بالصمت لا بالنطق!

قال: «إذا كان الصمت يُجدي، فليس في حاجة إلى النطق؛ لأنها كلفة لا معنى
لها»!

والجواب أن يُقال: إنّ الدعوة إلى التوحيد لا تكون بالصمت، وإنّما تكون
بالنطق؛ كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل؛ فإنّه كان يدعو إلى التوحيد بالنطق
لا بالصمت، وكذلك كان الأنبياء وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلون.

وقد قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ
فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

وقال تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: ٩٤].

وقال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي
هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

وقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠].

وقال تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلْغُ﴾ [الشورى: ٤٨].

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو إِلَى التَّوْحِيدِ بِالنُّطْقِ لَا بِالصَّمْتِ.

وقد أخبر الله تعالى عن المرسلين أنهم كانوا يقولون لقومهم: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦].

والآيات التي أخبر الله فيها عن الرسل أنهم كانوا يدعون قومهم إلى التوحيد بالنطق كثيرة جدًا.

وقد روى الإمام أحمد، والبيهقي في «دلائل النبوة»؛ عن ربيعة بن عباد الديلمي^(١) قال: رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الجاهلية في سوق ذي المجاز وهو يقول: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَفْلِحُوا»^(٢)، والناس مجتمعون عليه، ووراءه رجلٌ وضيءُ الوجهِ أحولُ ذو غديرتين يقول: إِنَّهُ صَابِئٌ كاذِبٌ! يتبعه حيث ذهب، فسألت عنه، فذكروا لي نسب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقالوا لي: هذا عمُّه أبو لهب.

وروى الإمام أحمد -أيضاً-، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه؛ عن

(١) ربيعة بن عباد، وقيل: عباد بالتشديد، والكسر أكثر، وهو من بني الدليل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، مدني، روى عنه ابن المنكر، وأبو الزناد، وزيد بن أسلم. انظر: «أسد الغابة» (٢/ ٢٦٤).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٢) (١٦٠٦٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٨٥).

سُلَيْمَانُ بْنُ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى سَرِيَّةٍ أَوْ جَيْشٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، وَقَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، فَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خُصَالٍ أَوْ خِلَالٍ، فَأَيَّتَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ؛ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ» الْحَدِيثُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (١).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ وَفَدُ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مُرْنَا بِأَمْرٍ نَعْمَلُ بِهِ وَنَدْعُوا إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا. قَالَ: «أَمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ - ثُمَّ فَسَّرَهَا فَقَالَ -: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ» الْحَدِيثُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (٢).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ؛ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ: «لَأُعْطِينَ هَذِهِ الرَّايَةَ رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ»، فَذَكَرَ الْحَدِيثُ، وَفِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى الرَّايَةَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(١) أخرجه أحمد (٣٥٢/٥) (٢٣٠٢٨)، ومسلم (١٧٣١)، وأبو داود (٢٦١٢)، والترمذي (١٦١٧)، وابن ماجه (٢٨٥٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢/٣) (١١١٩١)، والبخاري (٥٢٣)، ومسلم (١٧)، وأبو داود (٣٦٩٢)، والترمذي (٢٦١١)، والنسائي (٥٠٣١).

وقال له: «انفذ على رسلك، حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه» الحديث (١).

وروى مسلم -أيضاً- عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه بمعناه (٢).

وروى الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأهل السنن؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن، فقال: «إنك تأتي قوماً أهل كتاب، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله» الحديث. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح» (٣).

وفي رواية للبخاري: «فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى» (٤).

وفي رواية لمسلم: «فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله عز وجل» (٥).

وإذا علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو إلى التوحيد بالنطق لا بالصمت، وأنه كان يأمر أمراءه وغيرهم من أصحابه بذلك؛ فليعلم -أيضاً- أنه لا يجوز لأحد أن يخالف الأمر الذي كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ [النور: ٦٣].

(١) أخرجه أحمد (٣٣٣ / ٥) (٢٢٨٧٢)، والبخاري (٤٢١٠)، ومسلم (٢٤٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٠٥).

(٣) أخرجه أحمد (٢٣٣ / ١) (٢٠٧١)، والبخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩)، وأبو داود (١٥٨٤)، والترمذي (٦٢٥)، والنسائي (٢٥٢٢)، وابن ماجه (١٧٨٣).

(٤) أخرجه البخاري (٧٣٧٢).

(٥) أخرجه مسلم (١٩)، وهو عند البخاري (١٤٥٨).

وفي الحديث الصحيح أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

وفيما تقدّم من الآيات والأحاديث أبلغ ردّ على صاحب المقال الباطل، الذي خالف هدي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهدي المرسلين قبله، وهدي الصحابة والتابعين لهم بإحسان في الدعوة إلى التوحيد بالنطق والبيان، وابتدع طريقةً للدعوة إلى التوحيد لم يسبق إليها، وهي الدعوة بالصمت لا بالنطق.

وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَكُلُّ بدعة ضلالةٌ، وَكُلُّ ضلالةٍ في النارِ»، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٢)، وفي رواية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٣).

وعلى هذا؛ فإنّ قول صاحب المقال الباطل مردودٌ عليه ومضروبٌ به عرض الحائط.

- ومن أخطاء صاحب المقال الباطل: إنكاره على الذين يقولون: إنّ التبليغيين يعيشون على بدعة، وعلى الذين يقولون في خروجهم جماعاتٍ: إنّها بدعةٌ.

(١) أخرجه أحمد (٢٤١/٣) (١٣٥٥٨)، والبخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١)، والنسائي (٣٢١٧).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ مَا هِيَ بِدْعَةٌ، وَاللَّهُ إِنَّ هَذَا سَنَّةٌ».

ثُمَّ إِنَّهُ أَكْثَرَ الْهَذْيَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَشَبَّهَ خُرُوجَ التَّبْلِغِيِّينَ فِي سِيَاحَاتِهِمُ الْمُبْتَدِعَةَ
بَخُرُوجِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ!

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ:

- أَمَّا إِنكَارُهُ عَلَى الَّذِينَ يَقُولُونَ: «إِنَّ التَّبْلِغِيِّينَ يَعِيشُونَ عَلَى بِدْعَةٍ»؛ فَهُوَ
مَرْدُودٌ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُطَّلَعُونَ عَلَى أَخْبَارِهِمْ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي أَثْنَاءِ الْكِتَابِ عَنْ مَشَايِخِهِمُ الْكِبَارِ قِصَصًا كَثِيرَةً مِنَ الشَّرَكِيَّاتِ
وَالْبِدَعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ، فَلْتَرَجَعَ^(١)؛ ففِيهَا أُبْلَغُ رَدًّا عَلَى صَاحِبِ الْمَقَالِ
الْبَاطِلِ الَّذِي قَدْ بَذَلَ جَهْدَهُ فِي الْجِدَالِ بِالْبَاطِلِ عَنِ التَّبْلِغِيِّينَ، وَبَالَغَ فِي مَدْحِهِمْ
وَتَرْكِيتِهِمْ وَتَبَرُّتِهِمْ مِمَّا هُمْ وَاقِعُونَ فِيهِ مِنَ الْبِدَعِ وَالضَّلَالَاتِ الْكَثِيرَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ الْبَاكِسْتَانِيُّ فِي (ص ٤٢) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «جَمَاعَةُ التَّبْلِغِ»:
«أَنَّ جَمَاعَةَ التَّبْلِغِ تُؤْمِنُ بِالطُّرُقِ الْأَرْبَعِ: الْجَشْتِيَّةِ، وَالنَّقْشَبَنْدِيَّةِ، وَالْقَادِرِيَّةِ، وَالسَّهْرُورْدِيَّةِ،
وَتَزْعُمُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ أَحَدٌ وَلَمْ يُبَايِعْ عَلَى يَدِ شَيْخِ الطَّرِيقَةِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٢).

وَذَكَرَ فِي (ص ٢٣) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ النَّدَوِيِّ - وَهُوَ مِنْ كِبَارِ مَشَايِخِ التَّبْلِغِيِّينَ -
أَنَّهُ قَالَ: «أَقُولُ بِطَرِيقَةِ الْمُبَايَعَةِ الْجَشْتِيَّةِ وَالنَّقْشَبَنْدِيَّةِ وَالْقَادِرِيَّةِ وَالسَّهْرُورْدِيَّةِ، وَأَعْمَلُ
عَلَيْهَا»^(٣).

(١) (ص ٩٥٦) وما بعدها.

(٢) «جماعة التبليغ» (ص: ٤٢).

(٣) المصدر السابق (ص: ٢٣).

وذكرَ في (ص ٤٦ - ٤٧) كلامًا للشيخِ عامرِ عثمانِي - وهو أحدُ كبارِ علماءِ ديوبند-، ذكرَ فيه عنِ التبليغيينَ أشياءَ كثيرةً ممَّا هم واقعونَ فيه مِنَ الشُّركِ والبدعِ والضَّلالاتِ^(١)، فليراجعْ كلامُهُ معَ ما ذكرَهُ عنهمُ مُحَمَّدٌ أَسْلَمَ؛ فَإِنَّ فِيهِ أَبْلَغَ رَدٍّ عَلَى صاحبِ المقالِ الباطلِ الَّذِي أنكَرَ القولَ بأنَّ التبليغيينَ يعيشونَ على بدعةٍ.

وأدهى مِنْ هَذَا أَنَّ التبليغيينَ يعيشونَ على الجهلِ بتوحيدِ الألوهيةِ وفسادِ العقيدةِ فيه؛ لأنَّهُمْ يُفسِّرونَ معنى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) بأنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ لِلْأُمُورِ، فيجعلونَ توحيدَ الألوهيةِ هُوَ نفسَ توحيدِ الربوبيةِ! فهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يَزِيدُونَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

بَلْ إِنَّ كُفَارَ قَرِيشٍ قَدْ عَرَفُوا مِنْ مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَا لَمْ يَعْرِفْهُ التَّبْلِغِيُّونَ، وَذَلِكَ حِينَمَا دَعَاهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَامُوا فَرَعِينَ يَنْفُضُونَ ثِيَابَهُمْ وَهُمْ يَقُولُونَ: ﴿أَجْعَلِ الْأَلْهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]! فَقَدْ عَرَفَ الْمُشْرِكُونَ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ تَدُلُّ عَلَى وَجوبِ إِفْرَادِ اللَّهِ تَعَالَى بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ دُونَ مَا سِوَاهُ، وَكَانُوا مَعَ هَذَا يَقْرَءُونَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ لِلْأُمُورِ؛ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ عَنْهُمْ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَمْ يَنْفَعَهُمُ الْإِقْرَارُ بِتَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ، وَلَمْ يَدْخُلُوا بِهِ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِهِمْ مِنَ الْمُتَتَّبِعِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَهُوَ مِثْلُهُمْ.

وَمِنْ جَهْلِ التَّبْلِغِيِّينَ بِتَوْحِيدِ الْأَلُوْهِيَّةِ وَفَسَادِ عَقِيدَتِهِمْ فِيهِ: أَنَّهُمْ قَدْ تَمَسَّكُوا بِمَجَرَّدِ التَّلَفُّظِ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مَعَ تَرْكِهِمُ التَّصْرِيحَ بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ، وَمَنْعِهِمْ أَتْبَاعَهُمْ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْكَفْرِ بِهِ، وَجَعَلَهُمُ الْمَنْعَ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْكَفْرِ بِهِ أَصْلًا

مِنْ أَصُولِهِمُ الَّتِي يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَيْهَا.

ذَكَرَ ذَلِكَ سَيْفُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِيِّ فِي (ص ١١) مِنْ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «نَظَرَةٌ عَابِرَةٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الْجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ» (١).

وَذَكَرَ فِي (ص ١٣) أَنَّ مِنْ أَصُولِ التَّبْلِيغِيِّينَ تَعْطِيلَ جَمِيعِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِصَدَدِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَبَصَدَدِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ تَعْطِيلًا بَاتًّا، مَعَ الدَّاءِ بِهَا بِأَسْلُوبٍ تَغْلِيظِيٍّ عَجِيبٍ.

وَذَكَرَ - أَيْضًا - أَنَّ مِنْ أَصُولِهِمُ التَّجَنُّبَ بِشِدَّةٍ بَلِ الْمَنْعَ بَعْنَفٍ مِنَ الصَّرَاحَةِ بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَمِنَ الصَّرَاحَةِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتَعْلِيلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُورِثُ الْعِنَادَ لَا الصَّلَاحَ، اِنْتَهَى (٢).

وَمَنْ كَانُوا بِهِذِهِ الصِّفَةِ الدَّمِيمَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا حَظَّ لَهُمْ مِنَ الْاِسْتِمْسَاكِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ تَرَكُوا أَحَدَ الشَّرْطَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا فِي الْاِسْتِمْسَاكِ بِهَا، وَمَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَظٌّ مِنَ الْاِسْتِمْسَاكِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى؛ فَانْتَسَابُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فِيهِ نَظَرٌ.

- وَأَمَّا إِنْكَارُهُ عَلَى الَّذِينَ يَقُولُونَ فِي خُرُوجِ التَّبْلِيغِيِّينَ جَمَاعَاتٍ إِنَّهَا بَدْعَةٌ...

فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ خُرُوجَ التَّبْلِيغِيِّينَ جَمَاعَاتٍ، وَتَحْدِيدَهُمْ مَدَّةَ الْخُرُوجِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، أَوْ سَنَةً؛ كُلُّهُ مِنَ الْبَدْعِ وَالْأَعْمَالِ الَّتِي لَيْسَ عَلَيْهَا أَمْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ تَكُنْ مِنْ عَمَلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛

(١) «نَظَرَةٌ عَابِرَةٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الْجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ» (ص: ١١).

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (ص: ١٣).

فيجبُ رُدُّهَا عملاً بقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» (١).

وفي رواية: «مَنْ عَمَلَ عملاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» (٢).

وفي رواية: «مَنْ صَنَعَ أمراً مِنْ غَيْرِ أَمْرِنَا فَهُوَ مردودٌ» (٣).

- وأما قوله: «والله ما هي ببدعة، والله إنَّ هذه سنَّةٌ».

فالجوابُ عنه أن يُقالَ: إنَّ صاحبَ المقالِ الباطلِ قد حنثَ في حلفِهِ على نفيِ البدعةِ عن خروجِ التبليغيينَ جماعاتٍ، وعلى إثباتِ أنَّ خروجَهم جماعاتٍ سنَّةٌ، فيمينُهُ في كلِّ مِنَ النَّفْيِ والإثباتِ يمينٌ كاذبٌ، شاءَ أم أبى، وقد جازفَ وبالعَ في المُجازفةِ في حلفِهِ أنَّها سنَّةٌ.

وهذا مِنَ الكذبِ على النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ السنَّةَ ما كانَ ثابتاً عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أقوالِهِ وأفعالِهِ وتقريرِهِ، وما لم يكنْ مِنْ أقوالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا مِنْ أفعالِهِ وَلَا مِنْ الأمورِ الَّتِي أَقرَّهَا وَلَمْ يُنكِرْهَا فَهُوَ مِنَ البدعِ الَّتِي يجبُ رُدُّهَا، وَمِنْ هَذَا البابِ بدعُ التبليغيينَ في خروجِهم للسَّيَاحَةِ وتحديدِ مدَّةِ الخروجِ بثلاثةِ أَيَّامٍ أو أربعينَ يوماً أو أربعةِ أَشْهُرٍ أو سنَةٍ؛ فكلُّ هَذَا مِنَ البدعِ الَّتِي يجبُ رُدُّهَا والإنكارُ على مَنْ زعمَ أنَّها سنَّةٌ.

(١) سبق تخريجه

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

- وأما تشبيهه خروج التبليغيين في سياحاتهم المبتدعة بخروج المسلمين إلى الحج والعمرة...

فالجواب عنه أن يُقال: إنَّ السَّفرَ إلى الحج والعمرة مأمورٌ به شرعاً، والدليل على هذا:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾

[آل عمران: ٩٧].

وقوله تَعَالَى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فأما خروج التبليغيين إلى سياحاتهم المبتدعة وتجمعاتهم التي يعمرونها بإلقاء بياناتٍ عمّا يزعمونه من حصول الكرامات وما يذكرونه من المنامات التي لا تخلو من تلاعب الشيطان وتضليله فكلُّه من المُحدثات التي يجب رُدُّها، ومن شبه خروج التبليغيين في سياحاتهم بالخروج إلى الحج والعمرة فقد أساء وأخطأ في التشبيه.

- وقال صاحبُ المقالِ الباطل: «مِنْ مبادئكم - يعني: مبادئ التبليغيين - إكرام المؤمن». قَالَ: «وهذا المبدأ يملأ ما بين السماء والأرض».

والجواب أن يُقال: إنَّ هذا المبدأ لا يعمل به التبليغيون مع كلِّ مسلم، وإنَّما يعملون به مع الموافقين لهم والآخذين ببدعهم، وأما المخالفون لهم من المتمسكين بالكتاب والسنة فإنَّهم يُبغضونهم أشدَّ البغض، ويُظهرون لهم الجفاء، ويطرُدونهم من مُجمعاتهم، ويؤذونهم، وربَّما عاقبوا مَنْ يقدرُون على عُقوبته أشدَّ العقوبة؛ كما تقدَّم

ذَلِكَ فِي قِصَّتِهِمْ مَعَ فَارُوقٍ حَنِيفٍ؛ فَلْتَرَجَعَ^(١)، وَلْيُرَاجَعْ -أَيْضًا- مَا قَبْلَهَا مِنْ الْقِصَصِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى سُوءِ مُعَامَلَتِهِمْ لِلْمَتَمَسِّكِينَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَبَيْنَ ذَلِكَ أَبْلَغُ رَدٍّ عَلَى قَوْلِ صَاحِبِ الْمَقَالِ الْبَاطِلِ: «إِنَّ مَبْدَأَ إِكْرَامِ الْمُسْلِمِ عِنْدَ التَّبْلِغِيِّينَ يَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ».

وَمِمَّا يُرَدُّ بِهِ عَلَيْهِ -أَيْضًا- مَا تَقَدَّمَ عَنْ بَعْضِ مُشَايخِهِمْ وَدَجَالِيهِمْ الْكِبَارِ -وَهُوَ حُسَيْنُ أَحْمَدَ مُؤَلِّفُ كِتَابِ «الشَّهَابِ الثَّاقِبِ» - أَنَّهُ تَسَلَّطَ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَجَازَفَ فِي سَبِّهِ، وَأَقْدَعَ فِي ذَلِكَ؛ مِنْ أَجْلِ مَا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْخِلَافِ فِي الْعَقِيدَةِ.

وَتَقَدَّمَ -أَيْضًا- عَنْ أَنْوَرِ شَاهِ الْكَشْمِيرِيِّ -وَهُوَ مِنْ كِبَارِ مُشَايخِ التَّبْلِغِيِّينَ- أَنَّهُ تَعَرَّضَ لِسَبِّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَتَقَدَّمَ فِي الْقِصَّةِ الرَّابِعَةِ مِنْ قِصَصِ التَّبْلِغِيِّينَ أَنَّ أَحَدَ أَمْرَائِهِمْ قَالَ: «وَاللَّهِ لَوْ كَانَ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ لَأَحْرَقْتُ كِتَابَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَابْنَ الْقَيِّمِ وَابْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَلَمْ أَتْرِكْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْهَا شَيْئًا».

وَتَقَدَّمَ فِي الْقِصَّةِ السَّادِسَةِ أَنَّ بَعْضَ قَادَتِهِمْ أَحْرَقَ «الْجَامِعَ الْفَرِيدَ» لِشَفِي غِيظَهُ وَحَقْدَهُ عَلَى الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ عَنْهُمْ مِنَ الْبَلَايَا وَالطَّامَّاتِ الْكِبَارِ وَالْمُعَامَلَةِ السَّيِّئَةِ لِمُشَايخِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَعُلَمَائِهِمْ.

فليتأمل صاحبُ المقالِ ما ذكره العلماءُ المطلعونَ على أخبارِ التبليغيينَ وأحوالهم، ولا سيما كتابُ سيفِ الرحمنِ بنِ أحمدِ الدهلويِّ المُسمَّى «نظرةً عابرةً اعتباريةً حولَ الجماعةِ التبليغيةِ»، وكتابُ مُحَمَّدٍ أَسْلَمَ الباكستانيِّ المُسمَّى «جماعةُ التبليغ: عقيدتها وأفكارُ مشايخها»، فلعله يتبينُ له من سوءِ أحوالِ التبليغيينَ وأفعالهم ما كانَ خافياً عليه، فيرجعُ عن مُجازفاته في مدحهم والثناءِ عليهم بما لا يستحقُّونه، ويعلمُ أنَّ مبدأهم فيما يزعمونه من إكرامِ المسلمِ لا يعدُّوهم ولا يعدُّو أتباعهم الذين يسرون في معيَّتهم؛ فضلاً عن أن يملأ ما بين السماء والأرض.

- ومن أخطاءِ صاحبِ المقالِ الباطل: زعمه أنَّ خروجَ التبليغيينَ للتبليغ خروجٌ في سبيلِ الله، ثمَّ قال: «يتقدُّكم الغافلون أو الجاهلون بأنَّ هذا لا يُسمَّى جهاداً، وأنتم تقولون: الخروجُ جهاداً، وأنا أقول لكم: رويانا عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قوله: «مَنْ أَتَى هَذَا الْمَسْجِدَ لَا يَأْتِيهِ إِلَّا لخيرٍ يَعْلَمُهُ أَوْ يَعْلَمُهُ كَانَ كالمُجَاهِدِ فِي سبيلِ الله».

والجوابُ أن يُقالَ: قد ذكر سيفُ الرحمنِ بنُ أحمدِ الدهلويِّ مساوئَ كثيرةً من مساوئِ التبليغيينَ في كتابه المُسمَّى «نظرةً عابرةً اعتباريةً حولَ الجماعةِ التبليغيةِ»، وذكرَ منها في (ص ٢٤ - ٢٥) اعتقادهم في خروجهم للتبليغ أنَّه الجهادُ، بل الجهادُ الأكبر، وتطبيقُ أحاديثِ الجهادِ الشرعيِّ كُلِّها على خروجهم للتبليغ، ﴿سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦] (١).

وقال -أيضاً- في (ص ٤٣): «وفي التبليغ الجماعي يقولون: إنَّه الجهادُ الأكبر، ويكرهون كلَّ دعوةٍ لا تكونُ على نمطهم هذا، ويمنعون الناسَ عن الدَّعوةِ إلى الله

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص: ٢٤، ٢٥).

وإلى كتابه وسنة رسوله في حلقته خاصة إلا في كابوس أصولهم وتعاليمهم ومنهجهم، وإلا في نطاق الحكايات والأقوال والأحلام والرؤى الصالحة والفضائل مما يلائم عقائدهم وخرافاتهم، ويبالغون في خروجهم الجماعي للتبليغ مبالغات عجيبة، ويغالون فيه مغالاة ما بعدها مغالاة، يتجاوزون فيها الحدود المعقولة والمنقولة، ويقصر عنها البيان، انتهى (١).

وقال -أيضاً- في (ص ٥١): «ومما يُعرف عن هؤلاء أنهم يعتقدون أن من خرج معهم في التبليغ الجماعي فقد جاهد جهاداً كبيراً وأكبر، الذي ما عليه من مزيد إلا التكرار منه؛ فإنهم يرون الخروج معهم في التبليغ الجماعي أفضل من الجهاد بالسيف والقلم، وأفضل من مُحاربة أعداء الله ورسوله وجهاد في سبيله، وأفضل من الدفاع عن بيضة الإسلام والمسلمين، فمن أتى بذلك أتى بسنة الأنبياء والمرسلين، وأتى بسنة سيد الأنبياء والمرسلين، وأتى بالذي وكالذي خرج له الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين في المعارك وميادين الجهاد»، انتهى (٢).

وقال الشيخ محمد تقي الدين الهلالي في أول كتابه المسمى بـ «السراج المنير»: «إن السباحة هي الركن الأساسي عند التبليغيين، فمن قبلها واشتغل بها أحبوه وأكرموا وغفروا له ذنوبه وتقصيره وضلاله وبدعته، ومن خالفهم فيها لم يقبلوا منه شيئاً، وإن كان مؤدياً لجميع الواجبات، قائماً بالفرائض والسنن، متبعا لأقوم السنن؛ فهي خلاصة دينهم، عليها يؤالون أو يُعادون، ويحبون أو يُبغضون.

(١) المصدر السابق (ص: ٤٣).

(٢) المصدر السابق (ص: ٥١).

وقد ترتب على دعوتهم مفسدٌ عظيمٌ في الدين والدنيا.

فأولها: الابتداع في دين الله، ومخالفة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وثانيها: تضييع العيال والوالدين والأزواج وإهدار حقوقهم.

ومنها: صرف المتعلمين عن تعلم العلوم النافعة في الدين والدنيا.

ومنها: تعطيل تجارة التجار، وتضييع أهلهم، ومن يعيش معهم أو يأخذ منهم

صدقة أو زكاة.

فكم من أولاد فصلوهم عن آبائهم وأمهاتهم، وكم من بُعُول فصلوهم عن

أزواجهم وأولادهم، فصار هؤلاء يشتكون إلى الله ثم إلى الناس من هذا الإفساد

العظيم والتضليل الكبير.

فوجب على من كان عنده علم يُقلل به شر هذه الطائفة أن يبرز علمه وأن يظهر

للمسلمين ضلالهم وتضليلهم.

إلى أن قال: «إن الأمم السابقة قبل الإسلام كالبرهمية والبدية كانوا يتعبدون

بالسّياحة المجردة؛ بمعنى أن الإنسان يجب عليه أن يفارق أهله وأحبته ويسبح في

الأرض؛ متحملاً كل ما يصيبه من جوع وعطش، ماشياً على قدميه، لا يركب إلا

لضرورة، ويُقلل من الأكل، ويتعرّض للحر والقرّ ولفح الشمس ونزول المطر، وقد

فعل بُد هذه السّياحة، وهجر زوجته وابنة، وهام على وجهه خمس سنين» (١).

وقال -أيضاً- في (ص ٣٠ - ٣١): «يا أصحاب التبليغ! إن هذه السّياحة التي

(١) «السراج المنير» (ص: ٥، ٦).

فتنتم بها الناس، وقطعتُم بها الأرحامَ، وضيعتُم بها العيالَ مِنَ الأولادِ والوالدينِ والوالداتِ؛ لو لم تكن مأخوذةً مِنْ دينِ البراهمةِ لكانت بدعةً مِنْ أقبحِ البدعِ، وضلالةً مِنْ شرِّ الضلالاتِ، فكيفَ وهي عُمدةُ دينِ عبدةِ الأصنامِ في الهندِ، بل هي كُلُّ شيءٍ عندهم؟! فجعلتُموها أنتم كُلُّ شيءٍ في الإسلامِ! فهذا النشاطُ وهذا التعاونُ يجبُ أن تصرفوهما في الدعوةِ إلى سَنَةِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انتهى المقصودُ مِنْ كلامِهِ^(١)، وقد ذكرتهُ في أثناءِ الكتابِ، وذكرتُ قبلَهُ كلامَ الأستاذِ سيفِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ الدهلويِّ، وإنَّما أعدتُ ذكرَ كلامِهِما هاهنا لما فيه مِنَ الرَّدِّ على صاحبِ المقالِ الباطلِ.

- وأما قوله: «ينتقدُكم الغافلونَ أو الجاهلونَ بأنَّ هذا لا يُسمَّى جهادًا»...

فجوابُهُ أن يُقالَ: إِنَّ الَّذِينَ انتقدُوا التَّبْلِيغِيَّينَ في خروجِهِم للتَّبْلِيغِ كُلُّهُم مِنْ خيارِ العلماءِ، وَمِنْ ذَوِي النَّبَاهَةِ وَالتَّيَقُّظِ وَالاطِّلاعِ على أخبارِ التَّبْلِيغِيَّينَ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ البدعِ والضَّلالاتِ، وليسوا مِنْ ذَوِي الغفلةِ والجهالةِ كما قد توهمَ ذلكَ صاحبُ المقالِ الباطلِ، وإنَّما المغفلُ الجاهلُ في الحقيقةِ مَنْ يندعُ بأقوالِ التَّبْلِيغِيَّينَ ودعاويهِم الكاذبةِ، ويُجادلُ عنهم بالباطلِ، ويرضى لنفسِهِ أن يكونَ مِنَ المُتَصَفِّينَ بصفةِ الإِمعَّةِ^(٢) مِنَ الجَهَّالِ الَّذِينَ هُمْ أَتباعُ كُلِّ ناعِقٍ.

(١) المصدر السابق (ص: ٣٠، ٣١).

(٢) (الإِمعَّةُ)؛ بكسرِ الهمزةِ وتشديدِ الميمِ. قالَ الجوهريُّ في «الصحاح» (٣/ ١١٨٣): «يُقالُ: رجلٌ إِمَعٌّ وإِمعَّةٌ -أيضًا- للَّذِي يَكونُ لضعفِ رأيِهِ معَ كُلِّ أَحَدٍ». وقالَ ابنُ الأثيرِ في «النهاية» (١/ ٦٧): «(الإِمعَّةُ): الَّذِي لا رأيَ لَهُ، فهو يُتَابِعُ كُلَّ أَحَدٍ على رأيِهِ».

- وأما الحديث الذي ذكره فهو حديثٌ صحيحٌ، رواه الإمام أحمد، وابنُ ماجه؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ جَاءَ مَسْجِدِي هَذَا لَمْ يَأْتِ إِلَّا لخيرٍ يتعلمُهُ أو يُعلِّمُهُ فهو بمنزلة المجاهد في سبيل الله، وَمَنْ جَاءَ لغير ذلك فهو بمنزلة رجلٍ ينظرُ إلى متاعٍ غيره».

هذا لفظُ الحديث في إحدى الروايتين عند أحمد، ونحوه عند ابنِ ماجه^(١). وقد غيّر صاحبُ المقالِ الباطل لفظَ الحديث، وهذا خطأ منه؛ إذ لا يجوزُ تغييرُ ألفاظِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم.

ثم إنّه ليس في الحديث ما يدلُّ على جوازِ خروجِ التبليغيين للتبليغ، فضلاً عن أن يكون فيه دليلٌ على أن خروجهم من الجهاد في سبيلِ الله كما قد توهّم ذلك صاحبُ المقالِ الباطل، وإنّما الذي في الحديث الحثُّ على تعلُّمِ العلمِ وتعليمِهِ في مسجدِ النبيّ صلى الله عليه وسلم وبيانُ أن ذلك بمنزلة الجهاد في سبيلِ الله.

وعلى هذا؛ فإنّ الاستدلالَ به على أن خروجَ التبليغيين للتبليغ من الجهاد في سبيلِ الله ظاهرٌ في التكلّف والتعسف وحملِ الحديث على غيرِ محمّله.

وقد تقدّم في أوّلِ الفصلِ قولُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: «مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ أَوْ الْحَدِيثَ وَتَأَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ التَّفْسِيرِ الْمَعْرُوفِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَهُوَ مُفْتَرٍ عَلَى اللهِ، مُلْحَدٌ فِي آيَاتِ اللهِ، مُحَرِّفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَهَذَا فَتْحٌ لِبَابِ الزَّنْدَقَةِ وَالْإِلْحَادِ، وَهُوَ مَعْلُومٌ الْبُطْلَانِ بِالْاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ»^(٢).

(١) أخرجه أحمد (٤١٨/٢) (٩٤٠٩)، وابن ماجه (٢٢٧)، وصححه الألباني.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٤٣/١٣).

وقال الشيخ -أيضاً-: «مَنْ عدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئًا، بَلْ مُبْتَدِعًا»، انتهى^(١).

فليتأمل صاحبُ المقالِ الباطلِ كلامَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية، ولا يأمنُ أن يكونَ له نصيبٌ مِنَ الإلحادِ فِي الحديثِ الَّذِي تقدَّمَ ذكرُهُ.

- وَمِنْ أخطاءِ صاحبِ المقالِ الباطلِ: زعمُهُ أَنَّ دعوةَ التَّبْلِيغِيِّينَ دعوةٌ رَبَّانِيَّةٌ...

والجوابُ أَنَّ يُقالَ: مَا أبعدَ دعوةَ التَّبْلِيغِيِّينَ عَنِ الاتِّصافِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ الْحَسَنَةِ.

وقد تقدَّمَ قَريباً قولُ سيفِ الرَّحْمَنِ بنِ أَحْمَدَ الدَّهْلَوِيِّ: «إِنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ يَكْرَهُونَ كُلَّ دَعْوَةٍ لَا تَكُونُ عَلَى نَمَطِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ النَّاسَ عَنِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فِي حَلَقَتِهِمْ خَاصَّةً إِلَّا فِي كَابُوسِ أَصُولِهِمْ وَتَعَالِيمِهِمْ وَمَنْهَجِهِمْ، وَإِلَّا فِي نِطاقِ الْحِكَايَاتِ وَالْأَقْوَالِ وَالْأَحْلَامِ وَالرُّؤْيِ الصَّالِحَةِ وَالْفَضَائِلِ مِمَّا يُلَاقِي عَقَائِدَهُمْ وَخِرَافَاتِهِمْ»، انتهى^(٢).

وفيه أبلغُ ردٍّ عَلَى مَنْ زعمَ أَنَّ دعوةَ التَّبْلِيغِيِّينَ دعوةٌ رَبَّانِيَّةٌ!

وكيفَ تَكُونُ دَعْوَتُهُمْ رَبَّانِيَّةً وَهُمْ مُفْلِسُونَ مِنْ تَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ وَالْعَقِيدَةِ

السَّلَفِيَّةِ؟!

وكيفَ تَكُونُ دَعْوَتُهُمْ رَبَّانِيَّةً وَهُمْ يَمْنَعُونَ أَهْلَ الْعِلْمِ مِنْ بَيَانِ التَّوْحِيدِ وَالْعَقِيدَةِ

السَّلَفِيَّةِ فِي مَجَامِعِهِمْ وَمَسَاجِدِهِمْ، وَإِذَا قَامَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِالدَّعْوَةِ إِلَى التَّوْحِيدِ وَبَيَانِ

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣ / ٣٦١).

(٢) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص: ٤٣).

العقيدة السلفية في شيء من مجامعهم منعه إن أمكنهم ذلك، وإلا نفروا عنه؟! وقد ذكرت قصصهم في ذلك في أول الكتاب؛ فلتراجع^(١).

وكيف تكون دعوتهم ربانية وهم لم يستمسكوا بالعروة الوثقى التي هي أعظم أصول الإسلام؛ فقد جعلوا لهم أصولاً باطلة تخالف هذا الأصل العظيم، وتدعو إلى نبذِه وإطراحِه؛ منها ترك الصراحة بالكفر بالطاغوت والنهي عن المنكر، ومنها التجنب بشدة والمنع بعنف من الصراحة بالكفر بالطاغوت والنهي عن المنكر، وتعليل ذلك بأنه يورث العناد لا الصلاح كما دلت عليه التجارب، ومنها تعطيل جميع النصوص الواردة في الكتاب والسنة بصدد الكفر بالطاغوت والنهي عن المنكر تعطيلاً باتاً؟!!

ذكر هذه الأصول الباطلة عنهم سيف الرحمن بن أحمد الدهلوي في (ص ٦١) و(ص ١٣) من كتابه المسمى «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية».

ولا يخفى ما يترتب على العمل بهذه الأصول الباطلة من المخالفة لجميع شرائع المرسلين؛ لأنها كلها متفقة على الأمر باجتناب الطاغوت وعلى النهي عن المنكر.

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦].
وقال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ

وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا ﴿٢٥٦﴾ [البقرة: ٢٥٦].

والآيات في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة جدًا، وليس هذا موضع ذكرها.

وفي الآيتين من سورة النحل وسورة البقرة مع ما أشرت إليه من الآيات والأحاديث في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أبلغ ردّ على الأصول الثلاثة من أصول التبليغيين.

وفيها -أيضًا- أبلغ ردّ على من زعم أن دعوة التبليغيين دعوة ربّانية.

وكيف تكون ربّانية مع تمسكهم بالأصول الثلاثة الباطلة، ومخالفتهم للكتاب والسنة من أجلها، ومخالفتهم -أيضًا- لما كان عليه الأنبياء والصحابة والتابعون لهم بإحسان من التصريح بالكفر بالطّاغوت والتصريح بالنهي عن المنكر والعمل بجميع النصوص الواردة في الكتاب والسنة بصدد الكفر بالطّاغوت والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟!!

وأيضًا؛ فكيف تكون دعوة التبليغيين دعوة ربّانية وهم يؤمنون بالطرق الأربع من طرق الصوفيّة، وهي: الجشّيّة، والنّقشبنديّة، والقادرية، والسهروردية، ويزعمون أنه لو مات أحد ولم يبايع على يد شيخ الطريقة مات ميتة جاهليّة؟!!

وكيف تكون دعوتهم ربّانية مع ما ذكر عن أكابرهم أنهم يتقنون أن الكمالات المنسوبة إلى مشايخهم من علم الغيب والتصرّفات الروحانيّة والمكاشفات والإلهامات حقّ وصدق قطعاً؟!!

إلى غير ذلك ممّا تقدّم ذكره عن مشايخهم الكبار من الشّركيّات والبدع

وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ وَالْخِرَافَاتِ الَّتِي هِيَ مِنَ الْأَعْمَالِ وَالْأَحْوَالِ الشَّيْطَانِيَّةِ،
فَلْيُرَاجَعْ^(١) مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ؛ ففِيهِ أبلغُ ردٍّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ دَعْوَتَهُمْ دَعْوَةُ رَبَّانِيَّةٍ.

وَهَذَا آخِرُ مَا تيسَّرَ إيرادُهُ فِي التَّحذِيرِ مِنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ.

وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يرِينِي وَإِخْوَانِي الْمُسْلِمِينَ الْحَقَّ حَقًّا وَيَرْزُقَنَا اتِّبَاعَهُ، وَيَرِينَا
الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَيَرْزُقَنَا اجْتِنَابَهُ، وَلَا يَجْعَلُهُ مُلْتَبِسًا عَلَيْنَا فَنُضِلَّ.

وَنَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَهْدِيَ ضَالَّ الْمُسْلِمِينَ، وَيُثَبِّتَ الْمُطِيعِينَ مِنْهُمْ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ
فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ.

وَأَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يُوفِّقَنِي وَإِخْوَانِي الْمُسْلِمِينَ لِلتَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنْ
يُجَنِّبَنَا الْبِدْعَ وَأَهْلَهَا؛ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

٢٠ / ٢ / ١٤١٢ هـ